

موسوعة مصر للتشريع والقضاء

يقتن مؤسوسى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى
القرار الوزارى ، الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا ،
معدلة وفقا لآخر تعديل وهرتبة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ومطلعا
عليها بأهم الجادىء القانونية التى قررتها محكمة النقض والإدارية العليا

اعداد
عبد المنعم حسنى
المحلى

الجزء الرابع عشر

موضوعات حرفه (ج ، ح ، خ)

الطبعة الأولى - ١٩٨٩

اصدار
مركز حسنى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الأهرام - الجيزة - ٢ : ٨٥٠٠٠ - ٨٥٧٠٩٦
٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدى - الهرم

جمعيات ومؤسسات خاصة

القسم الأول : في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة •

القسم الثاني : في اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات
الخاصة •

القسم الثالث : في القرارات الوزارية المنفذة للقانون ولائحته التنفيذية •

القسم الأول
في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
بشان الجمعيات والمؤسسات الخاصة (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن أعمال الليانصيب ،
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن المراهنة على سباق الخيل
ورومى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس
الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ،
وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ بفرض رسم اضافي للأعمال
الخيرية ،
وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية ،
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالاشراف على هيئات التأمين
وتكوين الأموال ،

(١) الجريدة الرسمية في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ - العدد ٣٧ .

٦ جمعيات ومؤسسات خاصة

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات للتوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤ بنظام جمعية المرشحات المصرية ،
وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ بنظام جمعية الكشافة المصرية
والمجلس الأعلى للكشافة ،

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإصدار قانون الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية
بالنسبة لبعض الأشخاص ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ بنظام اللجنة الأولمبية واتحادات
الرياضة ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة واتحاداتها .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام القوانين رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٤
و ٢٢٣ لسنة ١٩٥٥ و ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها تسرى أحكام القانون
المرافق على الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا
القانون . ويجب عليها تعديل نظمها وطلب شهرها بالتطبيق لأحكامه خلال
سنة أشهر من تاريخ العمل به والا اعتبرت منحلة بحكم القانون .

وإذا رفضت الجهة الادارية المختصة إعادة شهر نظام الجمعية أو

٧ جمعيات ومؤسسات خاصة

المؤسسة اعتبرت منحلة بحكم القانون • وفى الحالتين يجب تعيين مصف للجمعية أو المؤسسة المنحلة (١).

ولا تحصل رسوم لاعادة الشهر بالنسبة الى الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون •

ويستثنى من ذلك الهيئات العاملة فى ميدان رعاية التسلب •

مادة ٣ - استثناء من أحكام المادة السادسة عشرة من القانون المرافق تقوم الجهة الادارية المختصة باجراء الشهر خلال ستة اشهر من تاريخ طلبها •

مادة ٤ - على كل جمعية أو مؤسسة خاصة أعيد شهر نظامها بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن تعيد تشكيل مجلس إدارتها وفقاً لنظامها المعد شهره وذلك خلال ثلاثة اشهر من اتمام الشهر •

مادة ٥ - تستمر مجالس ادارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والامتدادات القائمة وقت العمل بهذا القانون وهيئاتها التنفيذية فى مباشرة أعمالها بمسئولية مؤقتة الى أن يتم تشكيل المجالس والهيئات الجديدة • ويجوز للجهة الادارية المختصة خلال هذه المدة تعيين مدير أو مجلس ادارة مؤقت من بين أعضاء الجمعية •

مادة ٦ - على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التى تقوم وقت العمل بهذا القانون بانيواء الأشخاص المتأثرين في المادة ٦٧ من القانون المرافق ، أن تتقدم خلال ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص لها بممارسة هذا النشاط •

(١) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٦ بشأن تفويض السادة مديرو مديريات الشؤون الاجتماعية فى الاختصاصات الواردة فى المادة الثانية من قرار اصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وذلك بالنسبة لتعيين المصفين وأيلولة أموال الجمعيات المنحلة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/١٢/١٥ - العدد ٩٧) •

٨ جمعيات ومؤسسات خاصة

مادة ٧ - تؤول أموال الجمعيات والروابط العمالية التي تعتبر منحة بالتطبيق لحكم المادة ١٣ من القانون المرافق إلى المنظمات النقابية العمالية التي تحل محلها أو التي ترعى مصالح أعضاء الجمعيات والروابط المنحلة .
وتحدد هذه المنظمات بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير المصلى .

وفي جميع الأحوال يجب الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة التي تنقلها لأعضاء هذه الجمعيات والروابط صناديق الاعانات المسجلة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٨ - يلغى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤) .

قانون
الجمعيات والمؤسسات الخاصة

الكتاب الأول
الجمعيات

الباب الأول
الجمعيات عموماً

الفصل الأول
أحكام عامة

مادة ١ - تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو من أشخاص اعتبارية لغرض غير المضبوط على ربح مادي .

مادة ٢ - كل جمعية تنشأ مخالفة للنظام العام أو للأداب أو لاسباب أو لغرض غير مشروع أو يكون الغرض منها المساس بسلامة الجمهورية أو بشكل الحكومة الجمهوري أو نظامها الاجتماعي تكون باطلة .

مادة ٣ - يشترط في انشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع عليه من المؤسسين ويجب ألا يشترك في تأسيسها أو ينضم إلى عضويتها أي من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية . إلا يتمريض من الجهة الإدارية المختصة .

وعم مراعاة القواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الجهة .

١٠ جمعيات ومؤسسات خاصة

الإدارية المختصة يجب أن يشمل نظام الجمعية على الأخص البيانات الآتية :

(أ) اسم الجمعية ونوع وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافى ومركز إدارتها على أن يكون فى الجمهورية العربية المتحدة •

ولا يجوز لأية جمعية أن تتخذ تسمية تدعو إلى اللبس بينها وبين جمعية أخرى تشترك معها فى نطاق عملها الجغرافى •

(ب) اسم كل من الأعضاء المؤسسين ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته ومحل إقامته •

(ج) موارد الجمعية وكيفية استغلالها والتصرف فيها •

(د) الأجهزة التى تمثل الجمعية واختصاصات كل منها وكيفية اختيار أعضائها وطرق عزلهم أو إسقاط أو إبطال عضويتهم والنصاب اللازم لانتقاد الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والأجهزة الأخرى الممثلة للجمعية والنصاب اللازم لصحة قراراتها •

(هـ) نظام العضوية وشروطها وحقوق الأعضاء وواجباتهم وعلى الأخص حق حضور الجمعية العمومية والتصويت فيها •

(و) نظام المراقبة المالية •

(ز) كيفية تعديل نظام الجمعية وكيفية إدماجها أو تكوين غروع لها •

(ح) قواعد حل الجمعية والجهة التى تتولى إليها أموالها •

وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظاما نموذجيا يجوز للجمعيات اتباعه فى إعداد نظمها (١) •

(١) أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية - عملا بحكم المادة السادسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعتماد اللائحة النموذجية الخاصة بالنظام الداخلى للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١١/٢٠ - العدد ٢٦٣) •

مادة ٤ - لا يجوز للجمعية أن تعمل في أكثر من ميدان واحد من الميادين التي تحددها اللائحة التنفيذية الا بعد أخذ رأى الاتحادات المختصة وموافقة الجهة الادارية المختصة .

مادة ٥ - لا يجوز أن ينص في نظام الجمعية على أن تؤول أموالها عند الحل الا الى الجمعيات أو المؤسسات الخاصة أو الاتحادات التي تعمل في ميدان عمل الجمعية للمنطقة والمشورة طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويجوز أن تؤول هذه الأموال الى جمعيات أو مؤسسات أو اتحادات تعمل في ميدان آخر بعد موافقة الجهة الادارية المختصة وبعد أخذ رأى الاتحادات المختصة .

ولا يسرى هذا الحكم على المال الذي يخصص لم صندوق الاعانات المتبادلة أو لصندوق المعاشات .

مادة ٦ - يجوز لكل عضو ما لم يكن قد تعهد بالبقاء في الجمعية لمدة معينة أن ينسحب منها في أى وقت ولا يكون للعضو المنسحب ولا للعضو المفصول أو العضو الذي سقطت عضويته حق في أموال الجمعية الا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٧ - لا يجوز أن تكون للجمعية حقوق ملكية أو أية حقوق أخرى على عقارات الا بالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله ما لم تحصل على اذن بذلك من الجهة الادارية المختصة .

ولا يسرى هذا الحكم على الجمعيات التي تعمل في ميدان الرعاية الاجتماعية والجمعيات للتأهية .

ويقصد بالرعاية الاجتماعية في تطبيق أحكام هذا القانون توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والفنية للأفراد أو الأسر أو المجتمع . وعلى الأخص الخدمات المتصلة برعاية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية الأحداث

والشيوخ العاجزين عن الكسب وما يتعلق بهذه الخدمات من بحوث ودراسات وتمويل وتنظيم وتدريب •

وتعتبر جمعية ثقافية كل جمعية يكون الغرض من تكوينها النهوض بالعلوم أو الفنون أو الآداب •

مادة ٨ — لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا شير نظامها وفقا لأحكام هذا القانون •

مادة ٩ — لا يزيد رسم الشهر على خمسة جنيهات وتعين اللائحة التنفيذية فئاته ولا يرد الرسم بأى حال من الأحوال ولا تستحق أية رسوم على شهر ما يجرى من تعديلات •

مادة ١٠ — يكون شهر نظام الجمعية بمجرد قيده فى السجل الخاص بالمعد لذلك •

وينشر ملخص القيد فى الوقائع المصرية بغير مقابل •

وتبين اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع الخاصة بهذا السجل وإجراءات القيد فيه وشروطه •

مادة ١١ — تقوم الجهة الادارية المختصة باجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ طلبه • فإذا مضت الستون يوما دون اتمامه اعتبر الشهر واقعا بحكم القانون • وعلى الجهة المذكورة بناء على طلب ذوى الشأن اجراء القيد فى السجل والنشر فى الوقائع المصرية •

مادة ١٢ — للجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص حق رفض شهر نظام الجمعية اذا كانت البيئة فى غير حاجة الى خدماتها أو لوجود جمعيات أخرى تسمد حاجات البيئة فى ميدان النشاط المطلوب أو اذا كان انشاؤها لا يتفق مع دواعى الأمن أو لحكم صلاحية المكان من الناحية الصحية والاجتماعية أو لكون الجمعية قد أنشئت بقصد احياء جمعية أخرى سبق حلها •

ولذوى الشأن التظلم الى الجهة الادارية المختصة من القرار يفرض اجراء الشهر خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغهم بقرار الرفض .

ويجب انيت في هذا التظلم بقرار مسيب خلال ستين يوما من تاريخ وصوله الى الجهة المختصة ويعتبر فوات ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة قبول له .

مادة ١٣ - لا يجوز لأعضاء النقليات المهنية او المنظمات للمهنية العمالية ولا لمن لهم الحق في عضويتها انشاء جمعية او رابطة لممارسة نشاط تختص او تقوم به تلك النقليات او المنظمات .

مادة ١٤ - لكل عضو حق الاطلاع على مستندات الجمعية التي أشهر نظامها بمقتضاها والحصول على صورة منها مصدق عليها بمطابقتها الاصل بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ١٥ - تسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الجمعية . ويعتبر التعديل كأن لم يكن ما لم يشهر .

مادة ١٦ - على الجمعية أن تحتفظ في مركز ادارتها بالوثائق والمكتبات والسجلات الخاصة بها . ويصدر ببيان هذه السجلات وكيفية امساكها والبيانات التي تحتوى عليها قرار من الجهة الادارية المختصة ويجب ختم هذه السجلات من الجهة الادارية المختصة قبل استعمالها (١) .

ولكل من الأعضاء والجهة الادارية المختصة والائتاد المختص حق الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر .

ويجوز للأعضاء أن يطلبوا من الجهة الادارية المختصة تمكينهم من الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر اذا تمسخر عليهم ذلك .

(١) صدر قرار نائب وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٦ باعتماد نماذج السجلات الواجب على الجمعيات والمؤسسات الخاصة امساكها (الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٦/٢٧ - العدد ٤٨) .

على أن يتقدم بهذا الطلب عدد لا يقل عن عشر عند الأعضاء أو عشرين عضواً أيهما أقل طبقاً للنظام الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

ويجب إخطار كل من الجهة الإدارية المختصة والاتحاد المختص بحركة المصروفات في المواعيد والكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ - يجب أن يكون لكل جمعية ميزانية سنوية . ولذا تجاوزت مصروفاتها أو إيراداتها ألف جنيه وجب على مجلس الإدارة عرض الحساب الختامي على أحد المحاسبين المقيدين بالمجدول مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية في اجتماعها السنوي بشهر على الأقل ويجب إرفاق صورة من الحساب الفتاسمي والميزانية العمومية وتقارير مراقبي الحسابات ومجلس الإدارة بخطابات الدعوة الموجهة إلى الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية كما يجب عرض هذه الأوراق في مكان ظاهر بمقر الجمعية قبل انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام على الأقل . وتظل كذلك حتى يتم التصديق عليها .

مادة ١٨ - على الجمعية أن تودع أموالها النقدية باسمها الذي اشهرت به لدى مصرف أو صندوق التوفير . وعليها أن تخطر الجهة الإدارية المختصة عند تغيير جهة الوداع خلال أسبوع من تاريخ حصوله .

ولا يجوز للجمعية أن تحتفظ برصيد نقدي يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للإدارة إلا بأذن من الجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأي الاتحاد المختص كما لا يجوز لها أن تحتفظ برصيد نقدي خارج المصرف أو صندوق التوفير يزيد عن مصروفات شهر واحد .

مادة ١٩ - على الجمعية أن تتفق أموالها فيما يحقق أغراضها ولها أن تستغل فائض إيراداتها لضمان مورد ثابت في أعمال مضمونة الكسب

١٥ جمعيات ومؤسسات خاصة

على ألا يؤثر ذلك في نشاطها وتنظيم اللائحة التنفيذية الأحوال والشروط التي يجوز بهفتضاها استعمال هذه الأموال .

مادة ٢٠ - لا يجوز للجمعية الدخول في مضاربات مالية .

مادة ٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢) . تتمتع الجمعيات المشهورة بالميزانية الآتية :

(أ) تعفى من رسوم التسجيل التي يقع عبء أدائها عليها في عقود المرحية والرهن والمقود الخاصة بالحقوق المينية الأخرى ، وكذلك من رسوم التصديق على التوقيعات .

(ب) تعفى من رسوم الدفعة المفروضة حالياً والتي تفرض مستقبلاً على جميع المقود والتوكيلات والمحركات والأوراق المطبوعة والمنسجلات وغيرها .

(ج) تعفى من الرسوم الجمركية الأصلية والتكيلية المفروضة على ما تستورده من معدات وأدوات وأجهزة ولوازم إنتاج ، كما تعفى من الرسوم الجمركية الأصلية والتكيلية المفروضة على ما تتلقاها من معونات وهبات وتبرعات من الخارج ، ويشترط في جميع الأحوال أن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاطها وتوافق عليها الجهة الإدارية المختصة .

ويحظر التصرف في الأشياء المعمرة منها ، التي تحدّد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية قبل مرور خمس سنوات مما لم تدفع عنها الرسوم الجمركية المستحقة (١) .

(١) الفقرة (ج) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٨/٥ - العدد ٣١) .

وقد نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية على أنه « مع عدم الإخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب

١٦ جمعيات ومؤسسات خاصة

(د) تمنح تخفيضا قدره ٢٥٪ من اجور نقل المعدات والآلات على المسك الحديدية *

(هـ) تسرى على الجمعيات تعريفه الاشتراكات والمكالمات التليفونية الخاصة المقررة للمنازل ويصدر بتمديد الجمعيات التي تسرى عليها هذه التعريفه قرار من الجهة الادارية المختصة *

(و) تمنح تخفيضا قدره ٥٠٪ من قيمة استهلاك المياه والكهرباء *

مادة ٢١ مكرر - (مضافة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢) وزير اتشئون الاجتماعية بناء على طلب الجمعية ان يندب من يختاره من موظى الوزارة لتقديم المعاونة اللازمة لاداء رسالتها وللمدة التى يحددها *

مادة ٢٢ - يجب ان يذكر اسم الجمعية وعنوان مقرها ورقم شهرها ونطاق عملها الجغرافى فى جميع دفاترها وسجلاتها ومطبوعاتها *

مادة ٢٣ - لا يجوز لاية جمعية ان تنتسب او تشترك او تنضم الى جمعية او هيئة او ناد مقره خارج الجمهورية العربية المتحدة قبل ابلاغ الجهة الادارية المختصة بذلك وانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ الابلاغ دون اعتراض منها *

كما لا يجوز لاية جمعية ان تحصل على اموال من شخص اجنبى او جهة اجنبية ولا ان ترسل شيئا مما ذكر الى اشخاص او منظمات فى الخارج الا باذن من الجهة الادارية المختصة وذلك فيما عدا المبالغ الخاصة بثمان الكتب والنشرات والسجلات العلمية والفنية *

اتفاقيات يعمل بالاحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون. ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها المنصوص عليها فى القوانين والقرارات الاتية : القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة

مادة ٢٤ - مع مراعاة الأحكام الخاصة بالأندية يحظر على الجمعيات السماح بلعب القمار أو تقديم مشروبات روحية .

مادة ٢٥ - لا يجوز الترخيص بجمع التبرعات من الجمهور أو إقامة الحفلات والأسواق الخيرية أو إقامة المباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع المال للأغراض الاجتماعية إلا للجمعيات والاتحادات المشهرة وفى الأحوال وبالأوضاع وبالشروط التى تبينها اللائحة التنفيذية . ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تضيف شروطاً أخرى بالنسبة الى كل حالة على حدة اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ٣٦ - لا يجوز للجمعية بغیر موافقة الجهة الادارية المختصة ان تبشر نشاطها خارج نطاق المحافظة التى بها مقرها الرئيسى الا عن طريق غرور تنشأ وتشر طبقاً لأحكام هذا القانون . ولا يجوز للفرع تعديل نظامه الا بموافقة الجمعية (١) .

مادة ٣٧ - تخضع الجمعيات لرقابة الجهة الادارية المختصة وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ويتولى هذه الرقابة مفتشون تعينهم الجهة الادارية المختصة .

مادة ٣٨ - لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعين بقرار مسبب وللمدة مصددة مديراً أو مجلس إدارة مؤقت للجمعية يتولى الاختصاصات المخولة فى نظامها لمجلس ادارتها وذلك اذا أصبح عدد أعضاء مجلس الادارة لا يكفى لانعقاده انعقاداً صحيحاً واذا لم يتم انعقاد الجمعية العمومية

(١) صدر قرار السيد وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ بتفويض وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية فى الاختصاصات الواردة فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/١٢/١٢ - العدد ٩٦) .

عاملين متتاليين بدون عذر تقبله الجهة الإدارية المختصة ، كما يجوز لها هذا التعيين إذا ارتكبت الجمعية من المخالفات ما يستوجب هذا الاجراء ولم تر الجهة الادارية حلها . ويكون ذلك بعد اذار الجمعية بالالة أسباب المخالفة وانقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار دون ازالتها .

ولوزير الشؤون الاجتماعية أن يمد المادة المحددة بالقرار للمدير أو المجلس المؤقت إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك على ألا تريد في جميع الأحوال عن ثلاث سنوات وينشر القرار الصادر في هذا الشأن في الوقائع المصرية .

مادة ٢٩ - للجهة الادارية المختصة أن تقرر اندماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض مماثل أو توحيد ادارتها أو تعديل أغراضها تبعا لاحتياجات البيئة أو لتحقيق التناسق بين الخدمات التي تؤديها أو لنهر ذلك من الأسباب التي تراها كفيلة بحسن تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

ويزاى بقدر الامكان رغبات المؤسسين وغرض الجمعية ونوع ما تؤديه من خدمات .

ويصدر بالادماج قرار مسبب يبين كيفية الاندماج ويبلغ الى ذوى الشأن فور صدوره .

وعلى مهتل الجمعية المندمجة أن يبادروا بتسليم جميع الأموال والمستندات الخاصة بها الى الجمعية المندمج فيها .

ولا تسأل الجمعية عن التزامات الجمعيات المندمجة فيها الا في حدود ما آل اليها أموال تلك الجمعيات وحقوقها من تاريخ الاندماج .

مادة ٣٠ - يحظر على مجلس ادارة الجمعية المندمجة أو التي صدر قرار بتعيين مجلس مؤقت أو مدير لها . وكذلك على موظفيها التصرف في

أى شأن من شئون الجمعية بهجود ابلاغهم قرار الانماج أو قرار بتعيين المدير أو المجلس المؤقت .

وعلى أعضاء مجلس إدارة الجمعية أو القائمين بالعمل فيها أن يبادروا الى تسليم المدير أو المجلس المؤقت بمجرد تشكيله جميع أموال الجمعية وسجلاتها ودفاتها ومستنداتها وعلى جميع الموظفين والمسؤولين في الجمعية أن يحافظوا على أوراقها ومستنداتها وأموالها حتى يتم تسليمها الى المدير أو المجلس المؤقت .

ولا يخل قيامهم بتسليم أموال الجمعية بما يكون قد ترتب في ذمتهم من مسؤولية طبقا لأحكام القانون .

مادة ٣١ - على المدير أو مجلس الإدارة المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية الى اجتماع يعقد قبل انتهاء المدة التي يحددها قرار تعيينه بشهر على الأقل وأن يعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة الجديد في الجلسة ذاتها بعد اتخاذ الاجراءات الخاصة بترشيح أعضاء المجلس وفقاً لأحكام هذا القانون .

وتكون قرارات المدير أو المجلس المؤقت خلال المدة المعينة في قرار تعيينه أو تشكيله ملزمة للجمعية في الحدود المبينة بهذا القرار أو في الحدود المقررة في نظامها .

مادة ٣٢ - للجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص أن تقرر حرمان من تثبتت مسؤوليتهم من أعضاء مجلس الإدارة التقديم عن وقوع المخالفات التي دعت الى تعيين مدير أو مجلس إدارة مؤقت من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة الجديد لمدة أقصاها أربع سنوات .

مادة ٣٣ - للجهة الادارية المختصة وقف تنفيذ أى قرار يصدر

٢٠ جمعيات ومؤسسات خاصة

من الأجهزة القائمة على شئون الجمعية يكون مخالفا للقانون أو لنظام الجمعية أو للنظام العام أو للآداب .

وللجمعية ولكل ذي شأن أن يطعن في قرار وقف التنفيذ بغير رسوم أمام محكمة القضاء الإداري ، وعلى المحكمة أن تقضى في الطعن على وجه الاستعجال .

الفصل الثاني

الجمعية العمومية

مادة ٢٤ — تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين أوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقا لنظام الجمعية ومضت على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل . ويستثنى من شرط مضي هذه المدة أعضاء جمعيات الطلبة في معاهد التحكيم .

مادة ٢٥ — تتمتع الجمعية العمومية في مقر المركز الرئيسي للجمعية ويجوز لمجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية للانمقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة .

مادة ٣٦ — تتمتع الجمعية العمومية ببناء على :

(أ) دعوة من مجلس الإدارة .

(ب) طلب يتقدم به لمجلس الإدارة كتابة ربع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية أو مائتان منهم أيها أقل مع بيان الغرض من ذلك .

(ج) دعوة من الجهة الإدارية المختصة إذا رأت ضرورة لذلك ويمد أخذ رأي الاتحاد المختص ، كما يجوز لها ذلك إذا لم يستجب المجلس للطلب المشار إليه في الفقرة السابقة .

مادة ٣٧ - يجب أن يرفق جدول الأعمال بالدعوة الى الجمعية العمومية ولا يجوز للجمعية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول الا بموافقة الأغلبية المطلقة لجمهور عدد أعضاء الجمعية العمومية .

مادة ٣٨ - يجب دعوة الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الثلاثة اشهر التالية لانتهاى السنة المالية للجمعية وذلك للنظر في الميزانية والحساب الختامى وتقرير مجلس الادارة عن أعمال السنة وتقرير مراقب الحسابات وتعيين وانتخاب أعضاء مجلس الادارة بدلاً من اللذين زالت أو انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات وغير ذلك من المسائل التى يرى مجلس الادارة ادراجها في جدول الأعمال .

ويجوز دعوتها لاجتماعات غير عادية للنظر في تعديل نظام الجمعية أو حلها أو اندماجها في غيرها أو عزل أعضاء مجلس الادارة أو تغيير ذلك من الأسباب .

مادة ٣٩ - يجب ابلاغ كل من الجهة الادارية المختصة والاتحاد المختص بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل وبصورة من خطاب الدعوة والمسائل الواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة به . ولكن منها أن يندب من يحضر الاجتماع .

مادة ٤٠ - يجوز لعضو الجمعية العمومية أن ينيب عنه كتابة عضو آخر يمثله في حضور الجمعية العمومية وفقاً للنظام الذى يحدده نظام الجمعية .

ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد .

مادة ٤١ - لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع الى جلسة أخرى تعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ

الاجتماع الأول تبعاً لما يحدد في نظام الجمعية ويكون الاجتماع في هذه القاعة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة في المائة من الأعضاء أو ماثلوا عضو أيهما أقل بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن ثمانية أشخاص .

مادة ٤٢ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ما لم يشترط نظام الجمعية أغلبية أكثر من ذلك .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء الجمعية العمومية فيما يختص بتعديل النظام وبأغلبية ثلثي أعضائها فيما يختص بتقرير حل الجمعية أو إحلال تعديل في نظامها يتعلق بغرض الجمعية أو عزل أعضاء مجلس الإدارة وكذلك فيما يتعلق باندماج الجمعية في غيرها . وكل ذلك ما لم يرد في نظام الجمعية نص يشترط أغلبية أكثر .

مادة ٤٣ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنهاء دعوى بينه وبين الجمعية . وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية في القرار المطروح فيما عدا انتخاب أجهزة الجمعية .

مادة ٤٤ - يجب إبلاغ كل من الجهة الإدارية المختصة والاقتصاد المختص بصورة من مقرر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع .

الفصل الثالث

مجلس الإدارة (١)

مادة ٤٥ - يجب أن يكون لكل جمعية أو اتحاد مجلس إدارة يمين نظامه اختصاص المجلس وطرق اختيار أعضائه وانهاء عضويتهم .

وتبين اللائحة التنفيذية نظام سير العمل في مجلس الإدارة .

مادة ٤٦ - يجب ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن خمسة ولا يزيد عن خمسة عشر .

ويجب في الجمعيات التي يشترك في عضويتها أجنبى أن تكون نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مماثلة على الأقل لنسبتهم الى مجموع الأعضاء المشتركين .

مادة ٤٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٢) مدة عضوية مجلس الإدارة ثلاث سنوات ، عدا مجلس الإدارة الأول ، تتجدد عضوية ثلث الأعضاء كل سنة بطريق القرعة .

وتجوز إعادة انتخاب من تنتهى عضويتهم .

مادة ٤٨ - لوزير الشؤون الاجتماعية أن يعين ممثلا للوزارة وممثلا لكل هيئة من الهيئات الإدارية المعنية ، أعضاء في مجلس الإدارة بحيث لا يزيد عددهم عن نصف مجموع أعضاء المجلس ولا تسرى على هؤلاء الأعضاء أحكام المادتين السابقتين ١٠

(١) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن اجراءات سفر السادة أعضاء مجالس ادارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتمثيل الجمعيات بالمؤتمرات الدولية أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية بالدول الأجنبية (الوقائع المصرية في ١٩٧٢/٨/٢٢ - العدد ١٩٣) .

مادة ٤٩ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة في أكثر من جمعية تعمل في ميدان واحد إلا باذن من اللجنة الإدارية المختصة .

مادة ٥٠ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية بأجر .

مادة ٥١ - يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ويستثنى من ذلك جمعيات الطلبة في معاهد التعليم .

وتبين اللائحة التنفيذية الشروط الأخرى التي يلزم توافرها في أعضاء مجلس إدارة بعض الجمعيات لرفع مستوى الإدارة فيها بحسب الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ٥٢ - يتولى مجلس الإدارة إدارة شئون الجمعية وله في سبيل ذلك القيام بأي عمل من الأعمال عدا تلك التي ينص نظام الجمعية على ضرورة موافقة الجمعية العمومية عليها قبل اجرائها ويكون انعقاد مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر للنظر في شئون الجمعية وكل عضو يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد جلسات المجلس خلال العام يعتبر مستقلاً من المجلس .

مادة ٥٣ - للجنة الإدارية المختصة طلب عقد مجلس الإدارة إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وتعقد اللجنة الإدارية بفطاب موصى عليه الموضوعات التي ترضها على المجلس ويجب على مجلس الإدارة أن ينظر في هذه المسائل في الموعد الذي تحدده اللجنة الإدارية أو خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغه .

مادة ٥٤ - يجب إبلاغ كل من اللجنة الإدارية المختصة والاقتصاد المختص بصورة من محاضر اجتماع مجلس الإدارة وما اتخذ فيه من قرارات خلال أسبوع من تاريخ الانعقاد .

مادة ٥٥ - يجب إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في الجمعيات ذات الصلة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية وذلك قبل اختيار أعضاء المجلس بثلاثين يوما على الأقل .

والجهة الإدارية أن تستبعد من ترى استبعاده من المرشحين وإذا لم تبلغ الجهة الإدارية اعتراضها إلى الجمعية قبل الموعد المحدد للانتخاب بسبعة أيام اعتبر ذلك موافقة منها على الترشيح . كما يجوز أن تنتخب من يحضر الانتخاب للتحقق من أنه يجري طبقا لنظام الجمعية . ولهذا الغاء الانتخاب بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من إبلاغها بمحضر الاجتماع إذا تبين لها أنه وقع مخالفا لذلك النظام أو القانون .

مادة ٥٦ - يجوز لمجلس الإدارة بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة أن يعين مديرا من أعضائه أو من غير أعضائه يفوض التصرف في أي شأن من الشؤون الداخلة في اختصاصه .

الفصل الرابع

حل الجمعية

مادة ٥٧ - يجوز حل الجمعية بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى الاتحاد المختص في الأحوال الآتية :

١ - إذا ثبت عجزها عن تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها .
٢ - إذا تصرفت في أموالها في غير الإوجبه المحددة لها طبقا لأغراضها .

٣ - إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين .

٤ - إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام والآداب .

ويبلغ قرار الحل للجمعية بخطاب موصى عليه يعلم وصوله .
والجمعية ولكل ذى شأن أن يطمئن في قرار الحل أمام مصكبة القضاء
الإداري وعلى المحكمة أن تفصل في الطعن على وجه الاستعجال ويدون
مبروفات .

مادة ٥٨ - يحظر على أعضاء الجمعية التي صدر قرار بحلها ، كما
يحظر على القائمين بإدارتها وعلى موظفيها مواصلة نشاطها أو التصرف
في أموالها .

يحظر على كل شخص أن يشترك في نشاط أية جمعية بعد نشر قرار
حلها في الوقائع المصرية .

مادة ٥٩ - إذا حلت الجمعية عين لها مصرف لمدة وبأجر تتعهدهما
الجهة الإدارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص . ويقوم بهذا
التعيين الجهة التي أصدرت قرار الحل ويجب على القائمين على إدارة
الجمعية المبادرة بتسليم المصفي جميع المستندات والسجلات الخاصة
بالجمعية عند طلبها ويمتنع عليهم وعلى الجهة المودع لديها أموال
الجمعية والمدينين لها التصرف في أى شأن من شئون الجمعية أو حقوقها
إلا بأمر كتابي من المصفي .

مادة ٦٠ - بعد تمام التصفية يقوم المصفي بتوزيع الأموال الباقية
وفقا للأحكام المقررة في نظام الجمعية .

إذا لم يوجد نص في نظام الجمعية على ذلك أو وجد ولكن أصبحت
طريقة التوزيع المنصوص عليها غير ممكنة : وجب على الجهة الإدارية بعد
أخذ رأى الاتحادات المختصة أن تقرر توجيه أموال الجمعية المنحلة إلى
الهيئات الاجتماعية التي تراها .

مادة ٦١ - تختص المحكمة الابتدائية التي يقع فيها دائريتها مركز

الجمعية دون غيرها بالفصل في كل دعوى مدنية ترفع من المصطفى أو عليه .

مادة ٦٢ - يحظر على من تثبت مسئوليتهم من أعضاء مجلس الإدارة عن وقوع المخالفات التي دعت إلى حل الجمعية ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس إدارة أية جمعية أخرى لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور قرار حل الجمعية .

الباب الثاني

الجمعيات ذات الصفة العامة (١)

مادة ٦٣ - تعتبر جمعية ذات صفة عامة كل جمعية يقصد بها تحقيق مصلحة عامة يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك . كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية سحب الصفة العامة من الجمعية .

مادة ٦٤ - يحدد بقرار من رئيس الجمهورية ما تتمتع به الجمعيات ذات الصفة العامة من اختصاصات السلطة العامة كعدم جواز الحجز على أموالها كلها أو بعضها وعدم جواز تملك هذه الأموال بمضى المدة وجواز قيام الجهة الإدارية المختصة بنزع الملكية للصنفعة العامة التي تقوم بها الجمعية .

مادة ٦٥ - تستثنى الجمعيات ذات الصفة العامة من قيود الأهلية المتعلقة بتملك الأموال والعقارات .

(١) صدر القرار الجمهوري رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٨٦ بتفويض السيد الدكتور عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في بعض القوانين ومنها المادتان ٦٣ و ٦٤ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ : (الجمهورية الرضائية في ١٩٨٦/١١/٢٠ - العدد ٤٧ تابع)

مادة ٦٦ - يجوز لوزير الشؤون الاجتماعية (١) أن يعمد إلى إحدى الجمعيات ذات الصلة العامة بإدارة المؤسسات التابعة للوزارة أو تنفيذ بعض مشروعاتها أو برامجها .

الباب الثالث

في الأيواء

مادة ٦٧ - لا يجوز تخصيص مكان لإيواء الأحداث أو المسنين أو الناقضين أو غيرهم من المحتاجين إلى الرعاية الاجتماعية إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الجهة الإدارية المختصة . وتتضمن اللائحة التنفيذية شروط الترخيص وإجراءاته بحيث تكفل رفع مستوى الإدارة وضمان الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للنزلاء .

مادة ٦٨ - إذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص بالإيواء جاز للجهة الإدارية المختصة سحب الترخيص .

الكتاب الثاني

المؤسسات الخاصة

مادة ٦٩ - تنشأ المؤسسة الخاصة بتفصيل مال لمدة غير معينة لعمل ذي صفة إنسانية أو دينية أو علمية أو فنية أو لأى عمل آخر من أعمال البر والرعاية الاجتماعية أو النفع العام دون قصد إلى ربح مادي .

مادة ٧٠ - يكون تخصيص المال لإنشاء المؤسسة بمسند رسمى أو بوجوبية .

(١) صدر قرار وزير التأمينات ووزارة الدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٠، بشأن القواعد الخاصة بتطبيق أحكام المادة ٦٦ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٦/٤/١٩٨١ - العدد ٨٩) .

ويعتبر السند أو الوصية دستوراً للمؤسسة ويجب أن يشتمل على البيانات الآتية :

- (أ) اسم المؤسسة وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافي ومركز إدارتها على أن يكون هذا المركز في الجمهورية العربية المتحدة .
 - (ب) الغرض الذي أنشئت المؤسسة لتحقيقه .
 - (ج) بيان للأموال المخصصة لهذا الغرض .
 - (د) نظام إدارة المؤسسة بما في ذلك اسم مديرها .
- كما يجب أن يشتمل على البيانات الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من الجهة الإدارية المختصة (١) .

مادة ٧١ — يعتبر إنشاء المؤسسة بالنسبة إلى دائني المنشئ وورثته بمثابة هبة أو وصية فإذا كانت المؤسسة قد أنشئت بأمر أو بحقوقهم بإجازة

(١) صدر قرار نائب الأوقاف والشئون الاجتماعية رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٦ بشأن البيانات التي يجب أن يشتمل عليها السند المنشئ للمؤسسة الخاصة وفيما يلي نصه :

مادة ١ — يجب أن يشتمل السند المنشئ للمؤسسة الخاصة على البيانات الآتية فضلاً عن البيانات المذكورة في المادة ٧٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه :

- (أ) المصرف الذي أودعت فيه أموال المؤسسة .
 - (ب) اسم كل من المؤسسين ولقبه ومبته وجنسيته ومهنته وموطنه .
 - (ج) قيمة ما ساهم به في المؤسسة وإذا كان المال الذي ساهم به عملاً أو خدمة فنية فتقوم نقداً .
 - (د) موارد المؤسسة وكيفية استغلالها والتصرف فيها .
 - (هـ) طرق الرقابة المالية .
 - (و) كيفية تعديل نظام المؤسسة وادماجها أو تقسيمها أو تكوين فروع لها أو تحديد الجهة التي يرجع إليها في ذلك .
 - (ز) كيفية تصفية المؤسسة والجهة التي تؤول إليها أموالها .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية .

٣٠ جمعيات ومؤسسات خاصة

لهم مباشرة الدعاوى التى يقررها القانون فى مثل هذه الحالة بالنسبة الى الهبات والوصايا .

مادة ٧٢ - متى كان انشاء المؤسسة بسند رسمى جاز لمن انشاها أن يعدل عنها بسند رسمى آخر وذلك الى أن يتم شهرها .

مادة ٧٣ - لا تثبت الشخصية الاعتبارية للمؤسسة الا اذا اشهر نظامها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٧٤ - يتم شهر المؤسسة بناء على طلب منشئها أو أول مدير لها أو الجهة الادارية المختصة بالانصراف على المؤسسة طبقا للإجراءات المقررة أشهر الجمعيات .

مادة ٧٥ - للجهة الادارية المختصة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص الاعتراض على انشاء المؤسسات ولها حق الرقابة عليها وتعديل نظامها بما يحقق الغرض من انشائها وتنظم اللائحة التنفيذية أحوال الاعتراض بأحكام الرقابة .

مادة ٧٦ - يتولى مدير المؤسسة ادارتها ويمثلها فيما لها من حقوق ومسا عليها من واجبات .

مادة ٧٧ - على مدير المؤسسة موافاة الجهة الادارية المختصة بميزانية المؤسسة وحسابها السنوى مع المستندات المؤيدة لهما وعليه أيضا تقديم أية معلومات أو بيانات أو مستندات أخرى تطلبها هذه الجهة .

مادة ٧٨ - لا يجوز للمؤسسة قبول الوصايا أو الهبات الا باذن من الجهة الادارية المختصة (١) .

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد وشروط واجراءات تنظيم قبول الهبات للجمعيات والمؤسسات الخاصة (الوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٧٥ - العدد ٨٧) .

مادة ٧٩ - للجهة الادارية المختصة عزل المديرين الذين يثبت افعالهم في ادارتها أو عدم تنفيذ ما فرضه عليهم القانون أو سسند المؤسسة أو الذين يستعملون أموال المؤسسة فيما لا يتفق مع أغراضها أو قصد منشئها أو الذين يرتكبون أي خطأ جسيم آخر . أو لاعتبارات قومية وتعين من يحل محلهم في ادارتها . ولها كذلك أن تخفف أو تلغى كل أو بعض الالتزامات والشروط المقررة في سند انشائها اذا كان ذلك لازما للمحافظة على أموال المؤسسة أو لتحقيق الغرض من انشائها .

مادة ٨٠ - على مدير المؤسسة أو مجلس ادارتها اخطار الجهة الادارية المختصة بكل تصرف مالي يجريه خلال أسبوع من تاريخ اجرائه والجهة الادارية المختصة أن تعترض على هذا التصرف خلال شهر من تاريخ اخطارها به فاذا لم تعترض خلال تلك المدة اعتبر التصرف نافذا .

مادة ٨١ - يسرى على المؤسسات بأنواعها من حيث اجهلها وانشاء غروع لها وتعيين مدير مؤقت لادارتها ووقف تنفيذ قراراتها وحلها وتصفيها وجواز تحويلها الى مؤسسة ذات صفة عامة ما يسرى على الجمعيات في هذا الشأن من أحكام يسرى عليها الحظر المنصوص عليه في المادتين ٢٠ ، ٢٣ من هذا القانون بالنسبة الى الجمعيات .

مادة ٨٢ - لا تسرى الأحكام الخاصة بالمؤسسات الواردة في هذا القانون على ما أنشئ منها بطريق الوقت .

الكتاب الثالث

الامتدادات

مادة ٨٣ - للجهة الادارية المختصة أن تنشئ امتدادات نوعية أو

الاقليمية (١) بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتألف الجمعية العمومية للاتحاد من ممثلى هذه الهيئات .

ويتألف مجلس ادارة الاتحاد من ممثلين لتلك الجمعيات والمؤسسات وممثلين للجهات الادارية المختصة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الاجتماعية . وتبين اللائحة للتنفيذية عدد أعضاء مجلس الادارة وطريقة اختيارهم كما تبين قواعد تنظيم العمل فى الاتحادات وتمويلها .

مادة ٨٤ - تعمل الاتحادات النوعية على مستوى الجمهورية والاتحادات الاقليمية على مستوى المحافظة ولا يجوز انشاء أكثر من اتحاد نوعى فى ميدان الخدمة والرعاية الواحدة ولا أكثر من اتحاد اقليمى فى المحافظة .

(١) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن انشاء الاتحادات الاقليمية بين الجمعيات والمؤسسات الخاصة واعتماد لائحة نظامها الاساسى (الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١/٢٦ - العدد ٧) . كما صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعتماد اللائحة النموذجية الخاصة بالنظام الداخلى للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/١١/٢٠ - العدد ٢٦٣) . كما صدر ايضا قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٧ باعتماد اللائحة الداخلية الموحدة الخاصة بالاتحادات الاقليمية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/١١/٢٦ العدد ٣٩٢) المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٤/١ - العدد ٧٨) . وقد صدرت عدة قرارات وزارية بانشاء اتحادات اقليمية للجمعيات والمؤسسات الخاصة تشير الى أهمها فيما يلى :

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٧ بانشاء الاتحاد الاقليمى للجمعيات بالاسكندرية المعدل بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٤/٢٥ - العدد ٩١) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ بانشاء الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالبحر الاحمر ، المعدل بالقرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٢/٣ - العدد ٢٨) .

- قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٧ بانشاء الاتحاد الاقليمى للجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقاهرة (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٥/٢٧ - العدد ١١٨) .

مادة ٨٥ - ينشأ اتحاد عام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تتكون له الشخصية الاعتبارية ويشكل مجلس إدارته بقرار من رئيس الجمهورية (١) ويضم هذا المجلس ممثلين عن الاتحادات النوعية والإقليمية والاتحاد الاشتراكي العربى والجهات الادارية المختصة وعددا من المهتمين بالمسائل الاجتماعية . ويكون لوزير الشؤون الاجتماعية رئاسة المجلس وينص النظام الداخلى للاتحاد العام على كيفية ادارته وتنظيم أعماله ويصدر بهذا النظام قرار من وزير الشؤون الاجتماعية (٢) .

مادة ٨٦ - يعقد الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة مؤتمرا عاما سنويا يدعى الى حضوره أعضاء مجالس إدارات الاتحادات النوعية والاقليمية والجمعيات والمؤسسات الخاصة والهيئات والأفراد من المعنيين بالمسائل الاجتماعية . وذلك لدراسة المسائل والموضوعات التى تصجد أو تحال اليه من لجانة الفنية أو من الاتحادات النوعية أو الأكاديمية أو الاتحاد الاشتراكي العربى وعلى الأخص :

(أ) اقتراح الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة .

(ب) اقتراح الخطة العامة للتصويل .

(ج) وضع سياسة التدريب وإعداد العاملين في ميادين الرعاية الاجتماعية المختلفة وفق احتياجاتها .

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٩ بتشكيل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات العامة (الجريدة الرسمية - فى ١٩٦٩/٨/٧ - العدد ٣٢) .

(٢) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باعتماد لائحة النظام الاساسى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجمهورية مصر العربية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٤/٢/٢٨ - العدد ٤٦) .

(م ٣ - موسوعة مصر ج ١٤)

مادة ٨٧ - يختص الاتحاد النوعى بها يأتى :

(أ) (١) تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية فى ميدان العمل المتصل بأغراض الاتحاد وذلك فى حدود سياسة الدولة .

(ب) إجراء البحوث المتصلة بميدان العمل ونشرها على الجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

(ج) تحديد مستويات الخدمات وحدود تكلفتها فى نطاق السياسة المسماة .

(د) تنظيم البرامج وتنسيق الجهود التى تقوم بها الجمعيات الأعضاء .

(هـ) وضع برامج الاعداد الفنى والإدارى لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها على أن تعتمد هذه البرامج من الجهة الإدارية المختصة .

(و) تقويم جهود الأعضاء ونشاط الاتحاد على ضوء السياسة العامة وتقديم تقارير عن تلك الجهود الى الجهة الإدارية المختصة .

(ز) تقديم المعونة الفنية للجمعيات والمؤسسات الأعضاء .

(ح) وضع طريقة تنفيذ برامج المشروعات المشتركة .

مادة ٨٨ - يختص الاتحاد الاقليمى بها يأتى :

(أ) تنفيذ السياسة العامة التى يضعها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والإشراف على تنفيذ المقرارات التى يصدرها المؤتمر .

(ب) الإطلاع على الحساب الختامى والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وإبداء الراى فيها وإبلاغ ملاحظاته الى الجهة الإدارية المختصة .

(ج) عمل البحوث الاجتماعية اللازمة بالمحافظة والامستشارك فى البحوث الاجتماعية العامة التى يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

٣٥ جمعيات ومؤسسات خاصة

(د) تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء لضمان عدم التكرار وتكامل الجهود .

(هـ) دراسة احتياجات البيئة وإمكانياتها ومواردها بما يضمن سد الثغرات في هذه الخدمات .

(و) تقويم الخدمات التي تؤديها الجمعيات لوقوف على نواحي النشاط والأزواج والنقص والعمل على تنظيم هذه الجهود حتى تكون مطابقة لما تحتاج إليه البيئة فعلا .

(ز) القيام بتنظيم برامج الإعداد والتدريب الفني والإداري لموظفي الجمعيات وأعضائها .

(ح) دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها .

الكتاب الرابع

في صندوق ائانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات

مادة ٨٩ - ينشأ بوزارة الشؤون الاجتماعية صندوق لائانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المشهرة طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٩٠ - تتكون موارد الصندوق من :

(أ) خصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه .

(ب) المبالغ المدرجة بالميزانية المصانة للدولة لائانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة طبقاً لأحكام هذا القانون .

(ج) خصيلة ضريبة المراهات المفروضة بالقانون رقم ١٠ لسنة

٣٩ جمعيات ومؤسسات خاصة

١٩٢٢ المشار اليه مع تخصيص نسبة منها للهيئات العاملة في ميدان رعاية الشباب تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الدولة للشباب .

(د) حصة وزارة الشؤون الاجتماعية في القيمة الاسمية للوراق المالية المصدرة بالتطبيق للأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(هـ) حصيلة التبرعات والاعانات التي تقررها البنوك والمؤسسات العامة والشركات للجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهرة طبقا للأحكام هذا القانون وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٠ مفرقة ٢ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٩١ - يكون للصندوق مجلس ادارة يشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية (١) وتكون له رئاسته ويختص مجلس الادارة بتوزيع الاعانات (٢) وبرسم سياسة التصرف في أموال الصندوق .

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق اعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٥ - العدد ٥٠) ، المعدل بالقرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ (الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٨/٩ - العدد ١٤٦) .

(٢) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعادة تشكيل مجلس ادارة صندوق اعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات . (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/٨/١٤ - العدد ١٨٣) .

(٣) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بقواعد منح الاعانات للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٥ - العدد ٥٠) .

الكتاب الخامس

في العقوبات

مادة ٩٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ — كل من حرر أو قدم أو أسك محررا أو سجلا مما يلزمه القانون بتقنيه أو أساخله يشتهل على بيانات كاذبة مع علمه بذلك — وكل من تعمد إعطاء بيان مما ذكر لجهة غير مختصة أو تعمد إخفاء بيان يلزمه القانون اثباته .

٢ — كل من باشر نشاطا للجمعية أو للمؤسسة قبل شهرها طبقا لأحكام هذا القانون .

٣ — كل من باشر نشاطا للجمعية أو للمؤسسة يجاوز الغرض الذى أنشئت من أجله أو أنفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو ينفق بأموالها في مضاربات مالية .

٤ — كل من سمح لغير أعضاء الجمعية المقيدة أسماؤهم في سجلاتها بالاشتراك في إدارتها أو مداولات الجمعية العمومية .

٥ — كل من اشترك في مواصلة نشاط جمعية أو مؤسسة منحلة أو تصرف في أموالها على أى وجه بعد نشر قرار الحل . ويمتنع العلم ثابتا في حق الكافة بمجرد نشر القرار بالحل في الوقائع المصرية .

٦ — كل مصف وزع على الأعضاء وغيرهم موجودات الجمعية أو المؤسسة على خلاف ما يقضى به هذا القانون أو القرار الصادر بالحل .

٧ — كل من جمع تبرعات على خلاف أحكام هذا القانون . ويجب وز النكح بمصادرة ما يجمع منها لصالح الجهة الإدارية المختصة لانتفاقه في وجوه الهبر .

٨ - كل من أمتنع من أعضاء مجلس الإدارة والمدير والموظفين عن المبادرة إلى تسليم الأموال والمستندات والدفاتر المتعلقة بالجمعية المندمجة للمستوفين بالجمعية الدامجة في حالة ادماج جمعية أو أكثر وكل من امتنع عن المبادرة إلى تسليم هذه الأموال والمستندات للمدير أو مجلس الإدارة المؤقت في حالة تمييزه .

مادة ٩٣ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو لائحة التنفيذية أو القرارات الصادرة في شأنه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا .

مادة ٩٤ - يعاقب أعضاء مجلس الإدارة ومدير الجمعية أو المؤسسة معينًا كان أو منتخبًا أو منتدبًا بذات العقوبات إذا وقعت الجرائم السابقة بسبب إهمالهم أو تقصيرهم في أداء واجبات وظيفتهم .

مادة ٩٥ - يكون أعضاء مجلس الإدارة ومدير الجمعية أو المؤسسة معينًا كان أو منتخبًا أو منتدبًا مسؤولين في أموالهم الخاصة عن تعويض كافة الأضرار المادية التي تلحق بالجمعية أو المؤسسة نتيجة إخلالهم بإقيام بواجبات الرجل الحريص أثناء إدارتهم للجمعية أو المؤسسة .

مادة ٩٦ - للجهة الإدارية المختصة أن تقوم باغلاق مقر الجمعية أو المؤسسة وفروعها أو أحدهما لمدة محددة قابلة للتجديد . وذلك كإجراء مؤقت حتى يفصل في أمرها سواء بتعيين مجلس إدارة مؤقت أو بالادماج أو الحل .

مادة ٩٧ - لا يخل تطبيق الأحكام المتقدمة بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

ويكون للموظفين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأموري الضبطية القضائية بالنسبة إلى الجرائم المشار إليها في المواد السابقة .

القسم الثاني

في اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة

قرار رئيس الجمهورية

رقم ٩٢٢ لسنة ١٩٦٦

باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ ،

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر

مادة ١ - (مستبدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٤٠ لسنة ١٩٦٧)
تحدد الميادين الرئيسية التي تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الخاصة على
الوجه الآتي :

١ - رعاية الطفولة والأمومة .

٢ - رعاية الأسرة .

٣ - المساعدات الاجتماعية .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦٧ في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ .

- ٤ - رعاية الشيخوخة .
- ٥ - رعاية الفئات الخاصة والمرقين .
- ٦ - الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .
- ٧ - تنمية المجتمعات المحلية .
- ٨ - ميدان الإدارة والتنظيم .
- ٩ - ميدان رعاية المسجونين .
- ١٠ - ميدان تنظيم الأسرة .
- ١١ - ميدان الصداقة بين شعب الجمهورية العربية المتحدة والشعوب الصديقة (١) .

- ١٢ - ميدان النشاط الأولي (٢) .
 - ١٣ - ميدان الدفاع الاجتماعي (٣) .
 - ١٤ - ميدان أصحاب المعاشات (٤) .
- ويجوز لوزير الأوقاف والشئون الاجتماعية أن يضيف بقرار منه ميادين عمل جديدة للجمعيات والمؤسسات الخاصة .
- ولا يجوز للجمعية أن تعمل في أكثر من ميدان واحد رئيسي من

(١) البنود من ٨ الى ١١ مضافة بقرار وزير الشئون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ .

- (٢) البند ١٢ مضاف بقرار وزير الشئون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٧٠ .
 - (٣) البند ١٣ مضاف بقرار وزير الشئون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .
 - (٤) البند ١٤ مضاف بقرار وزير الشئون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٤ .
- وقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتي : على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تعمل في مجال الدفاع الاجتماعي تعديل نظامها الاساسي باضافة ميدان الدفاع الاجتماعي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا القرار الى الميدان (١) والميادين التي تعمل فيها ، وعليها اتخاذ الاجراءات القانونية لشهر التعديل طبقا لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية المشار اليهما .

المبادئ المذكورة الا بعد أخذ رأى الاتحاد المختص والمصلحة
المحافظة .

مادة ٢ - مؤسسو الجمعية هم الأفراد الذين يشتركون في انشائها ويوقعون عقد تأسيسها ، ويشترط في انشاء الجمعية أن يوضع لها نظام مكتوب موقع عليه من المؤسسين ويجب ألا يشترك في تأسيسها او ينضم الى عضويتها أى شخص من الأشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية .

مادة ٣ - ينتخب المؤسسون من بينهم مجلس الادارة الأول ويعين هذا المجلس من بين أعضائه مندوباً أو أكثر ينوب عنه في اتمام اجراءات النشر وعلى المندوب أن يقدم الى مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة المستندات الآتية :

١ - طلب شهر الجمعية موضحاً به مقرها ونوع وميدان نشاطها ونطاق عملها الجغرافى موقعاً عليه من الرئيس والسكرتير .

٢ - عشر نسخ من عقد التأسيس موقعاً عليها من جميع المؤسسين ومصدقا على توقيعات ثلاث نسخ منها رسمياً أو من جهة ادارية .

٣ - عشر نسخ من كشف أسماء المؤسسين موضحاً بها الاسم الثلاثى لكل منهم ولقبه وسنه وديانته وجنسيته ومهنته ومحل اقامته ويوقع عليها من الرئيس والسكرتير .

٤ - عشر نسخ من كشف أسماء أعضاء مجلس الادارة الأول موضحاً به الاسم الثلاثى لكل منهم ولقبه وسنه وجنسيته وديانته ومهنته ومحل اقامته وصفته بالمجلس ويوقع عليها من الرئيس والسكرتير .

٥ - عشر نسخ من محضر اجتماع المؤسسين الذى تم فيه انتخاب مجلس الادارة الأول ويوقع عليه من الرئيس والسكرتير .

٦ - عشر نسخ من مخصر اجتماع مجلس الادارة الاول موضحا به اسم المنحوب أو المندوبين الذين عينوا من بين أعضائه لتولى اتمام اجراءات الشهور ويوقع على المخصر كل من الرئيس والسكترير .

٧ - حوالة بريدية بقيمة الرسم المقرر للشهر .

ويعتبر المؤسسون مسئولان عما يستلزمه انشاء الجمعية من نفقات وما يتفرع عن ذلك من التزامات فاذا ما أشهر نظام الجمعية ترد اليهم النفقات التي تقرها الجمعية العمومية .

مادة ٤ - على مديريات الشؤون الاجتماعية ارسال صورة من أوراق طلب شهر الجمعيات أو طلب شهر تعديل نظامها الى كل من مديرية الاهن المختصة والاتحاد المختص والجهات الادارية المختصة التابعة لقوزارات المالية بميدان الخدمة التي تقوم كل جمعية على تحقيقها لاستطلاع رأيها في طلب اجراء الشهر أو طلب شهر تعديل النظام قبل البت فيه .

وعلى كل من هذه الجهات ابداء رأيها في مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تاريخ ابلاغها فاذا انقضت هذه المدة دون اعتراض منها على الشهر بكتاب مسبب الغتبرت موافقة عليه .

مادة ٥ - استثناء من أحكام المادة السابقة - تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية باتخاذ الاجراءات الواردة بالقانون وبهذه اللائحة دون أخذ رأى الاتحادات المختصة في حالة عدم قيامها فعلا .

مادة ٦ - يصدر وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية قرارا بالنظام النموذجي الذي يجوز للجمعيات والمؤسسات الخاصة اتباعه في اعداد نظامها (١) .

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعتماد اللائحة النموذجية الخاصة بالنظام الداخلي للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (الوقائع المصرية في ٢٠/١١/١٩٧٣ - العدد ٢٦٣) .

مادة ٧ - الجمعيات التي لها نشاط اجتماعي في أكثر من محافظة تعتبر جمعيات مركزية تشهر في الإدارة المختصة بوزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية (١) على أن تشهر فروعها بمديريات الشئون الاجتماعية ويكون لوزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية بالنسبة لهذه الجمعيات المركزية كافة الاختصاصات والسلطات المقررة للجهات الإدارية المختصة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وهذه اللائحة .

مادة ٨ - عند طلب إعادة شهر نظام الجمعية الغائمة وقت الفصل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أو طلب شهر تعديل نظام الجمعيات التي ترى تعديل نظامها عليها التقدم لمديرية الشئون الاجتماعية المختصة بالأوراق الآتية موقعا على كل منها من الرئيس أو من يترب عنه ومن السكرتير :

١ - اسم الجمعية ومقرها ورقم شهرها السابق أو شهرها الحالي ونوع وهيئته ونطاق عملها الجغرافي .

٢ - عشر نسخ من لائحة النظام الأساسي المعدلة التي أقرتها الجمعية العمومية في اجتماع غير عادي .

(١) صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الإدارة المختصة بشهر نظم الجمعيات المركزية وتحديد الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لهذه الجمعيات (الوقائع المصرية في ١٩/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٨) ، وفيما يلي نصه :

مادة ١ - تكون الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات هي الجهة المختصة بشهر نظم الجمعيات المركزية .

مادة ٢ - يكون لوكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية بالنسبة الى هذه الجمعيات الاختصاصات والسلطات المقررة لمجلس المحافظة في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ولائحته التنفيذية .

ويكون لمدير عام الجمعيات والاتحادات بالنسبة إليها الاختصاصات والسلطات المقررة للمحافظ (ومدير) الشئون الاجتماعية .

- ٣ - عشر نسخ من محضر اجتماع الجمعية غير العادية التي نظرت التعديل موضحا به أسماء الحاضرين بأنفسهم أو بمقتضى الإجابة ونسبتهم لعدد الأعضاء والأغلبية التي وافقت على التعديل .
 - ٤ - عشر نسخ من محضر جلسة مجلس الإدارة موضحا به اسم المندوب المفوض بتقديم أوراق إعادة الشهر أو شهر التعديل .
 - ٥ - عشر نسخ من كشف بأسماء أعضاء الجمعية العمومية .
 - ٦ - عشر نسخ من كشف بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الحالي موضحا به الاسم الثلاثي للمضو وسنه وديانته وجنسيته ومحل إقامته ومهنته وصفته داخل المجلس .
 - ٧ - عشر نسخ من بيان أسباب التعديل .
 - ٩ - مادة ٩ - يحدد رسم الشهر بخصه جنيهاً ويستثنى من ذلك جمعيات الطلبة في معاهد التعليم فيكون رسم الشهر بالنسبة إليها جنيهاً واحداً .
 - ١٠ - مادة ١٠ - تمسك مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بالسجلات الآتية لأجراء الشهر وتكون مرقمة بأرقام سلسلة وتختتم كل صفحة منها بفاتم القولة .
 - ١ - سجل قيد الطالبات : وتفيد فيه طلبات الشهر أو إعادة الشهر أو شهر التعديل بأرقام سلسلة تبعاً لتاريخ ورودها .
 - ٢ - سجل الشهر : وتفيد فيه أسماء الجمعيات التي ووفق على شهرها .
 - ٣ - سجل رفض الشهر : وتفيد فيه أسماء الجمعيات التي رفض شهرها .
- وتكون هذه السجلات في عهدة موظف أو أكثر من موظفي المديرية

٤٥ جمعيات ومؤسسات خاصة

يكون مسئولاً عنها وعن البيانات المدونة بها ويوقع عليها ولا يجوز التمسك في هذه السجلات وكل تصحيح يتم فيها يكون بالمداد الأحمر ويوقع عليه من الموظف الموجود بمهدة السجل ورئيسه .

مادة ١١ - تفحص طلبات الشهر ويثبت فيها خلال «٦» شوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة وتقيد انظمايات المقبولة في سجل الشهر وينشر ملخص القيد في الجريدة الرسمية بلا مقابل وتؤشر مديرية الشئون الاجتماعية المختصة على النسخ الثلاث المصدق عليها ومعا يفيد الشهر ورقمه وتاريخه وتقوم بختمها بخاتم الدولة وترسل نسخة منها الى الادارة المختصة بوزارة الاوقاف والشئون الاجتماعية وأخرى الى الجمعية هرافقة لشهادة الشهر وتحفظ بالنسخة الثالثة .

مادة ١٢ - تقيد الطلبات المرفوضة في سجل الرفض بعد أخذ رأي الاتحاد المختص وتخطر الجمعية برغض الطلب مع بيان أسبابه بذلك بكتاب موصى عليه مرفقا به الأوراق السابق تقديمها بعد الاحتفاظ بنسخة من كل منها وذلك قبل انقضاء مدة الـ ٦٠ يوما المشار اليها في المسادة السابقة .

مادة ١٣ - يجب ختم السجلات من مديرية الشئون الاجتماعية قبل استعمالها .

ولكل من الأعضاء ووزارة الاوقاف والشئون الاجتماعية ومجلس المحافظة ومديرية الشئون الاجتماعية والاتحاد المختص حق الاطلاع على هذه السجلات والوثائق والدفاتر ويجوز للأعضاء أن يطلبوا من مديرية الشئون الاجتماعية تمكينهم من الاطلاع على هذه السجلات اذا تعذر عليهم ذلك .

مادة ١٤ - على العضو طالب الاطلاع على مستندات الجمعية التي قدمت لمديرية الشئون الاجتماعية المختصة وأشهر نظامها ومقتضاها أن

٤٦ جمعيات ومؤسسات خاصة

يتقدم للمديرية بطلب كتابي يتضمن المستندات المطلوبة الاطلاع عليها والمعرض عن الاطلاع واذا طلب الحصول على صورة من المستندات المقدمة كلها أو بعضها مصحفا عليها بمطابقتها للأصل لمعنيه تقديم طلب ختسابي بذلك لمديرية انشئون الاجتماعية المختصة متضمنا الاوراق المطلوبة الحصول على صررة منها واسباب الطلب ومصاد الرسم المقرر على نسـ ٢٠٠ ميم عن نل ورقة .

مادة ١٥ - على النضو طالب الاطلاع على سجلات بوثائق ودفاتر الجمعية تطبيقا للمادة ١٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ان يتقدم لمجلس الادرة بطلب كتابي مسجل مصددا انسجلات او الوثائق او الدفاتر التي يرغب الاطلاع عليها بالمبرات الداعية لذلك وعلى المجلس اجابته الى طلبه خلال خمسة عشر يوما من اريخ وروده .

واذا تعذر على عشر اعضاء للجمعية أو عشرين منهم أيهما اقل الاطلاع على انسجلات او الوثائق او الدفاتر فلهم التعلق بالنقدم لمديرية المسون الاجتماعية المختصة بطلب بغطاب موصى عيه بطم الوصول بضممن ابيانات التي يرغبون الاطلاع عليها وما اتخذوه من اجراءات لطلب الاطرح عن طريق مجلس الاداره على ان يحدد في الطلب المقدم للمديرية اسم من ينرب عن المتقدمين بالطلب وعنوانه وعلى المديرية اتخاذ ما تراه مـعـا لتمكينهم أو تمكين النائب عنهم من الاطلاع .

مادة ١٦ - للجمعية بموافقة مديرية انشئون اجتماعية المختصة ان تستغل فائض ايراداتها لضمان مورد ثابت في اعمال محققة السب رمي لاسندات احتومية وشهادات الاستثمار وصناديق الانحسار والترفيه أو غير ذلك من وجوه الاستغلال التي يوافق عليها وزير الاوقاف والشئون الاجتماعية .

مادة ١٧ - يعتبر جمعا للترعات من الجمهور كل تصد للجمهور للترغ سواء عن طريق اقامة حفلات أو أسواق خيرية أو الجمع بالايسالات

أو الطوايع أو الصناديق أو البطاقات أو إقامة المباريات الرياضية لصالح الجمعيات المشهرة طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو بأية وسيلة أخرى .

ويستثنى من ذلك دور العيادات التي تجمع المال داخليا عن طريق صناديق أو أطباق في المناسبات الدينية لانفاقها على تلك الدور .

ويخضع جمع التبرعات من الجمهور لأشراف ورقابة مجلس المحافظة وله في سبيل ذلك وضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمع التبرعات وانفاقها ومطابقتها للاعراض التي منح الترخيص من أجلها وتحديد الحد الأقصى لنسبة مصروفات الجمع أو مصروفات الحفلة الى جمة الحصة ومراجعة حسابات التراخيص وتصفياتها .

مادة ١٨ - على الجمعية طالبة الترخيص أن تقدم لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بطلبها قبل الموعد المحدد لبدء الجمع بسنتين يوما على الأقل على أن يتضمن طريقة الجمع المطلوب الترخيص بها ومدته والغرض منه وحصيلة الجمع بالترخيص السابق ونتيجة تصفيته وطريقة التصرف في الحصيلة . وعلى مجلس المحافظة البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله لماذا انقضت هذه المدة دون صدور القرار اعتبر الطلب مقبولا .

وفي حالة رفض الترخيص يتعين بيان أسبابه في القرار الصادر بذلك .
ولجلس المحافظة الحق في التجاوز عن شرط مدة السنتين يوما في الحالات الضرورية التي يراها .

ولا يجوز للجمعية ادخال أى تعديل في الغرض من الجمع ولا في نظامه ولا في سبيل انفاقه الرخص بها الا بعد الحصول على موافقة مجلس المحافظة .

مادة ١٩ - لمجلس المحافظة أن يرخص للجمعية بجمع التبرعات من الجمهور بأية وسيلة من وسائل الجمع في حدود ترخيصين في السنة الواحدة .

ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لتل منها فاذا رأت مديرية الشؤون الاجتماعية الموافقة على طلب الجمعية مد مدة الترخيص عن ذلك فيحسب مد المدة الى فترة اخرى كترخيص جديد بنفس الشروط والأوضاع المسبق الاشارة اليها وإذا كان طلب اترخيص خاصا باقامه حفله ورات الجمعية ان يقوم بجمع التبرعات أثناءها عن طريق الصناديق أو الجرائج أو الياصيب المؤقت على جوائز أو باية رسيئة كانت يجب التقيام باجمع اثناء الحفلة ان ينضم للتريخيص باقامتها الموافقة على الجمع . وفي هذه الحالة يحتسب الترخيص باقامة الحفلة والجمع أثناءها ترخيصا واحدا .

ولمجلس المحافظة الحق في الترخيص لأية جمعية بأكثر من ترخيصين في السنة وفي التجاوز عن شرط مدة الثلاثة أشهر المرخص فيها بالجمع ،ذا رأى ضرورة لذلك .

مادة ٢٥ - على الجمعية المرخص لها بجمع التبرعات أن تقدم لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بيانا مفصلا بحسبات الترخيص وذلك خلال شهرين على الأكثر من تاريخ وانتهاء المدة المرخص بالجمع فيها حتى تتمكن مديرية الشؤون الاجتماعية من اتخاذ اجراءات تصفية الترخيص .

مادة ٢٦ - لوزير الأوقاف والشئون الاجتماعية أن يرخص بجمع التبرعات في محافظة أو أكثر لاحدى الهيئات المستوفية للشروط اللازمة دون غيرها على أن توزع حصيلة المال المجموع على الجمعيات المراد ذكرها في الترخيص بحسب جهود كل منها والنشاط الاجتماعي الذي تقوم به ، ويكون منح هذا الترخيص وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية (١) .

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد منح التراخيص بجمع التبرعات في محافظة أو أكثر (الوقائع المصرية في ١٩٧٣/١١/٢٩ - العدد ٢٦٢) كما صدر قرار وزير الاوقاف

مادة ٢٢ - ينتخب مجلس إدارة من بين أعضائه الرئيس ونائبيه وأمين الصندوق والسكرتير إلا إذا تضمن نظام الجمعية اختيارهم عن طريق الجمعية العمومية وعلاوة على ما يتضمنه نظام للجمعية من أحكام يختص مجلس الإدارة أساساً بما يأتي :

١ - إدارة شئون الجمعية الإدارية والفنية واعداد اللوائح الداخلية لها مع الاسترشاد بالنماذج التي تعدها وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية على أن تقر هذه اللوائح الجمعية العمومية وتلتزمها مديرية الشئون الاجتماعية المختصة ويراعى عدم ادخال أى تعديلات عليها إلا بموافقة المديرية .

٢ - تكوين اللجان التي يراها لازمة لحسن سير العمل وتصديق اختصاصات كل منها على أن يتولى رئاسة كل لجنة عضو من مجلس الإدارة وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود اختصاصاتها على أن تعرض أعمالها على المجلس في أول اجتماع له للتصديق عليها .

وإذا نظرت أى لجنة موضوعاً خارجاً عن اختصاصها فلا يكون قرارها بشأنه نافذاً إلا بعد عرضه على مجلس الإدارة وإقراره .

٣ - تعيين العاملين اللازمين للعمل وتأديبهم وفصلهم ويجوز لمجلس الإدارة بعد موافقة مديرية الشئون الاجتماعية المختصة أن يعين مديراً من أعضاء المجلس أو من غير أعضائه يفوضه التصرف في أى شأن من الشئون الداخلة في اختصاص المجلس .

والشئون الاجتماعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ بتفويض السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية في الاختصاصات الواردة في المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٩) .

٥٠ جمعيات ومؤسسات خاصة

٤ - إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ودمج الميزانية عن العام الجديد والتقرير السنوي متضمنا بياناً عن نشاط الجمعية وحالتها المالية والمشروعات الجديدة التي ترى اقيام بها في العام المقبل وذلك لعرضها على الجمعية العمومية في دور انعقادها السنوي على أن تخطر مديرية الشؤون الاجتماعية بمشروع الميزانية قبل عرضه على الجمعية العمومية بشهر على الأقل لمناقشته والعمل على تنسيق ما جاء به من مشروعات جديدة أو التوسع في الخدمات من مرارد الجعية ومما تحتاجه من اعانات جديدة وزيادة في اعاناتها .

٥ - دعوة الجمعية العمومية العادية وغير العادية طبقا للقانون وتنفيذ قراراتها .

٦ - مناقشة ملاحظات الجهاز المركزي للحسابات ومديرية الشؤون الاجتماعية والجهات الادارية المختصة واعداد الرد عليها خلال شهر من تاريخ ابلاغها والعمل على تلفيها »

٧ - مناقشة تقرير مراقب الحسابات واعداد الرد على ما ورد به من ملاحظات وعرضها على الجمعية العمومية »

٨ - تحديد قيمة السلفة المستحقة للصرف منها على المحروقات ليوهية والعادية .

٩ - تمكين الأعضاء راغبى الاطلاع على السجلات ووثائق ودفاتر الجمعية من الاطلاع وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الطلب الى الجمعية .

١٠ - تحديد اختصاصات الخبير المعين من أعضاء المجلس أو من غير أعضائه تطبيقا لنص المادة ٥٦ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

١١ - اخطار كل من مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة والاتحاد

المختص ببيان شهرى عن حركة العضوية وذلك كل ثلاثة أشهر وفى موعد انقضاء الأسبوع الأول فى الشهر الرابع .

وللمجلس أن يفوض فى كل أو بعض اختصاصاته لجنة تنفيذية تشكل من الرئيس أو نائبه وأمين الصندوق والسكرتير ومن ينتخبه المجلس من بين أعضائه على ألا يزيد عدد أعضاء اللجنة التنفيذية عن خمسة أعضاء وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل أسبوعين لاستعراض حالة العمل بالجمعية مما يدخل فى اختصاصها ويكون اجتماعها صحيحا متى حضره ثلاثة أعضاء ع- أن الأقل وتدون قرارات اللجنة فى سجل خاص وتعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة أولا بأول .

مادة ٢٣ - تتضمن اختصاصات اللجنة التنفيذية ما يأتى :

- ١ - اعتماد التصرفات المالية فى الحدود التى يقرها مجلس الإدارة .
- ٢ - اعتماد ترشيح العاملين وتعيينهم ومجازاتهم فى حدود القواعد التى يضعها مجلس الإدارة وأحكام هذه اللائحة .
- ٣ - اعتماد محاضر الجرد السنوى .

٤ - الإذن بأنصرف من السلفة المستديمة والإذن بصرف السلف المؤقتة تبعاً لحاجة وظروف العمل .

- ٥ - دراسة السياسة التنفيذية للمشروعات والاقتراحات الجديدة ونذا مشروع الميزانية العمومية ودراسة تقرير مراقب الحسابات والرد على ما ورد به من ملاحظات قبل تقديمها لمجلس الإدارة .
- ٦ - اعتماد قرارات اللجان الأخرى قبل عرضها على مجلس الإدارة .

مادة ٢٤ - يختص رئيس مجلس الإدارة أساساً بما يأتى :

- ١ - رئاسة جلسات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وما يحضره من لجان داخلية وله حق دعوتها . . .

٥٢ جمعيات ومؤسسات خاصة

٢ - تمثيل الجمعية والنيابة عنها أمام الجهات الادارية والقضائية .

٣ - اقرار جدول أعمال جلسات مجلس الادارة ومراقبة تنفيذ قراراته .

٤ - التوقيع نيابة عن الجمعية على جميع العقود والاتفاقات التي يوافق مجلس الادارة على ابرامها .

٥ - التوقيع مع السكرتير على محاضر الجلسات والقرارات الادارية والشئون الخاصة بالموظفين والمستخدمين .

٦ - التوقيع على جميع الشيكات والأوراق المالية مع أمين الصندوق .

٧ - البت في المسائل المناقشة التي يعرضها عليه السكرتير والتي لا تشمل الارجاء لحين اجتماع اللجنة التنفيذية أو مجلس الادارة على أن يعرض هذه المسائل وما قرره بشأنها على المجلس في أول اجتماع له .
وفي حالة غياب الرئيس يقوم من ينوب عنه بأعماله طبقا لنظام الجمعية ويكون له كافة اختصاصات الرئيس .

مدة ٢٥ - يختص سكرتير مجلس الادارة أساسا بما يأتي :

١ - تحضير جدول أعمال المجلس وتوجيه الدعوة للاعضاء وتولى سكرتارية الاجتماع واعداد محاضره وقراراته وتسجيلها في سجلات خاصة وعرضها على مجلس الادارة في الاجتماع التالي للتصديق عليها .

٢ - اعداد سجل بأسماء أعضاء الجمعية وعناوينهم .

٣ - امسك سجلات محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية والتوقيع عليها مع الرئيس .

٤ - اخطار كل من مديرية الشؤون الاقتصادية والاقتصاد المختص بمبدأ شهرى من حركة العضوية وذلك كل ثلاثة أشهر وفي موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع بكتاب موسى عليه .

- ٥ - العمل على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- ٦ - اعداد التقرير السنوى عن نشاط الجمعية وتقديمه لمجلس الإدارة بعد عرضه على اللجنة التنفيذية .
- ٧ - اعداد جدول أعمال الجمعية العمومية والعمل على دعوتها طبقا للقانون وكذا اعداد جدول أعمال الاجتماعات غير العادية .
- ٨ - تنفيذ ما جاء بالمواد ٣٩ و ٤٤ و ٥٤ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه خاصا بابلغ كل من مديرية الشئون الاجتماعية المختصة والاتحاد المختص في المواعيد المحددة بهذه المواد .
- ٩ - تنفيذ ما جاء بالمادة ٥٥ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه خاصا بابلغ المحافظ بأسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في الجمعيات ذات الصلة العامة وجمعيات الرعاية الاجتماعية وكذلك في الموعد المحدد بالمادة المذكورة .
- ١٠ - الاشراف على جميع الأعمال الإدارية وشئون الموظفين وحفظ جميع أوراق وسجلات الجمعية بمقرها .
- ١١ - يقوم بالاطلاع على جميع المكاتبات الواردة للجمعية ويعرض على مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو الرئيس ما يحفل في اختصاص كل منهم .
- ١٢ - بحث ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات ومديرية الشئون الاجتماعية والجهات الإدارية المختصة الخاصة بالفواهي الإدارية والاجتماعية واعداد الرد عليها تفصيلا لعرض الموضوع كله على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة للرد على هذه الجهات خلال شهر من تاريخ الابلاغ .
- مادة ٣٦ - يعجز أمين الصندوق مسئولاً عن جميع شئون الجمعية

المالية طبقا للنظام الذى يقرره مراقب الحسابات وتوافق عليه اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة ويختص أساسا بما يأتى :

١ - الاشراف العام على موارد الجمعية ومصروفاتها وهراقة استخراج الايضالات عن جميع الايرادات واستلامها وايداعها ببنك او صندوق التوفير أولا بأول ومراقبة وتولى قيد جميع إيرادات والمصروفات أولا بأول فى الدفاتر الخاصة ويكون مسئولاً عن تنظيم الأعمال المالية والمحزنية والاشراف عليها وعرض ملاحظاته ومذكراته على اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة .

٢ - الاشراف على الجرد السنوى وتقديم تقرير بنتيجة الجرد الى كل من اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة .

٣ - صرف جميع المبالغ التى تقرر صرفها ثانوياً مع الاحتفاظ بالمستندات الدالة على صحة الصرف أو مراقبة الصرف وحفظ المستندات .

٤ - مراجعة السجلات المالية الخاصة بالجمعية ومراجعة المستندات المالية قبل وبعد الصرف واعتمادها وحفظها .

٥ - تنفيذ قرارات مجلس الادارة واللجنة التنفيذية فيما يتفق بالمعادلات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

٦ - التوقيع مع الرئيس أو من يقوم مقامه على أدونات الصرف والشيكات .

٧ - الموافقة على صرف السلفة المؤقتة فى حدود ما يقرره مجلس الادارة وذلك للصرف منه فى الحالات العاجلة والضرورية التى لا تحتمل الاجراء لحين عرضها على اللجنة التنفيذية أو مجلس الادارة على أن تعتمد هذه المصروفات فى أول اجتماع لها .

٨ - تصوير حساب الايرادات والمصروفات والميزانية العمومية تمهيدا

لرأبعتها بمعرفة مراقب الحسابات لاعداد تقريره النهائي عنها وعرضها جميعا على اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة .

٩ - الاشتراك مع السكرتير في وضع مشروع ميزانية السنة المقبلة وعرضه على اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة وموافقة مديرية الشؤون الاجتماعية بالمشروع قبل عرضه على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

١٠ - بحث ملاحظات الجهاز المركزي للمسابات ومديرية الشؤون الاجتماعية والجهات الادارية المختصة الخاصة بالنواحي المالية واعداد الرد عليها تمهيدا لعرض الموضوع كله على اللجنة التنفيذية ومجلس الادارة المرء على هذه الجهات خلال شهر من تاريخ الابلاغ .

مادة ٢٧ - فضلا عن الشروط المذكورة بالمادة ٥١ من القانون يشترط في أعضاء مجالس ادارة الجمعيات التي يصدر بتمديدتها قرار من وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية لرفع مستوى الادارة فيها الشروط الآتية :
١ - أن يكون على درجة من التعليم أو الثقافة أو الخبرة يحددها القرار المشار اليه .

٢ - أن يكون قد أتم برامج التدريب التي نظمتها مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة أو الهيئات أو الاتحادات تحت اشراف المديرية في ميدان الخدمة الذي تخصصت فيه الجمعية .

مادة ٢٨ - يقوم وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية بأخذ رأى المحافظ المختص قبل ممارسته للاختصاص المنصوص عليه في المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وله أن يفوض المحافظ المختص في ممارسة هذا الاختصاص .

مادة ٢٩ - يجب أن يشمل نظام الجمعية طريقة مراجعة حساباتها ويكون ذلك بتميين مراقب للحسابات تعينه أو تنتخبه الجمعية العمومية

٥٦ جمعيات ومؤسسات خاصة

من غير أعضاء مجلس الإدارة وتقدر أتعابه ويتولى مهمته من تاريخ انتخابه أو تعيينه الى تاريخ اجتماع الجمعية العمومية التالي وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي يندب لها ويحدد نظام الجمعية اختصاصاته مسترشدا بما جاء بنموذج النظام الأساسي للجمعيات .

مادة ٣٠ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧) . تخضع الجمعيات لرقابة مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة ، وتتناول هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية والتحقق من مطابقتها للقوانين ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية ، ويتولى هذه الرقابة مفتشون تعينهم المديرية .

مادة ٣١ - تعتبر دارا للايواء في حكم المادة (٦٧) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ كل مكان يعد للإقامة الكاملة لفئة من الفئات المحتاجة للرعاية الاجتماعية أو الصحية أو التأهيلية أو التعليمية أو التربوية وذلك في مراحل العمر المختلفة كنور رعاية الأطفال المحرومين من رعاية أسرهم والأحداث المشردين والمنحرفين والمسنين ودور النقاها والمرضى بأمراض مزمنة والمجانزين والمعتوقين وضحايا العقول وغيرهم .

مادة ٣٢ سيتعين على الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي يتبعها دور للايواء لغرض من الأغراض السابقة أن تتقدم بطلب لمديرية الشؤون الاجتماعية للترخيص بها يتضمن :

١ - نبوح المؤسسة أو الدار والغرض منها .

٢ - سعة المؤسسة أو الدار والأعمار التي تخدمها ومنطقة نشاطها .

٣ - وصف تفصيلي للمبنى وتصديده للأماكن المخصصة للمقامات المختلفة ومساحة المكان والأراضي المبنية فيه ويبيان ما اذا كان قد جرى أو مملوكا ونظام الخدمة فيه .

٤ - شهادة من الجهة المختصة بشئون الإسكان والمرافق بصلاحيه المكان ومرافقة وسائلها •

٥ - اللائحة الداخلية للحمل وشروط القبول •

٦ - اقارار بقبول التمسك بالمؤسسة أو الدار طبقاً للتواصفات والمستويات العامة للخدمة فيها التى يصدر بتحديد ما قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وفى حالة انشاء مباني جديدة يقدم مع الأوراق السابق بيانها رسم هندسى للمبنى المراد انشاؤه لهذا الغرض وملحقاته ومرافقة الصحية العامة معتمداً من مهندس نقابى معمارى •

ويقوم مجالس المحافظة بالبث فى طلب الترخيص خلال تسعين يوماً من تاريخ وصوله مستوفياً لجميع الأوراق المطلوبة •

وتمسك مديرية الشئون الاجتماعية سجلاً موحداً لتقيد المؤسسات والجمعيات المرخص لها بالإيواء وعلى إدارة المؤسسة أو الجمعية أن تضع الترخيص الصادر لها بالإيواء فى مكان ظاهر بإدارتها •

مادة ٣٣ - تقوم مديرية الشئون الاجتماعية المختصة بالتفتيش دورياً على المؤسسات ودور الأيواء مرة كل سنة على الأقل للتأكد من استيفاء شروط الترخيص وعلى المؤسسة أو الجمعية أن تخطر مديرية الشئون الاجتماعية المختصة والاتحاد المختص بتقرير شهرى عن نشاطها وذلك كل ثلاثة أشهر وفى موعد أقصاه الأسبوع الأول من الشهر الرابع •

مادة ٣٤ - يكون تخصيص المال لإنشاء المؤسسة الخاصة بمسند رسمى وعلاوة على البيانات المطلوبة بالقانون يجب أن يشتمل على البيانات الأخرى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية •

مادة ٣٥ - لمجلس المحافظة بعد أخذ رأى الاتحاد المختص الاعتراض على انشاء المؤسسات إذا تبين أنها تسمى لتحقيق أغراض لا تدخل فى

نطاق أوجه النشاط الأكثر حاجة الى الرعاية بالنسبة الى منطقة عملها
أو لا تدخل نطاق ميادين الخدمة الاوارد بيانها بهذه اللائحة .

كما له حق الرقابة على المؤسسات الخاصة وتعديل نظامها بما يحق
الغرض من انشائها .

مادة ٣٦ - تخضع المؤسسة الخاصة لرقابة مجلس المحافظة وله :

(أ) فحص أعمال المؤسسة وقرارات مديريها والتحقق من مطابقتها
للقانون والسند المنشئ لها .

(ب) تعيين ممثل أو أكثر لمديرية الشؤون الاجتماعية في مجالس
ادارة المؤسسات الخاصة التي تنشأ بمال جمع كله أو بعضه من الجمهور .

مادة ٣٧ - لا يجوز لأية جمعية أن تسمى باسم اتحاد الا اذا كانت
مشكلة من عدد من الجمعيات يتقرر اتحادها بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٨ - يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة الاتحاد عن
ثلاثين عضرا على أن يكون من بينهم :

(أ) خمسة أشخاص على الأكثر بحكم وظائفهم يمثلون وزارة
الأوقاف والشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى المعنية بشؤون الاتحاد .

(ب) خمسة أشخاص يختارهم وزير الأوقاف والشؤون الاجتماعية
من المهتمين بلمسائل الاجتماعية .

(ج) تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد باقى أعضاء المجلس من بين
أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشتركة في الاتحاد
والمسدة لاشتراكها ويكون لكل جمعية أو مؤسسة خاصة ممثل واحد في
عضوية الجمعية العمومية للاتحاد يختاره مجلس ادارة الجمعية أو المؤسسة
الخاصة .

وينتخب مجلس ادارة الاتحاد من بين أعضائه في أول اجتماع له

الرئيس ونائبه وأمين الصندوق والسكترير - ويمد نظام الاتحاد اختصاصات كل منهم .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأى سبب يتم اختيار من يحل محله بذات الطريقة التى اختير بها سلفه .

مادة ٣٩ - يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئونه وتنفيذ أغراضه المقررة فى القانون وله على وجه الخصوص ما يأتى :

(أ) اعداد التقرير السنوى لنشاط الاتحاد .

(ب) وضع مشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامى للسنة المنتهية ومراجعة تقارير مراقب الحسابات وموافاة وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

(ج) اعداد اللوائح المالية والإدارية التى يسير عليها العمل بالاتحاد .

(د) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته فى تحقيق أغراض الاتحاد .

وينعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الضرورة الى ذلك وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يكون بعدها مصحفاً بحضور ثلث عدد الأعضاء تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح رأى الذى بجانبه رئيس الاجتماع .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة تنفيذية يفوضها التصرف فى بعض اختصاصاته على أن يكون من بين أعضائها الرئيس أو نائبه وأمين الصندوق والسكترير .

مادة ٤٠ - تتكون أموال الاتحاد من :

٦٠ جمعيات ومؤسسات خاصة

١ - اشتراكات الهيئات الأعضاء فيه والتي يحددها مجلس الإدارة •

٢ - الاعانات الحكومية (١) واعانات المؤسسات والهيئات العامة والمجالس المحلية •

٣ - الهبات والتبرعات والوصايا (٢) •

٤ - الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة •

مادة ٤١ - تعتمد وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية برنامج الأعداد الفني والإداري الذي يضمه الاتحاد النوعي لأعضاء مجلس إدارة الجمعيات والمؤسسات وموظفيها •

مادة ٤٢ - على الاتحادات أن تقدم إلى وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية تقريراً سنوياً عن نشاطها وجهود الهيئات المنضمة إليها •

مادة ٤٣ - تدرج الاعانة الدورية للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات سنوياً بميزانية كل محافظة أما الاعانات الجديدة وزيادة الاعانات والاعانات الإنشائية والتأثيثية وغيرها من الاعانات فيكون صرفها من صندوق أعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالوزارة على أساس أولوية الخدمة وميزانها وحاجة المحافظة إليها •

مادة ٤٤ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٢٢ لسنة ١٩٦٧) • تحدد الجهة الإدارية المنصوص عليها في قانون الجمعيات والمؤسسات للخدمة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه على النحو الآتي :

(١) صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤ بقواعد منح الاعانات للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٢/٢٥ - العدد ٥٠) •

(٢) صدر قرار وزير الشئون الاجتماعية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد وشروط واجراءات تنظيم قبول الهبات للجمعيات والمؤسسات الخاصة (الوقائع المصرية في ١٩٧٥/٤/١٥ - العدد ٨٧) •

(١) وزير الشؤون الاجتماعية في تطبيق :

المادة ٣ والفقرة الأولى من المادة ١٦ بالنسبة لتحديد سجلات الجمعية
وكيفية امسلكها والبيانات التي تحتوى عليها والبند (ج) من المادة ٢١
والمواد ٢٣ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٢ و ٥٩ و ٨٣ .

(ب) مجلس المحافظة في تطبيق :

المواد ٥ و ٧ و ١٢ فقرة ثانية - ٣٣ و ٦٠ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٤ و ٧٨ و ٨٨
بند (ب) .

(ج) المحافظ في تطبيق المادتين ٥٥ و ٧٩ .

(د) الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بوزارة الشؤون الاجتماعية
في تطبيق البندين (٢٨ و) من المادة ٨٧ .

(هـ) صندوق اعانة الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاتحادات
المشيرة في تطبيق البند ٧ من المادة ٩٢ .

(و) مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة في تطبيق :

المواد ١١ و ١٢ فقرة أولى - ١٣ فقرة أولى بالنسبة لخصم السجلات
قبل استعمالها والفقرات الثانية والثالثة والرابعة - ١٨ و ٢٨ (والبندين ج)
من المادة ٣٦ والمواد ٣٩ و ٤٤ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٤ و ٧٧ و ٨٠ و ٩٦ .

عادة ٤٥ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٨٥ (١٠ مارس
سنة ١٩٦٦) .

القسم الثالث

في القرارات الوزارية المنفذة للقانون

ولائحته التنفيذية

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤

والاتحادات (١)

بتواعد منح الاعانات للجمعيات والمؤسسات الخاصة

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة ،

قرر :

مادة ١ - يجب أن تتوفر الشروط الآتية عند منح الاعانات :

(أ) أن تكون الجمعية أو المؤسسة الخاصة مشهرة طبقا للقانون

رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وبمنفذة لجميع أحكامه وشروطه .

(ب) ألا يكون نشاطها قاصرا على أعضائها .

(ج) أن يكون غرضها من بين الميادين المحددة باللائحة التنفيذية.

للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ أو القرارات الوزارية التي تصدر في هذا الشأن .

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ يونية سنة ١٩٦٤ - العدد ٥٠ وقد صدر

هذا القرار تنفيذا لحكم المادة ٩١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

- (د) أن يكون قد مضى على مباشرتها لنشاطها سنة على الأقل .
- (هـ) أن تسير أنظمتها المالية طبقاً للوائح الموحدة التي تقدمها الوزارة وتكون على استعداد لتنفيذ توجيهاتها .
- (و) أن تكون الوزارة قد تحققت عن طريق التفتيش الاجتماعي والمالى من تحقيقها للغرض الذى أنشئت من أجله .
- (ز) أن يكون لها مراقب حسابات طبقاً للأحكام المتأون .
- (ح) أن يعتمد الجهاز المركزى للمسابات حسابها الختالى .

مادة ٢ - الاعانات الدورية :

(١) تقدر الاعانة على أساس ما تقوم به الجمعية أو المؤسسة الخاصة من خدمات اجتماعية منظمة مع مراعاة مستوى الخدمة وبتوسط تكلفتها طبقاً لما يحدده القرار الوزارى لكل ميدان من مياذين الخدمة بحيث لا تتجاوز قيمة الاعانة ٧٥٪ من اجمالى مصروفاتها عن السنة السابقة مع التزام الهيئة بتدبير باقى مصروفاتها بوسائلها الخاصة .

(ب) حصول الهيئة على اعانة معينة فى سنة ما لا يكسبها حق المطالبة تمثل هذه الاعانة فى المستقبل بل الأمر منوط بدائرة نشاطها ونتائج التفتيش عليها وقدر الاعانة المقررة .

مادة ٣ - الاعانات الانشائية والتأثيثية .

(١) يجوز للوزارة أن تساهم فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى تقوم بها الهيئات المشار اليها على الوجه الذى تقرحه مديريات الشؤون الاجتماعية بحيث لا تزيد المساحة عن ٧٥٪ من تكاليف المشروع بحد أقصى ٥٠٠٠ جنيه ويشترط أن تتحقق الوزارة من توافق المالم اللازم لدى الهيئة لتغطية تكاليف المشروع .

(ب) يجب أن تتقدم الهيئة بطلب الاعانة مستوفيا جميع تفاصيل

المشروع بلديرية الشؤون الاجتماعية المختصة لاعتماده منها بشرط أن يكون المشروع مخططا لغرض الذى قامت الهيئة من أجله. ومطابقا لنظامها الأساسى .

(ج) يجب قبل منح الاعانة الانشائية أو التأثيثية أن تقدم الهيئة تمهيدا كتابيا بتنفيذ المشروع على الوجه الذى أقرته الوزارة وفى المدة التى تحددها لاكماله ، فإذا لم تقم الهيئة بالتنفيذ فى الموعد المحدد أو قامه صعوبات تحول دون ذلك وجب على الهيئة رد الاعانة التى منحت لها لهذا الغرض ما لم تمنح الهيئة مئة أخرى للتنفيذ .

مادة ٤ - يجوز لمجلس إدارة صندوق الاعانات للجمعيات والمؤسسات الخاصة منح بعض الهيئات اعانات على الوجه الآتى :

(أ) منح اعانات دورية تغطي مصروفات الهيئة بالكامل لمواجهة نشاط اجتماعي معين تشترطه الوزارة لاستكمال توجه النشاط المسامة بالهيئة .

(ب) منح اعانات انشائية أو تأثيثية تعادل تكاليف المشروع فى الأحوال والأوضاع التى تقررها الوزارة بقاء على اقتراح الإدارة العامة المختصة .

(ج) منح اعانات استثنائية لبعض الهيئات لمواجهة العجز فى الأورادات أو سداد الديون أو للمصروفات المطلوبة أو غيرها فى حدود ٢٠٠٠ جنيه .

مادة ٥ - يجوز لمجلس إدارة الصندوق. أن يتجاوز عن بعض الشريط المواردة بالمادة (١) بقاء على اقتراح الإدارة العامة المختصة .

مادة ٦ - يفسر هذا القرار بالقوانين المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ٢ لسنة ١٩٦٧

بشأن إنشاء الاتحادات الإقليمية بين الجمعيات والمؤسسات
الخاصة واعتماد لائحة نظامها الأساسي (١)

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ،

وعلى مذكرة الإدارة الصامدة للجمعيات والاتحادات المؤرخة
١١/١٢/١٩٦٦. بطلب اعتماد لائحة الاتحادات الإقليمية بين الجمعيات
والمؤسسات الخاصة المشهورة طبقاً للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. بالجمهورية ،
وبناء على ما عرضه السيد وكيل الوزارة ؛

قرر :

مادة ١ - تعتمد لائحة النظام الأساسي للاتحادات الإقليمية بين
الجمعيات والمؤسسات الخاصة المرافقة لهذا القرار ١٠.

مادة ٢ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ
صدوره ، وينشر بالوقائع المصرية ،،

تحريراً في ٢٦ رمضان سنة ١٣٨٦ (٧ يناير سنة ١٩٦٧) .

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٧ - العدد ٧ وقد صدر
هذا القرار تنفيذاً لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن
الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(م ٥ - موسوعة مصر ج ١٤)

نموذج موحد للاتحة النظام الأساسي للاتحادات الاقليمية



اسم الاتحاد ومقره

مادة ١ - ينشأ اتحاد اقليمي للجمعيات والمؤسسات الخاصة بمحافظة وتكون له الشخصية الاعتبارية

مادة ٢ - يكون مقر هذا الاتحاد محافظة وهنطقة عمله سائر أنحاء المحافظة .

أغراض الاتحاد

مادة ٣ - يختص الاتحاد الاقليمي بما يأتي :

(أ) تنفيذ السياسة العامة التي يضمها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاشراف على تنفيذ المقرارات التي يصدرها المؤتمر العام للجمعيات .

(ب) الاطلاع على الحساب الختامي والميزانية الخاصة بالجمعيات والمؤسسات الأعضاء وابداء الرأي فيها وإبلاغ ملاحظاته لمجلس المحافظة .

(ج) عمل البحوث الاجتماعية اللازمة بالمحافظة والاشتراك في البحوث الاجتماعية العامة التي يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(د) تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأعضاء لضمان عدم التكرار وتكامل الجهود .

(هـ) دراسة احتياجات البيئة وامكانياتها وواردها بما ضمن سد الثغرات في هذه الخدمات .

(و) تقويم الخدمات التي تؤديها الجمعيات للوقوف على نواحي النشاط والازدواج والنقص والعمل على تنظيم هذه الجهود وحتى تكون مطابقة لما تحتاج اليه البيئة فعلا .

(ز) القيام بتنظيم برامج الاعداد والتدريب الفني والادارى لموظفي الجمعيات وأعضائها .

(ح) دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات والعمل على علاجها .

(ط) ابداء الراى فى الموضوعات التى تطلب للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية أخذ رآى الاتحاد فيها .

موارد الاتحاد المالية

مادة ٤ - تتكون الموارد المالية للاتحاد من :

(أ) اشتراكات الهيئات الأعضاء والتي يحددها مجلس إدارة الاتحاد .

(ب) الاعانات الحكومية واعانات المؤسسات والهيئات العامة والمجالس المحلية .

(ج) التهربات والتبرعات والوصايا .

مادة ٥ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ٦ - تؤدع أموال الاتحاد باسمه لدى مصرف ويقوم بإخطار مديرية الشؤون الاجتماعية عند تغيير جهة الادعاء خلال أسبوع من تاريخ حصوله ولا يجوز للاتحاد أن يحتفظ برصيد نقدى يزيد على ثلاثة أمثال المصروفات السنوية للإدارة الا باذنا من وزير الشؤون الاجتماعية كما

لا يجوز له أن يحتفظ برصيد نقدي خارج المصرف يزيد على مصروفات شهر واحد .

مادة ٧ - يشترط لصرف أى مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على اذن الصرف كل من أمين صندوق ورئيس الاتحاد أو من ينوب عنه .

مادة ٨ - أموال الاتحاد مخصصة للصرف منها على تحقيق أغراضه ولا يجوز إنفاقها فى غير ذلك وله أن يستغل فائض إيراداته لضمان مورد ثابت فى أعمال مضمونة الكسب بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية بشرط ألا يؤثر ذلك فى نشاط الاتحاد .

مادة ٩ - يكون للاتحاد ميزانية سنوية وإذا تجاوزت مصروفاته أو إيراداته ألف جنيه وجب عرض الحساب الختامى على واحد أو أكثر من المحاسبين المقيدين بالجدول مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل .

وعلى الاتحاد أن يحتفظ فى مقره بسجلات الحسابات يبين فيها مركزه المالى من إيرادات ومصروفات وأرصدة وغيرها .

العضوية

مادة ١٠ - تتكون عضوية الاتحاد من الجمعيات والمؤسسات الخاصة القائمة حالياً أو التى تنشأ مستقبلاً بدائرة المحافظة بشرط :

(أ) أن تكون مشهرة طبقاً للقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ .

(ب) أن يوافق مجلس إدارة الاتحاد على قبول عضويتها بناء على طلب كتابى تقدم به الجمعية أو المؤسسة إلى مجلس إدارة الاتحاد ويتضمن التزامها بتنفيذ قرارات الاتحاد وتوصياته .

مادة ١١ - تزول صفة العضوية عن الجمعية أو المؤسسة الخاصة إذا حلت أو أدمجت فى غيرها أو إذا انتقلت إلى محافظة أخرى .

ويجب إخطار كل من الجمعية أو المؤسسة الخاصة ومديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بقرار مجلس إدارة الاتحاد بزوال صفة العضوية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار بكتاب موصى عليه .

وفي حالة زوال صفة العضوية عن الجمعية أو المؤسسة يسقط حقها بالنسبة لكل ما قدمته للاتحاد أثناء عضويتها به من اشتراكات أو تبرعات أو غيرها .

الجمعية العمومية

مادة ١٢ - تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من :

مثل الجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء بالاتحاد على أن يمثل كل جمعية أو مؤسسة خاصة بعض واحد يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائه .

ويشترط لحضور ممثل الجمعية أو المؤسسة الخاصة اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد أن تكون الجمعية أو المؤسسة الخاصة قد وشت بالالتزامات المفروضة عليها . ومضى على عضويتها بالاتحاد ستة أشهر على الأقل .

ويدعى لحضور الجمعية العمومية الأشخاص المعينون بمجلس إدارة الاتحاد بحكم وظائفهم أو من بين المهتمين بالمسائل الاجتماعية دون أن يكون لهم حق التصويت بالنسبة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

مادة ١٣ - تنعقد الجمعية العمومية بناء على :

(أ) دعوة من مجلس إدارة الاتحاد .

(ب) طلب يتقدم به لمجلس الإدارة ربع الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية أو مائتان منهم أيهما أقل مع بيان الغرض من ذلك .

(ج) دعوة من مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة عند وجرد الأسباب الداعية الى ذلك • كما يجوز لها توجيه هذه الدعوة اذا لم يستجب المجلس للطلب المشار اليه في الفقرة السابقة •

مادة ١٤ - يجب دعوة الجمعية العمومية للانعقاد العادي مرة كل سنة خلال الثلاثة اشهر التالية لانتهاى السنة المالية لما يلى :

١ - النظر في الميزانية والحساب الختامى والتقرير السنوى لمجلس الادارة عن أعمال الاتحاد وتقرير مراقب الحسابات •

٢ - انتخاب أعضاء مجلس الادارة بدلا من الذين زالت أو انتهت عضويتهم •

٣ - تعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الادارة •

٤ - وغير ذلك من المسائل التى يرى مجلس الادارة ادراجها في جدول الأعمال •

ويجوز دعوتها لاجتماعات غير عادية للنظر في غير المسائل والموضوعات التى تنتظر في اجتماعها العادى •

مادة ١٥ - تتم الدعوة للجمعية العمومية بلخطار يوجه الى جميع الأعضاء الذين لهم حق الحضور قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوما على الأقل • ويجب أن يحدد في الاخطار موعد ومكان الاجتماع وأن يرفق به جدول الأعمال وصورة من الحساب الختامى ومشروع الميزانية ويكون الاخطار اما بخطاب موصى عليه أو بتوقيع الأعضاء بما يفيد علمهم بموعد ومكان انعقاد الجمعية العمومية •

ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال الا بموافقة الأغلبية المطلقة لجسوع عدد أعضاء الجمعية العمومية •

ويجب اخطار كل من وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العمال للجمعيات والمؤسسات الخاصة ومديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة بكل

اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوما على الأقل ، مع صورة من خطاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به .

وتتخذ الجمعية العمومية في مقر الاتحاد ويجوز انعقادها في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة .

مادة ١٦ - («مدلة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٠ ») لا يعتبر اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ممثلي الجمعيات والمؤسسات الخاصة فاذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع الى جلسة أخرى تتعقد بعد ساعة واحدة ويكون الانعقاد بعد هذا للتأجيل صحيحا اذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن عشرة في المائة من الأعضاء أو ممثلا عضو أيهما أقل بحيث لا يقل عدد الحاضرين عن ثمانية أشخاص من ممثلي الجمعيات والمؤسسات الخاصة وتصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين .

مادة ١٧ - الجمعية العمومية يرأسها رئيس مجلس الإدارة فاذا غاب يرأسها نائب الرئيس فاذا غاب يرأسها أكبر الأعضاء سنا .

مادة ١٨ - يجب تدوين قرارات الجمعية العمومية في اجتماعاتها العادية وغير العادية في سجل خاص يوقع عليهما كل من الرئيس والسكرتير المعامل .

كما يجب ابلاغ كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ومديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانعقاد .

مجلس الإدارة

مادة ١٩ - يتكون مجلس إدارة الاتحاد من عدد من الأعضاء لا يقل عن ١٥ عضواً ولا يزيد على ثلاثين عضواً كما يلي :

(أ) خمسة أشخاص يمثلون بحكم وظائفهم الإدارة المحلية ووزارات الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم ، والعمل ، والصحة على أن يمثل كل من هذه الوزارات مدير المديرية التابعة لها بالمحافظة أو من ينييه بشرط ألا تقل درجته عن الثالثة .

(ب) خمسة أشخاص يصدر بتعيينهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على ترشيح محافظ التعليم من بين المهتمين بالمسائل الاجتماعية بالمحافظة على أن يكون من بينهم ممثل للاتحاد الاشتراكي العربي يختاره أمين الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة .

(ج) تنتخب الجمعية العمومية للاتحاد باقى أعضاء المجلس من بين أعضائها الذين يمثلون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المشتركة في الاتحاد والمحددة لاشتراكها على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل يمثلون جمعيات التنمية الاجتماعية بالريف إذا بلغ عددها أكثر من خمس جمعيات .

وينتخب مجلس إدارة الاتحاد من بين أعضائه في أول اجتماع له الرئيس ونائبه ، وأمين الصندوق ، والسكترير العام .

مادة ٢٠ - مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين ثلاث سنوات ويتجدد انتخاب الثلث كل سنة بطريق القرعة ، ولا يجوز في جميع الأحوال أن تزيد مدة العضوية على خمس سنوات متتالية ولا يجوز انتخاب من انتهت عضويته بعض هذه المدة أو بالاستقالة قبل مرور سنة من انتهاء العضوية .

وإذا خلا مكان عضو من أعضاء مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب يتم اختيار من يحل محله بذات الطريقة التي اختير بها سلفه وبالنسبة للأعضاء المنتخبين يختار العضو الحاصل على أكثر الأصوات في الانتخابات السابقة للجمعية العمومية للاتحاد .

مادة ٢١ - يقوم مجلس إدارة الاتحاد بإدارة شئونه وتنفيذ أغراضه المقررة في القانون وله على وجه الخصوص ما يأتي :

(أ) اعداد التقرير السنوي لنشاط الاتحاد •

(ب) وضع مشروع الميزانية السنوية للاتحاد والحساب الختامي للسنة المنتهية ومراجعة تقارير مراقب الحسابات وموافاة وزارة الشؤون الاجتماعية بصورة من كل منها قبل عرضها على الجمعية العمومية بشهر على الأقل •

(ج) اعداد اللوائح المالية والإدارية التي يسير عليها العمل بالانصراف •

(د) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة لمعاونته في تحقيق أغراض الاتحاد وعلى الأخص اللجان الدائمة التالية :

١ - لجنة التخطيط والتنسيق •

٢ - لجنة البحوث والدراسات •

٣ - التدريب •

٤ - التمويل •

٥ - لجنة العلاقات العامة والتوعية •

ويمثل مجلس الإدارة في كل لجنة يكونها بمضو واحد على الأقل • وتكون قرارات هذه اللجان نافذة في حدود الاختصاصات المفولة لها من مجلس الإدارة على أن تعرض أعمالها في أول اجتماع تال للمجلس •

وينعقد مجلس إدارة الاتحاد مرة كل شهرين على الأقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء فإذا لم يحضر هذا العدد يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يكون بعدها صحيحا بحضور ثلث عدد الأعضاء وفي جميع الأحوال لا يعتبر الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره ثلاثة على الأقل من الأعضاء المنتخبين • وتصدر القرارات بالأغلبية

المطلقة للحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذى بجانبه رئيس الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلاثة على الأقل من الأعضاء المنتخبين .
وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح
الرأى الذى بجانبه رئيس الاجتماع .

وكل عضو يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد اجتماعات المجلس
خلال العام يعتبر مستقيلا من المجلس فيما عدا الأعضاء المعيّنين بحكم
وظائفهم .

وكل عضو يتخلف عن حضور أكثر من نصف عدد اجتماعه المجلس
خلال العام يعتبر مستقيلا من المجلس فيما عدا الأعضاء المعيّنين بحكم
وظائفهم .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشغل من بين أعضائه لجنة تنفيذية يفوضها
التصرف في بعض اختصاصاته على أن يكون من بين أعضائها الرئيس أو
نائبه وأمين الصندوق والسكترير العام .

مادة ٢٢ - لمجلس الإدارة بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية
أن يعين من بين أعضائه أو من غير أعضائه مديرا يفوضه التصرف في أي
الشؤون الداخلية في اختصاصه .

مادة ٢٣ - يجب ابلاغ كل من مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة
والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بصورة من محاضر اجتماعات
مجلس الإدارة وما اتخذ فيها من قرارات خلال أسبوع من تاريخ انعقاد
المجلس .

مادة ٢٤ - تختص اللجنة التنفيذية في حالة تشكيلها طبقا للمادة ٢١
من هذه اللائحة بما يلي :

(أ) اعتماد التصرفات المالية في الحدود التي يقرها مجلس الإدارة .

(ب) اعتماد ترشيح العاملين وتعيينهم ومجازاتهم في حدود القواعد التي يضعها مجلس الإدارة وتتضمنها اللائحة الداخلية للاتحاد .

(ج) اعتماد محاضر الجرد السنوي .

(د) الاذن بالصرف من السلفة المستدعية والاذن بصرف السلف المؤقتة تبعا لحاجة وظروف العمل .

(هـ) دراسة السياسة التنفيذية للمشروعات والمقترحات الجديدة وكذا مشروع الميزانية العمومية للاتحاد والحساب الختامي وتقدير مراقب الحسابات والرد على ما ورد به من ملاحظات قبل العرض على مجلس الإدارة .

(و) اعتماد قرارات اللجان الأخرى قبل عرضها على مجلس الإدارة .

(ز) ما يكلفها به مجلس الإدارة من أعمال .

وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة على الأقل كل شهر لاستعراض حالة العمل وه مباشرة اختصاصاتها وتدون القرارات في سجل خاص وتعرض على مجلس الإدارة أولا بأول .

مادة ٢٥ — يختص رئيس مجلس الإدارة بما يلي :

١ — رئاسة جلسات مجلس الإدارة وما يحضره من لجان داخلية ، وله حق دعوتها .

٢ — تمثيل الاتحاد والنيابة عنه أمام الهيئات الإدارية والقضائية .

٣ — اقرار جدول أعمال جلسات مجلس الإدارة ومراقبة تنفيذ قراراته .

٤ — التوقيع نيابة عن الاتحاد على جميع العقود والاتفاقات التي يوافق عليها مجلس الإدارة على إبرامها .

٥ — التوقيع مع السكرتير العام على محاضر الجلسات والقرارات الإدارية والشؤون الخاصة بالعاملين .

- ٦ - التوقيع على جميع الشيكات والأوراق المالية مع أمين الصندوق.
- ٧ - البت في المسائل العاجلة التي يعرضها عليه السكرتير العام والتي لا تحتل الأرجاء إلى حين اجتماع مجلس الإدارة على أن تدرس هذه المسائل وما قرره بشأنها على المجلس في أول اجتماع له .
- وفي حالة غياب الرئيس يقوم نائبه بأعماله وتكون له كافة اختصاصاته .
- مادة ٢٦ - يختص السكرتير العام بما يلي :

- ١ - تحضير جدول أعمال المجلس وتوجيه الدعوة للأعضاء وتولى سكرتارية الاجتماع ، وإعداد محاضره وقراراته وتسجيلها في سجلات خاصة وعرضها على مجلس الإدارة في الاجتماع التالي للتصديق عليها .
- ٢ - إعداد سجل لأعضاء الاتحاد يتضمن جميع البيانات المطلوبة عنهم والإشراف على أملاكه .

- ٣ - أملاك سجلات محاضرات جلسات مجلس إدارة الجمعية العمومية والتوقيع على كل محضر مع رئيس مجلس الإدارة .
- ٤ - العمل على تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

- ٥ - إعداد التقرير السنوي للاشتراك مع أمين الصندوق عن نشاط الاتحاد وتقديمه لمجلس الإدارة بعد عرضه على اللجنة التنفيذية .

- ٦ - إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية في اجتماعاتها العادية وغير العادية وعرضه على مجلس الإدارة ، واتخاذ الإجراءات التنفيذية بدعوة الجمعية العمومية طبقاً لما نصت عليه هذه الملائحة والتماسون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية .

- ٧ - الإشراف على جميع المكاتبات الواردة للاتحاد وعرضها على مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية أو الرئيس تبعاً لاختصاص كل منهم .

- مادة ٢٧ - يعتبر أمين الصندوق مسؤولاً عن جميع الشؤون المالية

للاتحاد طبقاً للنظام الذى يقره مراقب الحسابات وتوافق عليه اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة ويختص بما يلى :

١ - الاشراف على موارد الاتحاد ومصرفاته ، ومراقبة استخراج الايصالات عن جميع الايرادات واستلامها وايداعها بالبنك أولاً بأول ، وتفيد جميع الايرادات والمصرفات أولاً بأول فى الدفاتر الخاصة بها ، وتنظيم الأعمال المالية والمخزنية والاشراف عليها .

٢ - الاشراف على الجرد السنوى وتقديم تقرير بنتيجة الجرد الى اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة .

٣ - صرف جميع المبالغ التى يتقرر صرفها قانوناً مع الاحتفاظ بجميع المستندات الدالة على صحه الصرف بعد مراجعتها .

٤ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية شيماً يتعلق بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبنود الميزانية .

٥ - التوقيع مع الرئيس على اذونات الصرف والشيكات .

٦ - الموافقة على صرف السلفة المؤقتة فى حدود ما يقرره مجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية فى الحالات العاجلة والضرورية التى لا تحتفل الارضاء لعين عرضها على اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على أن تعرض فى أول اجتماع تال .

٧ - تصوير حسابات الايرادات والمصرفات والميزانية تنفيذاً لراجعتها بمعرفة مراقب الحسابات لاعداد تقرير نهائى عنها .

٨ - عرض الحساب المختام والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة .

٩ - الاشتراك مع السكرتير العام فى وضع مشروع ميزانية السنة المقبلة وعرضه على اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة .

١١٠ - بحث ملاحظات الجهاز المركزى للحسابات ووزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الادارية المختصة الخاصة بالنواحى المالية واعداد الرد عليها ، والعرض على اللجنة التنفيذية أو مجلس الادارة فيما يتطلب ذلك مع مراعاة الرد على هذه الجهات فى خلال شهر على الأكثر من تاريخ الابلاغ للملاحظات .

مادة ٢٨ - يشترط فى العضو المنتخب المجلس ادارة الاتحاد ما يلى :

(أ) أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية .

(ب) أن يجيد القراءة والكتابة على الأقل .

(ج) أن يكون قد مضى عليه فى عضوية الجمعية سنتان على الأقل .

(د) أن يكون قد أتم برنامج التدريب الذى تنظمه الوزارة ، ويراعى تنفيذ هذا الشرط بعد عام من انعقاد أول جمعية عمومية للاتحاد وتكوين أول مجلس ادارة له .

مادة ٢٩ - معين الجمعية العمومية مراقباً للحسابات من غير أعضاء مجلس الادارة وتقدر أتعابه وإذا جاوزت مصروفات الاتحاد أو إيراداته ألف جنيه وجب أن يكون مراقب الحسابات من المحاسبين المقيدين بالجدول . ويتولى مراقب الحسابات مهمته من تاريخ تعيينه حتى اجتماع الجمعية العمومية التالية وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التى ينتدب لها .

فإذا لم يكن للاتحاد فى أى وقت أو لآى سبب مراقب للحسابات فعلى مجلس الادارة اتخاذ اجراءات تعيينه فوراً تحت مسئوليته ، وتحديد أتعابه على أن يعرض أمر اختياره وتعيينه على الجمعية العمومية فى أول اجتماع لها .

وتكون مهمة مراقب الحسابات ما يلى :

١ - يقوم بفحص ومراجعة النواحي المالية والحسابية للاتحاد ، وله حق الاطلاع على دفاتر الاتحاد وسجلاته ومستنداته فيما يتعلق بهذه النواحي وحق طلب البيانات والايضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها لأداء مهمتها ، وله كذلك أن يحقق موجودات الاتحاد والقرائمان وهما المسؤول عن جرد الخزينة وحسابات العمدة في نهاية السنة المالية للاتحاد وتقديم تقرير بالنتيجة وعلى مجلس الإدارة أن يمكنه من كل ما تقدم .

٢ - يقوم بوضع النظام المالي الذي يكفل حسن سير العمل بالاتحاد .

٣ - يقوم باعداد تقرير عن الحساب الختامي والميزانية العمومية للاتحاد وتقديمه قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بشهر ونصف على الأقل مشفوعا بما يراه من ملاحظات أو مقترحات .

ولراقب الحسابات أن يحضر اجتماع الجمعية ويتلو عليها تقريره السابق تقديمه للاتحاد ، كما أن له اخطار مديرية الشؤون الاجتماعية بطلب عقد الجمعية العمومية بصفة غير عادية اذا تعذر عليه القيام بمهمته لمرض الأمر عليها ، وذلك في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بذلك .

احكام عامة

مادة ٣٠ - على الاتحاد أن يقدم الى كل من وزارة ومديرية الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة تقريراً سنوياً عما عن نشاطه وجهود خدمات الهيئات المنضمة له موعد لا يتجاوز شهر من كل عام .

مادة ٣١ - قرارات الاتحاد ملزمة للجمعيات والمؤسسات الخاصة الأعضاء ، ولها أن تعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارة الاتحاد في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ابلاغها بالقرار ، فاذا لم يستجب

المجلس خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغه بالاعتراض جاز للجمعية أو المؤسسة الخاصة عرض الأمر على الاتحاد العام ويكون قراره نهائيا .
وفي حالة عدم التوافق الجمعية أو المؤسسة الخاصة بتنفيذ قرارات الاتحاد وامرارها على ذلك يعرض الأمر على وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣٣ - يعقد الاتحاد مؤتمرا سنويا للجمعيات والمؤسسات الخاصة بدائرة المحافظة لمناقشة الموضوعات المتعلقة ببرنامج العمل وما يعترضها من مشاكل أو صعوبات ومناقشة خطة التنمية الاجتماعية ووسائل تنفيذها وله أن يعقد مؤتمرات محلية أخرى ، ويجب ابلاغ كل من الوزارة ومديرية الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام بموعد انعقاد كل مؤتمر وجدول أعماله قبل انعقاده بشهر على الأقل ، كما يجب ابلاغ هذه الجهات بقرارات وتوصيات كل مؤتمر خلال أسبوعين من تاريخ انتهائه .

مادة ٣٣ - إذا ما حل الاتحاد تؤول أمواله للجهة التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية بعد أخذ رأى المحافظ المختص .

قرآن وزيرة الشؤون الاجتماعية

رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٢

بشأن إجراءات سفر السادة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات
والمؤسسات الخاصة لتمثيل الجمعيات بالمؤتمرات الدولية
أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية بالدول الأجنبية (١)

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القرار الجمهوري رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، باللائحة التنفيذية
للقانون المشار اليه ،

وعلى مذكره الإدارة العامة للجمعيات والائتمادات المؤرخة
١٩٧٢/٧/١٧ بشأن تنظيم سفر السادة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات
للخارج ، وعلى كتاب مكتب الأمن رقم ١٤٤٧ في ١٩٧٢/٧/٢٣ ،

وبناء على ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية .

قررت :

مادة ١ - (البند سادسا مستبدل بقرار وزيرة الشؤون الاجتماعية
رقم ٨٩٨ لسنة ١٩٧٢) تتبع الاجراءات الآتية في سفر السادة أعضاء
مجالس إدارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتمثيل الجمعيات بالمؤتمرات
الدولية أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية بالدول الأجنبية :

(١) - اللوائح المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٢ - العدد ١٩٣ . وقد
صدر هذا القرار منظمًا لبعض أحكام المادة ٤٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة
١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(م ٦ - موسوعة مصر ١٤)

١ - يقدم الطنب للحصول على موافقتنا للإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بالنسبة للجمعيات المركزية والاتحادات النوعية والاتحاد العام ، وللمديرية المختصة بالجمعيات الأخرى وذلك قبل موعد السفر بشهر على الأقل .

٢ - أن يرفق بالطلب صورة من محضر اجتماع مجلس الإدارة الذي تقرر فيه السفر موضحا به اسم العضو أو الأعضاء الذين تقرر سفرهم والغرض من السفر والمدة والمصرف المالي والمعاملة المالية .

٣ - أن يتضح من آخر تفتيش على الجمعية أو المؤسسة الخاصة أنها تؤدي أغراضها طبقا للائحة الأساسية وأن الغرض من السفر يتمشى مع أغراضها وأن يكون مركزها المالي يسمح بتحمل نفقات السفر دون أن يؤثر ذلك على نشاطها .

٤ - أن يكون الشخص المطلوب سفره من أعضاء مجلس الإدارة أو من أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس .

٥ - أن يقرر مجلس الإدارة ما تتحمله الجمعية من نفقات وفي جميع الأحوال لا تتحمل الجمعية سوى مصاريف السفر ذهابا وإيابا وبدل السفر طبقا لما هو مقرر للعضو بوظيفته الخارجية بالحكومة أو القطاع العام أو آخر وظيفة له أن كان على المعاش . أما بالنسبة لأعضاء الجمعيات الغير موظفين فيصرف لهم بدل سفر تحدده الوزارة .

٦ - لا يجوز ترشيح العضو للسفر الى الخارج الا بعد مرور سنتين على آخر ايفاد للخارج الا في حالات الضرورة التي يقرها الوزير بناء على اقتراح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية .

٧ - تتقدم الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بمذكرة تتضمن رأيها ومقترحاتها يرغمها لنا السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية للحصول على موافقتنا من ناحية المبدأ .

٨ - تتولى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات ابلاغ موافقتنا المبدئية للسادة الاعضاء المسافرين وجمعياتهم .

٩ - تقوم ادارة المبعثات والتمليون الفني باستطلاع رأى وزارة الخارجية من الناحية السياسية .

١٠ - يتولى الاعضاء المسافرون استخراج جوازات السفر والحصول على تأشيرات الخروج كمواطنين مسافرين للخارج .

١١ - لا يستطلع رأى مكتب الأمن بالوزارة بالنسبة للمرشحين لنسفر الى الخارج من الجمعيات والهيئات .

١٢ - يتم استصدار القرار الوزارى بالسفر بعد الحصول على تأشيرة الخروج .

١٣ - تقوم الادارة للجمعيات والاتحادات باخطار مكتب أمن الوزراء بمن صدر له قرار وزارى بالسفر .

١٤ - تقدم الجمعية فى خلال خمسة عشر يوما من انتهاء المؤتمر أو الزيارة الى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات تقريرا عن المؤتمر أو الزيارة موضحا به ملخصا لأعمال المؤتمر ومدى الاستفادة التى عادت على الجمعية من المؤتمر أو الزيارة .

مادة ٢ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار وينشر .،

تحريرا فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (٢ أغسطس سنة ١٩٧٣) .

قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية

رقم ٢٧٨ - لسنة ١٩٧٣

بشأن قواعد منح التراخيص بجمع التبرعات في محافظة
أو أكثر وبإلغاء القرار السابق رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ (١)

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٦ بتحديد الإدارة المختصة بشهر
نظم الجمعيات المركزية وتحديد الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لهذه
الجمعيات ،

وعلى القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ في شأن قواعد منح التراخيص
بجمع التبرعات في أكثر من محافظة ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قـسـرت :

مادة ١ - لوكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية أن يمنح تراخيص بجمع
التبرعات في محافظة أو أكثر للجمعيات المركزية والاتحاد العام للجمعيات

(١) الوقائع المصرية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - العدد ٢٦٢ . وقد
صدر هذا القرار تنفيذا لحكم المادة ٢١ من القرار الجمهوري رقم ٩٣٢
لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية والجمعيات التي تطلب جمع التبرعات في أكثر من محافظة أو للجمعيات التي تطلب الجمع لصالح عدة جمعيات • وتمنح هذه التراخيص وفقا للقواعد والشروط الواردة في هذا القرار •

مادة ٢ - تقدم الجمعيات التي ترغب في جمع التبرعات في أكثر من محافظة وكذلك الجمعيات التي تطلب الجمع لصالح عدة جمعيات طلبات الترخيص لها بالجمع الى مديرية الشؤون الاجتماعية التي يقع بدائرتها نشاط الجمعية الطالبة •

وعلى المديرية المختصة مراجعة هذه الطلبات للتأكد من استيفائها للشروط ثم رفعها للإدارة العامة للجمعيات والاتحادات مشفوعة برأيها •

وتقدم الجمعيات المركزية والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات النوعية طلبات الترخيص لها بجمع التبرعات الى الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات مباشرة • وتتولى الإدارة المسامة للجمعيات والاتحادات فحص طلبات الترخيص بالجمع وعرضها على وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية •

مادة ٣ - تقدم طلبات الترخيص بجمع التبرعات الى الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات قبل الموعد المحدد لبدء الجمع بستين يوما على الأقل •

وعلى وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية البت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده مستوفيا • فإذا انقضت هذه المدة دون صدور القرار اعتبر الطلب مقبولا •

وفي حالة رفض الترخيص يتعين بيان أسباب الرفض في القرار الصادر بذلك •

ولوكليل الوزارة للرعاية الاجتماعية الحق في التجاوز عن شرط مدة الستين يوما في الحالات الضرورية التي يراها •

ولا يجوز ادخال أى تعديل فى الغرض من الجمع ولا فى نظامه ولا فى سبيل انفاذه الموارد بالتراخيص الا بعد الحصول على موافقة وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية .

مادة ٤ - يشترط لمنح التراخيص بجمع التبرعات للهيئات المشار اليها فى المادة (١) من هذا القرار أن تتوافر فى الهيئة طالبة التراخيص الشروط الآتية :

١ - أن تكون نتيجة التفتيش عليها مرضية من الناحيتين المالية والاجتماعية .

٢ - أن يقدم أعضاء مجلس ادارتها كلهم أو بعضهم على أن يكون من بينهم الرئيس وأمين الصندوق اقرارا بمسئوليتهم بالتضامن فى حالة فقد الطوابيع أو الايصالات أو المصناديق أو غيرها من وسائل جمع التبرعات .

٣ - أن تكون التراخيص بجمع التبرعات السابق منحها اليها قد تم تصفيتا نهائيا ، والا تكون نتيجة التصفية قد كشفت عن وجود مخالفات جسيمة ، ما لم يتم ازالة هذه المخالفات .

٤ - أن يقدم مجلس الادارة اقرارا بعدم وجود مبالغ طرف الغير تخص تراخيص سابقة وفى حالة وجود مبالغ من هذا القبيل لمضى مجلس الادارة أن يقدم تمهيدا بتحصيلها .

مادة ٥ - يكون التراخيص لأى من الهيئات المشار اليها فى المادة (١) بجمع التبرعات من الجمهور بأية وسيلة من وسائل الجمع فى حدود ترخيصين فى السنة الواحدة ولدة لا تزيد على ثلاثة أشهر لكل منهما ، وتعتبر الطلبات التى تقدم لمددة التراخيص بمثابة طلب ترخيص جديد . ولوكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية الحق فى التراخيص لأية هيئة

من الهيئات المشار إليها بأكثر من ترخيص في السنة وفى التجاوز عن شرط مدة الثلاثة أشهر المرخص فيها بالجمع إذا رأى ضرورة لذلك .

مادة ٦ - تتولى الجهات التى تقدم إليها طلبات الترخيص بجمع التبرعات والمشار إليها فى المادة (٢) من هذا القرار تصفية التراخيص الممنوحة للهيئات التى سبق أن تقدمت لها بطلبات الترخيص وذلك خلال ستين يوما من تاريخ انتهاء مدة الترخيص ، وإثبات التصفية فى سجلاتها .

مادة ٧ - تؤول حسيبة التبرعات التى تجمع بدون ترخيص أو التى جمعت بناء على ترخيص صدر قرار بإلغائه إلى صندوق ائحة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات مع عدم الإخلال بمسئولية مجلس إدارة الهيئة التى قامت بجمع التبرعات قبل الغر .

مادة ٨ - يعمل بالشروط الخاصة بمنح التراخيص بجمع التبرعات عن طريق الطوايع أو الاتصالات أو الحفلات أو الأسواق الخيرية أو أو الصناديق ، المرفقة بهذا القرار وتعتبر مكملة له .

مادة ٩ - يثنى القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريرا فى ٧ شوال سنة ١٣٩٣ (أول نوفمبر سنة ١٩٧٣) .

١ شروط

منح تراخيص جمع التبرعات عن طريق الطوابع أو الإيصالات
أو الحفلات أو الأسواق الخيرية أو الصناديق

(١) شروط منح تراخيص جمع التبرعات عن طريق الطوابع:

١ - يجب أن يتضمن طلب الترخيص المقدم للجهة الإدارية المختصة بياناً بعدد الطوابع وقيمتها المطلوب ختمها، والمدة المطلوب الجمع خلالها والمناطق التي يشملها الجمع .

٢ - في حالة إحدى الهيئات بطلب الترخيص بالجمع لصالح عدة هيئات فيجب أن يوضح بطلب الترخيص أسماء هذه الهيئات وأرقام شهرها وطريقة توزيع التغطية فيما بينها .

٣ - يوضح على كل طابع قيمته واسم الهيئة ورقم الترخيص وتاريخه مع ملاحظة تغيير لون الطابع عن اللون المستخدم في الجمع في الترخيص السابقين .

٤ - تثبت الطوابع في دقائق بأرقام متسلسلة يوضح على خلالها عدد ما بها من طوابع وقيمتها .

٥ - تختم الطوابع بخاتم الهيئة من الخلف على أن ترسل بعد ذلك إلى الجهة الإدارية المختصة لختمها بخاتمها على الوجه مع الاحتفاظ بطابع من جميع الفئات يودع بملف الهيئة بالجهة الإدارية المختصة .

وعلى الهيئة طالبة الترخيص تقديم تفويض كتابي مختوم بخاتمها

(١) البند السابع مستبدل بالمادة الأولى من قرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/١ - العدد ١٢٧) .

ووفقاً عليه من رئيس الهيئة أو نائبه باسم المدوب، الذي تفوضه لخم الطوايع على أن يجدد هذا التفويض عند تغيز المدوبين.

ويوقع محضر الختم النهائي أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة.

٦ - يجب على الهيئة الاحتفاظ بجميع أكتيشات الطبع بمقرها وإطلاع ممثل الجهة الإدارية المختصة القائم بالتصفية عليها.

٧ - لا يجوز أن تزيد المصروفات الإدارية على ٢٠٪ من الإيرادات يخصص ١٥٪ منها على الأكثر لعمولة التوزيع.

٨ - في حالة اشتراك أكثر من هيئة مشورة وفقاً لأحكام القانون للمعاونة في الجمع، لا يجوز أن يزيد نصيبها من الجمع على ٥٪ مما جمته بعد استبعاد المصروفات الإدارية.

٩ - تحصر الدفاتر المستعملة وغير المستعملة والطوايع بعد انتهاء موعد الجمع في كشوف تقدم للجهة الإدارية المختصة مصحوبة بالدفاتر غير المستعملة والطوايع المتبقية للمراجعة وذلك في بحر سقين ينصا على الأكثر من تاريخ انتهاء موعد الجمع، ويحرر محضر التصفية يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة.

١٠ - إذا فقد أحد دفاتر الطوايع المستخدمة في الجمع أو بعض الطوايع يكون المفقود منها حسب قيمتها وعلى مجلس إدارة الهيئة اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان عن فقيد الدفاتر أو الطوايع المفقودة على نفقة المتسبب.

١١ - يفرد حساب خاص مستقل بدفاتر حسابات الهيئة تقيده فيه حيلة الترخيص ويتعين توريد المبالغ المحصلة أولاً بأول للبئك المودعة به أموال الهيئة.

١٢ - على مجلس إدارة الهيئة تنظيم دورة مستندية سليمة لتسليم الدفاتر للقائمين بالجمع واستلام الحصيلة ومراجعة الايصالات وتوريد الحصيلة للبنك مع تقديم ايضاح بذلك لمثل الجهة الادارية المختصة القائم بالتصفية واطلاعه على المستندات المستخدمة .

١. (ثانيا) (١) شروط منح تراخيص جمع التبرعات عن طريق الايصالات :

١ - يجب أن يتضمن طلب الترخيص المقدم للجهة الادارية المختصة بياناً يحدد الدفاتر المطلوب ختمها وعدد الايصالات بكل دفتر والسدة المطلوب الجمع خلالها والمناطق التي يشملها الجمع .

٢ - في حالة قيام احدى الهيئات بطلب الترخيص بالجمع لمصلحة عدة هيئات فيجب أن يوضح بطلب الترخيص أسماء هذه الهيئات وأرقام شهرها وطريقة توزيع الحصيلة فيما بينها .

٣ - تثبت الايصالات في دفاتر بأرقام متسلسلة يوضح على غلافها عدد ما بها من ايصالات على أن تكون الايصالات من أصل وصورة .

٤ - يوضح على كل ايصال وصورته اسم الهيئة ورقم شهرها ورقم الترخيص وتاريخ بدء الجمع وانتهائه وتفتح الايصالات وصورها بخاتم الهيئة على أن ترسل بعد ذلك الى الجهة الادارية المختصة لختمها بخاتمها مع الاحتفاظ بايصال وصورته من الايصالات المختومة يودع في ملف الهيئة بالجهة الادارية المختصة .

وعلى الهيئة طالبة الترخيص تقديم تفويض كتابي مختم بخاتمها

(١) البند التاسع مستبدل بالمادة الاولى من قرار وزيرة التامينات والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/١ - العدد ١٢٧) .

وموقفا عليه من رئيس الهيئة أو نائبه باسم المندوب التي تفوضه للفتح
الايصالات على أن يحدد هذا التفويض عند تغيير المندوبين .

ويوقع محضر الختم النهائي أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من
من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الادارية المختصة .

٥ - يستعمل الكربون ذو الوجهين عند تحرير الايصالات ويراعى
عند الجمع بشيكات كتابة رقم الشيك وتاريخه واسم البنك المسحوب
عليه ، كما يوضح اسم القائم بالجمع واسم المتبرع وعنوانه .

٦ - يراعى استعمال الايصالات وفقا لأرقامها المسلسلة بالدفتتر
ويكتب المبلغ المتبرع به بالأرقام والكتابة بصورة واضحة .

٧ - تحصر الدفاتر المستعملة وغير المستعملة والايصالات بعد انتهاء
موعد الجمع في كشوف تقدم للجهة الادارية المختصة مسحوبة بالدفاتر
والايصالات للمراجعة وذلك خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء
موعد الجمع ويحرر محضر التصفية يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من
ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الادارية المختصة .

٨ - اذا فقد أحد دفاتر الايصالات المستخدمة في الجمع يكون أداء
قيمة المفقود منها حسب أكبر حصيلة دفتر تم الجمع بموجه في الترخيص
وفي حالة فقد ايصال أو أكثر من أحد الدفاتر المستخدمة في الجمع يكون
أداء قيمة المفقود حسب أكبر ايصال تم الجمع بموجه في الترخيص وذلك
مع عدم الأخلال بما يترتب على ذلك من مسئولية وعلى مجلس إدارة الهيئة
اتخاذ الاجراءات القانونية للإعلان عن فقد الدفتتر أو الايصالات على
نفقة المتسبب .

٩ - لا يجوز أن تزيد المصروفات الادارية على ٢٠٪ / يخصص ١٥٪ /
منها على الأكثر لعمولة التوزيع .

١٠ - في حالة اشتراك أكثر من هيئة مشورة وفقا لأحكام القانون

لمعاونة في الجمع لا يجوز أن يزيد نحصيها من الجمع على ٥٠٪ مما جمعته بعد استبعاد المصروفات الإدارية .

١١ - يفرّد حساب خاص مستقل بدفاتر حسابات الهيئة يفيد فيه حصيلة الترخيص ويجب تزويد المبالغ المحصلة أولاً بأول بالبنك المودعة به أموال الهيئة .

١٢ - على مجلس إدارة الهيئة تنظيم دورة مستندية سليمة لتسليم الدفاتر للقائمين بالجمع واستلام الحصيلة ومراجعة الايصالات وتوريد الحصيلة للبنك مع تقديم إيضاح بذلك لمثل الجهة الادارية المختصة القائم بالتصفية وإطلاعه على المستندات المستخدمة .

(١) (٢) شروط منح تراخيص جمع التبرعات عن طريق الحفلات :

١ - يجب أن يشتمل الطلب المقدم للجهة الادارية المختصة ببيان بعدد التذاكر وقيمتها ويراعى ألا تزيد عدد التذاكر المختومة على سعة المكان المزمع إقامة الحفل به ونفساً للكشوف التي تعدّها دار المهي عن الكراسي الموجودة بها وتقدم نسخة من هذه الكشف مع طلب الترخيص .

٢ - أن تقدم الهيئة ما يثبت الاتفاق المبدئي على مكان الحفل في التاريخ المطلوب .

٣ - أن تقدم الهيئة مشروع ميزانية يوضح إيرادات الحفل ومصروفاتها المنتظرة مع مراعاة ألا تزيد نسبة المصروفات على ٥٠٪ من الإيرادات .

٤ - في حالة وضع الحفل تحت رعاية جهة معينة أو شخص معين يجب على الهيئة تقديم ما يثبت قبول الجهة أو الشخص وضع الحفل تحت رعايته .

(١) البند الخامس مستبدل بقرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٦/١ - العدد ١٢٧) .

٥ - يحظر على الهيئة طالبة الترخيص الارتباط مع أى شخص أو هيئة لتولى اقامة الحفل نيابة عنها وفى حالة الالتجاء الى موزعين للتذاكر يجب الا تزيد عمولة التوزيع على ١٥٪ من قيمة التذاكر ولا يجوز الاتفاق على دفع نسبة معينة من ايراد الحفل حتى لا تتعرض الهيئة للإغواء للتخفيض .

٦ - لا يجوز الاتفاق مع ادارة للمى على حجز محلات معينة تتصرف فيها بمفردها ولا يجوز الدخول الى التذاكر المختومة بخاتم الجهة الادارية المختصة .

٧ - لا يجوز جمع التبرعات اثناء الحفل بأى وسيلة كانت أو اقامة مزاد أو طومبول إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الادارية المختصة وفى هذه الحالة يحتسب الترخيص باقامة الحفل والجمع اثناءها ترخيصا واحدا .

٨ - لا يجوز أن تزيد عدد تذاكر الدعوة على ٥٪ فقط من عدد التذاكر ذات القيمة بفئاتها المختلفة (بعد أقصى ١٠٠ تذكرة) ولا يجوز استعمال تذكرة الدعوة الواحدة لدخول أكثر من شخص واحد .

(٩) فى حالة عمل برنامج للحفل يترتب عليه حقوق مالية للهيئة يجب اخطار الجهة الادارية المختصة بذلك على أن تقدم نسخة منه مع الاتفاقات الخاصة بالاعلانات لمثل الجهة الادارية المختصة عند التصفية .

١٠ - يجب أن يوضح على كل تذكرة رقمها المسلسل واسم الهيئة ومكان الحفل وتاريخه وثمان التذكرة ورقم الترخيص مع ختمها بخاتم الهيئة والجهة الادارية المختصة ويحرر محضر الختم موقعا من أمين صندوق الهيئة أو من ينييه من أعضاء مجلس الادارة وممثل الجهة الادارية

المختصة مع الاحتفاظ بثلاثة تذاكر تودع أحدها بمنف الهيئة بالجهة الادارية المختصة والأخرى لراقبى الحفل .

ولا يجوز تعديل فئات التذاكر الا بعد موافقة الجهة المصدرة للترخيص .

١١ - الصفات التى تتخللها تقديم وجبة غذائية يتعين أن تشمل تذكرة الحفل على كعب مشرر يستخدم عند صرف الوجبة ، ويراعى عند ختم التذاكر بخاتم الهيئة والجهة الادارية المختصة توضيح الختم على كل من الكعب والتذكرة ويتعين أن يشتمل الكعب على ذات البيانات الأساسية الموضحة على التذكرة المرفق بها .

وتقدم التذاكر غير المستعملة مشتملة على الكعب عند تصفية الحفل .

١٢ - تكلف الجهة الادارية المختصة اثنين من موظفيها لحضور الحفل لراقبته ويتعين على هذين الراقبين جرد التذاكر التى تم يتم بيعها قولاً انتهاء الحفل والتوقيع عليها بالنظر واثبات النتيجة فى محضر مراقبة الحفل الذى يقدم للجهة الادارية المختصة .

١٣ - على الهيئة أن تقدم للجهة الادارية المختصة خلال سنتين يوماً على الأكثر من تاريخ الحفل بياناً عن كافة إيرادات ومصروفات الحفل وصافى الحصيلة لراجسته بمعرفة الجهة الادارية المختصة وتحرير محضر التصفية يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الادارة وممثل الجهة الادارية المختصة .

١٤ - يجب على الهيئة ايداع الأموال المجموعة أولاً بأول بالبنك ويفرد حساب خاص للحفل بدفاتر حسابات الهيئة .

١٥ - يجب على الهيئة الاتصال بإدارة ضريبة الملامى للحصول على إعفاء الحفل من الضريبة .

كما يجب عليها مراعاة الأحكام الواردة بقوانين الضرائب بشأن أجور الفنانين وعمولة الاعلان والأجور الإضافية والمكافآت وغيرها •

١٦ - على مجلس ادارة الهيئة تنظيم دورة مستتعية سليمة لتسليم التذاكر للقاتمين بالجمع واستلام الحصيلة ومراجعة التذاكر وتوريد الحصيلة للبنك مع تقديم إيضاح بذلك لمثل الجهة الادارية المختصة القائم بالتصفية وإطلاعه على المستندات المستخدمة •

(رابعا) شروط منح تراخيص جمع التبرعات عن طريق الأسواق الخيرية :

١ - يجب أن يتضمن طلب الترخيص المقدم للجهة الادارية المختصة موعد اقله السوق ومكانه وبياناً مفصلاً بالسلع المعروضة للبيع في السوق والسعر المحدد لبيع كل وحدة منها وترقيم السلع وتدرج بأوصافها في كشوف من أصل وصورة تختم بخاتم الهيئة والجهة الادارية المختصة ويحرر محضر بذلك يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الادارية المختصة •

٢ - في حالة قيام احدى الهيئات بطلب الترخيص بالجمع لصالح عدة هيئات فيجب أن يوضح بطلب الترخيص أسماء هذه الهيئات وأرقام شهرها وطريقة توزيع الحصيلة فيما بينها •

٣ - يكون دخول السوق مجاناً •

٤ - تعلق على كل سلمة بطاقة برقمها ونوعها وسعرها مفتومة بخاتم الهيئة •

٥ - تحصل ائمان السلع المباعة بموجب ايصالات من أصل وصورة مرقمة بأرقام مسلسلة وموضعا عليها رقم الترخيص وتاريخه واسم الهيئة ورقم شهرها واسم المشتري على أن تختم الايصالات وصورتها بخاتم الهيئة والجهة الادارية المختصة ويحرر محضر بذلك يوقع عليه أمين

صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة .

٦ - يراعى عند تحرير الإيصالات كتابية الأصناف وأسمائها بالكتابة والأرقام بصورة واضحة مع توقيع القائم بالتجصيل .

٧ - لا يجوز للهيئة عرض أصناف بخلاف الهيئة بالخشوف المختومة المشار إليها بالبند الأول إلا في حالة ورود أصناف من السفارات أو الجهات الأجنبية فتجد كشوف من أصل وصورة يوضح بها اسم كل صنف ونوعه وقيمته والجهة المتبرعة على أن يوقع على هذه الخشوف أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة المكلف بمراقبة السوق .

٨ - يجب جرد الأصناف غير المباعة بمجرد انتهاء السوق ويحرر محضر بنتيجة الجرد يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة المكلف بمراقبة السوق .

٩ - يجب على الهيئة إضافة الأصناف غير المباعة من واقع محضر الجرد بمخازنها بموجب إذن إضافة .

١٠ - يجب حصر حصيلة الأصناف المباعة ويحرر محضر بذلك يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة بمراقبة السوق ويجب توريد الحصيلة للبنك المودعة به أموال الهيئة في اليوم التالي لانتهاء السوق .

١١ - تتم تغطية الترخيص خلال تسعين يوماً على الأكثر من تاريخ انتهاء السوق ويحرر محضر بالتصفية يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة .

١٢ - ينفرد حساب خاص مسجل بدفاتر حسابات الهيئة بتقيد حصيلة الترخيص .

١٣ - لا يجوز جمع التبرعات أثناء السوق بأى وسيلة الا بتصريح من الجهة المصدرة للترخيص •

(خامسا) (١) : شروط منح تراخيص جمع التبرعات عن طريق الصناديق :

١ - يجب أن يوضح على الطلب المقدم للجهة الادارية المختصة بياناً يحدد الصناديق المطلوب انجمع بموجبها والمناطق التى يشملها الجمع وزيادة المطلوب بالجمع خلالها •

٢ - فى حالة قيام احدى الهيئات بطلب الترخيص بالجمع لصالح عدة هيئات فيجب أن يوضح يطلب الترخيص أسماء هذه الهيئات وأرقام شهرها وطريقة توزيع الحصيلة فيما بينها •

٣ - يجب أن يوافق بكل صندوق اسم الهيئة ، ورقم الترخيص وتاريخه والجهة المصدرة له ، وموعد بدء الجمع والمدة المرخص خلالها ، ورقم الصندوق ، وختم الهيئة والجهة الادارية المختصة •

٤ - على الهيئة تجهيز الصناديق المطلوب الجمع بموجبها وفقاً للوصفات التى تحددها الجهة الادارية المختصة •

٥ - على الجهة الادارية المختصة التحقق من سلامة الصناديق قبل الاستعمال واحكام غلقها بعد ختم الغطاء بالختم المعد لذلك بطريقة تضمن سلامة الجمع ويحرر محضر للختم يوقع عليه أمين صندوق الهيئة أو من ينوبه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الادارية المختصة •

٦ - الهيئة مسئولة عن صيانة الصناديق لحين تصفيتها ، وكل صندوق

(١) البند التاسع مستبدل بالمادة الاولى من قرار وزيرة التأمينات والدولة للشئون الاجتماعية رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨١ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٦/١ - العدد ١٢٧) •

يتبين سوء استعماله أو فقدته يعامل على أساس أكبر حصيلة صندوق تم
الجمع بموجبه *

٧ - يتم فتح الصناديق في الموعد المحدد بالترخيص بمعرفة لجنة
من أهـن صندوق الهيئة أو من ينييه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل
الجهة الإدارية المختصة والقائم بالجمع ويحرر محضر بالنتيجة يوقع عليه
من أعضاء اللجنة *

٨ - يتم تصفية الترخيص خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ
انتهاء موعد الجمع ويحرر محضر بالتصفية يوقع عليه أهـن صندوق الهيئة
أو من ينييه من أعضاء مجلس الإدارة وممثل الجهة الإدارية المختصة *

٩ - لا يجوز أن تزيد مصروفات الترخيص على ٢٠٪ من اجمالي
الحصيلة على ألا تزيد عمولة التعميل على ١٥٪ *

١٠ - في حالة اشتراك أكثر من هيئة مشهورة وفقا لأحكام القانون
للمعاونة في الجمع لا يجوز أن يزيد نصيبها من الجمع على ٥٠٪ مما
جمعه بعد استبعاد المصروفات الإدارية *

١١ - يفرء حساب خاص مستقل بدفاتر حسابات الهيئة تثبت فيه
حصيلة الترخيص ويجب توريد المبالغ المحصلة أولا بأول بالبنك المودعة به
أموال الهيئة *

قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية
قرار وزارى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣
بشأن اعتماد اللائحة النموذجية الخاصة بالنظام الداخلى
لجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (١)

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
للقانون المذكور ،

وعلى قرار السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية رقم ٤٨٥ لسنة
١٩٦٦ باعتماد اللائحة النموذجية للنظام الداخلى للجمعيات والمؤسسات
الخاصة ،

وعلى مذكرة الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بتاريخ
١٩٧٣/٩/٢٦ ،

وبناء على ما عرضه علينا السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ،

قررت :

مادة ١ - تعتمد اللائحة النموذجية المرفقة الخاصة بالنظام الداخلى
لجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات (٢) و (٣) .

(١) الوقائع المصرية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٣ - العدد ٢٦٣ . وقد
صدر هذا القرار تنفيذا لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

(٢) لم تنشر هذه اللائحة بالوقائع المصرية .

(٣) صدر قرار وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ١٥٨ لسنة

مادة ٢ - على مجالس ادارة الجمعيات والمؤسسات الخاصة الاتحادات التي لا تتخذ لها لائحة داخلية ، أن تعد لوائحها الداخلية بالاسترشاد باللائحة النموذجية المرفقة وذلك بما يتفق مع طبيعة وحجم نشاط الجمعية أو المؤسسة الخاصة أو الاتحاد على أن يتم اعداد اللائحة الداخلية ثلاثة شهور من تاريخ تسليم مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة نسخة من اللائحة النموذجية الى الجمعية أو المؤسسة الخاصة أو الاتحاد والا سرت أحكام اللائحة النموذجية المرفقة .

مادة ٣ - لمجلس ادارة الجمعية أو المؤسسة الخاصة أو الاتحاد أن يضع الخصوص التي تواجه الحالات التي لم يرد بشأنها نص في اللائحة النموذجية المرفقة طبقا لضرورة العمل ومقتضياته ، على أن تقر الجمعية العمومية اللائحة الداخلية واصاغاتها الخاصة بالجمعية ، وتعتمدها مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بالادارة العامة للجمعيات والاتحادات بالنسبة للجمعيات المركزية .

مادة ٤ - تعدل الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات لوائحها القائمة بما يتفق وأحكام اللائحة النموذجية المرفقة ويتناسب مع طبيعة وحجم نشاطها ، وذلك خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار .

مادة ٥ - تكون مديريات الشؤون الاجتماعية مسئولة عن تسليم نسخة من اللائحة النموذجية المرفقة الى الجمعيات والمؤسسات الخاصة

١٩٧٧ باعتماد اللائحة الداخلية الموحدة الخاصة بالاتحادات الإقليمية استثناء من أحكام القرار الوزاري رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣ فيما يتعلق بالاتحادات الإقليمية (الوقائع المصرية في ١١/٢١/١٩٧٧ - العدد ٣٢٢) المعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية في ٣/٣٠/١٩٨١ - العدد ٧٤) والقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٤ (الوقائع المصرية في ٤/١/١٩٨٥ - العدد ٧٨) .

١٠١ جمعيات ومؤسسات خاصة

والاتحادات المشهرة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والواقعة
في دائرة اختصاصها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ استلام المديرية
المختصة للنسخ المخصصة لها من اللائحة »

مادة ٦ - على وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ، وينشر
بالوقائع المصرية ،

تحريرا في ٧ شوال سنة ١٣٩٣ / أول نوفمبر سنة ١٩٧٣ ()

قرار وزير الشؤون الاجتماعية

رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤

باعتبار لائحة النظام الأساسي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات

الخاصة بجمهورية مصر العربية وبإلغاء القرارات أرقام ١٤٧

و ٢٣١ لسنة ١٩٦٩ و ٢٥٦ لسنة ١٩٧١ (١).

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٠١ الصادر بتاريخ ٢٨/٧/١٩٦٩ بتشكيل مجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجمهورية مصر العربية ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٧ الصادر بتاريخ ٨/٥/١٩٦٩ بتحديد طريقة انتخاب ممثلي الاتحادات الإقليمية والنوعية بمجلس إدارة الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢١ الصادر بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٩ بالنظام الداخلي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٦ الصادر بتاريخ ٣٦/١٠/١٩٧١ بتعديل لائحة النظام المشار إليه ،

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤ - العدد ٤٦ . وقد صدر هذا القرار تنفيذا لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

وعلى مذكرة الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بطلب إصدار النظام الأساسي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة ،
وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ،

قررت :

مادة ١ - تمتد اللائحة المرافقة كنظام أساسي للاتحاد العام والمؤسسات الخاصة بجمهورية مصر العربية .

مادة ٢ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٤٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٨/٥ والقرار الوزاري رقم ٢٢١ الصادر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢١ واتقرار الوزاري رقم ٢٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٦ .

مادة ٣ - على وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ، وينشر بالوقائع المصرية ،

تحريرا في ٦ المحرم سنة ١٣٩٤ (٢٩ يناير سنة ١٩٧٤) .

لائحة النظام الأساسى
للإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة
بجمهورية مصر العربية

الباب الأول
مقر الإتحاد العام

مادة ١ - يكون مقر الإتحاد مدينة القاهرة ونطاق عمله جمهورية
مصر العربية .

الباب الثانى
أغراض الإتحاد العام

- مادة ٢ - تتحدد أغراض الإتحاد العام فيما يلى :
- (أ) رسم سياسة العمل الاجتماعى الشعبى ووضع الخطة العامة
لميادين الخدمات الاجتماعية بجمهورية مصر العربية فى نطاق السياسة
العامة للدولة .
- (ب) تنسيق الجهود الشعبية فى ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية،
- (ج) وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الاجتماعى الشعبى .
- (د) وضع سياسة التدريب واعداد العاملين فى ميادين الرعاية
والتنمية الاجتماعية وفق احتياجاتها ، ومتابعة تنفيذ هذه السياسة .
- (هـ) دراسة المشاكل والاحتياجات فى مجالات الرعاية والتنمية
الاجتماعية على مستوى الجمهورية والعمل على إيجاد الحلول لها ، وتوفير
الخدمات لمواجهتها .

(و) لجراء البحوث الاجتماعية المتصلة بتحقيق أغراضه على مستوى الجمهورية وتوجيه سياسة البحوث والدراسات الاجتماعية التي تقوم بها الاتحادات الإقليمية والأنوعية والجمعيات المركزية .

(ز) عقد المؤتمر العام السنوى لدراسة المسائل والموضوعات التي تحال اليه من لجانته الفنية أو من الاتحادات الإقليمية أو الأنوعية أو الاتحاد الاشتراكي العربى .

مادة ٣ - يعتبر الاتحاد العام حلقة اتصال بين الهيئات الاجتماعية الشعبية (جمعيات ومؤسسات خاصة واتحادات) وبين المجلس الاجتماعى القومى .

الباب الثالث

العضوية والاشتراكات

مادة ٤ - تتكون عضوية الاتحاد العام من جميع الاتحادات الإقليمية والاتحادات النوعية والجمعيات المركزية القائمة منها حاليا وما يتم انشاؤه مستقبلا .

مادة ٥ - تتحدد فئات الاشتراكات وطريقة سدادها للاتحاد العام وفقا لما يراه مجلس الادارة .

الباب الرابع

هيئة المؤتمر العام

مادة ٦ - تعتبر هيئة المؤتمر العام بمثابة جمعية عمومية للاتحاد وتتكون من :

(١) أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام للجمعيات .

١٠٦ جمعيات ومؤسسات خاصة

(ب) جميع الأعضاء المنتخبين والمعيّنين من المهتمين بمجالس إدارة الاتحادات الإقليمية والتنوعية .

(ج) ممثل عن كل جمعية مركزية يختاره مجلس إدارتها من بين أعضائها .

مادة ٧ - تعقد هيئة المؤتمر العام اجتماعا سنويا خلال شهر أبريل من كل عام للنظر في الموضوعات التالية :

(أ) التقرير السنوي للاتحاد العام .

(ب) الحسابات الختامية والميزانية العمومية للاتحاد العام عن السنة السابقة .

(ج) مشروع الميزانية للسنة التي تنعقد فيها الهيئة .

(د) اقتراح الموضوعات التي يمكن عرضها على المؤتمر العام السنوي .

(هـ) الموضوعات الأخرى التي يرى مجلس إدارة الاتحاد العام عرضها على الهيئة .

مادة ٨ - لا يجوز لهيئة المؤتمر النظر في غير المسائل الواردة بجدول الأعمال الا بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٩ - يعتبر اجتماع هيئة المؤتمر العام صحيحا بحضور الأغلبية المطلقة من لهم حق الحضور وإذا لم يتكامل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة ساعة يصبح بعدها قانونيا بحضور ٢٠٪ على الأقل من عدد الأعضاء الذين لهم حق الحضور .

مادة ١٠ - يشترط لحضور ممثلي الاتحادات الإقليمية والتنوعية والأجمعيات المركزية اجتماعات هيئة المؤتمر سداد الاشتراك السنوي عن السنة السابقة .

١٠٧ جمعيات ومؤسسات خاصة

مادة ١١ - يوجه رئيس الاتحاد العام الدعوة لاجتماع هيئة المؤتمر العام قبل الموعد لانعقادها بأسبوعين على الأقل باخطار كتابي يوجه الى جميع الأعضاء الذين لهم حق الحضور على أن يرفق بالخطار جدول الأعمال والأوراق المتعلقة به .

مادة ١٢ - يكون توجيه الخطار المشار اليه في المادة السابقة بكتاب موصى عليه أو بتوقيع العضو بما يفيد الاستلام .

مادة ١٣ - يجب اخطار الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بصورة خطاب الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المتعلقة به قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل .

مادة ١٤ - يرأس هيئة المؤتمر العام رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام وفي حالة غيابه يرأسها نائبه وفي حالة غيابهما يرأسها أكبر الأعضاء سناً .

الباب الخامس

مجلس الادارة

مادة ١٥ - تشكيل المجلس :

يشكل مجلس ادارة الاتحاد العام طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٣٠١ لسنة ١٩٦٩ من ٤١ عضوا على الوجه التالي :

رئيسا	وزير الشؤون الاجتماعية
	وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية ..
	وكيل وزارة الادارة المحلية (الأمانة العامة للحكم
أعضاء	المحلى)
	وكيل وزارة التربية والتعليم

وكيل وزارة الأوقاف
 وكيل وزارة القوى العاملة
 وكيل وزارة الصحة
 وكيل وزارة الشباب
 وكيل وزارة البحث العلمى (أكاديمية البحث العلمى)
 وكيل الجهاز المركزى للحاسبات
 ممثل عن الاتحاد الاشتراكى العربى ويصدر باختياره
 قرار من الاتحاد الاشتراكى
 سبعة أعضاء يختارهم وزير الشؤون الاجتماعية عن
 المهتمين بالمسائل الاجتماعية على أن يكون من بينهم أعضاء
 وممثلون عن الجمعيات المركزية
 اثنان وعشرون عضواً من أعضاء مجالس إدارة
 الاتحادات الاقليمية والنوعية يتم اختيارهم على النحو
 الوضح بالمادة (١١)
 مدير عام الادارة العامة للجمعيات والاتحادات سكرتيراً عاماً

مادة ١٦ - يكون انتخاب ممثلى الاتحادات الاقليمية والنوعية
 للعضوية مجلس ادارة الاتحاد العام على الوجه التالى :

(ا) بالنسبة للاتحادات النوعية : يمثل الاتحادات النوعية سبعة
 أعضاء بواقع عضو عن كل اتحاد ويتولى مجلس ادارة كل اتحاد نوعى
 انتخاب من يمثله من بين أعضاء هيئة مكتبه ٧

(ب) بالنسبة للاتحادات الاقليمية : يمثل الاتحادات الاقليمية
 خمسة عشر عضواً يتم انتخابهم من بين أعضاء هيئات مكاتب الاتحادات
 الاقليمية وفقاً للإجراءات التالية :

١ - يجتمع أعضاء هيئات مكاتب الاتحادات الاقليمية بناء على دعوة
 وجهها السكرتير العام للاتحاد العام قبل انتهاء مدة المجلس بثلاثة أشهر •

٢- يتم في هذا الاجتماع انتخاب خمسة عشر عضوا يمثلون الاتحادات الإقليمية في عضوية مجلس إدارة الاتحاد العام بحيث لا يجوز تمثيل أى محافظة بأكثر من عضوا عدا محافظة القاهرة فلا يزيد من يمثلها على ثلاثة أعضاء •

مادة ١٧ - مدة مجلس الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتخاب ممثلى الاتحادات الإقليمية ويتجدد كل ثلاث سنوات •

مادة ١٨ - اذا خلا مكان عضو من أعضاء المجلس لأى سبب من الأسباب يتم اختيار أو تعيين من يحل محله بذات الطريقة التى اختير أو عين بها سلفه • وبالنسبة للأعضاء المنتخبين يفhtar العضو الناحصل على أكثر الأصوات فى آخر انتخاب يتم اجراءه •

مادة ١٩ - (معدلة بقرار وزير الشؤون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٤) ينتخب مجلس الإدارة فى أول اجتماع له بعد تشكيله نائباً للرئيس وأميناً للصندوق وسكرتيراً مساعداً وأمين صندوق مساعد •

مادة ٢٠ - يعقد مجلس الإدارة اجتماعات دورية بحيث لا تزيد المدة بين كل اجتماع وآخر على ثلاثة شهور ويكون الاجتماع صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لعدد أعضائه وإذا لم يتكامل العدد القانونى يؤجل الاجتماع لمدة ساعة وفى هذه الحالة يكون الانعقاد صحيحاً بحضور ثلث الأعضاء على أن يكون من بينهم سبعة على الأقل من الأعضاء المنتخبين ويتم ابلاغ الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بصورة محاضر الاجتماعات خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع •

مادة ٢١ - يرأس اجتماعات مجلس الإدارة الرئيس وإذا غاب يرأسه نائبه وفى حالة غيابهما يرأس الاجتماع العضو الذى يفوضه رئيس المجلس أو أكبر الأعضاء سنفا •

مادة ٢٢ - اذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور أكثر من نصف عدد الجلسات في السنة يعتبر مستقila .

مادة ٢٣ - اختصاصات مجلس الإدارة : يختص المجلس بإدارة شئون الاتحاد وتنفيذ أغراضه وعلى وجه الخصوص ما يلي :

(أ) مناقشة التقرير السنوى لنشاط الاتحاد قبيل العرض على هيئة المؤتمر وإبلاغ الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بصورة من التقرير .

(ب) مناقشة الحسابات الختامية والميزانية العمومية قبل العرض على هيئة المؤتمر وإبلاغ الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بصورة منها .

(ج) إقرار خطة عمل الاتحاد في ضوء ما تضعه اللجان الفنية بعد العرض على الهيئة التنفيذية .

(د) وضع اللوائح الداخلية التى يسير عليها العمل بالاتحاد ولـه أن يبدل أو يغير فى أحكامها وأن يضع ما لم يرد بشأنه نص طية الحاجة العمل وتسرى أحكام هذه اللوائح على جميع العاملين بالاتحاد وعليهم الالتزام بأحكامها .

(هـ) إعداد جدول أعمال المؤتمر العام وهيئة المؤتمر وتحديد موعد انعقادها وتنفيذ قراراتها .

(و) إقرار تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة وتحديد اختصاصاتها .

(ز) تعيين مراقب الحسابات من بين المحاسبين المقيدين بالجدول .

(ح) إقرار الوظائف النازمة للاتحاد بعد العرض على الهيئة التنفيذية .

مادة ٢٤ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأخطية المطلقة لعدم

الأعضاء الحاضرين وإذا تسلوت الأصوات يرجح الرأي الذى فى جانبه الرئيس .

مادة ٢٥ — يعين مجلس الإدارة بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية من بين أعضائه أو من غير أعضائه محيرا يفوضه فى التصرف فى أى شأن من الشؤون الداخلة فى اختصاصه فضلا عن الاختصاصات المخولة للمدير المنفذ فى اللائحة الداخلية .

ويحضر المدير المنفذ اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة التنفيذية .

مادة ١٦ — يشكل مجلس الإدارة للجان الدائمة والمؤقتة التى يراها لازمة لمعاونته فى أداء أعماله وتتضمن اللائحة الداخلية النصوص المنظمة لتكوين هذه اللجان واختصاصاتها وأسلوب عملها .

وتكون قرارات هذه اللجان نافذة فى حدود اختصاصاتها على أن تعرض أعمالها على المجلس فى أول اجتماع له للتصديق عليها بعد العرض على الهيئة التنفيذية .

مادة ٢٧ — اختصاصات رئيس مجلس الإدارة :

(أ) رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة وما يحضره من لجان داخلية وله حق دعوتها .

(ب) اقرار جدول أعمال جلسات مجلس الإدارة والهيئة التنفيذية وتحديد موعد الاجتماعات .

(ج) تمثيل الاتحاد العام والنيابة عنه أمام الجهات الإدارية والقضائية .

(د) التوقيع نيابة عن الاتحاد العام على جميع العقود والاتفاقات التى يوافق عليها مجلس الإدارة .

(هـ) التوقيع مع السكرتير العام على محاضر جلسات مجلس الإدارة والهيئة التنفيذية .

(٣) التوقيع مع أمين الصندوق على الشيكات والأوراق المالية .
 (ز) البت في المسائل المعلقة والضرورية التي لا نحتمل ائناجل الى اجتماع الهيئة التنفيذية أو مجلس الإدارة ويكون له كافة اختصاصات مجلس الإدارة .

مادة ٢٨ - اختصاصات أمين الصندوق :

(أ) يكون مسئولاً عن جميع شئون الاتحاد المالية وفقاً لنظام الذى يقرره مراقب الحسابات وتوافق عليه الهيئة التنفيذية ومجلس الإدارة .

(ب) متابعة تحصيل موارد الاتحاد ومراقبة استخراج ايصالات عنها وقيدھا بالدفاتر أولاً بأول .

(ج) صرف جميع المبالغ التى يتقرر صرفھا قانوناً بعد التأكد من صحة المستندات الدالة على الصرف .

(د) متابعة قرارات مجلس الإدارة والهيئة التنفيذية واللجان الفنية فيما يتصل بالمعاملات المالية بشرط أن تكون مطابقة لبندود الميزانية .

(هـ) التوقيع مع الرئيس أو من يفوضه المجلس على أذون الصرف والشيكات .

(و) الموافقة على صرف السلف المؤقتة للصرف منها على أغراض الاتحاد العام ومتابعة تسوية هذه السلف .

(ز) الاشتراك مع السكرتير العام والمدير المنفذ فى إعداد مشروع الميزانية للسنة المقبلة فى ضوء قرارات لجنة التمويل تمهيداً للعرض على الهيئة التنفيذية ومجلس الإدارة .

(ح) الاشراف على تصوير الحسابات الختامية وعرضها مع تقرير مراقب الحسابات على الهيئة التنفيذية ومجلس الإدارة .

مادة ٢٩ - اختصاصات السكرتير العام :

- (أ) اعداد جدول أعمال اجتماعات مجلس الادارة والهيئة التنفيذية
بالاشتراك مع المدير المنفذ وعرضها على رئيس مجلس الادارة وتوجيهه
الدعوة للاعضاء وتولى سكرتارية الاجتماعات واعداد محاضر الاجتماعات .
- (ب) الاعداد الدعوة هيئة المؤتمر العام للانعقاد والمعرض على
رئيس المجلس لتوجيه الدعوة .

(ج) الاشراف على تسجيل محاضر جلسات مجلس الادارة والهيئة
التنفيذية في سجلات خاصة والتوقيع عليها مع الرئيس .

(د) متابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة والهيئة التنفيذية .

(هـ) اعداد تقرير السنوى عن نشاط الاتحاد بالاشتراك مع المدير
المنفذ وعرضه على مجلس الادارة بعد مناقشته بالهيئة التنفيذية .

(و) الاشتراك مع أمين الصندوق والمدير المنفذ في اعداد مشروع
الميزانية للسنة المالية المقبلة في ضوء قرارات لجنة التمويل تمهيدا للمعرض
على الهيئة التنفيذية ومجلس الادارة .

الباب السادس

الهيئة التنفيذية

مادة ٣٠ - (معدلة بقرار وزير الشؤون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٤)
تشكيل الهيئة التنفيذية :

يكون للاتحاد هيئة تنفيذية يصدر بتشكيلها قرار من مجلس
الادارة تتكون على النحو التالى :

رئيس مجلس الادارة

نائب رئيس مجلس الادارة .

• أمين الصندوق

• أمين الصندوق المساعد

• السكرتير العام

• السكرتير العام المساعد

• عضوان يمثلان الاتحادات الاقليمية

• عضوان يمثلان الاتحادات النوعية

• عضوان من المعينين من المهتمين

دالة ٣١ - اختصاصات الهيئة :

(أ) اعتماد التصرفات المالية في الحدود التي يقرها مجلس الادارة .

(ب) اعتماد ترشيح العاملين وتعيينهم والشئون الخاصة بهم وفقا لما تنقضى به احكام اللائحة الداخلية المعتمدة للاتحاد وقرارات مجلس الادارة .

(ج) دراسة تقارير التقنيين على أعمال الاتحاد العام واعداد الرد بشأنها .

(د) اعتماد محاضر الجرد السنوي .

(هـ) دراسة التقرير السنوي للاتحاد والحسابات الختامية والميزانية العمومية وتقرير مراقب الحسابات قبل العرض على مجلس الادارة .

(و) اقتراح تشكيل اللجان الفنية الدائمة والمؤقتة واختصاصاتها قبل العرض على مجلس الادارة .

مادة ٣٢ - تعقد الهيئة التنفيذية اجتماعات دورية مرة على الأقل كل شهر لاستعراض حالة العمل بالاتحاد مما يدخل في اختصاصها وتدون محاضر الاجتماعات في سجل خاص وتعرض على مجلس الادارة أولا بأول .

الباب السابع

اللجان الفنية

مادة ٣٣ - يباشر الاتحاد العام نشاطه من خلال لجان فنية دائمة يختص كل منها بأحد مجالات العمل وتكون هذه اللجان بمثابة أجهزة معاونة لمجلس الإدارة في أداء رسالته .

مادة ٣٤ - يكون تشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها بناء على قرارات تصدر من مجلس الإدارة .

مادة ٣٥ - تتضمن اللائحة الداخلية للاتحاد النصوص الخاصة بتشكيل اللجان ونظام عملها واجتماعاتها واختصاصاتها وإجراءات العرض عليها .

مادة ٣٦ - تكون قرارات اللجان نافذة في حدود اختصاصاتها وخطط وبرامج عملها المعتمدة من مجلس الإدارة .

الباب الثامن

المؤتمر العام

مادة ٣٧ - يتولى مجلس إدارة الاتحاد العام تنظيم عقد المؤتمر العام السنوى تنفيذا للمادة ٨٦ من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ ويدعى الى حضوره أعضاء مجالس إدارة الاتحادات الاقليمية والنوعية والجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحاد الاشتراكي العربي والهيئات والأفراد من المعنيين بالمسائل الاجتماعية .

مادة ٣٨ - ينعقد المؤتمر العام السنوى في خلال شهر نوفمبر من كل عام وتوجه الدعوة لحضوره من رئيس مجلس الإدارة قبل موعده

الانتقاد بشهر على الأقل ويرفق بكتاب الدعوة جدول الأعمال وبرنامج المؤتمر .

مادة ٣٩ - يختص المؤتمر العام بدراسة الموضوعات التالية :

(أ) الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية في نطاق السياسة العامة للدولة .

(ب) الخطة العامة لتمويل العمل الاجتماعي الشعبي .

(ج) سياسة التدريب وامداد العاملين في ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية المختلفة .

(د) المسائل والموضوعات المحالة اليه من اللجان الفنية ومن الاتحادات النوعية والاقليمية أو الاتحاد الاشتراكي العربي والتي يرى مجلس الادارة عرضها على المؤتمر العام .

(هـ) دراسة مظاهر القوة والضعف وبرامج الأنشطة الشعبية في ميادين الرعاية والتنمية اجتماعية وكيفية التغلب على مظاهر الضعف بهدف تقويم الجهود الشعبية وازالة المعوقات التي تؤثر في التقدم وتطوع في اطار المجتمع الاشتراكي .

(و) عرض نشاط الاتحاد العام والاتحادات النوعية والاقليمية خلال العام .

مادة ٤٠ - تخطر الاثارة العامة للجمعيات والاتحادات بمسورة من قرارات وتوصيات المؤتمر خلال أسبوعين من تاريخ صدورها .

الباب التاسع

النواحي المالية للاتحاد

مادة ٤١ - موارد الاتحاد :

(أ) اشتراكات الاتحادات النوعية والائتمانية والجمعيات المركبة
الأعضاء بالفتائل التي يحددها مجلس الإدارة •

(ب) الاعانات والهبات والتبرعات والوصايا وحصيلة تراخيص جمع
المال وغيرها من الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس الإدارة •

مادة ٤٢ - تبدأ السنة المالية للاتحاد من أول يناير تنتهى فى آخر
ديسمبر من كل عام •

مادة ٤٣ - توضع أموال الاتحاد العام باسمه لدى المصرف الذى
يحدده مجلس الإدارة وتخطر الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بذلك
كما تخطر الإدارة عن أى تغيير أو تعديل يطرأ على اسم المصرف خلال
أسبوع •

مادة ٤٤ - لا يجوز للاتحاد العام أن يحتفظ برصيد نقدى خارج
المصرف يزيد عن مصروفات شهر واحد •

مادة ٤٥ - أموال الاتحاد مخصصة للمصرف على تحقيق أغراضه
ولا يجوز انفاقها فى غير ذلك وله أن يستغل فائض إيراداته فى أموال
مضمونة الكسب بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية على ألا يؤثر ذلك
فى نشاط الاتحاد وأغراضه •

مادة ٤٦ - يضع الاتحاد العام ميزانية سنوية وحسابات ختامية فى
نهاية السنة المالية يتم عرضها على محاسب قانونى من بين القايدين
بالجدول لاعداد تقريره بنتيجة مراجعتها تمهيدا للعرض على الهيئة
التنفيذية ومجلس الإدارة قبل العرض على هيئة المؤتمر •

مادة ٤٧ - يضع الاتحاد العام مشروع ميزانية سنوية تتضمن
الايرادات والمصروفات التقديرية للعام التالى فى ضوء خطة وبرامج
العمل التى تضعها اللجان الفنية •

مادة ٤٨ - يشترط لصرف أى مبلغ من أموال الاتحاد أن يوقع على إذن الصرف مع أمين الصندوق رئيس مجلس الإدارة أو نائب أو من يرى مجلس الإدارة اعطائه حق التوقيع مع أمين الصندوق من بين أعضائه .

الباب العاشر

أحكام عامة

مادة ٤٩ - قرارات مجلس إدارة الاتحاد ملزمة للاتحادات الانتمية والتنوعية والجهيات المركزية الأعضاء في الاتحاد العام ولها أن تعترض على هذه القرارات لدى مجلس إدارة اتحاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار ، وفي حالة عدم الترام الأعضاء بالقرارات يعرض الأمر على وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٥٠ - لوزير الشؤون الاجتماعية حق رفض تنفيذ أى قرار يصدر من الأجهزة القائمة على شئون الاتحاد العام يكون مخالفا للقانون أو النظام العام أو الآداب أو لسياسة الوزارة أو الدولة .

قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية

رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٥

بشأن قواعد وشروط واجراءات تنظيم قبول الهيئات
للجمعيات والمؤسسات الخاصة (١)

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر
بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري
رقم ٩٣٣ لسنة (١٩٦٦) .

وعلى قرار السيد وزير التجارة الخارجية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٧٤
بتعديل القرار الوزاري رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم الاستيراد من
الخارج والمتضمن اختصاص الوزارة في استلام المعونات التي ترد للجمعيات
الخيرية والمؤسسات الخاصة :

وعلى مذكرة الادارة العامة للجمعيات والاتحادات في ١٢/١٣/١٩٧٤ ،
وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة للزعالية الاجتماعية ،

فـرـسـت :

اولا - قواعد وشروط واجراءات الموافقة على قبول الهيئات
للجمعيات والمؤسسات الخاصة :

١ - على الجمعية التي ترد لها هبة من الخارج أن تتقدم بطلب

(١) الوقائع المصرية في ١٥ ابريل سنة ١٩٧٥ - العدد ٨٧ . وقد
صدر هذا القرار تنفيذا لحكم المادة ٧٨ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

لإدبيرة الشؤون الاجتماعية المختصة موضحا به اسم الواهب وعلاقته بالجمعية وعنوانه وبيان تفصيلي عن الهبة من الكمية والنوع والوزن والسر والماركة وطريقة شحنها ، سواء بالطائرة أو بالشحن البحري أو البري وميعاد وصولها واسم الجمر الذي سترد عليه على أن يرفق بهذا الطلب صورة من بوليصة الشحن الخاصة بالهبة وخطاب الإهداء وعلى المديرية التأكد أن الهبة لازمة لنشاط الجمعية وأنها ليست راردة من إحدى الدول أو الهيئات أو المؤسسات التي تخضع لقرارات المقاطعة ، وكذلك مراجعة البيانات الخاصة بالهبة على بوليصة الشحن أو خطاب الإهداء الموجه من الواهب للجمعية ويقوم قسم الجمعيات المركزية بالإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بدور المديرية بالنسبة للجمعيات المركزية والاتحادات .

وترسل المديرية المختصة صورة بوالص الشحن للإدارة العامة للجمعيات مشفوعة برأيها عن مدى لزوم الهبة للجمعية ومطابقتها لنشاطها ورأيها في قبول الهبة من عدمه .

٢ - تقوم المديرية بإثبات بيانات الهبة بالسجل المعد لذلك من حيث الكمية والنوع والماركة والوزن والقيمة واسم الواهب ورقم بوليصة الشحن وتاريخ ورود الطلب للمديرية وتاريخ الكتابة للإدارة العامة للجمعيات والاتحادات وغيرها من البيانات التي قد ترى المديرية إثباتها .

٣ - تقوم الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بمراجعة البيانات والأوراق الخاصة بالهبة وأعداد مذكرة مشفوعة برأي مكتب الأهن والإدارة للسيد وكيل الوزارة (١) للرعاية الاجتماعية الموافقة على قبول الهبة أو رفضها .

٤ - في حالة الموافقة على قبول الهيئة تقوم الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بالآتى :

(أ) اخطار مصلحة الجمارك لاعفاء الهيئة من الرسوم الجمركية وتسليمها للجهة المكلفة بالاستلام في وزارة الشئون الاجتماعية طبقا لما هو وارد بالمادة الثانية من القرار »

(ب) اخطار الجهة المكلفة بالاستلام لاستلام رسائل المعونات الواردة للجمعيات الخيرية •

(ج) اخطار الجمعية الواردة لها النوبة بصورة من اخطار الجمارك لايفاد مندوب عنها ومعه أصل بوليصة الشحن مظهرة ومختومة بخاتم الجمعية وكافة المستندات المتعلقة بالهيئة للاتصال بجهة الاستلام •

(د) اخطار مديرية الشئون الاجتماعية التى تقع الجمعية بدائرة اختصاصها بصورة من اخطار الجمارك للاحاطة والمتابعة •

ثانيا - القواعد والشروط والاجراءات الخاصة بتسليم الهيئات للجمعيات الخيرية والمؤسسات الخاصة :

١ تقوم وكالة الوزارة بالقاهرة ومديريات الشئون الاجتماعية المختصة باستلام رسائل المعونات الواردة للجمعيات الخيرية وذلك على النحو التالى :

(أ) تقوم وكالة الوزارة بالقاهرة باستلام الرسائل الواردة على ميناء القاهرة الجوى وجهر ك السبئية •

في مادته الاولى على ان « يفوض وكيل اول الوزارة في الموافقة على قبول أو رفض الهيئات الواردة من الخارج للجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهورة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والتي ينظمها القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ » (الوقائع المصرية في ١٩٧٥/٧/١ - العدد ١٥١) •

(ب) تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بالاسكندرية باستلام الرسائل الواردة على ميناء الاسكندرية البحرى .

(ج) بالنسبة للرسائل التى ترد على موانئ الجمهورية الأخرى البحرية أو البحرية أو البرية تكون مديرية الشؤون الاجتماعية الواقع بدائرة اختصاصها ميناء الوصول هى المسئولة عن تسليم تلك الرسائل .

٢- على وكالة الوزارة أو مديرية الشؤون التى تتسلم الرسائل القيام بفرزها وتسليمها لمتدوب الجمعية بموجب محضر فرز وتسليم يتسلم وذلك بعد للتأكد من سلامة الرسالة .

ويتم استلام الرسالة من الجمرع بحضور مندوب الجمعية حيث تقوم بإعداد كافة المصوغات المتطقة بالرسالة من نولون رشن وخلافه .

ويجوز بالنسبة للرسائل المحددة مثل أجهزة التليفزيون والتسجيل والارواح والملاجات والسيارات والأغذية وما فى حكمها أن يتم تسليمها فور الانتهاء من المعاينة والحصر وعمل محضر الفرز والتسليم بالجمرع . أما بالنسبة للرسائل الغير محدودة المعالم مثل طرود الملابس المستعملة وغيرها فيتم نقلها للمخازن التى تعدها الجهة المكلفة بالاستلام بالوزارة أو لمخازن الجمعية بشرط أن يتم فرزها بمعرفة لجنة من الجهة المكلفة بالاستلام بالوزارة والجمعية وتسليمها لمتدوب الجمعية بموجب محضر تسليم وتسلم على أن يراعى فى جميع الأحوال اتباع الاجراءات المخزنية السليمة .

٣- يقوم مندوب الجهة المكلفة بالاستلام بحضور مندوب الجمعية باستلام الهبة من الجمرع المختص بعد مراجعة الأصناف الواردة للجمعية ومطابقتها على بوليصه الشحن وبيان العجز أو الزيادة ان وجد مع عمل محضر بذلك . وفى حالة وجود اختلاف فى نوعية الرسالة بما يخرجها عن الأصناف اللازمة لنشاط الجمعية والسابق الموافقة على قبولها يتم حجز هذه الأصناف طرف الجهة المكلفة بالاستلام وتخطر الادارة العامة للجمعيات والاتحادات لاتخاذ اللازم .

٤ - يحرر محضر فرز وحصر وتسليم الهيئة بمعرفة كل من مندوبى الجهة المكلفة بالاستلام والجمعية تقيده ببياناته بسجل المديرية المعد لهذا الغرض وترسل صورة من المحضر لكل من الادارة العامة للجمعيات والاتحادات ومديرية الشؤون الاجتماعية التابع لها الجمعية لتقيده بالسجلات المعدة لذلك الغرض .

٥ - على الادارة النامة للجمعيات والاتحادات معاونة الجهات المكلفة بالاستلام بالوزارة في حالة ضغط ورود الرسائل أو ما قد يطرأ من مشاغل .

٦ - على مديرية الشؤون الاجتماعية التابع لها الجمعية للتأكد من قيود الرسائل بسجلات الجمعية والإشراف على استعمالها بمرفعة الجمعية في الأغراض المخصصة لها طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

٧ - على الجهة المكلفة بالاستلام بالوزارة فتح الملفات اللازمة وامساك سجل يثبت به جميع البيانات المتعلقة بالهيئات التى تتسلمها .

٨ - لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتصرف الجمعيات في الهبات الأجنبية الواردة لها بالبيع أو الاعارة أو التأجير أو غير ذلك من التصرفات الا بعد الرجوع الى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات التى تتولى تنفيذ الاجراءات اللازمة .

ثالثاً - قواعد عامة :

ينشأ مكتب للشهديات بكل من وكالة الوزارة بالقاهرة والادارة العامة للجمعيات والاتحادات بالإضافة الى مكتب مديرية الشؤون الاجتماعية بالاستكدرية يسند اليه الأعمال المتعلقة باستلام الهيئات وتسليمها للجمعيات ويتكون من جهاز وظيفى عده من اثنين الى أربعة من العاملين حسب حجم العمل .

رابعاً - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ،

تحريراً في ١٤ المحرم سنة ١٣٩٥ (٢٦ يناير سنة ١٩٧٥) .

قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٨٠

وزيرة التأمينات ووزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ،

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم
المحلى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٦٦ باللائحة التنفيذية
لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠ باعادة تنظيم
وزارة الشؤون الاجتماعية ،

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلى ،

وعلى مذكرة الادارة العامة للجمعيات والاتحادات رقم ٥٦٠٨ المؤرخة
١٩٨٠/٦/٨ ،

وبناء على ما عرضه السيد / وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ،

قرر :

مادة ١ - يشترط في تطبيق أحكام المادة (٦٦) من القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٤ المشار اليه توافر الشروط والاجراءات والأوضاع التالية :

(١) الوقائع المصرية فى ١٦ ابريل سنة ١٩٨١ - العدد ٨٩ . وقد
صدر هذا القرار تنفيذا لحكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .

أولا - بالنسبة للجمعية :

- ١ - أن تكون إحدى الجمعيات ذات الصلة العامة .
- ٢ - أن تكون على مستوى من الكفاءة والنشاط بما يؤهلها تنفيذ وإدارة المشروع المسند إليها .
- ٣ - أن يندرج المشروع المطلوب اسناد تنفيذ وإدارته تحت أغراضها .

- ٤ - أن يوافق مجلس إدارتها على قبول الاسناد .
- ٥ - أن يقوم مجلس إدارتها بعد موافقته على الاسناد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الترخيص المطلوب وذلك بالنسبة للمشروعات التي تتطلب استصدار تراخيص بانئسابها .
- ٦ - أن يقوم مجلس إدارتها باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تخصيص الأرض المملوكة لها والتي يتطلب الأمر تخصيصها لإقامة المشروع المطلوب اسناده حتى في حالة سحبه منها واسناده الى جمعية أخرى .

ثانيا - بالنسبة لمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة :

- ١ - اتخاذ إجراءات اللازمة للتحقق من توافر الشروط والإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في البند أولا من هذا القرار .
 - ٢ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار القرار الخاص بالاسناد من السيد / المحافظ المختص على أن يتضمن الأحكام التالية :
- (أ) تطبيق أحكام لائحة النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية المسند إليها للمشروع في إدارتها للمشروع من الناحية المالية والإدارية .

- (ب) إعداد حساب خاص للمشروع بالجمعية متضمنا بياناً مفصلاً باليرادات والمصروفات الخاصة به .

(ج) يسلم للجمعية المسند إليها المشروع جميع متعلقات المشروع وذلك على سبيل الأمانة المؤقتة باعتبارها متعلقات حومية بموجب محضر من أصل وأربع صور موقعة من لجان التسييم والتتسم من من مديريه الشئون الاجتماعية المختصة والجمعية المسند إليها المشروع والادارة العامة للجمعيات والاتحادات والادارة العامة الفنية المختصة بأندسراف على المشروع المسند تنفيذه وإدارته للجمعية .

(د) لا يجوز للجمعية المسند إليها المشروع التصرف فى أى من ممتلكات المشروع الواردة بمحاضر التسليم والتسليم إلا بموافقه مديريه الشئون الاجتماعية المختصة بعد الرجوع الى الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بالوزارة .

(هـ) لا يجوز للجمعية المسند إليها المشروع ادخال أى تعديل أو تبديل أو هدم أو إضافة مبانى جديدة على المبانى الحالية إلا بعد موافقه انجمة الملكة بالاتفاق مع الادارة العامة للجمعيات والاتحادات بالوزارة .

(و) يفوض السيد / مدير عام مديرية الشئون الاجتماعية المختصة فى التعاقد مع الجمعية المسند إليها تنفيذ وإدارة المشروع طبقاً لنموذج عقد الإسناد الموحد والنوائح وللنظم التى تقررها الادارة العامة الفنية المختصة وترسل صورة من العقد للادارة العامة للجمعيات والاتحادات .

٣- تقوم المديرية بتفويل الاعتمادات الأهلية الخاصة بالمشروع الى الصندوق الفرعى فور صدور قرار الاسناد وعلى مجلس إدارته تصويل الاعتبارات المختصة للجمعية المسند إليها بموجب قرار السيد / المحافظ المختص بالاسناد كمستند للمصرف ، على أن يسرى على هذه الاعتمادات عند نقلها الى الباب الثانى فى السنة التالية للتعليمات الخاصة بالإعلانات الدورية .

٤ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لنذب من محتاجه من موظفى الوزارة

لجمع بالمشروعات المسند أنه الجمعيات طبقاً لنص المادة ٢١ مكرر من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المنظر إليه .

٥ - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتتبع مدى ملاءمة قيام الجمعية المسند إليها لتسييد وإدارة المشروع لشروط والنظم الموضوع للمشروع ، وبوجيه الجمعية واحاطاها بالملاحظات للعمل على ازلتها .

٦ - اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الجمعية المسند إليها المشروع وذلك في حالة عدم ازلتها للملاحظات المخيرية عن طريق أصدر قرار من السيد / المحافظ المختص بسحب المشروع المسند إليها واستأذنه إلى إحدى الجمعيات ذات الصلة العامة وحل ذلك بعد الرجوع إلى الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات ، مع حفظ حقوق الوزارة والتي تتمثل في التفويض عن كافة الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بالمشروع من إجراء خطأ مجلس إدارة الجمعية المسند إليها المشروع .

٧ - أعداد سجل خاص لتتبع مشروعات الخطة والتي به اعتباراً من عام ١٩٧٦ على أن يتضمن بيانات خلاصة بالمشروع والجمعية المسند إليها ورقم وتاريخ القرار الصادر بالاستناد والاعتماد المختص بالميزانية والاعتماد المخبر للجمعية وأسباب عدم التنفيذ أو التأخير ويكون هذا السجل تحت مسئولية مدير إدارة النشاط الأهلي بالمديرية المختصة .

ثالثاً - بالنسبة للإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بالوزارة :

١ - تعتبر الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات بالوزارة الجهة الإدارية المختصة بالنسبة للمشروعات الواردة بالباب الثالث بموازنة ديوان عام الوزارة والمشروعات الواردة باتفاقيات دولية والمطلوب اسناد تنفيذها وإدارتها إلى الجمعيات المركزية المشهرة بالإدارة العامة للجمعيات والاتحادات .

٢ - على الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات تطبيق الأحكام الواردة

في البندين أولا وثانيا من هذا القرار وذلك بالنسبة للمشروعات المشار إليها مع مراعاة أحكام الاتفاقية الدولية الخاصة بكل مشروع .

٣ - على الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات امساك سجل خاص لتقيد القرارات الخاصة بالاسناد الصادرة من مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات والإدارة العامة للجمعيات والاتحادات .

٤ - على الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات متابعة تنفيذ الأحكام الواردة في البندين أولا وثانيا من هذا القرار وأوجه الخلل والصعوبات ، والعمل على إزالتها مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية على ضوء هذه المتابعة .

مادة ٢ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر بالوقائع المصرية ،

صدر في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٥٠ (٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	ملاحظة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التشريعية المخطوطة

م	النص المقتض	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

جنسية

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥

بشان الجنسية المصرية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - المصريون هم (٢) :

أولاً - المتوطنون في مصر قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ من غير

(١) الجريدة الرسمية في ٢٩ مايو سنة ١٩٧٥ - العدد ٢٢ .

(٢) قضت المحكمة الادارية العليا بان الجنسية رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة ومن ثم كانت موضوعات الجنسية تنبثق من سيادة الدولة ذاتها ، وكانت سلطة المشرع في تحديد الاشتراطات السلازم توافرها فيمن يتصف بالجنسية المصرية وفيمن يجوز منحه اياها ، سلطة واسعة تملئها اعتبارات سيادة الدولة والمصلحة العليا للوطن ، وكان للدولة ان تتولى بناء على ذلك تحديد عنصر السكان فيها . وهى اذ تنشئ الجنسية - بارادتها وحدها - تحدد شروط منحها وشروط كسبها وشروط فقدها او اسقاطها حسب الوضع الذى تراه .

ومن حيث انه لمسا كانت مسائل الجنسية من صميم الامور الداخلة في كيان الدولة وكان تنظيمها يتعلق ببنياتها لاتصالها بالنظام العام من جهة ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة اخرى فان للمشرع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام ، في تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه الملائم الذى يتفق وصالح الجماعة ، ولا محل للاحتجاج بوجود حق مكتسب او ترتب مركز ذاتى للفرد قبل الدولة في اكتساب جنسيتها على وجه معين او في استمرار احتفاظه بها متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد (الادارية العليا ١٩٦٤/٢/٢٩ - الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٧ ق) .

رعايا الدول الأجنبية ، المحافظون على اقامتهم فيها حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتعتبر اقامة الأصول مكتملة لأقامة الفروع واقامة الزوج مكتملة لأقامة الزوجة .

ثانياً - من كان في ٢٢ جبرابر سنة ١٩٥٨ متمتعاً بالجنسية المصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية .

ثالثاً - من كسب جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة :

(أ) بال ميلاد لأب أو لأُم يعتبرون مصريين طبقاً للبند ثانياً من هذه المادة ، أو بال ميلاد في الاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة ، أو يكون قد منح جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أساس الميلاد أو على أساس الإقامة في الاقليم المصري أو على أساس الأصل المصري أو لأداء خدمات جليلة لحكومة الاقليم المصري أو لأنه من رؤساء الطوائف الدينية المصرية العاملين بالاقليم المصري .

(ب) من كان مصرياً وفقاً لقوانين الجنسية السابقة على القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وفق جنسيته المصرية ، ثم استردها أو ردت اليه في ظل العمل بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(ج) الأجنبية التي كسبت جنسية الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ، بالزواج ممن يعتبر مصرياً طبقاً لأحكام البند ثانياً من هذه المادة أو لأحكام (أ) ، (ب) من هذا البند أو باكتساب زوجها الأجنبي للجنسية المصرية .

ويجب في جميع الأحوال استمرار احتفاظ الشخص بهذه الجنسية حتى تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يفيد من جميع أحكام هذه المادة الصهيونيون .

مادة ٢ - يكون مصرياً :

١ - من ولد لأب مصري

١٣٧ جنسية

٢ - من ولد في مصر من أم مصرية وبن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .

٣ - من ولد في مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته لأبويه قانوناً .

٤ - من ولد في مصر من أبوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط في مصر مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .

مادة ٣ - يعتبر مصرياً من ولد في الخارج من أم مصرية وبن أب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية ، إذا اختار الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد بإخطار يوجه إلى وزير الداخلية بعد جعل إقامته العادية في مصر ، وللم يعترض وزير الداخلية على ذلك خلال سنة من وصول الإخطار إليه .

مادة ٤ - يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية :

(أولاً) لكل من ولد في مصر لأب أصله مصري متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد جعل إقامته العادية في مصر وكان بالغاً سن الرشد عند تقديم الطلب .

(ثانياً) لكل من ينتمي إلى الأصل المصري متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد خمس سنوات من جعل إقامته العادية في مصر وكان بالغاً سن الرشد عند تقديم الطلب .

(ثالثاً) لكل أجنبي ولد في مصر لأب أجنبي ولد أيضاً فيها إذا كان هذا الأجنبي ينتمي لعنصرية السكان في بلد أمته العربية أو دينه الإسلام ، متى طلب التجنس خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد .

(رابعاً) لكل أجنبي ولد في مصر وكانت إقامته العادية فيها عند بلوغه سن الرشد متى طلب خلال سنة من بلوغه سن الرشد التجنس بالجنسية المصرية وتوافرت فيه الشروط الآتية :

١ - أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاة تجعله عالة على

المجتمع .

٢ - أن يكون حسن السلوك مضمود السمعة ولم يسبق اللصم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٣ - أن يكون ملما باللغة العربية .

٤ - أن تكون له وسيلة مشروعة لكسب .

(خامسا) لكل أجنبي جمل اقامته العادية (١) في مصر مدة عشر سنوات متتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس متى كان بالغاً سن الرشد وتوافرت فيه الشروط المبينة في البند (رابعا) ١٠

مادة ٥ - يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح الجنسية المصرية دون تنفيذ بالشروط المبينة في المادة السابقة من هذا القانون لـكل أجنبي يؤدي لـمصر خدمات جليلة وكذلك لرؤساء الطوائف الدينية المصرية .

مادة ٦ - لا يترتب على اكتساب الأجنبي الجنسية المصرية اكتساب زوجته ايها ، الا اذا أعلنت وزارة الداخلية برغبتها في ذلك ولم تقتضه البروجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان لمير وفاة الزوج . ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل هوات مدة السنتين ، حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية .

أما أولاده القصر فيكتسبون الجنسية المصرية ، الا اذا كانت اقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم جنسية أبيهم الأصلية طبقا لقانونها ، فاذا اكتسبوا الجنسية المصرية كان لهم خلال السنة التالية لبلوغهم سن

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأن الادارة تتمتع بسلطة تقديرية لا معقب عليها في أن تكون اقتناعها بكفاية الدليل المقدم اليها لاثبات واقعة الإقامة بشروطها المتطلبية قانونا او عدم كفايته لثبوت الجنسية (الادارية العليا ١٩٦٢/٤/٢٨ - الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٦ ق) .

الرشد ، أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية ، فتركوا عنهم الجنسية المصرية متى استردوا جنسية أبيهم طبقا لقانونها .

مادة ٧ - لا تكتسب الأجنبية التي تتزوج من مصري جنسيته بالزواج إلا إذا أعطت وزير الداخلية ورغبتها في ذلك ولم تنته الزوجية قبل انقضاء سنتين من تاريخ الاعلان لغیر وفاة الزوج ، ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل موات مدة السنتين حرمان الزوجة من اكتساب الجنسية المصرية .

مادة ٨ - إذا اكتسبت الأجنبية الجنسية المصرية طبقا لأحكام المادتين السابقتين فلا تفقدها عند انتهاء الزوجية إلا إذا استردت جنسيتها الأجنبية أو تزوجت من أجنبي ودخلت في جنسيته طبقا لقانون هذه الجنسية .

مادة ٩ - لا يكون للأجنبي الذي اكتسب الجنسية المصرية طبقا للمواد ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ حق التمتع بهباشرة الحقوق السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ اكتسابه هذه الجنسية ، كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضوا في أية هيئة نيابية قبل مضي عشر سنوات من التاريخ المذكور ، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاعفاء من القيد الأول أو من القيدتين المذكورين معا .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يعفى من القيد الأول أو من القيدتين المذكورين معا من انضم إلى القوات المصرية الحسارية وحارب في صفوفها .

ويعفى من هذين القيدتين أفراد الطوائف الدينية المصرية فيما يتعلق بمباشرة حقوقهم في انتخابات المجالس المحلية التي يدعوها وعضويتهم بها .

مادة ١٤ - لا يجوز لمصري أن يتجنس بجنسية أجنبية إلا بعد الحصول على إذن بذلك يصدر بقرار من وزير الداخلية والأطفال المعتبرين مصرياً من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال ما لم يقرر مجلس الوزراء استثناء الجنسية عنه طبقا لحكم المادة ٣٦ من هذا القانون .

ويترتب على تجنس المصرى بجنسية أجنبية ، متى أذن له فى ذلك ، زوال الجنسية المصرية عنه .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن الأذن بالتجنس اجازة احتفاظ الماذون له وزوجته والأولاد القصر بالجنسية المصرية ، فإذا أعلن رغبته فى الافادة من ذلك خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ اكتسابه الجنسية الأجنبية ، ظلوا محتفظين بجنسيتهم المصرية رغم اكتسابهم للجنسية الأجنبية

مادة 11 - لا يترتب على زوال الجنسية المصرية عن المصرى لتجنسه بجنسية أجنبية بمذ الأذن له ، زوالها عن زوجته الا اذا قررت رغبتهما فى دخول جنسية زوجها واكتسبتها طبقا لقانونها ، ومع ذلك يجوز لها الاحتفاظ بالجنسية المصرية طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة .

أما الأولاد القصر فتزول عنهم الجنسية المصرية اذا كانوا يحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون فى جنسيته الجديدة طبقا لقانونها ، على أنه يسوغ لهم خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد أن يقرروا اختيار الجنسية المصرية .

مادة 12 - المصرية التى تتزوج من أجنبى تظل محتفظة بجنسيتها المصرية الا اذا رغبت فى اكتساب جنسية زوجها ، وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون جنسية زوجها يعاظمها فى هذه الجنسية ، ومع ذلك تظل محتفظة بجنسيتها المصرية اذا أعلنت رغبتها فى ذلك خلال سنة من تاريخ دخولها فى جنسية زوجها .

واذا كان عقد زواجها باطلا طبقا لأحكام القانون المصرى وصحيفا طبقا لأحكام قانون الزوج ظلتا من جميع الوجوه وفى جميع الأحوال مصرية ، ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية اعتبارها فاقدة للجنسية المصرية ، اذا كانت اكتسبت جنسية زوجها .

مادة 13 - يجوز للمصرية التى فقدت جنسيتها طبقا للفقرة الأولى

من المادة ١١ والفقرة الأولى من المادة ١٢ أن تسترد الجنسية المصرية إذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية .

كما تسترد الجنسية المصرية عند انتهاء الزوجية إذا كانت مقيمة في مصر أو عادت للإقامة فيها وقررت رغبته في ذلك .

مادة ١٤ - الزوجة التي كانت مصرية الجنسية ثم فقدت هذه الجنسية وكذلك التي من أصل مصري تكتسب الجنسية المصرية بمجرد منحها للزوجة أو بمجرد زواجها من مصري متى أعلنت وزير الداخلية برغبتها في ذلك .

مادة ١٥ - يجوز بقرار مسبب من مجلس الوزراء سحب الجنسية المصرية من كل من اكتسبها بطريق الغش أو بناء على أقول كذبة خلال السنوات العشرة التالية لاكتسابه إياها .

كما يجوز سحبها من كل من اكتسبها بالجنس أو بالزواج وذلك خلال السنوات الخمسة التالية لاكتسابه إياها ، وذلك في أية حالة من الحالات الآتية :

١ - إذا حكم عليه في مصر بعقوبة جنائية أو بعقوبة مفيدة للحريية في جريمة مخلة بالشرف .

٢ - إذا حكم عليه قضائيا في جريمة من الجرائم المصرية بأمن الذنوة من جهة الخارج أو من جهة الداخل .

٣ - إذا كان قد انقطع عن الإقامة في مصر مدة سنتين متتاليتين وكان ذلك الانقطاع بلا عذر يقبله وزير الداخلية .

مادة ١٦ - يجوز بقرار مسبب من مجلس الوزراء إسقاط الجنسية المصرية عن كل من يتمتع بها في أية حالة من الأحوال الآتية :

١ - إذا دخل في جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة ١٠ .

٢ - إذا هُجِّل دخول الخدمة العسكرية لاحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق يصدر من وزير الحربية ١٣

٣ - إذا كانت اقامته العادية في الخارج وصدر حكم بإدانته في جناية من الجنايات المصرة بأمن الدولة من جهة الخارج .

٤ - إذا قُبِل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الأجنبية أو الدولية وبقي فيها بالرغم من صدور أمر مسبب إليه من مجلس الوزراء بتركها ، إذا كان يقاؤه في هذه الوظيفة من شأنه أن يهدد المصالح العليا للبلاد ، وذلك بعد مضي ستة أشهر من تاريخ خطاره بالأمر المشار إليه في محل وظيفته في الخارج .

٥ - إذا كانت اقامته العادية في الخارج وانضم الى هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بالقوة أو بأية وسيلة من الوسائل غير المشروعة ١٤

٦ - إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع مصر ، أو كانت العلاقات الدبلوماسية قد قطعت معها ، وكان من شأن ذلك الاضرار بمركز مصر العربي أو البولماسي أو الاقتصادي أو المساس بأية مصلحة قومية أخرى .

٧ - إذا اتصف في أى وقت من الأوقات بالصهيونية .

مادة ١٧ - يترتب على سحب الجنسية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٥ زوالها عن صاحبها وحده ، على أنه يجوز أن يتضمن قرار السحب سحبها كذلك عن يكون قد اكتسبها معه بطريق التبعية كهم أو بعضهم .

ويترتب على إسقاط الجنسية في الأحوال المبينة في المادة ١٦ زوالها عن صاحبها ونفذه .

مادة ١٨ - يجوز بقرار من وزير الداخلية رفع الجنسية المصرية الى من سحبته أو أسقطت عنه بعد مضي خمس سنوات من تاريخ السحب

أو الاستقاط ، ويجوز الرد قبل ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » ومع ذلك يجوز بقرار من وزير الداخلية سحب قرار السحب أو الاستقاط إذا كان قد بنى على غش أو خطأ .

كما يجوز بقرار من وزير الداخلية ردها الى من فقدها باكتسابه جنسية أجنبية بعد الاذن له في ذلك .

وفي جميع الأحوال لوزير الداخلية رد الجنسية المصرية الى من سحبت منه وأسقطت عنه أو فقدها قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وذلك دون التقيد بالمادة المشار اليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ١٩ - لا يكون للدخول في الجنسية المصرية أو سحبها أو استقاطها أو استردادها أو ردها أى أثر في الماضي ما لم ينص على غير ذلك واستنادا الى نص في قانون .

مادة ٢٠ - القرارات وإعلانات الاختيار والأوراق والطبقات المنصوص عليها في هذا القانون توجه الى وزير الداخلية أو من ينييه في ذلك ، وتحرر على النماذج التي يصدر قرار من وزير الداخلية بتحديد ما .

مادة ٢١ - يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل أداء رسم لا يجاوز خمسة جنيهات وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية ، ويصدر بتحديد الرسم قرار من وزير الداخلية .

ويكون لهذه الشهادة حقيقتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسحب من وزير الداخلية ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطلبها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر الامتناع عن اعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب .

مادة ٢٢ - جميع القرارات الخاصة باكتساب الجنسية المصرية أو سحبها أو باستقاطها أو باستردادها أو بردها تحدث أثرها من تاريخ

صدورها ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها، ولا يهس ذلك حقوق حسنى النية من الغير .

وجميع الأحكام التى تصدر فى مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وينشر منطوقها فى الجريدة الرسمية (١) .

مادة ٢٣ - يحدد سن الرشد طبقا لأحكام القانون المصرى .

ويقصد بالأصل المصرى فى حكم هذا القانون من كان مصرى الجنس وحال تخلف ركن الإقامة المطلوبة فى شأنه أو فى شأن أبويه أو الزوج أو العجز عن اثباتها دون الاعتراف له بالجنسية المصرية متى كان أحد أصوله أو أصول الزوج مولودا فى مصر .

مادة ٢٤ - يقع عبء اثبات الجنسية على من يتهمك بالجنسية المصرية أو يدفع بعدم دخوله فيها .

مادة ٢٥ - لا يترتب أثر الزوجية فى اكتساب الجنسية أو فقدانها الا اذا أثبتت الزوجية فى وثيقة رسمية تصدر من الجهات المختصة .

مادة ٢٦ - يعمل بأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالجنسية التى أبرمت بين مصر والدول الأجنبية ، ولو خالفت أحكام هذا القانون .

مادة ٢٧ - مع عدم الإخلال بنية عقوبة أشد تنص عليها قوانين أخرى يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات كل من أبدى أمام

(١) قضت المحكمة الادارية العليا بأن الاحكام القضائية التى تحوز قوة الامر المقضى به فى الجنسية بصفة مطلقة يجب أن تصدر عن الجهة القضائية التى أسند اليها القانون الفصل فى هذا الخصوص فى دعوى تكون فى مواجهة من يعتبره القانون ممثلا للدولة فى هذا الشأن (الادارية العليا ١٩٥٩/٦/١٣ - الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤ ق) .

السلطات المختصة بقصد اثبات الجنسية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أقوالاً كاذبة أو تقدم اليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك .

مادة ٢٨ - يلغى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة وكل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ٢٩ - يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٣٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٩٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥) .

قرار وزير الداخلية
رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٥
بعض الأحكام المنفذة للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥
بشأن الجنسية المصرية (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ في شأن الجنسية المصرية ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على كل أجنبي يطلب التجنس بالجنسية المصرية أن يشفع طلبه بشهادة رسمية صادرة من الجهة المختصة قانونا (مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية) في مصر ، وفي يده الأصلي أن في البلد الأجنبي الذي كانت فيه إقامته العادية قبل حضوره الى مصر ، تثبت أنه لم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو بشهادة برد اعتباره إليه أن كانت له سوابق من هذا النوع .

وتكون الشهادات الأجنبية مصدقا عليها من الجهة المختصة قانونا بالبلد الصادرة من سلطات ومصدقها عليها من وزارة الخارجية المصرية .

مادة ٢ - تقدم الاقرارات واعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون على النماذج المرفق صورتها (٢) ، ويرخص للموظفين المذكورين بعد في تسلمها وذلك بموجب إيصال يعطى لصاحب الشأن :

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يولية سنة ١٩٧٥ - العدد ١٦٢ .
(٢) لم تنشر النماذج اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية .

- (أ) المدير العام لمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- (ب) مديري ورؤساء أقسام وحدات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية الفرعية بالقاهرة وخارجها .
- (ج) الممثلين السياسيين والقنصلين لجمهورية مصر العربية في الخارج .

مادة ٣ - تحال جميع الاقرارات واعلانات الاختصار والأوراق والطلبات المشار اليها الى مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية (قسم الجنسية) بالقاهرة لاتخاذ اللازم بشأنها .

مادة ٤ - يكون رسم اعطاء شهادة بالجنسية خمسة جنيهات ، ويؤدى هذا الرسم الى خزانة وزارة الداخلية بالقاهرة أو الى خزانة المحافظة أو الى هيئة التمثيل السياسى أو القنصل لجمهورية مصر العربية فى الجهة التى يقدم اليها المطلب حسب الأحوال .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه ،

تحريرا فى ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (٢١ يونية سنة ١٩٧٥) .

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤
بالموافقة على الاتفاقية الموقعة بين دول الجامعة العربية والخاصة
بجنسية أبناء الدول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون
إليها بأصلهم الموقع عليها في ٩ من يونية سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاقية الموقعة بين دول الجامعة العربية
والخاصة بجنسية أبناء الدول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون
إليها بأصلهم والموقع عليها في ٩ من يونية سنة ١٩٥٣ ،

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٧٣ (٢٣ يناير
سنة ١٩٥٤) .

الوقائع المصرية في ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ - العدد ٦ مكرر .

قانون رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٤
بالموافقة على اتفاقية الجنسية المعلقة بين دول الجامعة العربية
والتي وافق عليها مجلس الدول العربية في ١٥ أبريل
سنة ١٩٥٤

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية الجنسية المعلقة بين دول الجامعة
العربية والتي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ١٥ أبريل سنة
١٩٥٤ بالتصديق الآتي :

« يكون اختيار القاصر للجنسية طبقا للمبادئ الرابعة والسابعة عند
اتمامه سن ٢١ سنة ميلادية بدلا من ١٨ سنة ميلادية »

صدر بديوان الرئاسة في ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٧٤ (٢٩ ديسمبر
سنة ١٩٥٤) مكرر (١) .

الوقائع المصرية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ١٠٥ مكرر (١) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاقية السماح بازدواج الجنسية بين حكومتى

جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية الموقعة

في الخرطوم بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٨ (*)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى موافقة مجلس الشعب ،

قرر :

(مادة وجيدة)

وفى على اتفاقية السماح بازدواج الجنسية بين حكومة
جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية الموقعة
في الخرطوم بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٧ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٩٧ (٣٠ أغسطس
سنة ١٩٧٧) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	قوة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	مطبعة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

جوازات السفر وقائمة الاجانب

القسم الاول - في جوازات السفر •

القسم الثانى - في دخول وقائمة وخروج الاجانب •

القسم الأول

في جوازات السفر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن جوازات السفر (١، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر
 وإقامة الأجانب الصادر في الاقليم المصرى والقوانين المحلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٧٦ في شأن جوازات السفر الصادر في الاقليم
السورى في ١٢/٧/١٩٥٧ ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

-
- (١) الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٩٩ .
(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض
في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧) ،
ونص على أن يعهد لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية باختصاصات
وزير الداخلية المنصوص عليها في مواد القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ التالية :
المادة ١ - تحديد الحالات التى يجوز فيها الاستعاضة عن جوازات
السفر بإجازات مرور أو أجازات حدود أو ما شابهها .
المادة ١١ - رفض منح جواز السفر أو تجديده وسحب الجواز بعد
اعطائه أسبابا تبرر ذلك .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - (١) لا يجوز أن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مغادرة أراضى الجمهورية أو العودة إليها إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا لهذا القانون .

ويجوز (٢) الاستعاضة عن هذه الجوازات بأجازات مرور أو أجازات حدود أو مشابهها ، وذلك فى الحالات التى يحددها وزير الداخلية بقرار يصدره .

مادة ٢ - يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يوجب على من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة قبل مغادرتهم الأراضى الحصول على إذن خاص « تأشيرة » وله أن يبين حالات الإعفاء من الحصول على هذا الإذن ويحدد فى هذا القرار شروط منح الإذن والسلطة التى يرخص لها فى منحه ومدة صلاحيته وقيمة الرسم الذى يحصل عنه بشرط ألا يجاوز مبلغ جنيتها واحدة أو تسع ليرات سورية .

مادة ٣ - لا يجوز أن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مغادرة الأراضى أو العودة إليها إلا من الأماكن المخصصة لذلك (١) ، وبإذن من الموظف المختص بالرقابة ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة التى تقوم مقامه .

مادة ٤ - يعين (٢) وزير الداخلية بقرار منه الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها .

(١) مصححة بالاستدراك الذى نشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٩ الصادر فى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٩ .

(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها (الوقائع المصرية فى ٢٦/١١/١٩٦٤ - العدد ٩٤) .

مادة ٥ - جوازات السفر التي تصدر باسم الجمهورية العربية المتحدة هي :

- ١ - جوازات السفر الدبلوماسية •
- ٢ - جوازات السفر الخاصة •
- ٣ - " " " " " " •
- ٣٣ - " " " " " " •

٢ - جوازات السفر الخاصة *

— ٢ — دامة

٣٠ - د. د. المصطفى

مادة ٦ - يجوز أن يحمل محل جواز السفر الوثيقة التي تمنحها إدارة المحج للبحاج المسلمين من رعايا الجمهورية العربية المتحدة خلال موسم الحج والأجوازات والتذاكر البحرية التي تصدرها وزارة المواصلات (إدارة التفتيش البحري) لبحارة السفن والتذاكر الشخصية التي تصدرها وزارة الحربية (مصلحة الطيران المدني) لهيئة قيادة الطائرات.

المح للحجاج المسلمين من رعايا الجمهورية العربية المتحدة خلال موسم الحج والأجوازات والتذاكر البحرية التي تصدرها وزارة المواصلات (إدارة التفتيش البحري) لبحارة السفن والتذاكر الشخصية التي تصدرها وزارة الحربية (مصلحة الطيران المدني) لهيئة قيادة الطائرات.

مادة ٧ - تصرف جوازات السفر لمن يطلبها من الأشخاص الذين يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الثالثة جنسيتهم أصلاً أو بشهادة جنسية من وزارة الداخلية .

يقتضون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الثبوت جنسيتهم أصلاً أو بشهادة جنسية من وزارة الداخلية .

مادة ٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨) يمين يقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط وأجراءات منحه وقيمة الرسوم التي تحصل عنه بشرط ألا تجاوز مبلغ خمسة جنيهات يضاف إليها ثلاثة جنيهات رسوم اضافي في حالة طلب صرف جواز السفر بصفة عاجلة ، كما يمين القرار حالات الاعفاء من الرسم الأصلي والرسم الإضافي كلياً أو جزئياً (١) .

وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط وأجراءات منحه وقيمة الرسوم التي تحصل عنه بشرط ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات. يضاف إليها ثلاثة جنيهات رسم اضافي في حالة طلب صرف جواز السفر بصفة عاجلة ، كما يعين القرار حالات الاعفاء من الرسم الأصلي والرسم الإضافي كلياً أو جزئياً (١) .

(أ) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن جوازات السفر العادية المخصص صرفها للطلبة الذين يسافرون للتدريب في الخارج { الوقائع المصرية في ١٦/٥/١٩٦٣ - العدد ٣٧ } وفيما يلي نصه :

مادة ١ - (النموذج المرافق مستبدل بالقرار ١٥٩ لسنة ١٩٨٦) تكون

السفر العادية المخصص صرفها للطلبة الذين يسافرون للتدريب في الخارج
(الوقائع المصرية في ١٦/٥/١٩٦٣ - العدد ٣٧) وقنما يلي نصه :

مادة ١ - (النموذج المرافق مستبدل بالقرار ١٥٩ لسنة ١٩٨٦) تكون

جوازات السفر العادية المخصص صرفها للطلبة الذين يسافرون للتدريب في الخارج طبقاً للنموذج المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٥) تصدر الجوازات المشار إليها في المادة السابقة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وفروعها وتكون صالحة للعمل ابتداء من تاريخ صدورها حتى نهاية العام الميلادي الصادرة خلاله .

مادة ٣ - يجب أن تقدم طلبات الحصول على الجوازات على الاستمارة المعدة لهذا الغرض والتي يمكن الحصول عليها من هذه المصلحة أو فروعها .

مادة ٤ - يجب على ناقص الأهلية من طالبي الجوازات تقديم اقرار ممن ينوب عنهم قانوناً يتضمن موافقتهم على منحهم هذه الجوازات أو تجديد صلاحيتها أو مد معتها .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٨٥) يحصل عن هذه الجوازات رسم مقداره أربعة جنيهات مصرية .

مادة ٦ - يراعى عند منح هذه الجوازات ما يأتي :
(أ) تلصق صورة الطالب وتبصم بخاتم الجهة التي أصدرت جواز السفر بحيث يقع الخاتم على جزء من الصورة وعلى صحيفة الجواز معا .
(ب) تدون في الجواز البيانات الخاصة باسم الطالب ولقبه ومحل ميلاده والعلامات المميزة له وتدون الأرقام بالحروف .
(ج) يدون تحت الصورة اسم صاحب الجواز والجهة التي أصدرته

وتاريخ الاصدار وأساس صرف الجواز .

(د) يوقع حامل الجواز بامضائه عليه امام الموظف المختص .

مادة ٧ - تدون في الجواز أسماء الدول التي سيسافر إليها الطالب للتدريب في الخارج أو التي يمر منها .

مادة ٨ - إذا فقد الطالب جواز سفره جاز له الحصول على وثيقة طريق من قنصلية الجمهورية العربية المتحدة المختصة وتكون هذه الوثيقة صالحة للعود للبلاد فقط - وعلى القنصلية إخطار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بذلك .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٩ - لا يجوز لمن يحمل أية وثيقة سفر بأسم الجمهورية العربية المتحدة دخول بلاد غير مدونة في الجواز أو الوثيقة ما لم يحصل على إذن بذلك من وزارة الداخلية أو ممن تفوضه الوزارة في ذلك .

مادة ١٢ - تختص وزارة الخارجية بمنح وتجديد جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمحة ، وتختص وزارة الداخلية وتصليات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج بصرف وتجديد الجوازات العادية .

مادة ١١ - يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها رخص منح جواز السفر أو تجديده كما يجوز له سحب الجواز بعد إعطائه .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها أو ما يعادلها من الليرات السورية أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أحكام القرار الصادر بالتطبيق للمادة الثانية أو أبدى أمام السلطة المختصة أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تتيح له مغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٣ - يعاقب كل من خالف حكم المادة ٩ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها أو ٥٠ ليرة سورية ولا تزيد على مائتي جنية أو ١٨٠٠ ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين ، وتكون العقوبة في حالة السقوط خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي في الجريمة الأولى الحبس والغرامة معا مع حرمان المخالف من حق الحصول على وثيقة سفر لمدة خمس سنوات .

مادة ١٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيتها أو ٥٠ ليرة سورية ولا تزيد على مائتي جنية أو ١٨٠٠

١٦٠ جوازات السفر وإقامة الأجانب

ليرة سورية أو بالحدى هاتين الحقيبتين ، كل من خالف المادتين ١ ، ٣ ،
والقرارات الصادرة تنفيذاً لها .

مادة ١٥ - يلغى كل نص يتعارض مع هذا القانون من الأحكام
الواردة في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ - كما يلغى القانون رقم ٤٧٦
لسنة ١٩٥٧ .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من
تاريخ نشره ولوزير الداخلية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شوال ١٣٧٨ (٣ مايو سنة ١٩٥٩) .

قرار وزير الداخلية

رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن جوازات السفر (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٨ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم
٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ،
وعلى موافقة وزير الخارجية ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تكون جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة والعادية
التي تصدر باسم الجمهورية العربية المتحدة وفق النماذج المرفقة لهذا
القرار .

جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والمهمة

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧)
ت منح جوازات السفر الدبلوماسية الى الفئات الآتية :

- ١ - رئيس الجمهورية .
- ٢ - رؤساء الجمهورية السابقين وزوجاتهم وأبنائهم .
- ٣ - نواب رئيس الجمهورية الحاليين والسابقين .

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٥٩/٦/٢٣ - العدد ١٢٨ .

(م ١١ - موسوعة مصر ج ١٤)

١٦٢ جوازات السفر وإقامة الأجانب

٤ - الحائزين على قلادة النيل من مواطني جمهورية مصر العربية •
٥ - رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى الحاليين والسابقين •

٦ - رئيس مجلس الوزراء ونوابه الحاليين والسابقين •

٧ - مساعدى ومستشارى ومخير مكتب وسكرتير رئيس الجمهورية •

٨ - قائد عام القوات المسلحة ، ورئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات الجوية ، الدفاع الجوى ، والبحرية ، ورئيس المخابرات العامة •

٩ - شيخ الجامع الأزهر ، ومفتى الديار المصرية ، وبطريك الكرازة المرقسية - والحاخام •

١٠ - الوزراء ونواب الوزراء أعضاء مجلس الوزراء •

١١ - الوزراء أعضاء مجلس الوزراء السابقين ولا يزالون أية أعمال تجارية بعد انتهاء خدمتهم •

١٢ - وكيل مجلس الشعب ووكيل مجلس الشورى •

١٣ - الأمين العام والأمناء المساعدين لجامعة الدول العربية ورؤساء جميع المنظمات المتخصصة المنبثقة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وكذلك رؤساء وأعضاء مكاتبها الدائمة فى الخارج النظراء لأعضاء السلك الدبلوماسى على أن يكونوا متهتمين بجنسية جمهورية مصر العربية •

١٤ - رئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض ، ورئيس مجلس الدولة ، والمدعى العام الاستراتيجى ، والنائب العام ، ورؤساء محكمة الاستئناف •

١٥ - أمين عام رئاسة الجمهورية •

١٦ - كبير النياوران - والياوران برئاسة الجمهورية •

- ١٧ - كبير الأمناء ، والأمناء برئاسة الجمهورية •
- ١٨ - المحافظين •
- ١٩ - محافظ البنك المركزى المصرى ، ورئيس هيئة قناة السويس •
- ٢٠ - أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصرى بوزارة الخارجية •
- ٢١ - أعضاء السلك التجارى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية •
- ٢٢ - أعضاء المكاتب الفنية النظراء لأعضاء السلك الدبلوماسى الصادر بتعيينهم بهذه الصفة قرار من وزير الخارجية •
- ٢٣ - أعضاء وفد جمهورية مصر العربية لدى الجمعية العمومية للأمم المتحدة أثناء تأدية مهمتهم (المندوبين الأصليين والنوابين والمستشارين والخبراء) •
- ٢٤ - السفراء (١) والوزراء المفوضون بلقب سفير رؤساء البعثات الدبلوماسية السابقون الذين أنتهت مدة خدمتهم بوزارة الخارجية ولم يفصلوا بقرار تأديبى ولا يزاولون أية أعمال تجارية بعد انتهاء خدمتهم ، ويشترط أن يكونوا قد أمضوا عشر سنوات فى العمل بوزارة الخارجية أو بالبعثات الدبلوماسية بالفارج •
- ٢٥ - حاملى الحقية الدبلوماسية أثناء قيامهم بمهامهم الرسمية •
- ٢٦ - الملحقين الإداريين بوزارة الخارجية وكذا الملحقين الإداريين نظرائهم بالمكاتب الفنية الصادر قرار من وزير الخارجية بالحاقهم ببعثاتهم التمثيلية بالخارج ، وذلك خلال فترة عملهم بتلك البعثات •
- ٢٧ - الموظفين فى مهام سياسية إلى الخارج بقرار جمهورى وموافقى

(١) البند ٢٤ مستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ١١٦٢ لسنة ١٩٨٧
(الوقائع المصرية فى ١٢/١٢/١٩٨٧ - العدد ٢٨١) •

١٦٤ جوازات السفر وإقامة الأجانب

رئيس الجمهورية في زيارات سياحته للقول الأجنبية أثناء قيامهم بهذه المهام على ألا تقل درجتهم عن مدير عام .

٢٨ - زوجات أفراد الفئات السابقة عددا الفئات (٢٥ ، ٢٧)
المتمتعات بجنسية جمهورية مصر العربية .

٢٩ - أرامل رؤساء الجمهورية السابقين ونوابهم والحائزين على قلادة النيل من مواطني جمهورية مصر العربية .

٣٠ - الأولاد القصر لأفراد الفئات السابقة عدا الفئات (٢٥ ، ٢٧)
وتدرج أسماؤهم في جواز سفر أحد والديهم أن كانوا في صحتهم ، وذلك إذا لم يتجاوزوا سن السادسة عشر والألف يحملون جوازات سفر عادية .

٣١ - بنات أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية وأعضاء السلك التجاري بوزارة الاقتصاد والتجارة طالما أنهن غير متزوجات ولا يعملن في كنف الوالد ، وكذلك أبنائهم غير القصر طالما أنهم يدرسون وما زالوا في كنف الوالد ولا يعملون وبعد مراجعة موقفهم من التجنيد .

٣٢ - (١) بنات الملاحقين الإداريين بوزارة الخارجية ، وكذلك الملاحقين الإداريين نظرأنهم بالمكاتب الفنية الصادر قرار من وزير الخارجية بالحاقهم ببعثاتنا التمثيلية بالخارج ، طالما أنهن غير متزوجات ولا يعملن في كنف الوالد ، وكذلك أبنائهم غير القصر طالما أنهم يدرسون وما زالوا في كنف الوالد ولا يعملون وبعد مراجعة موقفهم من التجنيد ، وذلك أثناء عمل عائل الأسرة باحدى بعثاتنا بالخارج .

مادة ٣ - (ملغاة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧) .

(١) البند ٣٢ مضاف بقرار وزير الداخلية رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٥/٢ - العدد ١٠١) .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧)
 تمنح جوازات السفر الخاصة الى الفئات الآتية :

- ١ - رؤساء وأساتذة الجامعات والمعاهد المتخصصة .
- ٢ - مستشارى الهيئات القضائية .
- ٣ - موظفى الحكومة الذين فى الدرجة العالية ونظرائهم الموفدين فى مهام رسمية .
- ٤ - أعضاء مجلس الشعب وأعضاء مجلس الشورى ، وذلك بناء على قرار من رئيس كل مجلس .
- ٥ - أعضاء مجمع البحوث الإسلامية من مواطنى جمهورية مصر العربية .
- ٦ - مطارنة الكنيسة القبطية ، وجميع المطارنة فى الخارج الملتحقين بجنسية جمهورية مصر العربية والذين تكون مراكز كنائسهم الأصلية فى جمهورية مصر العربية .
- ٧ - موظفى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات المنبثقة عنها من مواطنى جمهورية مصر العربية الذين يعتبرون نظراء لأعضاء المكتب الدبلوماسى .
- ٨ - نواب الوزراء أعضاء مجلس الوزراء السابقين .
- ٩ - وكلاء مجلس الشعب ووكلاء مجلس الشورى السابقين .
- ١٠ - الأمناء العامين لرئاسة الجمهورية السابقين .
- ١١ - كبرى اللياوران السابقين .
- ١٢ - كبرى الأمناء السابقين .
- ١٣ - المحافظين السابقين .
- ١٤ - زوجات أفراد الفئات السابقة المتمتعات بالجنسية المصرية ، أما أولادهم فيجوز إدراج أسمائهم على جواز سفر أحد والديهم اذا سافروا بصحبتهما اذا لم يتجاوزوا السادسة عشر والا فيحلبين جوازات سفر عادية .

مادة ٥ - (ملغاة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧) .

مادة ٦ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧) .
تمنح جوازات السفر لمهمة الى الفئات الآتية :

١ - موظفي الحكومة دون الدرجة العالية الموفدين في مهام رسمية أو لتهنيل جمهورية مصر العربية في المؤتمرات والاجتماعات والهيئات الدولية والمعارض .

٢ - مساعدي المحققين الإداريين والموظفين الإداريين والكتابيين المنتدبين بالبحوث الدبلوماسية والقنصلية والمراكز الثقافية ومكاتب جمهورية مصر العربية لدى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وزوجاتهم ، ويجوز إضافة أولادهم إذا لم يتجاوزوا سن السادسة عشر على جواز سفر أحد والديهم إذا سافروا بصحبتهم ، والا فيحصلون جوازات سفر عادية .

مادة ٧ - يقصد بكلمة « السابقون » المشار اليها في المادتين ٢ ، ٤ جميع الذين اكتسبوا هذه الصفة في الاقليم الشمالي . أما في الاقليم الجنوبي فتقتصر على أولئك الذين اكتسبوا هذه الصفة في تاريخ لاحق ليوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

مادة ٧ مكررا - (مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧) استثناء من أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٦ ، من هذا القرار يجوز بناء على طلب وزير الداخلية أو بموافقة وزير الخارجية منح جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة أو لمهمة لمن يكلفون في الخارج بمهام تتمثل بسلامة وأمن الدولة ومصلحتها العليا .

مادة ٨ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧)
قيما (١) عدا ما نص عليه في المادة ٧ مكررا من هذا القرار ، يكون جوازاً

السفر الدبلوماسية أو الخاص أو المهمة صالحا لمدة سنة من تاريخ إصداره
مما لم ينص فيه على غير ذلك ، ويكون قابلا للتجديد بحيث لا تزيد مدة
العمل بالجواز على سبع سنوات من تاريخ إصداره .

وفي جميع الأحوال تنتهى صلاحية هذه الجوازات بمجرد زوال أو
تغيير الصفة التى منح على أساسها الجواز .

ولا يجوز بأى حال من الأحوال حمل أكثر من جواز سفر دبلوماسى
خاص لمهمة صالح فى نفس الوقت .

مادة ٨ مكررا - (مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧)
لا يجوز لمن رخص له بحمل جواز سفر دبلوماسى أو خاص أو المهمة
بحكم صفته السابقة أن يزاول عملا أو نشاطا يتنافى مع القانون أو النظام
العام أو يتعارض مع الصفة السابقة التى بموجبها حصل على الجواز .

مادة ٩ - يراعى بالنسبة الى من يرخص له بجواز سفر دبلوماسى
أو خاص أو مهمة بسبب إيلاده فى مهمة معينة أن لا تجاوز صلاحية الجواز
مدة هذه المهمة وبحيث تنتهى صلاحيته فور عودته الى أراضى الجمهورية
العربية المتحدة .

مادة ١٥ - تمنح وتجدد جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة
ولمهمة مجاناً .

مادة ١١ - تحرر طلبات الجوازات أو طلبات تجديدها على نموذجين
من النماذج المعدة لذلك .

وتحتفظ الجهة التى أصدرت الجواز أو قامت بتجديده بأحدى
هاتين الاستمارتين وترسل الأخرى الى وزارة الداخلية (مملجة الهجرة
والجوازات والجنسية) .

جوازات السفر العادية

مادة ١٢ - يجوز أن يشمل جواز السفر عند إصداره زوجة صاحبه وأولاده دون السادسة عشرة إذا كانوا مرافقين له في سفره على أن تثبت أسماءهم وتواريخ ميلادهم في المكان المخصص لذلك وأن تلتصق صورهم وتبصم بخاتم الجهة التي أصدرت الجواز .

وكذلك يجوز إضافة اسم الزوجة والأولاد دون السادسة عشرة على الجواز بناء على طلب صاحبه مع اتباع الإجراءات المدونة في الفقرة السابقة ولا يحصل رسم عن ذلك .

مادة ١٣ - يكون منح زوجة من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة جواز سفر أو إضافة اسمها على جواز سفره إما بصفتها الشخصية إذا كانت متمتعة أصلاً بهذه الجنسية قبل الزواج وإما باكتسابها جنسية زوجها . على أنه في الحالة الأخيرة يجب مراعاة ما إذا كان الزواج قد تم بمن كان يتمتع بالجنسية المصرية قبل ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أو كان قد تم بمن كان يتمتع بالجنسية السورية قبل ٢١ من مايو سنة ١٩٥١ فيكتفى بتقديم ما يثبت انعقاد الزواج صحيحاً أما إذا كان الزواج قد تم بعد ذلك فيشترط تقديم شهادة جنسية من وزارة الداخلية أو الرجوع إليها لاستطلاع رأيها .

مدة صلاحية الجواز :

مادة ١٤ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٦٣٩ لسنة ١٩٧٧) اعتباراً من ١/١/١٩٧٨ يكون جواز السفر العادي صالحاً لمدة سبع سنوات من تاريخ إصداره ولا يجوز مد صلاحيته بعد انتهاء سبع سنوات على تاريخ إصداره .

مادة ١٥ - يجوز لبعثات قنصليات الجمهورية العربية المتحدة جواز صلاحية جوازات السفر لمدة ثلاثة أشهر على الأكثر وقصر صلاحيتها

للمعودة للجمهورية العربية المتحدة فقط وذلك بالنسبة للمكلفين بالحضور للبلاد لأداء الخدمة العسكرية أو لغير ذلك من الأسباب .

مادة ١٦ - في حالة قيام القنصلية بترحيل أحد «مواطني» الجمهورية العربية المتحدة على نفقة الحكومة فإن جواز سفره يفقد صلاحيته لغير سفر الترحيل للبلاد إلا إذا جدد بعد ذلك باذن من وزارة الداخلية ، وتؤثر القنصلية بالمداد الأحمر على الصفحة الأولى من جواز سفر المرحل بعبارة (صانع للمعودة للجمهورية العربية المتحدة فقط) كما يؤثر عليه بقيمة نفقات الترحيل .

مادة ١٧ - يجب على القنصلية عند قيام شك في جنسية الطالب أن تستأذن وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية) في منح جواز السفر .

مادة ١٨ - تحرر طلبات جوازات السفر العادية أو طلبات تجديدها على الاستمارات المعدة لذلك من نسخة واحدة وتقدم لقسم الجوازات بالمصلحة أو فروعا ويكون تقديمها في الخارج للقنصلية من نسختين .

مادة ١٩ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية المركزية رقم ٦ لسنة ١٩٦٠) . يجب مراعاة ما تقضى به أحكام قوانين التجنيد (خدمة العلم) المعمول بها عند صرف أو تجديد جوازات السفر .

مادة ٢٠ - يجب على موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين تقديم ما يدل على موافقة الجهات التابعين لها على سفرهم عند صرف أو تجديد جوازات سفرهم .

مادة ٢١ - لا يجوز منح الزوجة جواز سفر أو إضافتها إلى جواز سفر الزوج إلا بموافقة كتابية منه .

كما يجب على نائقي الأهمية تقديم أقرار من ممثلهم القانونيين تتضمن موافقتهم على منحهم جوازات سفر أو تجديدها .

مادة ٢٢ - يجب على من يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة المقيمين في الخارج أن يرفقوا بطلب الحصول على جواز سفر عادي أو تجديد إقراره على النموذج المعد لذلك إذا جاوزت غيبتهم في الخارج مدة عام بماذا لم يقدم هذا الاعتراف اعتبر الطلب كأن لم يكن .

مادة ٢٣ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٣٨٢ لسنة ١٩٧١) .
يُحصل رسم مقداره خمسة جنيهات على جواز السفر العادي .

ويعتق الطلبة الذين يتلقون علومهم بالخارج من رسوم جوازات السفر العادية .

مادة ٢٣ - كروا - يحصل من جوازات الحج والزيارات الرجبية رسم مقداره (١٠٠ قرش) (١) .

مادة ٢٣ مكرر (١) - (٢) يحصل رسم اضافي مقداره ثلاثة جنيهات لمنسوبة في طلبه جواز السفر بصفة عاجلة في نفس يوم تقديم الطلب ، ويكون الرسم - الاضافي يقتضى الطوابع المالية المعدة لهذا الغرض والتي تلتصق على الجواز .

- ويكون تقديم طلب استخراج جواز السفر بصفة عاجلة الى مباحة الهجرة والجوازات والجنسية في القاهرة ، ويجوز لخير المصلحة أن يفوض أحد فروع المصلحة في تلبية هذه الطلبات وتحصيل الرسم عنها إذا اقتضت ظروف العمل ذلك .

وتحظر من الرسم الاضافي جوازات السفر التي تطلب جهات الأمن المختصة إصدارها وتلك التي يطلب إصدارها لسفر حاملها تحقيقا لصلاح

(١) مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٦١ (التجريدة الرسمية - العدد ٦١ في ١٣/٣/١٩٦١) ومعدلة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ (الوقائع المصرية - العدد ١٠٣ مكرر في ٢٥/١٢/١٩٦١) .
(٢) مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٩ (الوقائع المصرية - العدد ٣٧ في ١٢/٢/١٩٦٩) .

العام ، بصفة عاجلة ، وذلك باذن خاص من مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

مادة ٢٤ - يمنح عند الطلب جواز سفر جماعي لمواطني الجمهورية العربية المتحدة الذين يرغبون في عمل رحلة جماعية بشرط ألا يقل عددهم عن عشرة أشخاص ولا يزيد على خمسين .
ويجوز لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية التجاوز عن هذا التجديد لأسباب يقدرها .

مادة ٢٥ - يكون جواز السفر الجماعي صالحاً لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إصداره ولسفرة واحدة ويسحب عند العودة .

مادة ٢٦ - يشترط في طالبى جواز السفر الجماعي توافي الشروط اللازمة بالنسبة الى كل فرد منهم للحصول على جواز سفر فردي ويشمل الجواز الجماعي صور وأسماؤه أعضاء الرحلة وتواريخ ميلادهم .

مادة ٢٧ - يجب على من يتخلف من أعضاء الرحلة في العودة من الخارج الحصول على جواز سفر عادي من أقرب قنصلية .

مادة ٢٨ - يكون رسم جواز السفر الجماعي ثلاثة جنيهات مصرية أو ٢٧ ليرة سورية .

مادة ٢٩ - يجوز لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية منح وثيقة سفر للمحتاج ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة الراغبين في السفر الى بيت المقدس للحج والزيارة وفقاً للنموذج المرفق .

مادة ٣٠ - تكون صلاحية الوثيقة المنصوص عليها في المادة السابقة لسفرتين خلال ستة أشهر تبدأ من أول مارس حتى آخر أغسطس من كل عام .

ولا يدرج بالوثيقة الا المملكة الأردنية الهاشمية ولبنان .

ويحصل عن استخراجه الوثيقة رسم مقداره جنيه مصرى واحد أو
تسع ليرات سورية .

مادة ٣١ - يجوز لتفصليات الجمهورية العربية المتحدة فى الخارج
منح وثيقة سفر مجانية حسب النموذج المرافق لمواطنى الجمهورية العربية
المتحدة الذين تقوم بترحيلهم على نفقة الحكومة إذا كانت جوازات سفرهم
قد انتهت صلاحيتها أو لم يكونوا حائزين لجوازات سفر . وتكون هذه
الوثيقة صالحة للعودة إلى الجمهورية العربية المتحدة فقط وتسحب عند
الوصول .

مادة ٣١ - (مضافة بقرار وزير الداخلية رقم ١٥٧٤ لسنة ١٩٧٢
يجوز للمصريين مغادرة البلاد إلى دول اتحاد الجمهوريات العربية بالبطاقة
الشخصية أو العائلية الصادرة طبقاً للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
الأحوال المدنية متى كانت تحمل صور المسافرين بها وذلك دون حاجة
إلى تأشيرة خروج .

أحكام عامة عن جوازات السفر العادية :

مادة ٣٢ - يرأى عند منح جوازات سفر الجمهورية العربية المتحدة
العادية ما يأتى :

(أ) تطبق صورة الطالب وتبصم بخاتم الجهة التى أصدرت جواز
السفر بحيث يقع الخاتم على جزء من الصورة وعلى صحيفة الجواز .
(ب) تدون فى الجواز البيانات الخاصة باسم الطالب ونسبه ومهنته
ومحل ميلاده والعلامات المميزة له وتدون الأرقام بالحروف .

(ج) يدون تحت الصورة تاريخ ورقم كتاب وزارة الداخلية المرخص
بالمخرج أو رقم الجواز المستبدل به وتاريخه والجهة الصادرة منها أو رقم
شهادة الجنسية والمادة التى منحت بمقتضاها .

كما يوضح كذلك أسس منح الجواز في الفئاة المعدة لذلك .

(د) يوقع حامل الوثيقة بإمضاءه عليها أمام الموظف المختص .

مادة ٣٣ - تتدون في الجواز أسماء الدول التي يرغب صاحب الشأن السفر إليها ، إلا إذا حال دون ذلك مانع يتعمق بأمن البلاد وسلامتها أو يتصل لسياستها العليا - ويجوز أن تصاف إليها أسماء الدول التي يرغب أعضائها في تلك الدولة أصلا في الجواز بنفس الشروط - ولا يحصل رسم عن ذلك ، وعلى الوجهة المختصة عند تدوين أسماء الدول أو أعضائها في جواز السفر مراعاة حالة الطالب المالية واحتمال إعادته على نفقة الحكومة ومطابقته باضمان المالى المناسب حسب الأحوال .

مادة ٣٤ - يسحب جواز السفر من كل من يثبت أنه يحمله بدون وجه حق ويجب إخطار وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية) بالموضوع .

مادة ٣٥ - يجوز في حالة استبداله الجواز بأخر بسبب امتلاء الصفحات وكان بالجواز المستبدل تأشيرات يحتاج حاملها لاستعمالها في رحلته أن يترك الجواز مع صاحبه على شرط أن يضم الجواز القديم للجديد بطريقة لا يتسنى معها فصلهما دون ترك أثر ظاهر بهما وأن يدون في الصفحة الأولى من كل منهما ما يفيد ضمه للأخر مع ذكر تاريخ ورقم جهة الإصدار .

وإذا رغب صاحب الجواز المنتهى الذى له الحق في الحصول على جواز سفر جديد أن يحتفظ به فيسمح له بذلك بعد التأشير على صفحاته بكلمة « ملغى » بخط كبير واضح وقطع أركان الجواز .

مادة ٣٦ - لوزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية) بالقاهرة وللنصليات أن تتخابر رأسا بغير وساطة وزارة الخارجية فيما

يتعلق بمنح الجوازات في حدود الأحكام المتقدمة وتعنون الظروف البريدية
بمعنوان المصلحة المذكورة - أما الرسائل البريدية فترسل بعنوان
Zafaran B وتوقيع

مادة ٣٧ : تتولى القنصلية بنفسها إرسال البرقيات إذا شاء ذلك
صاحب الشأن بعد تحصيل أجرتها وأجرة الرد التفرافي إذا اقتضى الأمر
ذلك على أن يلاحظ عند تغيير أجرى الرد ألا تقل كلماته عن اثنتي عشر
كلمة .

مادة ٣٨ : تستعمل بعثات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية النماذج
والسجلات الآتية . • والمرافقة نماذجها لهذا القرار وذلك في شئون جوازات
السفر .

أولاً - النماذج :

- ١ - النموذج رقم - وهو خاص بطلب إصدار جواز سفر دبلوماسي
أو تجديده .
- ٢ - النموذج رقم - وهو خاص بطلب إصدار جواز سفر خاص
أو تجديده .
- ٣ - النموذج رقم - وهو خاص بطلب إصدار جواز سفر لمهمة
أو تجديده .
- ٤ - النموذج رقم - وهو خاص بطلب إصدار جواز سفر عادي
أو تجديده .

ثانياً - السجلات :

- ١ - سجل رقم - لتقيد جوازات السفر الدبلوماسية الممنوحة أو
المجددة .
- ٢ - سجل رقم - لتقيد جوازات السفر الخاصة الممنوحة أو المجددة .

٣ - سجل رقم - لقيّد جوازات السفر لمهمة الممنوحة أو المجددة .

٤ - سجل رقم - لقيّد جوازات السفر العادية الممنوحة أو المجددة .

مادة ٣٩ - تعطى جوازات السفر الممنوحة إرقاما ميسلة من واقع السجل الخاص بها ويجب التسلسل سنويا ابتداء من أول يناير على أن يميز هذا الرقم آخر يشير إلى سنة الصرف .

مادة ٤٠ - في نهاية كل شهر ترسل القنصلية إلى وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) في مظهر خاص التصقة الثانية من استمارات الطلبات التي وافقت عليها القنصلية مباشرة ولم يسبق إحالتها إلى وزارة الداخلية .

مادة ٤١ - تستعمل وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية) وفروعها النماذج والسجلات الآتية والمرافقة لهذا القرار وذلك في شئون جوازات السفر .

أولا - النماذج :

١ - النموذج رقم - جوازات وهو خاص بطلب إصدار جواز سفر عادي .

٢ - النموذج رقم - جوازات وهو خاص بطلب تجديد جواز سفر عادي .

٣ - النموذج رقم - جوازات وهو خاص بطلب جواز سفر للتحايج الأقباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا - السجلات :

١ - سجل رقم - جوازات لقيّد جوازات السفر العادية الممنوحة أو المجددة .

مادة ٤٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا في ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٨ (٦ يونية سنة ١٩٥٩) .

قرار وزير الداخلية

رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٨٣

بإنشاء بطاقة وادى أنيل واستعمالها في التنقل
والإقامة بين مصر والسودان (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ،

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب
بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،

وعلى ميثاق التكامل بين جمهوريتي مصر والسودان ،

وعلى قرار المجلس الأعلى للتكامل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى القرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم
٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر ،

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم
٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية
المتحدة والخروج منها .

وعلى القرار رقم ١٤٩٠ لسنة ١٩٧٨ في شأن تنظيم مفادرة المصريين
الى جمهورية السودان الديمقراطية ودخول السودانيين الى جمهورية مصر
العربية ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

فهرس :

مادة ١ - يكون انتقال المصريين والسودانيين بين البلدين وإقامة أى منهم فى الاتقليم الآخر بموجب احدى الوثائق المبينة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ وبالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ والقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها أو ببطاقة وادى النيل التى تصدر طبقاً لأحكام هذا القرار .

مادة ٢ - تصدر بطاقة وادى النيل بالنسبة الى المصريين من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وفروعها أو من القنصليات المصرية بالسودان ، وتصدرها السلطات السودانية بالتمسجة الى السودانيين .

مادة ٣ - تكون بطاقة وادى النيل صالحة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ اصدارها . ويستحق على اصدارها رسم قيد قدره جنيهان مصريان . وتطبق فى اصدارها القواعد والاجراءات الخاصة باصدار جوازات السفر .

رتصدر طبقاً للنموذج رقم (١) المرافق ، بناء على طلب يقدم طبقاً للنموذج رقم (٢) المرافق ، وتفحص سجلات خاصة لقيد ومصرف البطاقة .

وتحرر بطاقات فهرست وفقاً للنموذج رقم (٣) المرافق .

مادة ٤ - سيعفى السودانيون طوال مدة اقامتهم بمصر من كافة القيود الخاصة بدخول وإقامة الأجانب .

مادة ٥ - يخصص لاثبات بيانات سفر ووصول مواطنى الدولتين الذين يستعملون بطاقات وادى النيل ، بطاقات سفر ووصول ولحقاً للنموذجين رقمى ٤ ، ٥ المرافقين .

١٧٨ جوازات السفر وإقامة الأجانب

ملادة ٦ - يلغى القرار رقم ١٤٩٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه كما
يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

ملادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمله به من تاريخ
نشره .

صدر في ٣ شعبان سنة ١٤٠٣ (١٦ مايو سنة ١٩٨٣) .

وزير الداخلية

حسن أبو بائسا

القسم الثاني

في دخول واقامة وخروج الأجانب

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن دخول واقامة الأجانب بإراضى الجمهورية العربية

المتحدة والخروج منها (١ ، ٢)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم التشريعى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ المتضمن الدخول الى

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ مارس سنة ١٩٦٠ - العدد ٧١ .
(٢) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض
في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧) .
ونص على أن يعهد لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية
بالاختصاصات التالية المنصوص عليها في مواد القانون رقم ٨٩ لسنة
١٩٦٠ الآتية :

مادة ١٨ - تعيين الاعمال المفيدة للاقتصاد القومى والخدمات العلمية
والثقافية والفنية المفيدة للبلاد ، والذي يعتبر الاجنبى الذى يؤديها من
ذوى الاقامة الخاصة ، كذلك العلماء ورجال الادب والفن والصناعة
والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد .

مادة ٢١ - تحديد الاجراءات الخاصة بالترخيص في الاقامة وتجديدها
وميعاد طلبها .

١٨٠ جوازات السفر وإقامة الأجانب

الأراضي السورية والخروج منها والإقامة فيها الصادر في الاقليم
السوري ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥١ في شأن جوازات السفر
 وإقامة الأجانب الصادر في الاقليم المصري ،

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ بالقضاء السمات (التأسيسات) عن
أبناء دول الجامعة العربية الصادر في الاقليم السوري ،

وعلى القانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن وثائق سفر مؤقتة للاجئين
الفلسطينيين الصادر في الاقليم السوري ،

وعلى المرسوم رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٥٥ باعفاء الرعايا الكويتيين من
الوصول على سمة (تأشيرة) الصادر في الاقليم السوري ،

وعلى القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لجوازات السفر بين
الجمهورية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية الصادر في الاقليم
السوري ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

مادة ٢٧ - الامر بمجز من يرى ابعاده مؤقتا حتى تتم اجراءات
الابعاد .

مادة ٢٨ - بيان الاجراءات التي تتبع في اصدار قرار الابعاد واعلانه
وتنفيذه .

مادة ٣٥ - بيان اشكال ووضاع بطاقات الإقامة والنماذج والقرارات
المنصوص عليها في القانون والبيانات التي تتضمنها تلك النماذج والقرارات .

مادة ٣٧/٦ - اعفاء الاجانب من احكام هذا القانون لاعتبارات خاصة
بالمجاملات الدولية .

مادة ٣٧/٧ - تحديد القواعد الخاصة بالمواطنين المغتربين الذين
لا تسرى عليهم احكام هذا القانون .

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

قواعد عامة

مادة ١ - يعتبر أجنبيا ، في حكم هذا القانون ، كل من لا يتمتع
بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - لا يجوز دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج
منها إلا لمن يحصل على جواز سفر سارى المفعول صادر من سلطات بلاده
المختصة أو أية سلطة أخرى معترف بها أو وزارة الداخلية أو لمن يحمل
وثيقة تقوم مقام الجواز (١) وتكون صادرة من إحدى السلطات المذكورة ،
ويشترط فيها أن تفول حاملها العودة إلى البلد الصادرة من سلطاته .

ويجب أن يكون الجواز أو الوثيقة مؤشرا عليه من وزارة الداخلية
أو من إحدى السلطات السياسية أو القنصلية للجمهورية العربية المتحدة
أو أية هيئة أخرى تتدبها حكومة الجمهورية العربية المتحدة لهذا الغرض .

مادة ٣ - يجوز باذن خاص لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات
والجنسية أن يعطى الأجنبي من أحكام المادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن حلول
البطاقات الشخصية أو العائلية التي يحملها المتمتعون بجنسية الجمهورية
العربية المتحدة محل جوازات السفر عند انتقالهم بين الجمهورية والجمهورية
العراقية وبإعفاء رعايا الجمهورية العراقية من حملهم جوازات سفر عند
دخولهم أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها بشرط حملهم
بطاقاتهم الشخصية (النشرة التشريعية لعام ١٩٦٧ ص ٣٩٧٩) .

الخروج منها إلا من الأماكن التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدره (١) وبأذن من الموظف المختص ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه *

مادة ٥ - يجوز لوزير الداخلية بقرار منه إعفاء رعايا بعض البلاد العربية والأجنبية أو تسما خلاصا منهم من الحصول على تأشيرة دخول أو حمل جواز سفر *

ويجوز قصر هذا الاعفاء على أحد اقليمى الجمهورية العربية المتحدة دون الإقليم الآخر أو على منطقة محددة بذاتها من بلاد الجمهورية *

مادة ٦ - يجوز لوزير الداخلية بقرار يصدره أن يوجب على الأجانب قبل مغادرتهم أراضي الجمهورية العربية المتحدة الحصول على إذن خاص «تأشيرة» وله أن يبين حالات الاعفاء من الحصول على هذا الإذن *

ويحدد هذا القرار شروط منح الاذن والسلطة التي يرخص لها في منحه ومدة صلاحيته وقيمة الرسم الذى يحصل ، على ألا يجاوز جنيها واحدا مصرية أو تسع ليرات سورية *

مادة ٧ - يجب على ربان السفن والطائرات عند وصولها الى أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو مغادرتها لها أن يقدموا الى الموظف المختص كشفا بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم ، وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة أسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم أن يمنحهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو التمسود اليها *

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها (الوقائع المصرية في ١١/٢٦/١٩٦٤ - العدد ٩٤) *

الباب الثانى

تسجيل الاجانب

مادة ٨ - (عُدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨) يجب على كل اجنبى أن يتقدم بنفسه خلال سبعة أيام من اليوم التالى لوصوله أراضى الجمهورية العربية المتحدة بتأشيرة دخول أو تأشيرة مرور الى مكتب تسجيل الاجانب أو مقر الشرطة فى الجهة التى يكون فيها وأن يحرر اقرارا (١) عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه والمحل الذى يختاره لإقامته العائلية وتاريخ بدء الإقامة به وغير ذلك من البيانات التى يتضمنها النموذج المعد لذلك وعليه أن يقدم ما يكون لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته .

مادة ٩ - يعفى من حكم المادة السابقة الاجانب ذوى الإقامة الخاصة المنصوص عليهم فى المادة ١٨ عند عودتهم الى الجمهورية العربية المتحدة بشرط ألا تزيد مدة غيابهم فى الخارج على ستة أشهر .

مادة ١٠ - يجب على كل اجنبى قبل تغيير محل إقامته ابلاغ مكتب تسجيل الاجانب أو مقر الشرطة الذى يقيم فى دائرته بعنوانه الجديد شأن كان انتقاله الى بلد آخر وجب عليه أيضا أن يتقدم خلال يومين من وقت وصوله الى محل إقامته الجديد باقرار الى مكتب تسجيل الاجانب أو مقر الشرطة المختص فى البلد الذى انتقل اليه .

ويعفى من هذا الحكم الاجانب الذين قدموا بتأشيرة سياحية خلال

(١) انظر المادة ١/١ من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٤/١١/٢٦ - العدد ٩٤) .

الشهر الأول لوصولهم البلاد الا اذا انتقلوا من اقليم الى آخر من اقليم الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١١ - (عدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨) يجوز أن يعفى الأجنبي من شرط الحضور شخصيا المشار اليه في المادة ٨ لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية أو لأعذار مقبولة .

وفي هذه الحالة يحضر الاقرار كتابة وعلى النموذج المعد لذلك على أن يسلم الى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة المختص خلال سبعة أيام من اليوم التالي لوصوله أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٢ - يجب على مدير الفندق أو المنزل أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أوى أجنبيا أو أسكنه أو أجر له محلا للسكنى ابلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي عن اسم هذا الأجنبي ومحل سكنه خلال ٤٨ ساعة من وقت نزوله لديه وعليه الإبلاغ كذلك عند مفادرة الأجنبي خلال ٤٨ ساعة .

وعلى مؤجرى محل السكنى الصالحين القياسم بالإبلاغ المنوه عنه خلال المدة التي يحددها وزير الداخلية .

مادة ١٣ - على الأجانب خلال مدة إقامتهم في أراضي الجمهورية العربية المتحدة أن يقدموا متى طلب منهم جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق وأن يدلوا بمسا يسألون عنه من بيانات وأن يتقدموا عند الطلب الى وزارة الداخلية أو فروعها أو مقر الشرطة المختص في المياد الذي يحدد لهم .

ويجب عليهم في حالة فقد أو تلف جواز السفر أو الوثيقة ابلاغ مقر الشرطة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الفقد أو التلف .

مادة ١٤ - يجب على كل من يستخدم أجنبيا أن يقدم الى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة الذي يقع محل العمل في دائرته اقرارا على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت التحاق الأجنبي بخدمته ،

وعليه عند انتهاء خدمة الأجنبي أن يقدم اقراراً (١) بذلك الى مكتب التسجيل أو مقر الشرطة خلال ٤٨ ساعة من انقطاع علاقته به .

مادة ١٥ - (عدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨) لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية باذن خاص منه ولأعذار يقبلها أن يتجاوز عن مخالفة أحكام المواد : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ بوله أن يتصلح فيها مقابل دفع المخالف مبلغ خمسة جنيهات .

الباب الثالث

تراخيص الإقامة

مادة ١٦ - يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلاً على ترخيص في الإقامة وعليه أن يخاطر أراضي الجمهورية العربية المتحدة عند انتهاء مدة اقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية في مد اقامته .

مادة ١٧ - يقسم الأجانب من حيث الإقامة الى ثلاث فئات :

- ١ - أجنبى زوى إقامة خاصة .
- ٢ - أجنبى زوى إقامة عادية .
- ٣ - أجنبى زوى إقامة مؤقتة .

مادة ١٨ - الأجانب زوى الإقامة الخاصة هم :

(١) انظر المادة ٢/١ من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ (الوقائع المصرية فى ١١/٢٦/١٩٦٤ - العدد ٩٤) .

(أ) الفلسطينيين اللاجئين للاقليم الشمالى •

(ب) الاجانب الذين ولدوا فى الاقليم المصرى قبل تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم عليه حتى تاريخ العمل بهذا القانون •

(ج) الاجانب الذين مضى على اقامتهم فى الاقليم المصرى عشرون سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم تنقطع اقامتهم حتى تاريخ العمل بهذا القانون • وكانوا قد دخلوا الاراضى بطريق مشروع •

(د) الاجانب الذين مضى على اقامتهم فى الجمهورية العربية المتحدة اكثر من خمس سنوات كانت تتجدد بانتظام حتى تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا اراضيها بطريق مشروع • وكذلك الاجانب الذين يمضى على اقامتهم اكثر من خمس سنوات بالشروط ذاتها اذا كانوا فى الحالين يقومون باعمال مفيدة للاقتصاد القومى او يؤدون خدمات علمية او ثقافية او فنية للبلاد •

وتعين هذه الاعمال والخدمات بقرار من وزير الداخلية •

(هـ) العلماء ورجال الادب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد الذين يصدر فى شأنهم قرار من وزير الداخلية •

ويرخص لافراد هذه الفئة فى الاقامة مدة عشرة سنوات تتجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا فى احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٦ •

مادة ١٩ - الاجانب ذوو الاقامة العادية هم :

(١) الاجانب الذين مضى على اقامتهم فى الاقليم المصرى خمس عشرة سنة سابقة على تاريخ نشر المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ ولم

جوازات السفر وإقامة الأجانب ١٨٧

تتقطع هذه الإقامة حتى العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا البلاد بطريق مشروع .

(ب) الأجانب الذين ولدوا في الإقليم الشمالي قبل تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ .

ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة مدة خمسة سنوات يجوز تجديدها .

مادة ٢٠ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٠)
الأجانب ذوو الإقامة المؤقتة وهم الذين لا تتوفر فيهم الشروط السابقة ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها سنة يجوز تجديدها .

ومع ذلك يجوز منح الترخيص في الإقامة لمدة أقصاها ثلاث سنوات ، يجوز تجديدها وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

مادة ٢١ - يجدد وزير الداخلية بقرار يصدره الإجراءات الخاصة بالتفويض في الإقامة وتجديدها وسيماد طلبها .

مادة ٢٢ - لا يجوز لأحد أفراد الفئتين المشار إليهما في المادتين ١٨ و ١٩ الغياب في الخارج مدة تزيد على ستة أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية لأعذار يقبلها . ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب في الخارج على سنتين .

ويتربط على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له فيها .

ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيّبون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك .

مادة ٢٣ - لا يجوز للأجنبي الذى رخص له فى الدخول أو فى الإقامة لغرض معين أن يخالف هذا الغرض إلا بعد الحصول على إذن بذلك من مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

مادة ٢٤ - لا ينتفع بالإقامة الخاصة إلا الشخص المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون فى كتفه لحين بلوغ سن الرشد وكذلك زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها الشرعية فى الجمهورية العربية المتحدة مستثنان من تاريخ إعلان مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالزواج بإعلان على يد محضر طالما ظلت الزوجية قائمة .

الباب الرابع

الإبعاد

مادة ٢٥ - لوزير الداخلية بقرار منه إبعاد الأجانب .

مادة ٢٦ - لا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة إلا إذا كان فى وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها فى الداخل أو فى الخارج أو اقتصادها القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكينة العامة أو كان عالة على الدولة بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٩ وموافقتها .

مادة ٢٧ - لوزير الداخلية أن يأمر بحجز من يرى إبعاده مؤقتا حتى تتم إجراءات الإبعاد .

مادة ٢٨ - يبين وزير الداخلية الإجراءات التى تتبع فى إصدار قرار الإبعاد وإعلانه وتنفيذه .

مادة ٢٩ - تشكل لجنة الإبعاد على الوجه الآتى :

جوازات السفر واقامة الاجانب ١٨٩

- ١ - وكيل وزارة الداخلية رئيسا
- ٢ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الداخلية
بمجلس الدولة
٣ - رئيس ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الخارجية
بمجلس الدولة
أعضاء
- ٤ - مدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية
٥ - مدير الادارة القنصلية بوزارة الخارجية
٦ - مندوب عن مصلحة الأمن العام

وتتخذ اللجنة بناء على طلب رئيسها • ويشترط لصحة انعقادها حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل - وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأى الذى منه الرئيس •

ويتولى أعمال السكرتارية رئيس قسم الاقامة بمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أو من يقوم مقامه •

وتبدي اللجنة رأيا فى أمر الابعاد على وجه السرعة •

مادة ٣٠ - لمدير عام مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بقرار منه أن يفرض على الأجنبى الذى صدر قرار بإبعاده وتمعز تنفيذه ، الاقامة فى جهة معينة والمتقدم الى مقر الشرطة المختص فى المواعيد التى يعينها القرار وذلك الى حين امكان ابعاده •

مادة ٣١ - لا يسمح للأجنبى الذى سبق ابعاده بالعودة الى اراضى الجمهورية العربية المتحدة الا باذن من وزير الداخلية (١) •

(١) تنص المادة الثانية من قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم قوائم المنوعين على أنه « عدد صدور قرار بالابعاد يدرج اسم الاجنبى بقائمة منع الدخول ويرفع بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الابعاد » •

الباب الخامس

أنواع التأشيرات

مادة ٣٢ - يعين بقرار يصدر من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أنواع التأشيرات ومدة صلاحيتها وشروط وإجراءات منحها والاعفاء منها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها على ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات مصرية أو خمسة وأربعين ليرة سورية وحالات الاعفاء منها ليا أو جزئيا (١) .

الباب السادس

وثائق سفر ترمز لبعض فئات من الأجانب والملاّجئين

مادة ٣٣ - يعين وزير الداخلية بقرار يصدره أشكال وأوضاع ووثائق السفر التي تعطى لبعض فئات من الأجانب والملاّجئين وشروط وإجراءات منحها وقيمة الرسوم التي تحصل عنها على ألا تتجاوز مبلغ ثلاثة جنيهات مصرية أو سبعة وعشرين ليرة سورية وحالات الاعفاء منها كلياً أو جزئياً .

مادة ٣٤ - تعين بقرار من وزير الداخلية قواعد وإجراءات تصديق المنوعين من مغادرة البلاد أو من الدخول إليها أو الانتقال بين أقليميهما وكيفية إدراج أسمائهم في القوائم الخاصة وكيفية رفعها منها .

ويعين بقرار من وزير الداخلية اللجان التي تشكل في هذا الشأن واختصاصها وكيفية التغلّم من قراراتها (٢) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأشيرات
(٢) الجريدة الرسمية في ١٩٦٠/٧/٢ - العدد ١٤٦ .
(٣) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تنظيم

قوائم المنوعين (النواقص المصرية فى ١٩٨٣/٨/٣٠ - العدد ١٩٩) ،
وفىما يلى نصه :

مادة ١ (معدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٦) يكون
الادراج على قوائم المنوعين بالنسبة الى الاشخاص الطبيعيين وبناء على
طلب الجهات الآتية دون غيرها :

- المحاكم فى أحكامها وأوامرها واجبة النفاذ .
- المدعى العام الاشتراكى .
- النائب العام .
- رئيس المخابرات العامة .

- مدير ادارة المخابرات الحربية ومدير ادارة الشؤون الشخصية
والخدمة الاجتماعية للقوات المسلحة والمدعى العام العسكرى .

- مدير الادارة العامة لمباحث أمن الدولة ومدير مصلحة الأمن العام
» قسم الاشخاص المطلوب البحث عنهم « .

- رئيس هيئة الرقابة الادارية .

ويجب أن يكون الادراج فى غير حالات طلب المحاكم صادرا من
رياسة الجهات المتقدمة دون فروعها .

مادة ٢ - عند صدور قرار بالابعاد يدرج اسم الاجنبى بقائمة منع الدخول
ويرفع بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ الابعاد .

مادة ٣ - توجه طلبات الادراج على القوائم والرفع منها الى مصلحة
وثائق السفر والهجرة والجنسية وتسلم هذه الطلبات الى مدير ادارة القوائم
بالمصلحة لاتخاذ اللازم نحوها .

ويكون لمدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية النظر فى طلبات
القيد بقوائم المنوعين من مغادرة البلاد أو الدخول اليها أو الرفع من
القوائم والبت فيها .

مادة ٤ - يجب أن تتضمن طلبات القيد بالقوائم البيانات الآتية :

(أ) الاسم ثلاثيا على الأقل بالهجاين العربى والافرنجى للاسماء
العربية وبالهجاء الافرنجى بالنسبة للاسماء غير العربية مع تحديد اسم
العائلة خطا مسبقا .

(ب) الجنسية .

(ج) جهة وتاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة .

(د) المهنة •

(هـ) . العلامات المميزة والصور الفوتوغرافية ان وجدت •

مادة ٥ - مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية قيد الاسماء غير المستوفية لبعض البيانات المذكورة في المادة السابقة وذلك في الحالات التي يقدرها •

مادة ٦ - تظل الاسماء المستوفية للبيانات مدرجة بالقوائم من تاريخ الادراج ، ويرفع الادراج تلقائيا بعد انقضاء ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير التالي لتاريخ الادراج اذا لم يرفع قبل انقضائها بناء على طلب الجهة المطالبة ، ويستمر الادراج بعد انقضائها اذا طلبت الجهة ذلك •

وعلى الجهات التي لها طلب الادراج اعداد سجل خاص لديها بالاسماء التي سبق لها طلب ادراجها بالقوائم لمراجعتها وتصنيفها في المواعيد المشار اليها في الفقرة السابقة مع اخطار مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية بالاسماء التي ترى استمرار ادراجها بالقوائم في موعد ثابته نهاية شهر نوفمبر من كل عام •

مادة ٧ - لمن أدرجت أسماؤهم أو من ينوب عنهم قانونا التظلم من ادراجهم وتقدم التظلمات الى ادارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية •

- وتفصل في هذه التظلمات لجنة تشكل من :

- مساعد أول وزير الداخلية للأمن • • • • • رئيسها
- مستشار الدولة لادارة الفتوى لوزارة الداخلية • • • • •
- مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية • • • • •
- مندوب عن الجهة التي طلبت الادراج • • • • •

ويتولى سكرتارية هذه اللجنة مدير ادارة القوائم بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وتجتمع بمقر المصلحة المذكورة في المواعيد التي يحددها رئيس اللجنة وتصدر قراراتها بأغلبية الاعضاء وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس •

مادة ٨ - تقوم ادارة القوائم بالتصفيه المستمرة للاسماء بعد انقضاء المد المنصوص عليها في هذا القرار •

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ويلغى ما يخالفه من أحكام •

مادة ٣٥ - (ج) عدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٠ (يصدر وزير الداخلية قراراً بأشكال وأوضاع بطاقات الإقامة والترخيص بالإقامة والنماذج والقرارات المنصوص عليها في هذا القانون والبيانات التي تتضمنها تلك النماذج والقرارات .

مادة ٣٦ - (ج) عدلت بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ (يصدد وزير الداخلية بقرار يصدره قيمة الرسوم التي تحصل على تراخيص الإقامة وبطاقات الإقامة على ألا تتجاوز مبلغ خمسة جنيهات وكذلك حالات الاعفاء منها كلياً أو جزئياً .

الباب السابع

أعضاء

مادة ٣٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على :

١ - أعضاء السلك الدبلوماسي والتنصلي الأجنبي المعتمدين في الجمهورية العربية المتحدة طالما كانوا في خدمة الدولة التي يمثلونها أما أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي غير المعتمدين في الجمهورية العربية المتحدة فينتج في شأنهم مبدأ المعاملة بالمثل .

٢ - رجال السفن والطائرات القادمة الى الجمهورية العربية المتحدة الذين يجهلون تناكر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه التذاكر من سلطات مراقبة الجوازات بالوإاني والمطارات عند دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو النزول فيها أو مغادرتها . ولا تخول هذه التأشيرات حق الإقامة الا خلال مدة بقاء السفينة راسية في الميناء أو الطائرة في المطار .

٣ - ركاب السفن والطائرات التي ترسو أو تهبط في ميناء أو مطار الجمهورية العربية المتحدة الذين ترخص لهم السلطات المختصة في النزول

أو البقاء مؤقتا في أراضيها مدة بقاء السفينة في الميناء أو الطائرة في المطار على ألا يجاوز ذلك مدة أسبوع • ويجب على ربان السفن والسفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ السلطات مراقبة الجوازات عن تخلف أى راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات أسماء المتخلفين وجنسياتهم برفقيا وأن يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفرهم من أول ميناء أو مطار يصلون إليه •

٤ - رعيا الدول المجاورة لأراضي الجمهورية العربية المتحدة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على اجازة خاصة تدعى اجازة الحدود في نطاق الأحكام المنصوص عنها في الاتفاقات الموقعة لهذا الشأن مع تلك الدول •

٥ - المعلن بموجب اتفاقات دولية تكون الجمهورية العربية المتحدة طرفا فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات •

٦ - من يرى وزير الداخلية اعفاء باذن خاص لاعتبارات خاصة بالمعاملات الدولية •

٧ - المواطنون المغتربون في حدود القواعد التي ينظمها وزير الداخلية بقرار يصدر منه •

الباب الثامن

العقوبات

مادة ٣٨ - كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بإبعاده أو خالف حكم المادة ٣٠ يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها مصريا ولا تزيد على مائتى جنيه أو لا تقل عن أربعمائة وخمسين ليرة ولا تزيد على ألف وثمانمائة ليرة سوية أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتنفيذ قرار

الإبعاد • وفي حالة المود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر •
مادة ٣٩ - يعاقب كل من خالف حكم المادة ٣١ بإحسب مع انتسل مدة لا تقل عن سنة •

مادة ٤٠ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري أو ألف وثمانمائة ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أبدى أمام السلطات المختصة أقوالا كاذبة أو قدم إليها أوراقا غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله الجمهورية العربية المتحدة أو إقامته فيها أو دخول غيره أو إقامته •

مادة ٤١ - (الفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٣)
 مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيه مصري ولا تزيد على مائتي جنيه أو لا تقل عن أربعمئة وخمسين ليرة سورية ولا تزيد على ألف وثمانمائة ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٢ و ٤ و ٧ و ١٢ والقرارات الصادرة تنفيذا لها •

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمئة جنيه في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ١٢ ، ٤٠ والقرارات الصادرة تنفيذا لها إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع جمهورية مصر العربية أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها ، أو اذا وقعت مخالفة أحكام المادة ٤ في مناطق الحدود التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية •

ومع عدم الاخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة يجوز في الأحوال المبينة في المواد ٢ ، ٤ ، ١٦ إبعاد الأجنبي عن البلاد •

سورية في حالة مخالفة أحكام المواد ٢، ٤ و ١٢ و ١٤ (١) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها إذا كان المخالف أو الأجنبي من رعايا دولة في حالة حرب مع الجمهورية العربية المتحدة أو في حالة قطع العلاقات السياسية معها .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أو تنفيذ العقوبة يجوز في الأحوال المبينة في المواد ٢ و ٤ و ١٦ أبعاد الأجنبي عن البلاد .

مادة ٤٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو أربعمئة وخمسين ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد ٦ و ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ٢٣ والقرارات الصادرة تنفيذاً لها .

مادة ٤٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً أو أربعمئة وخمسين ليرة سورية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٦ أو أبدى أمام السلطة المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تبيح له مغادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٤٤ - يلغى المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ والمرسوم بقانون رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٥٥ والمرسوم رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٣٧٩ (١٨ مارس سنة ١٩٦٠) .

قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠

في شأن التأشيرات (١)

وزير الداخلية المركزي

بعد الاطلاع على المادة ٣٣ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول واقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،

وعلى موافقة وزير الداخلية ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - التأشيرات قسمان :

(أولا) التأشيرات الدبلوماسية وما في حكمها .

(ثانيا) التأشيرات العادية .

مادة ٢ - تختص وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية في الخارج بمنح التأشيرات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة .

وتختص وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) . وقنصليات الجمهورية العربية المتحدة في الخارج بمنح التأشيرات العادية .

مادة ٣ - تمنح وزارة الخارجية (ادارة المراسم) تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة - وتمنح البعثات الدبلوماسية في الخارج تأشيرات الدخول والمروء الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة .

مادة ٤ - تمنح التأشيرات الدبلوماسية للفئات الآتية :

- ١ - حاملو جوازات السفر الدبلوماسية الأجنبية .
- ٢ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من الشخصيات ذوى المكانة الذين يمنح نظراؤهم فى الجمهورية العربية المتحدة جوازات سفر دبلوماسية .

مادة ٥ - تمنح التأشيرات الخاصة للفئات الآتية :

- ١ - حاملو جوازات السفر الخاصة الأجنبية وما فى حكمها .
- ٢ - حاملو تذاكر المرور التى تصدرها هيئة الأمم المتحدة .
- ٣ - حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من ذوى المكانة الذين يمنح نظراؤهم فى الجمهورية العربية المتحدة جوازات سفر خاصة .

مادة ٦ - تمنح التأشيرات لمهمة لحاملى جوازات السفر الأجنبية لمهمة .

مادة ٧ - تمنح تأشيرات المجاملة للفئات الآتية :

- ١ - موظفو الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة ومندوبو الدول فى المؤتمرات الذين يحملون جوازات سفر عادية ومن اليهم ، ومن يرى معاملتهم كذلك نظرا لمراكزهم .
- ٢ - الموظفون الاداريون والكتابيون التابعون للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية الذين يحملون جوازات سفر عادية .
- ٣ - اتباع أعضاء السلك السياسى والقنصلى للجمهورية العربية المتحدة والأجانبى .

مادة ٨ - تكون تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية وكذلك تأشيرات الدخول والمرور الخاصة المؤشر بها على جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة صالحة لمدة ستة أشهر على الأكثر وبشرط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز مع عدم تجديد مدة الاقامة وتكون تأشيرات الدخول

والمرور الخاصة المؤثر بهما على جوازات سفر عادية وكذلك تأشيرات الدخول والمرور لمهمة وللمجاملة صالحة لمدة ستة أشهر مع تحديد مدة الإقامة في الجمهورية العربية المتحدة بحيث لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر في حالة الدخول وسبعة أيام في حالة المرور ، وبشرط ألا تتجاوز مدة صلاحية الجواز .

• ويجوز أن تكون التأشيرات السابقة صالحة لعدة سفرات .

مادة ٩ - تكون تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة صالحة لمدة ستة أشهر من تاريخ منحها - ويجوز أن تكون صالحة لعدة سفرات خلال هذه المدة .

وبالنسبة الى الحاصلين على تأشيرات لمهمة وللمجاملة وكذلك الحاصلون على تأشيرات خاصة على جوازات سفر عادية ، يتعين ألا تتجاوز صلاحية تأشيرة العودة مدة الإقامة المرخص فيها .

مادة ١٠ - تمنح التأشيرات سائلة الذكر باللجان .

وتخطر وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) في آخر كل أسبوع بكشف يشمل أسماء من منحوا التأشيرات المشار اليها في المواد من ٣ الى ٩ على أن يكون الكشف شاملا الاسم والوظيفة ونوع جواز السفر وجنسية حامله ورقم التأشيرة وتاريخها ونوعها .

مادة ١١ - التأشيرات العادية نوعان :

١ - للدخول .

٢ - للمرور .

وهذه التأشيرات صالحة لدخول الجمهورية العربية المتحدة أو المرور منها لمسفرة واحدة ما لم ينص فيها على جعل صلاحيتها لأكثر من سفرة خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها . ويجوز لظروف استثنائية جعل صلاحيتها لمدة سنة .

٢٠٠ جوازات السفر وإقامة الأجانب

ومع ذلك يجوز باذن من وزارة الداخلية في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القرار أن تجعل تأشيرة الدخول أو المرور صالحة لمدة سفرات أو لمدة تزيد على سنة .

مادة ١٢ - لا يجوز التأشير بالدخول أو المرور إلا على جواز سفر صحيح صالح أو وثيقة رسمية تقوم مقام الجواز وصالحة للتجديد وتخول حاملها العودة إلى بلده أو على الأهل الجهة التي جاء منها وبشرط أن يكون اسم الجمهورية العربية المتحدة من بين أسماء البلاد التي يتضمنها الجواز .

ويشترط أن تزيد مدة صلاحية الجواز أو الوثيقة التي تقوم مقامه على شهرين من تاريخ انتهاء مجرع مدة صلاحية تأشيرة الدخول أو المرور ومدة الإقامة المرخص فيها .

مادة ١٣ - يجوز أن يشمل جواز سفر الأجنبي زوجة صاحبه وأولاده القصر إذا كانوا مرافقين له ، بشرط أن تكون أسمائهم وأعمارهم مدونة في الجواز وفي المكان المخصص لذلك وأن تكون صورة صاحب الجواز وصورة الزوجة والأولاد ملصقة عليه ومبصومة بخاتم السلطة المختصة .

وفي حالة الترخيص لشخص واحد من هؤلاء ينص في التأشيرة على أنها مقصورة على اسم المرخص له فقط دون الآخرين .

مادة ١٤ - توضح في خاتم تأشيرة الدخول بالمغتربين العربية والفرنسية البيانات الآتية بالترتيب التالي :

- ١ - رقم التأشيرة .
- ٢ - الاسم .
- ٣ - تاريخ منح التأشيرة .
- ٤ - تاريخ انتهاء صلاحية التأشيرة .
- ٥ - مدة الإقامة المرخص فيها في الجمهورية العربية المتحدة .

٦ - عدد السفرات المرخص فيها .

٧ - الغرض من الحضور .

٨ - الرسوم المحصلة .

كما توضح البيانات ذاتها في خاتم تأشيرة المرور عدا البندين ٥ و ٧

مادة ١٥ - لا يمنح الأشخاص المدرجة أسماؤهم بالقوائم أى نوع من أنواع التأشيرات .

مادة ١٦ - لا يجوز منح أى تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعرف بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة أو على وثيقة صادرة بناء على اتفاقية لم تنضم إليها .

مادة ١٧ - تمنح قنصليات الجمهورية العربية المتحدة تأشيرات الدخول لطالبيها إذا لم تكن أسماؤهم مدرجة على القوائم ولم يكونوا من الفئات التى تضمنتها منشورات وزارة الخارجية بحيث تكون التأشيرة صالحة للاستعمال خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ منحها وصالحة للإقامة في بلاد الجمهورية العربية المتحدة مدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أشهر ، وذلك في حالات السياحة والزيارة بصرف النظر عن جنسية الطالب أو ديانته دون الرجوع لوزارة الداخلية .

وإذا رأت القنصلية إحالة الطلب الى وزارة الداخلية وجب عليها ذكر الأسباب التى دعت الى عدم منح التأشيرة .

مادة ١٨ - لا يجوز منح تأشيرة الدخول لمن غادر البلاد نهائيا ولم تمض على مغادرته لها مدة سنة ويستثنى من ذلك كبار رجال الأعمال وموظفو الشركات العالمية .

مادة ١٩ - تمنح قنصليات الجمهورية العربية المتحدة تأشيرات جماعية لكل مجموعة من السائحين يتقدمون اليها سواء عن طريق مندوب عنهم أو عن طريق شركة السياحة المنظمة للرحلة أو شركات الطيران أو

٢٠٢ جوازات السفر وإقامة الأجانب

الملاحة بجواز سفر جماعى واحد صادر من سلطات بلدهم المختصة وعليه صورهم الفوتوغرافية .

وتعتبر الكشوف التى تعدها شركات السياحة وتعتمدها السلطات الرسمية المختصة بمثابة جواز سفر جماعى بشرط وجود الصور الفوتوغرافية عليها .

ولا يشترط اللصالتين السابقتين حمل كل فرد من أعضاء الرحلة لجواز سفر فردى .

وأذا تعذر اعداد جواز سفر جماعى على النحو سالف الذكر جاز منح التأشيرة السياحية الجماعية وفقا لما يأتى :

(أ) أما على الكشوف التى تعدها شركات السياحة والمعتمدة منها . ولا يشترط فى هذه الحالة ضرورة اجتواء هذه الكشوف على الصور الفوتوغرافية لأعضاء الرحلة ، وإنما يشترط أن يحمل عضو الرحلة جواز سفره الفردى الخاص لمراجعة ومطابقة البيانات المدونة بالكشوف على الجواز .

(ب) وأما على جواز السفر الجماعى الصادر من السلطات المختصة والذي لا يحمل الصور الفوتوغرافية بشرط حمل أعضاء الرحلة بطاقات اثبات الشخصية صادرة من السلطات المختصة .

ويمنح ركاب البواخر السياحية التى تمر بأكثر من دولة عند رغبتهم فى زيارة الجمهورية العربية المتحدة تأشيرات دخول سياحية .

مادة ٢٠ - لا يجوز لقنصليات الجمهورية العربية المتحدة منح الأجنبى تأشيرة دخول البلاد بقصد العمل إلا بعد موافقة وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) .

ويستثنى من ذلك :

١ - الموظفون الأجانب فى حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - الفنيون الذين لهم فى بلادهم مصالح مستقرة ويرغبون فى

الحضور للجمهورية العربية المتحدة لأعمال مؤقتة على أن يعودوا الى بلادهم بعد ذلك .

٣ - موظفو شركات الطيران العالمية التي تسير خطوطا منتظمة عبر اراض الجمهورية العربية المتحدة وذلك في الحدود التالية :

(١) أفراد طاقم الطائرات الأجنبية التابعة للجمهورية العربية المتحدة او هيئة القيادة الذين يقتضى عملهم البقاء في الجمهورية العربية المتحدة مددا تزيد على أسبوع في كل مرة وكان مقر عملهم الأصلي في الجمهورية العربية المتحدة ، ولشركة التي يعملون بها مركز رئيسي فيها . وتكون التأشيرة صالحة لسفرة واحدة أو لعدة سفرات خلال ثلاثة أشهر بشرط أن تقدم الشركة التابعين لها اقرارا بأنهم في خدمتها وأنهم دائمو التنقل في الخط المار بالجمهورية العربية وتمهدا بضمنان مصاريف ترحيلهم هم وعائلاتهم عند الاقتضاء وبإخطار قنصلية الجمهورية العربية المتحدة الكائن في دائرتها مركز الشركة ومصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة في حالة ترك أحد مؤلاء خدمتها أو ترك عمله على الخطوط المارة بأراضى الجمهورية وذلك حتى يمكن إلغاء التأشيرة .

وعلى القنصليات أن تدون بالتأشيرة العبارة الآتية :

« ملاح أو مهندس بشركة » وأن التأشيرة صالحة ما دام يعمل - في الخط أو الخطوط المارة بأراضى الجمهورية العربية المتحدة وأنه غير مرخص له في القيام بأى عمل لا يتعلق بالشركة .

(ب) يمنح موظفو شركات الطيران وكبار موظفيها الإداريين تأشيرات دخول لسفرة واحدة أو لعدة سفرات خلال ثلاثة أشهر على أن تراعى الشروط المنصوص عليها في البند السابق .

(ج) لا يجوز للقنصليات منح موظفى شركات الطيران الكسامين تأشيرات لدخول اراضى الجمهورية العربية المتحدة اذا كان الغرض من حضورهم اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة ممثلا لعملهم الا بعد استئذان وزارة الداخلية .

مادة ٢١ - لا يجوز لقنصليات منح الأفراد من الجنسين « ذكورا أو اثنا » المحترق التمثيل أو الرقص أو الخناء أو الموسيقى تأشيريات دخول بقصد العمل دون موافقة سابقة من وزارة الداخلية حتى ولو أوصت عليهم الهيئات الأجنبية الرسمية .

ويستثنى من ذلك ذوو الشهرة العالمية فيجوز للقنصلية منحهم التأشيرة بدون إذن من وزارة الداخلية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

وفي حالة المحترفين من غير ذوى الشهرة العالمية تحال طلباتهم الى وزارة الداخلية ويجوز للقنصلية أن تقترح على مسئوليتها الرفض أو القبول مع بيان الأسباب .

والمحترفون « ذكورا أو اثنا » الذين يطلبون الحضور في فرق فنية لهيئات معروفة معتمدة في بلادها تحال طلباتهم الى وزارة الداخلية مشفوعة بتصاريات القنصلية ورأيها : ويستثنى من ذلك الفرق المتعاقدة مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فتتمتع تأشيرة لمدة العقد دون حاجة لاستئذان وزارة الداخلية .

مادة ٢٢ - « يجوز منح تأشيرة الدخول لمن يطلبها من راغبى الالتحاق بمعاهد التطعيم بالجمهورية العربية المتحدة اذا قدم اقرارا كتابيا من المعهد الذى سيلحق به يفيد قبوله ضمن طلبته » أو كان موقدا من الحكومة التابع لها لتلقى العلم في معاهد الجمهورية .

وفي غير هذه الحالات يحال طلب التأشيرة الى وزارة الداخلية مشفوعا بما يكون لدى الطالب من مستندات تؤهل للالتحاق بالمعهد الذى يقصده .

مادة ٢٣ - يجوز لقنصليات الجمهورية العربية المتحدة منح تأشيريات دخول الأجانب الحاصلين على بطاقات إقامة خاصة أو عادية حتى نهاية مدة الإقامة المرخص لهم فيها دون الرجوع لوزارة الداخلية بشرط عدم تجاوز مدة بقائهم في الخارج ستة أشهر من تاريخ مغادرتهم اراضى الجمهورية .

وتكون تأشيرة الدخول صالحة لدخول الجمهورية خلال ستة أشهر من تاريخ مغادرتهم لها *.

ويجوز إذا انتهت مدة الستة أشهر المشار إليها في الفقرة السابقة ولم يكن الأجنبي حاصلًا على إذن بالتغيب من وزارة الداخلية منح تأشيرة الدخول دون الرجوع لوزارة الداخلية لمدة شهر واحد مع سحب بطاقة الإقامة وموافاة وزارة الداخلية بها والنص في التأشيرة على ضرورة التسجيل *.

مادة ٢٤ - على قنصليات الجمهورية العربية المتحدة إحالة طلبات إذن التغيب التي يتقدم بها الأجانب ذوو الإقامة الخاصة أو العادية إلى وزارة الداخلية مع إيضاح تاريخ مغادرة أراضى الجمهورية العربية المتحدة وتاريخ تقديم الطلب والأسباب التي يستند إليها الطالب *.

وفي حالة موافقة وزارة الداخلية على الإذن بالتغيب وإخطار القنصلية المختصة بذلك يؤثر على جواز السفر بالمدة التي أذن بالتغيب فيها والسبب الذى من أجله منح الإذن *.

ويجوز منح تأشيرة دخول صالحة حتى نهاية مدة الإذن بالتغيب المرخص فيها لمن منحتهم وزارة الداخلية إذنًا بالتغيب متى ثبت للقنصلية أن تغيبهم بالخارج كان للأسباب ذاتها التي منحوا من أجلها إذن التغيب *.

وإذا ثبت للقنصلية أن تغيبهم في الخارج لم يكن للأسباب ذاتها التي منحوا من أجلها إذن التغيب فعليها موافاة وزارة الداخلية بتقرير واف بما استبان لها وللوزارة في هذه الحالة اعتبار هذا الإذن كأن لم يكن *.

مادة ٢٥ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ والفقرة الأخيرة مستبدلة بالقرار الوزاري رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٨٠) *.

(أ) يحصل رسم مقداره جنيهان عن تأشيرة الدخول الصالحة لسفرة واحدة في غير حالات السياحة والزيارة ما لم تكن الدولة التابع لها الطالب تحصل رسمًا أعلى فيحصل الرسم على أساس المعاملة بالمثل *.

وإذا كانت التأشيرة صالحة لأكثر من سفرة يحدد في التأشيرة عدد السفرات ويحصل عن كل منها رسم التأشيرة لسفرة واحدة بشرط ألا يزيد الرسم على خمسة جنيهات •

(ب) يحصل رسم مقداره خمسون قرشا عن تأشيرة الدخول للسياحة أو الزيارة بالنسبة إلى الأجانب •

فإذا كانت التأشيرة صالحة لأكثر من سفرة يحصل ضعف الرسم المقرر •

وإذا منحت تأشيرة الدخول بالاضطرارية في أحد مداخل البلاد فإنها تكون صالحة لسفرة واحدة ولا يحصل عنها رسم •

(ج) في حالة منح تأشيرة جماعية يحصل عن كل فرد مدرج بهجواز السفر الجماعي أو الكشف الجماعي المعتمد من شركة السياحة أو الملاحة أو الطيران المنظمة للرحلة رسم التأشيرة كما لو كانت فردية •

مادة ٣٦ :- (١) مستيجلة بقرار وزير الداخلية رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٥ (٢) يمنح الراغب من ركاب السفن أو يحارثها - المسارة بموانئ السويس - بورسعيد - الاسكندرية ، تأشيرة دخول لرحلة سريعة دون رسم على أن يكون المرخص له مستمرا في رحلته بالباخرة ذاتها ، وعلى أن يلحق بها من نفس الميناء أو من إحدى الميناءين الآخرين وأن تكون الرحلة لمدة أقصاها ثلاثة أيام • فإذا تخلف شرط من هذه الشروط يحصل منه رسم تأشيرة الدخول •

مادة ٣٧ - (١) يعفى من رسوم التأشيرات على جوازات السفر الأجنبية في الأحوال الآتية :

أولا - التأشيرة العادية التي تمنح لحامل جوازات السفر الدبلوماسية الأجنبية وما في حكمها •

(١) البند (ز) مضاف بقرار وزير الداخلية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦١
(الجريدة الرسمية في ١٩٦١/٩/٢٤ - العدد ٢١٨) •

ثانياً - التأشيرات التي تمنح للفئات الآتية :

(أ) موظفو جامعة الدول العربية .

(ب) الطلبة الأجانب الملتحقون بإحدى جامعات الجمهورية العربية المتحدة والمعاهد التابعة لوزارة الداخلية والحربية والأزهر الشريف ومعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية والمدارس السابعة لوزارة التربية والتعليم .

(ج) الأجانب ذوى المكانة الملحوظة والطعام والرهيلان والراهنات ورجال الدين والصحفيون والمندوبون الرسميون وأعضاء البعثات التعليمية والثقافية والرياضية .

(د) الموظفون غير الدبلوماسيين للبعثات السياسية والقنصلية الأجنبية في الجمهورية العربية المتحدة .

(هـ) موظفو البعثات السياسية والقنصلية للجمهورية العربية المتحدة من الأجانب وأفراد أسرهم المقيمون معهم وأتباع موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي للجمهورية العربية المتحدة من الأجانب .

(و) الآباء والأخوة والأولاد غير القصر لأعضاء السلكين السياسى والقنصلي الأجنبى في الجمهورية العربية المتحدة وأتباعهم من فئات المربيات والخدم بشرط المعاملة بالمثل .

(ز) المغتربون من أبناء الأمة العربية وزوجاتهم وأولادهم .

مادة ٢٨ - تمنح للأجنبى تأشيرة المردود من الجمهورية العربية المتحدة دون إذن وزارة الداخلية بالشروط الآتية :

١ - ألا يكون اسمه مدرجا بالقوائم .

٢ - أن تكون الجمهورية العربية المتحدة في طريقة إلى النجدة التي يقصدها .

٣ - يجب أن يكون المسافر حائزاً على تأشيرة دخول إلى البلد الذي

٢٠٨ جوازات السفر وإقامة الأجانب

يقصده أو على تأشيرة دخول أو مرور إلى البلد الذي يابى الجمهورية العربية المتحدة في رحلته .

ويؤخذ رأى وزارة الداخلية في الحالات التى يثور فيها الشك لدى القنصلية حول نية الشخص فى الإقامة فى الجمهورية العربية المتحدة إذا كان لديها من الأسباب ما يدعو لذلك .

مادة ١٩ - تجيز تأشيرة المرور للحاصلين عليها البقاء فى أراضى الجمهورية العربية المتحدة لمدة سبعة أيام على الأكثر .

ويجوز تقصير هذه المدة بحيث لا تتجاوز الساعات المحددة اللازمة للمرور عند الضرورة .

مادة ٢٠ - يجوز للقنصلية منح تأشيرة مرور لمن يتقدم بطلبها من أفراد طاقم أو هيئة قيادة الطائرات الأجانب لسفرة واحدة أو لعدة سفرات خلال ستة أشهر .

مادة ٢١ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧) يحصل رسم مقداره خمسون قرشا عن تأشيرة المرور الصالحة لسفرة واحدة ما لم تكن الدولة التابع لها الأجنبى تحصل رسمها أعلى ، فيحصل الرسم على أساس المعاملة بالمثل .

لماذا كانت التأشيرة صالحة لأكثر من سفرة يحدد فى التأشيرة عدد السفرات ويحصل عن كل منها رسم التأشيرة لسفرة واحدة بشرط ألا يزيد الرسم على جنيهن .

لماذا منحت تأشيرة المرور الأضرارية فى أحد مداخل البلاد لسفرة واحدة يحصل عنها رسم قدره خمسون قرشا .

ويعفى من هذه الرسوم الأشخاص المنصوص عليهم فى المادة ٢٧ من القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة ٢٢ - إذا تبين للقنصلية أن حالة الطالب الذى رخصت له

جوازات السفر واقامة الاجانب ٢٠٩

انوزارة مباشرة في الحصول على التأشيرة لا تبرر الترخيص كان لها أن تتم منح التأشيرة وأن تراجع وزارة الداخلية بالقاهرة مع بيان الأسباب.

مادة ٢٢ - اذا طرأت ظروف تدعو القنصلية الى منح التأشيرة قبل ان يصيبها رد وزارة الداخلية بالقاهرة على طلب سبق اصابته اليها وجب عليها اخطارها بالمنح في اليوم ذاته برقيا على حساب الطالب *

مادة ٢٤ - يجوز في الحالات الاستثنائية التي ترى فيها وزارة الداخلية بالقاهرة تحصيل ضمان مالى من طالب التأشيرة ان تحصل القنصلية على خطاب ضمان من مصرف معتمد بالمبلغ الذى تحدده الوزارة لتغطية مصاريف ترحيل الطالب الى بلده الاصلى على ان يؤثر على الاستمارة بجواز السفر بذلك *

مادة ٢٥ - لوزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) والقنصليات أن تتخاير رأسا بغير وساطة وزارة الخارجية فيما يتعلق بمنح التأشيرات في حدود الأحكام المتقدمة وتعلن الظروف البريدية بعنوان المصلحة المذكورة بالقاهرة أما الرسائل البرقية فتُرسل بعنوان Amnkhas وتوقيع Consul أو Consulat في حالة غياب رئيس البعثة .

وبرقيات الداخلية ترسل بعنوان .. Zafarano اذا كانت موجهة الى بعثة قنصلية مستقلة وترسل بعنوان .. Boustane ان كانت موجهة الى بعثة دبلوماسية أو الى قسم قنصلى للبعثة الدبلوماسية *

مادة ٢٦ - تتولى القنصليات ارسال البرقيات بعد تحصيل أجرتها ولصاحب الشأن أن يطالب الرد عليها برقيا وعندئذ يحصل منه أجره الرد الشرائى على أن لا تقل عن أجره اثنتى عشرة كلمة *

مادة ٢٧ - تستعمل في شئون التأشيرات الاستمارة والسجلات ذات الكربون والأحكام الآتى بيانها والمحققة نماذجها بهذا القرار *

(م ١٤ - موسوعة مصر ج ١٤)

أولا - الاستثمارات :

- ١ - استثمار رقم ١٣٢ وهي خاصة بطلب تأشيرة لدخول الجمهورية العربية المتحدة بقصد السياحة أو الزيارة .
- ٢ - استثمار رقم ١٣٣ وهي خاصة بطلب تأشيرة لدخول الجمهورية العربية المتحدة بقصد المصلحة المؤقتة أو العمل .
- ٣ - استثمار رقم ١٣٤ وهي خاصة بطلب تأشيرة بقصد المرور .

ثانيا - السجلات :

- ١ - سجل رقم ١٣٢ لتقيد تأشيرات الدخول بأنواعها المختلفة .
- ٢ - سجل رقم ١٣٤ لتقيد تأشيرات المرور .

ثالثا - الاختتام :

- ١ - خاتم تأشيرات الدخول وخاتم تأشيرات المرور .

مادة ٢٨ - تعد في القنصلية ملفات يخصص كل منها لحفظ نوع من أنواع الاستثمارات المتقدم ذكرها في المادة السابقة مرتبة على حسب الحروف الهجائية لأسماء مقدميها .

مادة ٣٩ - يكلف طالب التأشيرة بملاء نسختين من الاستثمار الخاصة بنوع الطلب ولو كان الترخيص صادرا مباشرة من وزارة الداخلية على أنه بالنسبة الى التأشيرات الجماعية يحتفظ بنسختين من جواز السفر الجماعي أو الكشف المعتمد من الشركة السياحية .

وتراجع القنصلية استثمار الطلب للتحقق من ملء الخانات وطبعا تتحقق من صحة البيانات المذكورة في الاستثمار بكل الوسائل الميسورة ، وأن تبحث في جميع الحالات عما إذا كان اسم مقدمها واردا في قائمة المبحدين أو المرغوب عنهم ، ويؤشر بذلك في المكان المخصص لذلك بالاستثمار ويوقعها القائم بالتشؤون القنصلية تحديدا للمسئولية .

مادة ٤٠ - تقدم نسختا الاستمارة الى القنصل للتصرف في الطلب وعليه أن يبدى ملاحظاته كتابة على الاستمارة مبينا بهما الأسباب التي يستند اليها في تصرفه .

مادة ٤١ - تقوم بعثات التمثيل الخارجى في يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة بإعداد جميع استمارات طلبات التأشيرات التى تم البت فيها ومضت عليها سفتان على الأقل .

مادة ٤٢ - يكون منح التأشيرة على جوازات السفر الأجنبية أو تذاكر المرور التى تصدرها الجمهورية العربية المتحدة بوضع خاتم التأشيرة على الجواز وعلى نسختى استمارة الطلب وملء خانات الخاتم فيها جميعا بكل دقة وأثبت رقمها المسلسل من واقع السجل المشار اليه في المادة ٣٧ من هذا القرار .

وبعد توقيع التأشيرة من القنصل في بصمات الخاتم الثلاث يسلم الجواز لصاحبه وتضم احدى نسختى الاستمارة الى الملف الخاص بنوعها .

وإذا كان التصريح صادرا من وزارة الداخلية يذكر رقم وتاريخ التصريح أسفل التأشيرة وإذا كانت التأشيرة صادرة من القنصلية مباشرة فتذكر المادة التى استندت اليها القنصلية في منحها .

مادة ٤٣ - ترسل البعثة في آخر كل أسبوع الى وزارة الداخلية (مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) في مظروف خاص الوثائق الآتية :

(أ) الصورة الكربونية من السجلات الميينة في المادة ٣٧ من هذا القرار .

(ب) النسخة الثانية من استمارات الطلبات التى رافقت عليها القنصلية مباشرة ولم يسبق إحالتها الى وزارة الداخلية .

٢١٢ جوازات السفر وإقامة الأجانب

(ج) النسخة الثانية من كشف التأشيرات الجماعية .

مادة ٤٤ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٤٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

تحريرا في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ (٣٢ مايو سنة ١٩٦٠) .

قرار وزير الداخلية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٤
في شأن وثائق السفر التي تصرف لبعض فئات من الأجانب
(تذاكر المرور)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب (تذاكر المرور) ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تختص مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة والمكاتب الفرعية والبعثات القنصلية للجمهورية العربية المتحدة في الخارج بصرف تذاكر المرور وتجديدها .

مادة ٢ - لا يجوز للبعثات القنصلية صرف أو تجديد تذاكر المرور أو صرف بدل فاقد أو التأشير عليها بالدخول أو بالمرور إلا باذن من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

ويستثنى من ذلك حالة استبدال تذكرة المرور التي لم يبق فيها متسع لتأشيرات جديدة ولم تنته مدة صلاحيتها بعد ، فتستبدل بها أخرى جديدة تكون صالحة للمدة الباقية في التذكرة المستبدلة .

كما يجوز صرف تذكرة بدل فاقد للتذكرة السابق صرفها من القنصلية دون الرجوع الى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية متى تحققت القنصلية من فقد التذكرة وعلى ألا تتجاوز مدة صلاحيتها المدة الباقية للتذكرة بذلك الفاقدة وعلى أن تخطر مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بذلك .

مادة ٢ - يكون صرف تذاكر المرور أو تجديدها للفئات الآتية :

(أ) الأشخاص الذين لا جنسية لهم أو من غير قوى الجنسية الشابتة .

(ب) اللاجئون الذين يعترف لهم بهذا الوصف .

(ج) اللاجئون الذين لهم جنسية ثابتة ولكن يستحيل عليهم الحصول على وثائق سفر الدول التي ينتمون اليها أو يوجدون بها لأسباب تقدرها وزارة الداخلية .

(د) زوجات أفراد الفئات المذكورة في البنود الثلاثة السابقة وأولادهم القصر دون السادسة عشرة ، إذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .

مادة ٤ - لا تفول تذكرة المرور لحاملها دخول الجمهورية العربية المتحدة أو المرور منها الا اذا حصل على تأشيرة دخول أو مرور أو تأشيرة عودة .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٣٥ لسنة ١٩٧٢) تكون تذاكر المرور صالحة لمدة خمس سنوات من تاريخ اصدارها ما لم ينص فيها عند الصرف على مدة أقل ، ولا يجوز مد صلاحيتها بعد انتهاء خمس سنوات على تاريخ اصدارها .

مادة ٦ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٣٥ لسنة ١٩٧٢) يكون رسم تذكرة المرور خمسة جنيهات مصرية .

مادة ٧ - يجوز صرف تذكرة مرور جماعية عند الطالب للفئات المبينة في المادة ٣ الذين يرغبون في عمل رحلة جماعية بشرط ألا يقل عدد

أفراد هذه الفئة عن عشرة أشخاص ولا يزيد على خمسين ويجوز لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية التجاوز عن هذا العدد لأسباب يقتدرها .

مادة ٨ - تكون تذاكر المرور الجماعية صالحة مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إصدارها ولسفرة واحدة ويجوز تأشيرة عودة واحدة على هذه التذكرة مع تحصيل رسم واحد لتأشيرة العودة * وتشمل تذكرة المرور الجماعية أسماء وصور أعضاء الرحلة وتواريخ ميلادهم وأصل جنسيتهم .

مادة ٩ - يتعين على القنصليات الرجوع الى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية قبل صرف تذكرة مرور فردية لمن يتخلف عن أعضاء الرحلة ويريد العودة الى الجمهورية العربية المتحدة .

على أنه يجوز للقنصلية إذا كان التخطف بسبب المرض أن تمنح المتخلف تذكرة مرور فردية وذلك بعد الاطلاع على تذكرة المرور الجماعية وشطب اسمه منها ويراعى أن تكون صلاحية التذكرة الفردية لمدة لا تتجاوز شهرين وللعودة للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٠ - يكون رسم تذكرة المرور الجماعية ثلاثة جنيهات مصرية .

أحكام عامة

مادة ١١ - يراعى عند صرف تذكرة المرور ما يأتى :

(أ) تلتصق صورة الطالب وتختتم بخاتم الجمة التى أصدرت تذكرة المرور بحيث يقع الخاتم على جزء من الصورة وعلى صحيفة التذكرة معا .

(ب) تدون البيانات الخاصة باسم الطالب ونسبة ومهنته ومحل ميلاده والعلامات المميزة له وتدون الأرقام بالبروف .

(ج) إذا كان صرف التذكرة من القنصلية يدون تحت الصورة تاريخ

٢١٦ جوازات السفر وإقامة الأجانب

ورقم كتاب وزارة الداخلية المرخص في المنح أو رقم التذكرة المستبدلة بها وتاريخها والجهة الصادر منها •

(د) يوقع حامل التذكرة بإمضائه عليها أمام الموظف المختص •

مادة ١٢ - تدون في التذكرة أسماء الدول التي يرغب صاحب الشأن في السفر إليها إلا إذا حال دون ذلك مانع يتعاق بأن البلاد وسلامتها - أو يتصل بسياساتها العليا •

ويجوز أن تضاف إليها أسماء الدول التي يرغب في إضافتها إلى تلك المدونة أصلاً في التذكرة بالشروط ذاتها ولا يحصل رسم عن ذلك •

مادة ١٣ - تسحب تذكرة المرور من كل يثبت أنه يسهلها دون وجه حق ويجب إخطار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بذلك •

مادة ١٤ - يجوز في حالة استبدال تذكرة المرور بأخرى بسبب امتلاء الصفحات أن تترك التذكرة المراد استبدالها مع صاحبها إذا كان بها تأثيرات يحتاج حاملها لاستعمالها في رحلته بشرط أن تضم التذكرة القديمة إلى التذكرة الجديدة بطريقة لا يفتنى معها أحدهما دون ترك أثر ظاهر بهما وأن يدون في الصفحة الأولى من كل منهما ما يفيد ضمها للآخرى مع ذكر تاريخ ورقم وجهة الإصدار •

مادة ١٥ - لمصلحة الهجرة والجوازات والجنسية والقنصليات أن تتفاهر رأساً بغير وساطة وزارة الخارجية فيما يتعلق بصرف تذاكر المرور في حدود الأحكام المتقدمة وتعنون الظروف البريدية بعنوان المصلحة المذكورة - أما الرسائل البرقية فترسل :

بمعنوان AMN KHAS وتوقيع Consul

مادة ١٦ - تتولى القنصليات إرسال البرقيات إذا شاء صاحب الشأن بعد تحصيل أجرتها وأجرة الرد برقياً إذا اقتضى الأمر ذلك ، على أن يلاحظ عند تقدير أجرة الرد ألا تقل كلماته عن اثنين وعشرين كلمة •

جوازات السفر وإقامة الأجانب ٢١٧

مادة ١٧ — تستعمل بعثات التمثيل القنصلية في شئون تذاكر المرور النماذج والسجلات الآتية :

- ١ — نموذج بطلب إصدار تذكرة مرور •
- ٢ — نموذج بطلب تجديد تذكرة مرور •
- ٣ — سجل لقيد تذاكر المرور الممنوحة أو المجددة •

مادة ١٨ — تعطى تذاكر المرور الممنوحة أرقاما متسلسلة من واقع السجل الخاص بها ويكون التسلسل سنويا ابتداء من أول يناير على أن يهيز هذا الرقم برقم آخر يشير إلى سنة الصرف •

مادة ١٩ — في نهاية كل شهر ترسل القنصليات إلى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية في مطروف خاص النسخة الثنائية من استمارات الطلبات التي وافقت عليها القنصلية مباشرة ولم يسبق إخراجها إلى المصلحة المذكورة •

مادة ٢٠ — تستعمل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية والمكاتب الفرعية في شئون تذاكر المرور — النماذج والسجلات الآتية :

- ١ — نموذج بطلب إصدار تذكرة مرور •
- ٢ — نموذج بطلب تجديده تذكرة مرور •
- ٣ — سجل لقيد تذاكر المرور الممنوحة أو المجددة •

مادة ٢١ — يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه •

مادة ٢٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤) •

قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤

بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن
دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة
والخروج منها (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة
الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض أحكام
القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي
الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها :
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يكون الاقرار الذي يحرره الأجنبي عند دخوله أراضي
الجمهورية العربية المتحدة وفقا للمادة ٨ من القانون المشار اليه مطابقا
للمنموذج « ١ » المرافق .

ويكون الاقرار الذي يقدمه من يستخدم أجنبيا وفقا للمادة ١٤ من
القانون المشار اليه مطابقا للمنموذج رقم « ٢ » المرافق .

مادة ٢ - على الأجنبي الذي يرغب في مد إقامته في أراضي الجمهورية
العربية المتحدة بعد المدة المخصصة له فيها أن يقدم الى مصلحة الهجرة
والجوازات والجنسية أو أحد فروعها أر قلم الضبط في مديرية الأمن طلبا
بذلك مشفوعا بالاستندات المبررة له . ويكون تقديم الطلب قبل انتهاء

المدة المرحّص له فيها بخمسة عشر يوماً على الأقل ما لم تكن هذه المدة أقل من شهر واحد فيكون تقديم الطلب قبل انتهائها بثلاثة أيام على الأقل .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٦٩)
على كل أجنبي أقام في أراضي الجمهورية العربية المتحدة مدة تزيد على ستة أشهر وكان عمره يجاوز ستة عشر عاماً أن يحصل على تأشيرة بالاقامة أو بطاقة إقامة طبقاً للمادتين التاليتين - فإذا لم يكن قد جاوز هذه السن تأثر بالبيانات الخاصة به تبعاً لأحد والديه ، فإذا تعذر ذلك وجب على متروكي أمره بالجمهورية العربية المتحدة أن يحصل له على تأشيرة مستقلة أو بطاقة خاصة ، أما من لم تتجاوز إقامته مدة ستة أشهر فيؤثر بالاقامة المرحّص له فيها على جواز سفره أو وثيقة السفر التي تتقوم مقامه .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٦٩)
يُعطى الأجنبي من ذوى الإقامة الخاصة بطاقة صالحة لمدة عشر سنوات طبقاً للنموذج رقم ٣ المرافق ، ويعطى الأجنبي من ذوى الإقامة العادية بطاقة إقامة صالحة لمدة خمس سنوات طبقاً للنموذج رقم ٤ المرافق ، وإذا كان الأجنبي من ذوى الجنسية الميينة وجب أن يكون حائزاً في الحاليتين السابقتين على جواز سفر صحيح سارى المفعول طوال مدة الإقامة المرحّص له فيها وأن يؤدي عن بطاقة الإقامة الخاصة أو العادية رسماً مقداره خمسة جنيهات مصرية .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٦٩)
يكون التأشير بالاقامة المؤقتة للأجنبي بوضع خاتم على جواز سفره أو الوثيقة التي تتقوم مقامه بشرط أن يكون أى منهما صحيحاً وسارى المفعول لمدة تزيد على الإقامة المرحّص له فيها بشهرين على الأقل فإذا لم يكن لديه جواز سفر أو وثيقة سفر وتعذر حصوله على أحدهما يعطى بطاقة إقامة طبقاً للنموذج رقم ٥ المرافق ويؤثر عليها بمعدد الإقامة الممنوحة .

٢٢٠ جوازات السفر وإقامة الأجانب

ويؤدي عن تأشيرة الإقامة وإصدار بطاقة الإقامة الممنوحة لمسدد لا تزيد على سنة رسم مقداره خمسة جنيهات مصرية .

فإذا اشتمل الترخيص الزوجين معا استحق الرسم عن كل منهما .

ويحصل الرسم بمقتضى طوابع بقيمته تلتصق على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه ، ويعفى من الرسم ترخيص الإقامة للسياحة خلال الأشهر الستة الأولى .

مادة ٦ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٩) يؤدي رسم مقداره خمسة جنيهات وذلك عند تجديد الإقامة ، ويحصل هذا الرسم بمقتضى طوابع تلتصق على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه أو على بطاقة الإقامة .

وفي حالة فقد أو تلف الوثائق المؤشر عليها بالإقامة أو بطاقة الإقامة يجب على صاحبها إبلاغ ذلك إلى إحدى الجهات المينة إلى المادة ٢ من هذا القرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ فقدتها أو تلفها والنصول على بطاقة أو تأشيرة بالإقامة على وثيقة سفر جديدة وذلك بعد أداء رسم جديد .

مادة ٧ - على من يحمل بطاقة الإقامة أن يقدمها إلى مندوبي السلطات العامة عند طلبها فإذا رأى المندوب استبقائها لديه مؤقتا وجب عليه أن يعطى صاحب البطاقة ايصالا يقوم مقامها .

مادة ٨ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٩) يجوز للأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة السفر والعودة دون حصوله على تأشيرة بالعودة وتعتبر إقامته السابق الترخيص له فيها سارية المفعول طالما لم يتنوب أكثر من ستة أشهر ولم يتجاوز مدة إقامته السابق الترخيص له فيها أيهما أقل .

ويجوز لتخير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية عند الانقضاء

التجاوز عن الأجل المشار اليه في الفقرة السابقة ، كما يجوز له التزم بعض ذوى الإقامة المؤقتة الحصول على تأشيرة عودة لبسرة واحدة أو أكثر نلمدة التي يراها .

مادة ٩ - (هـ) مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧
يحصل رسم مقداره جنيهان عن تأشيرة العودة التأشيرة مصلحة لأكثر من سفرة يحدد في التأشيرة عدد السفرات ويحصل عن كل منها رسم التأشيرة لسفرة واحدة بشرط ألا يزيد الرسم على هـ جنيهات .

مادة ١٠ - تتولى مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية مباشرة الاجراءات الخاصة بإبعاد الأجانب وتعرض حالات ذوى الإقامة الخاصة منهم على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

مادة ١١ - لا يجوز للأجنبي حضور اجتماعات اللجنة المنوّه عنها في المادة السابقة الا اذا رأت سماع أقواله وترفع اللجنة رأيها لوزير الداخلية لإصدار قراره في موضوع الإبعاد .

مادة ١٢ - تقوم مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بإبلاغ الأجنبي قرار إبعاده بالطرق الادارية وتمنحه مهلة في حدود خمسة عشر يوما من تاريخ الإبلاغ لمخادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة ما لم ينص في القرار على غير ذلك .

وللمبعد أن يختار جهة الحدود التي يريد الخروج منها وأن يقصدها طبقا لما لم تعين المصلحة المذكورة جهة معينة يغادر منها البلاد ويجوز النص في قرار الإبعاد على إرساله الى تلك الجهة مغفورا .

مادة ١٣ - تعفى الفئات الآتية من رسوم بطلقة الإقامة ويجوز كذلك منحهم تأشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسم :

(أ) موظفو جامعة الدول العربية .

(ب) ملحق بقرار وزير الداخلية رقم ١١٥٤ لسنة ١٩٦٨ .

٢٢٢ جوازات السفر وإقامة الأجانب

(ج) انزهاران والراهمات ورجال الدين الأجانب .

(د) الموظفون الأجانب الملتحقون بخدمة حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

(هـ) الصحفيون الأجانب .

(و) الموظفون الأجانب غير الدبلوماسيين في الهيئات السياسية والقنصلية الأجنبية .

(ز) من يثبت فقره .

(ح) أبناء وأنساء والأولاد غير القصر لأعضاء السلطان السياسي والقنصلية الأجنبية في الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك أتباعهم من فئات المربيات والمخدم بشرط المعاملة بالمثل .

(ط) الأجانب الذين يرى وزير الداخلية إعفائهم لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية (١) .

(ي) اللاجئين الفلسطينيين .

ويتمتع بهذا الاعفاء أيضا زوجات المذكورين وأولادهم القصر .

كما يجوز لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية جمل صلاحية تأشيرة العودة لأكثر من سفر .

مادة ١٤ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧) ، ونص على أن يعهد لمدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بإعفاء الأجانب وزوجاتهم وأولادهم القصر من رسوم بطاقات الإقامة ومنحهم تأشيرة عودة واحدة سنويا بدون رسوم وذلك لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية .

قرار وزير الداخلية رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤
في شأن وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول واقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن وثائق السفر ،
اللاجئين الفلسطينيين ، المعدل بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦١ ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول واقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - يعطى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة وثائق سفر مؤقتة بناء على طلبهم • ويشترط خيهم أن يكونوا قد اكتسبوا صفة اللاجئ • ولديهم بطاقة اقامة تثبت ذلك •

مادة ٢ - تحتوى وثيقة السفر المشار إليها في المادة السابقة على ست وثلاثين صحيفة ولا يجوز اضافة صحائف جديدة عليها وتكون وفقاً للنموذج المرفق •

مادة ٣ - تقدم طلبات الحصول على هذه الوثائق على نماذج خاصة معدة لهذا الغرض ويراعى استيفاء جميع البيانات الواردة فيها •

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٣٦ لسنة ١٩٧٢)

تكون الوثيقة صالحة لمدة خمس سنوات من تاريخ إصدارها ما لم ينص فيها على مدة أقل ولا يجوز مد صلاحيتها بعد انتهاء خمس سنوات على تاريخ إصدارها .

مادة ٥ - لا تخول الوثيقة لحاملها دخول الجمهورية العربية المتحدة أو المرور منها إلا إذا حصل على تأشيرة دخول أو مرور أو تأشيرة عودة .

مادة ٦ - لا يجوز للبعثات القنصلية صرف أو تجديد وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين إلا بأذن من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية .

مادة ٧ - تشمل هذه الوثيقة زوجة اللاجئ وأولاده الذين هم دون السادسة عشر من العمر على أن تذكر أسمائهم وتواريخ ميلادهم .

مادة ٨ - تصلح الوثيقة للسفر الى البلاد المدونة بها . ويجوز إضافة بلاد أخرى إليها .

مادة ٩ - يجب على حامل الوثيقة إبلاغ الجهة المختصة بصرف الوثيقة عند فقدانها أو تلفها ، وفي الخارج يبلغ ذلك الى أقرب قنصلية للجمهورية العربية المتحدة ولا تصرف له وثائق أخرى في مثل هذه الحالة إلا بعد الفحص والتحقق من سبق صرف الوثيقة المبلغ بفقدانها أو تلفها .
يجب إخطار مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية بعد الصرف لتتولى النشر عنها .

مادة ١٠ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ١١٨٤ لسنة ١٩٨٤)
تمنح وثيقة سفر اللاجئين الفلسطينيين مقابل رسم مقداره ثلاثة جنيهات مصرية ، ويعطى حاملو هذه الوثائق من رسم تأشيرة العودة المنصوص عليها في المادة ٩ من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ١١ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريراً في ١٦ جنادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤) .

قرار وزير الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤
في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية
المتحدة والخروج منها (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر .

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها ،

وعلى قرارى وزير الداخلية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها والقرارات المعدلة لها ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (١) تتظم الرقابة على جوازات السفر بالنسبة الى القادمين الى الجمهورية العربية المتحدة أو المغادرين منها على الوجه الآتى :

-
- (١) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٤ .
(٢) البند (١) مستبدل بقرار وزير الداخلية رقم ٦٧٢ لسنة ١٩٧٥
(الوقائع المصرية في ١٩٧٥/٥/٨ - العدد ١٠٦) والبند (ج) مستبدل
بقرار وزير الداخلية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦ (الوقائع المصرية في ١٩٦٦/١٢/١٩ -
العدد ٩٨) .

(أ) عن طريق البحر (١) :

في هوانى الاسكندرية وبورسعيد والسويس والغردقة ودمياط ورشيد
وسفاجا والقصر .

(ب) عن طريق الجو :

في مطار القاهرة الدولى ومطار الاسكندرية ومطار الجبل ومطار
الاقصر ومطار مرسى مطروح ومطار أسوان ومطار الغردقة .

(ج) عن طريق البر :

رفح - القنطرة - الاسماعيلية - السلوم - الشلال .

مادة ٢ - لا يجوز دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج
منها الا من الأماكن المشار اليها في المادة السابقة - وإذا دعت ظروف
شهرية أحد الأشخاص الى دخول أراضي الجمهورية العربية المتحدة من غير
تلك الأماكن وجب عليه التقدم فوراً الى أقرب مقر للشرطة أو نقطة
حدود لإبلاغها بذلك ، وعلى هذه الجهة أن تبلغ الأمر الى السلطة المختصة
تليفونيا أو برقياً في اليوم ذاته للحصول على موافقتها .

مادة ٣ - يلغى قرارى وزير الداخلية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٢٢
لسنة ١٩٧٠ المشار اليهما .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ،

تحريراً في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٤ (١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ ونص في مادته
الاولى على أن يعتبر مرسى نوبيع المؤقت منفذاً بحرياً في نطاق تطبيق أحكام
القرار الوزارى رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وذلك بالنسبة للقادمين
الى جمهورية مصر العربية ، والمغادرين لها ، على العبارات التى تملكها
الشركة المصرية العامة للملاحة ، أو الشركة الوطنية الاردنية للملاحة ، المصرح
لهما فقط بالعمل على الخط الملاحي (العقبة - نوبيع) . (الوقائع المصرية
في ١٩٨٥/٤/٢٧ - العدد ٩٨) .

قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤

بشأن إلغاء الحصول على إذن (تأشيرة) عند مغادرة أراضي
جمهورية مصر العربية وبإلغاء قرارى وزير الداخلية رقم ١٨٦
لسنة ١٩٦٤ - بشأن حصول الأجانب على إذن (تأشيرة)
لمغادرة البلاد ورقم ١٩١ لسنة ١٩٦٤ بشأن حصول المواطنين
على إذن (تأشيرة) لمغادرة البلاد (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر ،
وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن حصول
الأجانب على إذن « تأشيرة » لمغادرة البلاد ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن حصول
المواطنين على إذن « تأشيرة » لمغادرة البلاد ،

قرر :

مادة ١ - يلغى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٤ وقرار
وزير الداخلية رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما وتكون مغادرة المواطنين
والأجانب للبلاد بدون الحصول على تأشيرة خروج .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٧٧)
على كل عامل بالحكومة أو القطاع العام تقديم موافقة جهة العمل على

(١) الوقائع المصرية فى ٩ مايو سنة ١٩٧٤ - العدد ١٠٣ .

سفره الى الخارج على النموذج المعد لذلك عند سفره الى سلطات الجوازات
بمكان الخروج .

مادة ٣ - على كل خاضع لأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية
أن يحصل قبل سفره الى الخارج على موافقة السلطات المختصة بوزارة
البحرية على السفر (إدارة التجنيد ، هيئة التنظيم والإدارة ، إدارة
السجلات العسكرية) وأن يقدم ما يثبت ذلك الى مصلحة وثائق السفر
والهجر والجنسية أو أحد فروعها لإثباته على جواز سفره .

ويجوز في حالات الضرورة الاكتفاء بموافقة مكتب التجنيد بهكسان
الخروج على بطاقة المسافر .

مادة ٤ - يكون منح الزوجة جواز سفر أو تجديده بعد تقديم
موافقة زوجها على سفرها الى الخارج ، كما يجب تقديم موافقة الممثل
القانوني لغير كامل الأهلية على استخراج جواز السفر أو تجديده وفي
الحالتين تعتبر الموافقة على استخراج جواز السفر أو تجديده تصريحاً
بالسفر طوال مدة صلاحية الجواز .

ولا يكون الغاء الموافقة الا باقرار من الزوج أو الممثل القانوني بعد
التحقق من شخصيته وصحة صدور الاقرار منه أمام الموظف المختص
بمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وفروعها ، أو أمام القنصليات
المصرية بالخارج ، ويجب وصول هذا الاقرار الى المصلحة المذكورة أو
فروعها قبل السفر بوقت مناسب .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

قرار وزير الداخلية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ .
بشأن إقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والنزوح منها ،
وعلى قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ،
وتناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يكون الترخيص في الإقامة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات يجوز تجديدها للأجانب المرتبطين بجمهورية مصر العربية ارتباطاً وثيقاً بسبب العمل أو للاعتبارات العائلية أو الانسانية أو السياسية التي يوافق وزير الداخلية على مبدأ الأخذ بها .

مادة ٢ — ينتفع بهذه الإقامة زوجة الأجنبي المرخص له فيها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه .

مادة ٣ — يحصل عن الترخيص في هذه الإقامة وتجديدها رسم قدره خمسة جنيهات مصرية .

٢٣٥ جوازات السفر واقامة الاجانب

مادة ٤ - يكون الترخيص في هذه الاقامة وتجديدها وفقا للاجراءات والنماذج المنصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المتسلر اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا المقرر في الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره ،

تحريرا في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٤٠١ (٣ فبراير سنة ١٩٨١) .

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

جوازات السفر وإقامة الأجانب ٧٧٢٣٤

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

حالة جنائية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨
بإستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية
وذكر السوابق (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى الأمر العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم
السوابق في الأقليم المصري ،

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والقوانين
المعلقة له ،

وعلى قرار ناظر الحفانية الكادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن
قلم السوابق والقرارات المعلقة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تستبدل بشهادة تحقيق الشخصية وذكورة السوابق شهادة
واحدة يطلق عليها اسم (صحيفة الحالة الجنائية) وتقوم مقامهما •

مادة ٢ — (مستبدلة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٧) يحصل عن
كل طلب من طلبات صحيفة الحالة الجنائية رسم يحدده وزير الداخلية بما
لا يتجاوز ثمانين قرشاً ، ويؤاد الرسم بوقت إقرار المقتل والتنسبة إلى الطلبات

المستعجلة ، كما يحصل مبلغ مقداره سبعون قرشا مقابل بحث عن كل صحيفة يفحص لوزارة الداخلية ، ويصدر وزير الداخلية قرارا باوجه انفالقه في مجال وسائل وأنساب الأداء بمصلحة تحقيق الأدلة الجنائية .

مادة ٣ - يصدر وزير الداخلية قرارا بشكل صحيفة الحالة الجنائية والبيانات الواجب اثباتها فيها والاجراءات التي تتبع للحصول عليها .

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شوال سنة ١٣٧٧ (١٣ مايو سنة ١٩٥٨) .

قرار وزير الداخلية

رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨

بتنفيذ أحكام القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال
صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة
السوابق (١ ، ٢)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون
رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق
الشخصية وتذكرة السوابق +

وعلى لائحة الخدامين الصادرة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٦ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

بمادة ١ - تعتبر صحيفة الحالة الجنائية شهادة بيان الأحكام الجنائية
المسجلة لصاحبها بمصلحة تحقيق الشخصية أو يعد صدور أحكام منها
ضده من الأحكام التي يجب اثباتها على الشهادة طبقاً للقوانين والقرارات .

ولا تعتبر هذه الصحيفة ترخيصاً بمزاولة أية مهنة من المهن .

-
- (١) الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٨٦ .
(٢) انظر بالنسبة لصحيفة الحالة الجنائية للمتهمين : قرار وزير
الداخلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن النموذج الموحد المستبدل بنماذج
ورقة التشبيه وصحيفة السوابق وصحيفة السوابق المختصرة وصورة صحيفة
السوابق وتذكرة السوابق وفيشتي الاتهام والتنفيذ (الوقائع المصرية في
١٩٦٤/٨/٣ - العدد ٦١ ملحق) .

مادة ٢ - تصرف صحيفة الحالة الجنائية الى الأشخاص الذين يطلبونها من مراكز واقسام البوليس ومن مصلحة تحقيق الشخصية على النموذج المرافق لهذا القرار (١).

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٤ لسنة ١٩٦٦)
تسرى صحيفة الحالة الجنائية لمدة عام من تاريخ اصدارها .

مادة ٤ - استثناء من حكم المادة السابقة يجوز للجهة التى تقدم اليها الصحيفة ان كان لديها قرائن أو شبهات قوية أن تطلب اعادة بحثها فى الأحوال الآتية :

(أ) اذا حكم على صاحب الصحيفة بالادانة فى إحدى الجرائم بعد تسلمه للصحيفة .

(ب) اذا قدمت شكوى جنية من شأنها لو ثبتت أن تتغير حالة صاحب الصحيفة عما ورد فيها .

(ج) اذا ترجح للجهة التى يحملها خيها صاحب الصحيفة وجود خطأ فيها .

مادة ٥ - (مستبدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٨٤)
يحصل من صاحب الصحيفة رسم مقداره ستون قرشا (عدا رسم الدفعة)
ويضاعف الرسم فى حالة الاستعمال .

مادة ٦ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى غرة صفر سنة ١٣٧٨ (١٦ اغسطس سنة ١٩٥٨) .

(١) لم ينشر النموذج اكتفاء بنشره فى الوقائع المصرية .

قرار وزير الداخلية

رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤

بشأن النموذج الموحد المستبدل بنماذج ورقة التشبيه وصحيفة السوابق وصحيفة السوابق المختصرة وصورة صحيفة السوابق وتذكرة السوابق وفيثني الاتهام والتنفيذ (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٠٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن ضم نظم السوابق الى وزارة الداخلية ،
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن نظم السوابق المعدل بالقرار الصادر في ٥ من مايو سنة ١٩٥٥ ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنماذج ورقة التشبيه وصحيفة السوابق وصحيفة السوابق المختصرة وصورة صحيفة السوابق وتذكرة السوابق وفيثني الاتهام والتنفيذ : النموذج الموحد المرفق لهذا القرار (٢) .

مادة ٢ - يحرر النموذج المشار اليه من ثلاث صور :

الصورة الأولى : بيضاء غير مميزة (نموذج رقم ١ تسجيل حكم نهائي) ويخصص للاحكام الحضرية النهائية المنفذة أو المحكوم فيها مع ايقاف التنفيذ .

(١) الوقائع المصرية في ٣ اغسطس سنة ١٩٦٤ - العدد ٦١ ملحق .

(٢) لم ينشر النموذج اكثافا بنشره في الوقائع المصرية .

الصورة الثانية : مميزة بخط أخضر رأسى فى المنتصف (نموذج رقم ٢ تسجيل حكم) ويخصص للأحكام الباقية تحت التنفيذ أو الاعلان .»

الصورة الثالثة : مميزة بخط أحمر رأسى فى المنتصف (نموذج رقم ٣ تسجيل حكم) ويخصص للصحف وصورها التى ترسل لأفلام السرايق المحلية .»

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ «

تحريرا فى ٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٤ يولية سنة ١٩٦٤) .

هجرى صمى

حجر صحي

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥

في شأن اجراءات الحجر الصحي (١)

باسم الامة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٣٩ بشأن اللوائح الصحية التي تطبقها مصلحة الحجر الصحي ،

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ بتعديل القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب تبرش الحليقة الى القطر المصري ،

وعلى ما اقره مجلس الدولة ،

وفاء على ما عرضه وزير الصحة للصحة العمومية ،

اصدر القانون الآتي :

١ - احكام عامة

مادة ١. - في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالعبارة الآتية كما هو موضح قرين كل منها :

ادارة صحية - السلطة الصحية المركزية .

(١) اللوائح المصرية في ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥ - العدد ٨ مكرر .

اصابة أولى - اصابة بمرض كورنتينى غير وافدة من الخارج تقع في دائرة محلية كانت خالية منه حتى ذلك الوقت أو انقطع حدوث صابات فيها خلال المدد الآتية :

(أ) في حالة الطاعون أو الكوليرا أو الجدرى أو التيفوس أو الحمى الراجعة - مدة من الزمن مساوية لمثل مدة حضانة المرض كما هي محددة في هذا القانون •

(ب) في حالة الحمى الصفراء - ثلاثة شهور منذ حدوث آخر اصابة بشرية أو شهر واحد منذ هبوط دليل بعوض الأيدينس ايجبتى الى ما لا يزيد على واحد في المائة •

(ج) في حالة طاعون القوارض - شهر على ايقاف المرض بينها • اصابة وافدة - الاصابة التى تتسرب من الخارج •

أمراض كورنتينية - الطاعون والكوليرا والحمى الصفراء والجدرى والتيفوس والحمى الراجعة •

أمتعة السفر - الأمتعة الشخصية للمسافر أو لأحد النوتية •

بؤرة - حدوث اصابتين من مرض كورنتينى ناجمتين عن اصابة واحدة وافدة أو حدوث اصابة واحدة ناجمة عن اصابة غير وافدة •

وتعتبر بؤرة أول اصابة آدمية بالحمى الصفراء منقولة بواسطة بعوضة الأيدينس ايجبتى أو بواسطة أى ناقل آخر للحمى الصفراء •

تحريرات صحية - عملية تتم على سفينة ينصح من فحص الإقرار الصحى المقدم من ربانها أن الأمر يستدعى تحقيقاً أدق للتأكد من سلامتها •

تيفوس - التيفوس الذى ينقله القمل •

جلود - الجلود غير المذبوغة والطازجة والمملحة والمجففة أو التى عرلجت بطريقة ما بقصد حفظها بصحة مؤقتة •

حاج - الشخص الذى يؤدى غريضة الحج ويشمل كل شخص مرافق أشخاص يؤدون غريضة الحج أو مسافر معه إذا كان ذلك على سفينة
حجاج *

حج - زيارة الأماكن المقدسة فى الحجاز *

حضانة :

- (أ) بالنسبة الى الطاعون ستة أيام *
- (ب) بالنسبة الى الكوليرا خمسة أيام ..
- (ج) بالنسبة الى الحمى الصفراء ستة أيام *
- (د) بالنسبة الى الجدرى أربعة عشر يوما *
- (هـ) بالنسبة الى التيفوس أربعة عشر يوما *
- (و) بالنسبة الى الحمى الراجعة ثمانية أيام *
- حمى راجعة - الحمى الراجعة التى ينقلها القمل *

دائرة صالحة للحمى الصفراء - الدائرة التى لا توجد بها حمى صفراء ولكن الأحوال السائدة فيها تسمح بانتشارها *

دائرة محلية - أصغر دائرة توجد بها هيئة صحية تستطيع تطبيق الاجراءات الصحية وفقا لأحكام هذا القانون ولا يمنع وقوع مثل هذه الدائرة داخل دائرة أكبر ذات هيئة صحية مماثلة من اعتبار الدائرة الصغرى دائرة محلية بالنسبة لتطبيق هذا القانون وكذلك أى ميناء جوى ألحق به دائرة مرور مباشر *

دائرة محلية ملوثة :

(أ) دائرة محلية توجد بها بؤرة طاعون أو كوليرا أو حمى صفراء أو جدرى *

أو - (ب) دائرة محلية يوجد بها وباء تيفوس أو وباء حمى راجعة *

أو - (ج) دائرة محلية يوجد بها طاعون بين القوارض على البر أو في العائمات التي تؤلف جزءا من معدات الميناء .

أو - (د) دائرة محلية أو مجهزة من الدوائر المحلية حيث الأحوال السائدة هي الخاصة بمنطقة متوطن فيها مرض الحمى الصفراء .

دائرة مرور مباشر - منطقة خاصة ملحقة بأحد الموانئ الجوية بموافقة السلطة الصحية المختصة وتحت إشرافها المباشر لايواء المسافرين المارين مروراً مباشراً وعلى الأقصر لدزل المسافرين والنووية الذين يقطعون حلتهم الجوية دون مباحرة الميناء الجوي .

دليل الأيديس ايجبتي - النسبة المئوية بين عدد المساكن التي توجد بها أماكن توالد بحوضه الأيديس ايجبتي في دائرة معينة ومحددة وبين مجموع عدد مساكن هذه للدائرة التي تمحصت كلها باعتبار محل إقامة الأسرة الواحدة مسكنا .

رحلة دولية - (١) في حالة السفينة أو الطائرة - رحلة بين الموانئ البحرية أو الجوية التابعة لأكثر من دولة واحدة أو رحلة بين الموانئ البحرية أو الجوية المصرية إذا كانت السفينة أو الطائرة اتصلت بدولة أخرى أثناء رحلتها وذلك بالنسبة لهذا الاتصال فقط .

(ب) في حالة الفرد - رحلة تشمل على دخول الفرد في أراضي دولة غير الدولة التي بدأ منها رحلته .

سفينة - السفينة التي تجوب البحار أو المعدة للملاحة الداخلية إذا قامت برحلة دولية .

سفينة تحت ائحراسة الصحية الكورنتينية - السفينة المعزولة التي لا يتم معها أى اتصال أو لا تجرى عايها أية عملية الا باذن من السلطة الصحية وتحت اشرافها وذلك سواء أثناء رسوها بالميناء أو أثناء عبورها تقناة السويس .

سفينة حجاج — السفينة التي :

- (أ) تسافر الى الحجاز أو منه أثناء موسم الحج •
- (ب) تحصل حجاجا بنسبة لا تقل عن حاج واحد لكل مائة طن قائم •
- سلطة صحية — السلطة المسئولة أولا ومباشرة عن تطبيق الاجراءات الصحية المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في أية دائرة مطية «
- شهادة قانونية — الشهادة التي تصدر وفقا للقواعد والائتموزج المبينين في هذا القانون وذلك فيما يتعلق بالتطعيم «
- طاقم — كل مستخدمى السفينة أو الطائرة أو القطار أو أية وسيلة من وسائل النقل الذين يؤدون أعمالا فيها •
- طائرة — الطائرة التي تتوهم برحلة دولية «
- طبيب السفينة — الطبيب الذى يستخدم على سفينة حجاج وفى حالة وجود طبيبين أو أكثر فأقدمهما «
- عزل — فصل شخص أو مجموعة أشخاص عن غيرهم عما موظفون الصحة القائمين بالعمل بطريقة تمنع انتشار العدوى •
- كشف طبي — زيارة السفينة أو الطائرة أو القطار أو وسيلة النقل وفحصها مع فحص مبدئى للأشخاص الذين على ظهرها ولا يشمل هذا الكشف الفحص الدورى للسفينة للتأكد من حاجتها لإبادة القوارض •
- محطة صحية — ميناء بحرى أو جوى أو محطة الحدود التي تطبق فيها الاجراءات الصحية المنصوص عليها في بند القانون على الحجاج وكانت مزودة بالموظفين والمنشآت والمهمات اللازمة لهذا الغرض •
- مركب ميد — كل مركب لا يتجاوز حمولته ٥٥ طنا يسير بالشرع أو بالموتور ويقتصر عمله على الصيد فى السواحل المصرية ويكون مرخصا به وفقا للقانون «

مشتبه فيه — الشخص الذى تعتبره السلطة الصحية أنه سبق أن

تعرض للعدوى بأحد الأمراض الكورنتينية ومن الممكن أن ينشر ذلك المرض .

مصاب — الشخص المصاب بأحد الأمراض الكورنتينية أو يظن أنه مصاب بأحدها .

معاينة صحية — عتية مبسطة تتم على سفينة لا يشك في سلامتها وتُشغل فحص الاقارار الصحي الذي يقدمه الربان وكذا فحص المرضي بالسفينة .

منتجات ريتايا الحيوانات — الأصواف الخام والمغسولة والشعر الخام وشعر الخزير والأوبار والقرون والحوافر والأظافر والمصارين والمنافع والمثانات والدم الطازج والمجفف ومسحوق اللحم والمغظام والسيلالة والشعر المجفف بالبخير .

منطقة متوطنة فيها الحمى الصفراء — منطقة يوجد بها بموض الأيدس أيجيتي أو أى ناقل منزلى آخر للحمى الصفراء ولكن غير مسئول في الظاهر عن بقاء الفيروس بين حيوانات الأعراس مددا طويلة من الزمن .

موسم الحج — المدة التي تسبق يوم عرصات بأربعة شهور وتنتهى بعده بثلاثة شهور .

ميناء — الميناء البحري أو ميناء الملاحة الداخلية الذي تتردد السفن عليه عادة .

ميناء جوى — الميناء الجوى الذي يعين للدخول والفروج لحركة النقل الجوى الدولية .

وباء — اتساع نطاق بؤرة مرض أو تعددها .

وصول — (أ) في حالة السفينة البحرية وصولها الى أحد الموانئ .

(ب) في حالة الطائفة وصولها الى أحد الموانئ الجوية .

(ج) في حالة سفينة الملاحة الداخلية وصولها الى أى ميناء أو محطة حدود .

(د) في حالة القطار أو أى وسيلة أخرى الوصول الى محطة الحدود .
يوم - أربعة وعشرين ساعة .

مادة ٢ - الأمراض التى تتخذ نحوها الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون هي الطاعون والكوليرا والحمى الصفراء والجدرى والتيفوس والحمى الراجعة والدينج .

ومع ذلك للسلطة الصحية أن تتخذ ما تراه مناسباً من الاجتياطات نحو كل سفينة مزعومة أو تبين لها أن حالتها الصحية سيئة لدرجة غير عادة مما قد يساعد على انتشار الأمراض .

مادة ٣ - على السفن الراسية في الموانئ أن تتخذ التدابير التى تراها الادارة الصحية المختصة لمنع تلوث المياه عن طريق تصريف المواد البرازية والقمامة وغيرها فيها . والسلطة الصحية مزاقية تنفيذ تلك التدابير .

مادة ٤ - تشرف السلطة الصحية على الصهاريج المعدة لتزويد السفن بالمياه الصالحة للشرب ولها أن تضع فيها بصفة دورية ما تراه من مطهرات للمياه وأن تقوم بهسح الصهاريج بالفرشاة وكشط جوانبها الداخلية كلما اقتضى الأمر بذلك .

والسلطة الصحية أن تأخذ في أى وقت عينات من مياه الصهاريج وفحصها بكتريولوجيا للثبوت من صلاحيتها للشرب فإذا كانت نتيجة الفحص غير مرضية جاز لها أن تأمر بما تراه من اجراءات

مادة ٥٠ - للسلطة الصحية اتخاذ الاجراءات الفعالة للكفيلة بمكافحة الجردان والحشرات فى منطقة الميناء البحرى أو الجوى ومنشأتها .

٢ - الاجراءات الصحية عند الوصول والقيام

مادة ٦ - يجوز للسلطة الصحية الترخيص باللاسلكى بحرية المرور للسفينة أو للطائرة قبل وصولها الى الميناء البحرى أو الجوى اذا رأت أنه لن يترتب على وصولها دخول أو انتشار أى مرض كورنثينى أو وبائى ويشترط لذلك ما يأتى :

(أولاً) أن يكون للسفينة أو الطائرة خط سير منتظم معروف للسلطة الصحية وعلى السفينة طيبب معترف به .

(ثانياً) أن تصل باللاسلكى جميع البعثات التى تطلبها السلطة الصحية خلال أربع وعشرين ساعة قبل وصول السفينة أو الطائرة .

(ثالثاً) أن يقوم ريان السفينة أو الطائرة قبل وصولها بإرسال للبيانات الفلصة بأى حادث وبها يستجد بعد إرساله البيان الأول .

(رابعاً) ألا تكون السفينة أو الطائرة قد هربت لثشاء رحلتها بميناء موبوء بأحد الأمراض المعدية .

مادة ٧ - على كل سفينة عند وصولها الى أى ميناء أن توقف نهاراً الطم الأصفر ولبلا نوراً أحمر فوق نور أبيض تكون المسافة بينهما ستة أقدام .

مادة ٨ - يجوز للسلطة الصحية بالميناء أن تحدد أماكن رسو السفن عند وصولها الى أن يتم الانفراج الصحى عنها ،

مادة ٩ - تظل السفينة رافعة للعلامات المنصوص عليها فى المادة ٧ الى أن يتم الانفراج عنها من السلطة الصحية بالميناء .

مادة ٦٠ - على ريان كل سفينة تصل الى ميناء مصرى :

١ - أن يمنع أى اتصال بالسفينة وأى شحن إليها أو تفريغ منها الى أن تتم الاجراءات الصحية نحوها ويرخص لها بحرية الاتصال .

٢ - أن يجيب على جميع أسئلة السلطة الصحية عن الحالة الصحية على ظهر السفينة فى أثناء الرحلة وأن يدون جميع البيانات الواردة بالقرار الصحى وفقا للنموذج رقم ١ الملحق بهذا القانون على أن يصدق عليه من طبيب السفينة اى .

٣ - أن يقوم فوراً بإبلاغ السلطة الصحية بالميناء حالات الأمراض المعدية أو الحالات المشتبه فيها التمر قد تظهر على ظهر السفينة أثناء وجودها بالميناء ولا يجوز له أن يسمح بانزال شخص مريض أو جثة متوفى الا بتصريح كتابى من السلطة الصحية .

مادة ١١ - على قائد الطائرة عند هبوطها فى الميناء الجوى أو وكيله المفوض أن يسترفه ويسلم البيانات الصحية للميناء فى الملحق رقم ٢ .

مادة ١٢ - للسلطة الصحية فى الميناء البحرى أو الجوى أو فى أى موكر حدود أن توقع الكشف الطبى على أية سفينة أو طائرة أو قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل عند وصولها وكذلك على أى شخص يكون فى رحلة دولية .

مادة ١٣ - تقوم السلطة الصحية بالمحافظة الصحية لكل سفينة تصل الى أحد الموانى قبل قيامها بأية عملية ويجوز لها اجراء التحريات الصحية فى شأنها اذا اقتضت الحالة .

مادة ١٤ - ستجرى عملية التحريات الصحية اذا كانت السفينة قادمة من ميناء موبوء بأحد الأمراض الكورنتينية أو كانت قد هربت به أثناء رحلتها وذلك بالرغم من حملها على حرية الاتصال فى ميناء متوسط غير

مربوء وفى حالة انقضاء أكثر من أربعة أسابيع على بدء الرحلة يكتفى بالبيانات الخاصة بالأسابيع الأربعه الأخيرة فانه انصح من امحريات الصحه سلامة السفينه يكتفى بإجراء عملية المعاينه عليها فى الموانى المصرية انتالية للميناء الأول *

مادة ١٥ - تسجل نتيجة المعاينه وكذلك نتيجة التحريات كتابيه فى سجل يعد لذلك فى كل مكتب للحجر الصحى *

مادة ١٦ - تعفى من المعاينه الصحيه سفن الارشاد وسفن خفر السواحل ومراكب الصيد وسفن التموين المصرية ما دامت لا تعمل الا بالسواحل المصرية على أنه اذا ظهر وباء بأحد الموانى الملحقة به هذه السفن أو اذا اتصلت به أثناء رحلتها تعامل معاملة باقى السفن *

ويجب أن تحصل هذه السفن من السلطة الصحيه على شهادة صحيه تسمح لها بالملاحة الساحلية القصيرة فقط (١) *

مادة ١٧ - على رمان كل سفينة أما ابادرة القوارض فيها فى أوقات دورية وأما حفظها دائماً بحيث يكون عدد القوارض فيها لا يستحق التفتيش *

(١) صدر قرار وزير الصحة العمومية بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فى شأن اجراءات الحجر الصحى ، وفيما يلى نصه :
 مادة ١ - يجب أن تكون صهاريج ومستودعات مياه الشرب الموجودة على ظهر السفن بما فى ذلك السفن الشراعية ومراكب الصيد وسفن التموين ، مقفولة ومحكمة الغطاء ، وتتخذ المياه من حنفيات تركب فيها ولا يحتفظ داخل المراكب بأى أوان مفتوحة لحفظ المياه منعاً من تولد البعوض .
 مادة ٢ - لا تصرف الشهادة الصحيه المنصوص عنها فى المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ الى مراكب الصيد والسفن التى تقوم بالملاحة الساحلية إلا بعد تنفيذ الاشتراطات الموضحة بالمادة السابقة .
 مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،
 (الوقائع المصرية فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ - العدد ١٢) *

فإذا لم تكن لديه شهادة صالحة بإبادة الجرذان أو شهادة بالاعفاء من تلك العنبرية جاز للسلطة الصحية أن تقوم بدانها بعملية إبادة الجرذان من السفينة أو أن تأمر بإجرائها تحت إدارتها ورقابتها وبها أن تعين الطرق الفنية الواجب اتباعها في ذلك .

ويراعى في إجراء العملية :

(أ) أن تتم عندما تكون العنابر خالية على أنه إذا كانت السفينة لا تحوى الا صابورة واحدة وجب إجراء العملية قبل الشحن .

(ب) ألا تستغرق من الوقت أكثر مما يلزم .

(ج) أن يتجنب القائمون بها إلحاق أى ضرر بالسفينة وحمولتها .

فإذا ما تمت عملية الإبادة على الوجه المرضى سلّمت السلطة الصحية ربان السفينة شهادة إبادة الجرذان أما إذا رأت من الظروف التي تمت فيها العملية أنها لم تؤد الى نتيجة مرضية لعملها أن تؤثر بما يفيد ذلك على شهادة إبادة الجرذان الموجودة في السفينة . ويجوز لها مدّ مساعدة صلاحية الشهادة المذكورة لشهر آخر إذا كان من شأن هذا الإمتداد تمكين السفينة من الوصول الى ميناء يمكن فيه القيام بإجراءات إبادة الجرذان .

وإذا اقتنعت السلطة الصحية بأن عدد القوارض على ظهر السفينة لا يستحق الفكر جاز لها أن تصرف شهادة بإعفائها من عملية إبادة الجرذان على ألا تصرف مثل هذه الشهادة إلا إذا تم تفتيش السفينة والعنابر خالية أو كانت السفينة لا تحوى الا صابورة واحدة أو تحوى مواد لا تجتذب القوارض وتيسر بطبيعتها أو بطريقة وغسبها عملية تفتيش العنابر تفتيشاً كاملاً ويجوز صرف شهادة الاعفاء لناقلات الزيوت ولو كانت عنابرها ممتلئة .

ولا تقوم بالاجراءات المبينة في هذه المادة واضدار الشهادات :

المنصوص عليها فيها الا السلطات الصحية التي تكون مزودة بموسائل
اياهه الجردان والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير الصحة العموميه •
وتنظم الشهادات التي تصدرها تلك السلطات صالحة لمدة ستة شهور
تحرر هذه الشهادة وفقا لدرج رقم ٣ المنقح بهذا القانون •

مادة ١٨ - في الظروف الاستثنائية ذات الطبيعة الوبائية يجوز
للسلطة الصحية اذا اشتبهت في وجود قوارض على ظهر احدى انطرات
أن تقوم بإبادةها أو أن تأمر بإجراء ذلك تحت إدارتها ورعايتها وفقا
للطرق الفنية الواجب اتباعها •

مادة ١٩ - لا يسمح للسفينة أو الطائرة بمغادرة الميناء البحري
أو ابجوى الذى يقع في دائره صاحبه بالحمى الصفراء الا اذا خضعت
للإجراءات التي تنصها السلطة الصحية وفقا لاحكام هذا القانون وذلك
في الحالة الآتية :

(أ) بالنسبة الى الطائرة اذا كانت ملوثة بالحمى الصفراء •

(ب) بالنسبة الى السفينة اذا كانت ملوثة بالحمى الصفراء ووجد
على ظهرها بمرض الايدس ايجهتى وتبين من الفحص الطبي وجود شخص
مصاب لم يعزل في الوقت المناسب •

وفيهذا الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابقة تكلف السفينة
أو الطائرة بمغادرة الميناء فوراً اذا لم توافق على الخضوع للإجراءات التي
تفرضها السلطة الصحية على ألا ترسو أثناء رحلتها في أى ميناء بحري
أو جوى آخر في مصر •

ومع ذلك يسمح لمثل هذه السفينة أو الطائرة بأخذ الوقود أو المياه
والتأمين وهي تحت الحراسة الصحية الكورنتينية وذلك مع عدم الاخلال
بأحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ •

مادة ٢٠ - (مستبدلة بالقانون ١٣٠ لسنة ١٩٦٣) لا يجوز لأية سفينة أن تغادر الميناء إلا بعد السماح لها بذلك من السلطة الصحية وحصولها على ما يثبت ذلك كتابة .

ويسرى هذا القيد على الطائرات التى تنقل أحد المعزولين صحيا أو فى الحالات التى تتضمنها الاتفاقات الدولية . أو فى حالات الضرورة التى يصدر بها قرار من وزير الصحة .

مادة ٢١ - لا تعتبر الطائرة قادمة من دائرة محلية ملوثة بمجرد مرورها فوق إقليم ملوث ما دام هبوطها يتم فى ميناء جوى صحى ليس فى ذاته دائرة محلية ملوثة .

مادة ٢٢ - اذا اضطرت طائرة الى الهبوط فى غير ميناء جوى أو فى ميناء جوى غير الذى كانت تنصده ، فعلى الرئبان المتولى القيادة أو أى شخص آخر مسئول أن يبذل كل جهد للاتصال بأقرب سلطة صحية أو سلطة عامة أخرى .

ويجوز للسلطة الصحية بمجرد إبلاغها نزول الطائرة أن تتخذ ما تراه من إجراءات صحية .

ولا يجوز لأى شخص على ظهر الطائرة مغادرة مكان هبوطها ما لم يكن ذلك بقصد الاتصال بالسلطة الصحية أو السلطة العامة أو بتفويض من مثل هذه السلطة ، كما لا يجوز نقل شيء من شحناتها من هذا المكان .

ولا يجوز للطائرة مغادرة مكان هبوطها إلا بعد اتخاذ الإجراءات التى تكون السلطة الصحية قد أمرت بها .

ويجوز للطيار المتولى القيادة أو أى شخص آخر مسئول أن يتخذ ما يكون ضروريا من إجراءات طيارته للمحافظة على صحته الرحابى وسلامتهم .

مادة ٢٣ - يحظر على الطائرات أثناء تطيقها فوق الأرض المصرية أو المياه الإقليمية القاء أية مادة يمكن أن يتسبب منها مرض وبائى أو السماح بألقاء شئ من ذلك .

مادة ٢٤ - مع عدم الإخلال بأى حكم آخر فى هذا القانون لا يجوز للسلطة الصحية اتخاذ أى إجراء صحى غير الكشف الطبى على :

١ - ركاب السفينة وأفراد طاقمها الذين لا يفادرونها متى كانت السفينة سليمة .

٢ - ركاب الطائرات وأفراد طاقمها متى كانت هذه الطائرات سليمة وذلك :

(أ) إذا لم يفادروا دائرة المرور المباشر الملحقه بالميناء الجوى .

(ب) إذا خضعوا لإجراءات العزل التى تفرضها عليهم السلطة الصحية عند عدم وجود دائرة مرور مباشر .

(ج) إذا تم انتقالهم من الميناء الجوى الذى نزلوا به الى ميناء آخر قريب منه بقصد مواصلة رحلتهم تحت اشراف السلطة الصحية .

مادة ٢٥ - عند وصول سفينة أو طائرة أو قطار أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل يجوز نقل أى شخص مصاب عليها وعزله ويجب إجراء هذا النقل إذا طلبه الشخص المسئول عن وسيلة النقل .

مادة ٣٦ - تكون الزيارات الطبية للمرضى والمعزولين والغناية بهم وخدمتهم بدون مقابل أما مصاريف الأدوية ونفقات غذائهم فتتكون على عاتقهم .

مادة ٢٧ - يجب أن يدفن المرضى المتوفون انشاء عزلهم بسبب اصابتهم باحد الامراض الخورنينية في مدمن الحجر مع اتخاذ ادخليات الصحية اللازمة ويكون المدفن على عمق مترين على الاقل من سطح الارض .

مادة ٢٨ - مع عدم الاخلال باحكام الباب الخامس يجوز للسلطة الصحية ان تضع تحت المراقبة اي شخص مشتبته فيه ينون في رحلة دوليه قادمًا من دائره مجبيه ملوثة وتستمر هذه المراقبة حتى نهايه مدة حضانه المرض المشتبه فيه .

ولا يجوز الاستعاضة عن المراقبة بالعزل الا اذا رأت السلطة الصحية ان هناك خطرا بالغا من انتقال العدوى من الشخص المشتبه فيه .

مادة ٢٩ - لا يجوز عزل الشخص الموضوع تحت المراقبة بل يسمح له بحرية التنقل على ان للسلطة الصحية تخفيه بتقديم نفسه اليها في اثناء مدة المراقبة .

ويجوز للسلطة الصحية كذلك ان تخضع مثل هذا الشخص للفحص الطبي وان تقوم بأية تحريات تكون ضرورية للتحقق من حالته الصحية .

وعندما ينقل شخص مريض تحت المراقبة الى جهة أخرى يجب عليه ان يخضع للسلطة الصحية التي عليها أن تخطر فوراً السلطة الصحية في الجهة التي يقصدها وعليه عند وصوله أن يتقدم الى هذه السلطة الأخيرة التي لها أن تطبق الاجراء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٠٠

مادة ٣٠ - لا يجوز اعادة أى اجراء صحى غير الفحص الطبي يكون قد اتخذ في ميناء بحرى أو بحرى سابق الا في الحالات الآتية :

(١) اذا ظهرت حالة ذاتا خطيرة وبائية في الميناء البحرى أو الجوى في ميناء قبل قيام السفينة أو الطائرة منه .

(ب) إذا ظهرت حالة ذات خطورة وبائية على ظهر السفينة أو الطائرة بعد اتخاذ الإجراءات الصحية عليها .

(ج) إذا ثبت للسلطة الصحية أن الإجراء المفردى الذى اتخذ فى الميناء السابق لم يكن ذا أثر كاف .

مادة ٣١ - لا يعتبر الشخص قائما من دائرة محلية ملوثة إذا كان على ظهر طائرة جلست فوق تلك الدائرة دون أن تهبط بها أو هبطت بها وروعت فى شأنها الأحكام الواردة بالمادة ٢٤ .

مادة ٣٢ - يجوز للسلطة الصحية أن تفرض على الأشخاص القادمين الى مصر من جهات موبوءة للإقامة بها ولو بصفة عارضة رقابة صحية وفقا للإجراءات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٣٣ - للسلطة الصحية فى الميناء البحرى أو الجوى أو فى أى مركز حدود أن توقع الكشف الطبى على أى شخص قبل قيامه برحلة دولية .

وعليها أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة :

(أ) لمنع سفر أى شخص مصاب أو مشتبهِ فيه .

(ب) لمنع اتصال أى عامل بالسفينة أو الطائرة أو القطار أو السيارة إذا كان يحتمل أن يسبب أى عدوى بمرض كورنثينى ولتع تسرب الحشرات الناقلة لتلك الأمراض إليها .

على أنه يجوز السماح للشخص الذى فى رحلة دولية ويوضع عند وصوله تحت المراقبة بمواصلة رحلته فإذا كان مسافرا بطريق الجو فعلى السلطة الصحية فى الميناء الجوى اثبات ذلك فى الإقرار العام .

٢ - أحكام خاصة بعبور السفن قناة السويس

مادة ٢٤ - لا يجوز لأية سفينة تفريغ بضائع أو شحنها ولا أخذ ركاب أو انزالهم أثناء عبورها قناة السويس .

مادة ٢٥ - إذا وصلت إلى ميناء بورسعيد أو السويس سفينة قادمة من موانئ غير موبوءة أو من موانئ موبوءة بعد مضي مدة الحضانة واتضح من الفحص الطبي سلامتها جاز اعفاؤها من عملية المعاينة في الميناء الآخر بناء على طلب الريان إذا توافرت فيها الشروط الآتية :

(أ) أن تكون السفينة عابرة .

(ب) ألا يكون أحد المينامين (بورسعيد - السويس) موجودا .

(ج) ألا يكون بالسفينة مريض بهرض مد أو مشتبه فيه .

(د) ألا تقوم السفينة بانزال مريض أو جثث في الميناء الآخر .

(هـ) ألا تقوم السفينة بتفريغ بضائع أو شحنها في الميناء الآخر على أنه يجوز لها أن تتزود فيه بتموينها من المياه والوقود والأغذية أن تسلم البريد أو تتسلمه .

مادة ٣٦ - إذا وصلت إلى ميناء بورسعيد أو السويس سفينة قادمة من ميناء موبوء بأحد الأمراض الكورنتية قبل انقضاء مدة الحضانة واتضح من الفحص الطبي سلامتها وترغب في عبور القناة فتتخذ نحوها الاجراءات الآتية :

(أ) في حالة قدوم السفينة من ميناء موبوء بالطاعون أو الكوليرا أو الحمى الصفراء تقوم السلطة الصحية بفرض الحراسة عليها أثناء وقوفها بكلا المينامين وأثناء عبورها القناة وذلك بقصد منع أى اتصال غير مخصص به بين السفينة والنشاطية ومراقبة الحالة الصحية فيها وتطبيق أحكام المادة ٣ وتستمر الحراسة لحين انقضاء مدة الحضانة .

(ب) فى حالة قدوم السفينة من ميناء موبوء بأحد أمراض الجدري أو التيفوس أو الحمى الراجعة تقوم السلطة الصحية بتقرير المراسمة المناسبة لكل حالة حسب ظروفها وذلك لحين انقضاء مدة الحضانة .

مادة ٢٧ - يجوز للسلطة الصحية بالميناء اعفاء السفن الحربية من الفحص الطبى للأشخاص الذين على ظهرها بناء على شهادة من طبيب السفينة ومرتق عليها من ربانها تؤكد ما يأتى :

(١) أنه لم تظهر بالسفينة منذ قيامها أية حالة طاعون أو كوليرا .

(ب) أن الطبيب قام بفحص كل من على الباخرة خلال الاثنى عشرة ساعة الأخيرة قبل وصول السفينة الى الميناء ولم يجد بينهم مريض .
أما السفن الحربية الموبوءة أو المشتبه فيها فتتخذ فى شأنها جميع الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة تعتبر سفن حربية الوحدات المتقاتلة دون السفن الناقلة للجنود أو السفن المستعملة مستشفيات .

٤ - الاجراءات المتعلقة بالنقل الدولى للبضائع والأمثلة والبريد والجاود ومنتجات وبقايا الحيوانات

مادة ٢٨ - يجوز للسلطة الصحية اذاتوافر لتعنيها ما يدعو الى الاعتقاد باحتمال تلوث البضائع بالعدوى بأحد الأمراض الكورنتينية أو اذا رأت أنها تكون أداة لنشر مثل هذا أن تتخذ الاجراءات الآتية :

(١) فى حالة الطاعون :

إبادة الحشرات وتطهير الملابس الداخلية والملابس المستعملة حديثا والمفروشات والبياضات المستعملة ولا يسمح بانزال البضائع الواردة من منطقة موبوءة والتي يشك فى أن تكون محتوية على جرذان مصابة بالطاعون

الابعد أن تتخذ الاحتياطات الضرورية لمنع الجردان من الهرب حتى يمكن ابادتها ولابادة الحشرات الناقلة للمعدوى .

(ب) في حالة الكوليرا :

تطهير الملابس الداخلية والملابس والمفروشات التي استعملت حديثا ويجوز للسلطة الصحية أن تمنع تفريغ أية أسماك أو أسماك صدفية أو فواكه أو خضروات مما يستهلك بحون طهى وكذا أية مشروبات ما لم تكن هذه المأكولات أو المشروبات محفوظة في علب مغلقة أو كان قد سبق أن أجرى عليها ما يمكن أن يتلف ميكروب الكوليرا وما لم يكن لدى السلطة الصحية ما يدعو للاعتقاد بأنها ملوثة .

(ج) في حالة الحمى الصفراء :

يجوز السماح بتفريغ البضاعة بعد اجراء عملية اباداة الحشرات على السفينة تحت اشراف السلطة الصحية بالميناء .

(د) في حالة التيفوس والحمى التراجعة :

ابادة حشرات الملابس الداخلية والملابس والمفروشات المستعملة حديثا .

(هـ) في حالة الجدري :

تطهير الملابس الداخلية والملابس والمفروشات المستعملة حديثا وتجري عملية التطهير على الكهنة والخرق البالية (تشمل الخيش الكهنه والملابس المستعملة) في حالة ورودها غير مصحوبة بشهادة مقبولة من سلطة صحية يشهد باجراء عملية التطهير عليها قبل اعدادها للتصدير — كما .يجرى عليها التطهير في حالة تصديرها الى الخارج اذا طلبت البلاد المصدرة اليها اجراء عملية التطهير عليها .

ولا يجوز اخضاع البضائع العابرة التي لا تتنقل من سفينة الى أخرى للإجراءات الصحية أو حجزها في أي ميناء بحري أو جوى أو عند الصدود .

مادة ٢٩ - يجوز في جميع الأحوال تطهير الأمتعة أو إيداع الحشرات منها اذا كانت خاصة بشخص مصاب أو مشتبه فيه أو يحمل مادة ملوثة أو حشرات ناقلة لأي مرض كورنتيني »

مادة ٤٠ - لا تخضع الرسائل البريدية والصحف والكتب والمطبوعات الأخرى لأي إجراء صحي على أنه يجوز اخضاع طرود البريد للإجراءات الصحية في حالة امتوائها :

(أ) أي نوع من الأغذية المشار إليها في الفقرة الأولى (ب) من المادة ٣٨ عندما يوجد لدى السلطة الصحية ما يحملها على الاعتقاد بأنها آتية من دائرة محلية ملوثة بالكوليرا .

(ب) بياضات أو ملابس أو أدوات أو فراش استعملت أو اتسخت وكانت مما تنطبق عليها أحكام الباب الخامس .»

مادة ٤١ - لا يجوز اخفال الجلود ومنتجات الحيوانات وبقاياها الى البلاد فيما عدا الشعر الخام وشعر الخزير والأوبار الا اذا كانت مصحوبة بشهادة صحية من جهة انتاجها الأصلية تشمل من البيانات ما يسمح بالاستدلال على نوع الرسالة ويذكر بها أن جهة الانتاج الأصلية خالية من أمراض الحيوانات المعدية بشكل وبائي - ولا تسري أحكام هذه المادة على العينات غير القابلة للتداول (١) .

(١) صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٣ بالاشتراطات الصحية اللازم توافرها في الأصناف المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجر الصحي عند تصديرها ، وفيما يلي نصه :
=

مادة ٤٢ - فى حالة ورود المواد الميئة بالمادة السابقة بدون شهادة أو بشهادة غير قانونية أو إذا رأت السلطة الصحية عند معاينتها أنها فى حالة يفشى منها على الصحة العامة - توضع تحت الاشراف الصحى لحين استكمال مستنداتها الصحية أو يعاد تصديرها فى مدة اقصاها ستون يومًا تصيب من تاريخ ابلاغ صاحب الشأن رفض قبولها فاذا انقضت هذه المدة تعحم المواد ولا يكون لصاحب الشأن الحق فى المطالبة بأى تعويض عنها .

مادة ٤٣ - تخضع المواد الميئة فى المادة ٤١ عند تصديرها للاستراطات الصحية التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٤٤ - لا يجوز ادخال غرس الحلاقة أو الشعر الخام أو شعر الخنزير أو الأوبار الى البلاد ما لم تكن مصحوبة بشهادة من الادارة المختصة فى الجهة التى صنعت فيها أو تصدرت منها يذكر بها أن عملية التطهير قد عملت لها وأصبحت خالية من بخور جراثيم الجمرة الثيبية .

فاذا كانت غير مصحوبة بهذه الشهادة يجوز اعادتها الى الخارج فى

مادة ١ - يجب التحقق من ان التعبئة او الجزم - للبضائع المنصوص عليها بالمادة ٤١ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ المعدة للتصدير - بحالة مرضية ولا ينتج عنها اى ضرر صحى وفى حالة تصدير اصناف قابلة للتصرب سائل منها يجب ان تكون معبأة فى اوعية محكمة الغلق وسليمة الاجزاء .
مادة ٢ - يجوز اتخاذ اجراءات التطهير التى يرى انها ضرورية لتجنب خطر التلوث .

مادة ٣ - تعطى شهادة صحية بنتيجة المعاينة وبما اتخذ نحو الرسالة من اجراءات .

مادة ٤ - يلغى القرار الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(الوقائع المصرية فى ٣ يونية سنة ١٩٦٣ - العدد ٤٢) .

مدة أقصاها ثلاثون يوما تحسب من تاريخ ابلاغ الجهرک وصولها أو بعد التحقق من محتويات طرودها إذا كانت قد استحضرت بطريق البريد فإذا انقضت هذه المدة تعدم المواد لا يكون لصاحب الشأن الحق في المطالبة بنأي تدويف عنها •

ولا تنسرى أحكام هذه المادة على العينات غير القابلة للتداول •

مادة ٤٥ - مع وجود الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة يجوز للسلطة الصحية أن توقف تسليم هذه المواد في الجهرک الى أن يتم فحصها بكتريولوجيا ويجوز للسلطة الصحية في حالة تلوثها بجراثيم الجهرة الضيئة اعتبار كل الطرد أو الحزمة أو البالة الواردة ضمنها هذه المواد موبوءا واعادها بأكملها ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعريض عنها

والسلطة الصحية أن تأخذ باعادة الطرد أو الحزمة أو البالة الى الجهة الواردة منها في الخارج في المهلة التي تحدده لذلك والا أعدمته •

مادة ٤٦ - لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بما يأتي :

(أ) حظر استيراد الفرش أو الشعر الخام من أي بلد إذا اتضح بعد فحصها بكتريولوجيا أو بآية واسطة أخرى أن شهادات التطهير المرسلة معها لا تتضمن ضمانا كافيا بعدم وجود جراثيم الجهرة الضيئة فيها •

(ب) تطبيق الأحكام الخاصة بالفرش أو الشعر الخام على بعض أنواع أخرى من الفرش المستعملة للترين أو لأغراض طبية أو جراحية •

مادة ٤٧ - توضح المواد المذكورة في المادتين ٤١ و ٤٤ والواردة برسم الترانسيت تحت إشراف الحجر الصحي الى أن يتم إعادة تصديرها على أن يوقف هذا الإشراف إذا تقدم صاحب الشأن بالشهادات الصحية اللازمة •

٥ - احكام خاصة من الأمراض الكورنتينية

مادة ٤٨ - لا تنطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا الباب
والتي يشترط لاتخاذها القدوم من دائرة محلية ملوثة الا اذا كانت السلطة
الصحية لتلك الدائرة قائمة باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار
الأمراض الكورنتينية والوبائية وبتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في
المادة ٢٨ *

(١) الطاعون

مادة ٤٩ - يجب قبل السماح بالقيام برحلة دولية من دائرة محلية
بها وباء طاعون رئوى عزل كل مشتبه فيه لمدة ستة أيام تحتسب من تاريخ
آخر تعرض للمعدوى *

مادة ٥٠ - تغيب السفينة أو الطائرة عند وصولها إلى الميناء في الحالاتين
الآتيتين :

(أ) إذا كان على ظهرها اصابة طاعون بشري

(ب) إذا وجد على ظهرها فارض ملوث بالطاعون *

وتعتبر السفينة ملوثة أيضا اذا حدثت على ظهرها اصابة بالطاعون
البشري بعد ركوها بأكثر من ستة أيام *

وتعتبر السفينة عند وصولها مشتبها في ثلوثها في الحالتين الآتيتين :

(أ) اذا لم يكن على ظهرها حالة طاعون بشري وانما حدثت على
ظهرها اصابة خلال الستة أيام الأولى بعد ركوها *

(ب) اذا كان هناك ما يدل على حدوث نفوق غير عادي بين القوارض
على ظهر السفينة لم يعرف سببه *

وتعتبر السفينة أو الطائرة عند وصولها سليمة حتى ولو كانت قادمة
من دائرة محلية ملوثة أو كان على ظهرها شخص قادم من دائرة محلية

ملوثة متى اقتضت السلطة الصحية بعد الفحص الطبى بعدم توافر الظروف الميئة بالفقرات السابقة •

مادة ٥١ - عند وصول سفينة أو طائرة ملوثة أو سفينة مشتبته في تلوثها يجوز للسلطة الصحية أن تتخذ الاجراءات الآتية :

(أ) ابادء الحشرات من أى شخص مشتبته فيه ووضعه تحت المراقبة لمدة لا تزيد على ستة أيام تحسب من تاريخ الوصول •

(ب) ابادء الحشرات من أمتعة المصاب أو المشتبه فيه وتطهيرها اذا اقتضى الأمر •

(ج) ابادء الحشرات من غير ذلك من الأشخاص وتطهيرها اذا اقتضى الأمر وكذا بالنسبة الى أى مكان فى الطائرة أو السفينة يعتبر ملوثا •

وأذا ظهر طاعون القوارض على ظهر السفينة وجب ابادء القوارض منها وهى تحت الحجر الصحى اذا اقتضى الأمر ذلك مع مراعاة الشروط الآتية :

(أ) تجرى عملية ابادء القوارض بمجرد اخلاء العنابر •

(ب) يجوز اجراء عملية معيئية لايادة البجردان من السفينة والشحنة فى مكانها الاصلى أو فى أثناء عملية التفريغ لمنع تسرب القوارض الملوثة •

(ج) اذا لم يتيسر ابادء القوارض ابادء تلمة لكن جزءا فقط من مشحون السفينة سيجرى تفريغه فيجوز للسلطة الصحية أن تطبق أية اجراءات ترى أنها لازمة لمنع تسرب القوارض الملوثة بما فى ذلك وضع السفينة تحت الحجر الصحى •

وأذا وجد على ظهر الطائرة قارض نغسق بالطاعون فجب ابادء القوارض من الطائرة وهى موضوعة تحت الحجر الصحى اذا اقتضى الأمر ذلك •

مادة ٥٢ - إذا تم اتخاذ الإجراءات التي تفرضها السلطة الصحية وفقاً لأحكام المادتين السابقتين ومتى اقتضت السلطة الصحية بأن حالات تفوق القوارض غير العادية ليست راجعة إلى الطاعون يرخص للسفينة أو الطائرة بحرية المرور .

مادة ٥٣ - إذا كانت السفينة أو الطائرة سليمة عند وصولها يرخص لها بحرية المرور على أنه إذا كانت فادحة من دائرة محلية ملوثة فيجوز للسلطة الصحية أن تتخذ الاجراءين الآتيين :

(أ) وضع أى شخص مشتبه فيه يغادر السفينة أو الطائرة تحت المراقبة لمدة لا تزيد على ستة أيام تحسب من تاريخ مغادرتها الدائرة المحلية الملوثة .

(ب) طلب إبادة القوارض التي على ظهر السفينة أو الطائرة إذا كانت هناك أسباب قوية لذلك تبلغ كتابة للريان .

مادة ٥٤ - إذا اكتشفت حالة طاعون بشرى عند وصول قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل فيجوز للسلطة الصحية أن تطبق الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٥ والفقرة الأولى من المادة ٥١ .

(ب) الكوليرا

مادة ٥٥ - يجوز للسلطة الصحية أن تطبق على أى شخص في رحلة دولية قادم من دائرة محلية ملوثة أثناء مدة الحضانة إجراءات الآتية :

(أ) إذا كان في حيازة المسافر شهادة تطعيم صالحة ضد الكوليرا جاز وضعه تحت المراقبة لمدة لا تزيد على خمسة أيام تحسب من تاريخ قيامه من الدائرة المحلية الملوثة .

(ب) إذا لم يكن في حيازته مثل هذه الشهادة وجب عزله لمدة

خمسة أيام تحسب من تاريخ قيامه من دائرة محلية ملوثة أو المدة المكمله
لستة أيام من تاريخ اخر تطعيم ايها اقل ويجوز إجراء فحص بكتريولوجي
لبراز المعزول .

مادة ٥٦ - تعتبر السفينة عند وصولها ملوثة اذا كانت على ظهرها
حالة خويلها ، او حدثت على ظهرها حالة خويلها قبل وصولها بمدة خمسة
أيام ، ويعتبر مشبها في تنوعها اذا حدثت على ظهرها حالة خويلها أثناء
رحلتها . ولكن لم تحدث عليها حالة جديدة في مدة خمسة أيام قبل وصولها
وتعتبر أنظرة عند وصولها ملوثة اذا كانت عليها حالة خويلها وتعتبر
مشبها في تلوثها اذا حدثت عليها حالة خويلها أثناء رحلتها وسبق انزالها
من الطائرة .

مادة ٥٧ - عند وصول سفينة أو طائرة ملوثة يجوز للسلطة المصرية
أن تتخذ الاجراءات الآتية :

(أ) وضع أى مسافر أو نوتى لديه شهادة تطعيم صالحة ضد
الكلوليا تحت المراقبة لمدة لا تزيد على خمسة أيام تحسب من تاريخ
النزول الى البر . وعزل جميع النازلين للبر الآخرين .

(ب) تطهير أمتعة المصاب أو المشتبه فيه .

(ج) تطهير غير ذلك من الأشياء المستعملة كذا أى جزء من السفينة
أو الطائرة يعتبر ملوثا .

(د) تطهير وإزالة أية مياه توجد على ظهر السفينة أو الطائرة تعتبر
ملوثة وكذا تطهير الأوعية .

ولا يجوز صرف أو تفريغ المواد البرازية والمياه العادية بما فيها
المياه الواكدة في قاع السفينة والمفضلات وأية مادة تعتبر ملوثة قبل
تطهيرها .

مادة ٥٨ - عند وصول سفينة أو طائرة مشتبه في تلوثها يجوز للسلطة الصحية تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في البنود (ب ، ج ، د) من المقرة الأولى وفي المقرة الثانية من المادة السابقة .

ومع عدم الاخلال بالاجراء المنصوص عليه في البند (ب) من المادة ٥٥ يجوز ايضا وضع أى مسافر أو نوتى ينزل من الطائرة أو السفينة تحت المراقبة الصحية لمدة لا تزيد على خمسة أيام تصبم من تاريخ الوصول .

مادة ٥٩ - اذا تم اتخاذ الاجراءات التى تقرضها السلطة الصحية وفقا لأحكام المواد ٢٥ و ٥٧ و ٥٨ يرخص للسفينة بحرية المرور .

مادة ٦٠ - اذا كانت السفينة أو الطائرة سليمة عند وصولها يرخص لها بحرية المرور على أنه اذا كانت قادمة من دائرة محلية ملوثة فلهي السلطة الصحية أن تطبق على أى مسافر أو نوتى ينزل منها الاجراءات والمنصوص عليها في المادة ٥٥ .

مادة ٦١ - اذا اكتشفت حالة كوليرا عند وصول قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل فيجوز للسلطة الصحية أن تتخذ الاجراءات الآتية :

(أ) مراقبة أى مشتبه فيه لمدة لا تزيد على خمسة أيام بحسوبة من تاريخ الوصول مع عدم الاخلال بالاجراء المنصوص عليه في البند (ب) من المادة ٥٥ .

(ب) تطهير أمتعة المصاب وعند اللزوم أمتعة أى مشتبه فيه .

(ج) تطهير غير ذلك من الأشياء المستعملة وكذا أى جزء من القطار أو وسيلة النقل يعتبر ملوثا .

مادة ٦٢ - عند وصول سفينة أو طائرة ملوثة أو مشتبه في تلوثها أو قطار أو وسيلة من وسائل النقل اكتشفت بها حالة كوليرا أو سفيته أو

طائرة أو قطار أو وسيلة من وسائل النقل قادمة من دائرة محلية ملوثة يجوز للسلطة الصحية أن تمنع تفريغ أية أسماك أو أسماك صدفية أو فواكه أو خضروات مما يستهلك بدون طهي كما يجوز لها إعدامها وكذا أية مشروبات ما لم تكن هذه المأكولات أو المشروبات محفوظة في علب مختومة ومسا لم يكن لدى السلطة الصحية ما يدعو للاعتقاد بأنها ملوثة .

وإذا كانت هذه المأكولات أو المشروبات ضمن شحنة أحد عنابر السفينة أو أقسام البضاعة في طائرة فيكون للسلطة الصحية الخاصة بالميناء البحري أو الجوى المزمع تفريغ المأكولات أو المشروبات فيه حل إعدامها .

ولقائد الطائرة الحق في طلب إعدام مثل هذا الطعام أو المشروب .

مادة ٦٣ - يجوز للسلطة الصحية إذا اقتضى الأمر إخضاع الأشخاص القادمين في رحلة دولية من منطقة ملوثة خلال مدة تفريغ المرض لفحص البراز بشرط ألا تتجاوز المدة التي يجوز فيها ذلك خمسة أيام ابتداء من التاريخ الذي غادروا فيه المنطقة الملوثة .

(ج) الحمى الصفراء

مادة ٦٤ - يفرض التطعيم ضد الحمى الصفراء على كل شخص يغادر دائرة محلية ملوثة في رحلة دولية ويكون قابلاً لدائرة صالحة للحمى الصفراء وإذا كان في حيازة مثل هذا الشخص شهادة تطعيم ضد الحمى الصفراء لم تعد صالحة بعد جاز مع ذلك السماح له بالرحيل وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٦٦ .

مادة ٦٥ - يجب على كل من يشتغل في ميناء جوى يقع في دائرة محلية ملوثة وكل من أفراد طاقم الطائرة التي تستخدم مثل هذا الميناء أن يكون حائزاً على شهادة تطعيم صالحة ضد الحمى الصفراء .

ويجب على كل طائرة تغادر ميناء جويًا يقع في دائرة محلية ملوثة وتقصّد دائره صالحه للحمى الصفراء ان يجرى عملية ابادة الحشرات منها في اوله ميناء للوصول تحت اشراف السلطة الصحيه .

ويجب كذلك على كل طائرة تغادر دائرة محمية بهياً بعوض الايدس ايجهتي أو أي ناقل منزلي آخر للحمى الصفراء قاصده دائرة محيه صالحه للحمى انصفراء سبق اباده بعوض الايدس ايجهتي منها ان تجرى عملية ابادة الحشرات تحت اشراف السلطة الصحيه .

مادة ٦٦ - يجوز للسلطة الصحيه في الدائرة الصالحة للحمى الصفراء ان تأمر بزل أي شخص في رحله دولية قادم من دائرة محلية ملوثة ولا يستطيع إبراز شهادة تطعيم صالحه ضد الحمى الصفراء وذلك حتى تصبح الشهاده التي يحملها صالحه أو حتى تبتضى مدة لا تزيد على ستة أيام تحسب من تاريخ آخر تعرض مريض العدوى أي التاريخ يقع أولا .

مادة ٦٧ - اذا كان الشخص قادما من دائرة محلية ملوثة ولا يستطيع إبراز شهادة تطعيم صالحه ضد الحمى الصفراء ويضع القيام برحلة دولية الى وائى جوية تقع في دائرة صالحة للحمى الصفراء لم تتوافر فيها بعد وسائل الدزل المنصوص عليها في المادة ٢٨ جاز - بالاتفاق بين الادارات الصحيه في الدول التي تقع فيها الموانئ المذكورة - منحه من بدء رحلته من الميناء الجوي الذي تتوافر فيه هذه الوسائل .

مادة ٦٨ - تعتبر السفينة عند وصولها ملوثة اذا وجدت على ظهرها اصابة بالحمى الصفراء أو اذا حدثت اصابة على ظهرها أثناء الرحلة . وتعتبر مشتبه في تلوثها اذا كانت قد تغادرت دائرة مطية ملوثة منذ أقل من ستة أيام قبل وصولها أو اذا كانت قد وصلت خلال ثلاثين يوما من

تاريخ مغادرتها مثل هذه الدائرة وتعتبر السلطة الصحية على بعض الایدس ایجبتى على ظهرها .

وتعتبر الطائرة عند وصولها ملوثة اذا وجدت على ظهرها اصابة بالحمى الصفراء وتعتبر مشتبه في تلوثها اذا كانت السلطة الصحية لا تتخذ بمطية ابادہ الحشرات وفقا لأحكام الملة ٦٥ وتعتبر على بعض حى على ظهر الطائرة .

مادة ٦٩ - عند وصول أية سفينة أو طائرة ملوثة أو مشتبه في تلوثها يجوز لسلطة الصحية تفنیش السفينة أو الطائرة وابادة بعوض الایدس ایجبتى الذى قد يوجد على ظهرها . ويجوز في الدائرة الصالحة للحمى الصفراء أن يطلب الى السفينة أن تقف بعيدا عن المير بمسافة اربعمائة متر على الأقل حتى تتم هذه الاجراءات .

ويبطل اعتبار السفينة أو الطائرة ملوثة أو مشتبه في تلوثها متى تم تنفيذ الاجراءات التى تفرضها السلطة الصحية وفقا لأحكام هذا القانون وعندئذ یرخص لها بحرية المرور .

مادة ٧٠ - يجوز للطائرات القادمة من دائرة محلية ملوثة الى دائرة صالحة للحمى الصفراء أن تهبط في الموانى الجوية التى تشيها الادارة الصحية لهذا الغرض .

مادة ٧١ - عند وصول قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل من دائرة محلية ملوثة الى دائرة صالحة للحمى الصفراء يجوز للسلطة الصحية ابادہ الحشرات منها .

(د) الجدرى

مادة ٧٢ - يجوز للادارة الصحية أن تطلب من أى شخص في رحلة دولية لا يبدو عليه أثر تحصين ضد الجدرى نتيجة اصابة سابقة أن يقدم

عند وصوله شهادة تطعيم ضد الجدرى - فإذا لم يستطع إبرازها يجوز تطعيمها وإذا رفض التطعيم جاز وضعه تحت المراقبة لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما تحسب من تاريخ مبارحته آخر إقليم زاره قبل وصوله •

ويجوز تطعيم أى شخص فى رحلة دولية قام فى مدة أربعة عشر يوما قبل وصوله بزيارة دائرة محليه ملوثة وترى السلطة الصحية أنه غير محصن تحصينا كافيا تم وضعه تحت المراقبة فإذا رفض التطعيم جاز عزله ويجب ألا تزيد مدة المراقبة أو النزل على أربعة عشر يوما تحسب من تاريخ مغادرته للدائرة المحلية الملوثة ، وتعتبر شهادة التطعيم الصالحة ضد الجدرى دليلا على التحصين الواقع •

مادة ٧٣ - تعتبر السفينة أو الطائرة عند وصولها ملوثة إذا كانت على ظهرها حالة جدرى أو كانت قد حدثت على ظهرها إصابة بهذا المرض فى أثناء رحلتها • وإذا كانت السفينة أو الطائرة سليمة وكان على ظهرها أشخاص مشتبه فيهم يجوز عند النزول تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى المادة التالية على أية حالة مشتبه فيها •

مادة ٧٤ - عند وصول سفينة أو طائرة ملوثة لدى السلطة الصحية أن تعرض للتطعيم على أى شخص على ظهرها ترى أنه لم يسبق تحصينه تحصينا كافيا ضد الجدرى •

ويجوز لها أن تعزل أو تضع تحت المراقبة لمدة لا تزيد على الأربعة عشر يوما تحسب من تاريخ آخر تعرض للعوى أى شخص ينزل منها • وعلى السلطة الصحية أن تقوم بتطهير :

١ - أية أمتعة لأى مصاب •

٢ - أية أمتعة أو أشياء أخرى كالفراش والبياضات المنسجمة وكذا أى جزء من السفينة أو الطائرة يعتبر ملوثا •

١٠ ويظل اعتبار السفينة أو الطائرة ملوثة متى تم نقل كل مصاب وتنفيذ الإجراءات التي تفرضها السلطة الصحية وفقاً لإحكام هذا القانون تنفيذاً فعالاً. وعندئذ يرخّص للسفينة أو الطائرة بحرية المرور .

مادة ٧٥ - يرخّص بحرية المرور للسفينة أو الطائرة السليمة عند الوصول حتى ولو كانت قادمة من دائرة محلية ملوثة .

١١ مادة ٧٦ - إذا اكتشفت حالة جدوى عند وصول قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل فيجب إبعاد المصاب وتطبيق أحكام الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة ٧٤ وتحصّب هذه المراقبة أو العزل من تاريخ الوصول .

(٥) التيفوس

مادة ٧٧ - يجب إبادة الحشرات من أي شخص في رحلة دولية عند مغادرته دائرة محلية ملوثة وترى السلطة الصحية لتلك الدائرة أنه من المحتمل أن ينشر التيفوس وتباد الحشرات من الملابس التي يرتديها ومن أمتعته ومن أي أشياء أخرى له يحتمل أن تنشر التيفوس وتظهر تلك الملابس أو الأمتعة أو الأشياء الأخرى عند الاقتضاء .

١٢ ويجوز للسلطة الصحية بجهة الوصول إبادة الحشرات من أي شخص في رحلة دولية ينون قد غادر دائرة محلية ملوثة خلال الأربعة عشر يوماً السابقة ووضعه تحت المراقبة مدة لا تزيد على أربعة عشر يوماً تحسب من تاريخ عملية الإبادة ويجوز إبادة الحشرات من جميع الملابس التي يرتديها ذلك الشخص وكذا من أمتعته أو أية أشياء أخرى يحتمل أن تنشر التيفوس وتطهيرها عند الضرورة .

مادة ٧٨ - تعتبر السفينة أو الطائرة عند وصولها سليمة ولو كان على ظهرها مصاب ويجوز إبادة الحشرات من أي مشتبّه فيه . وكذلك يجوز إبادة الحشرات من الأماكن التي يشغلها المصاب وأي مشتبّه فيه ومن

الملايس التي يرتديها ومن أمتعته وأية أشياء أخرى يحتمل أن تنتشر اليفوس وتطهرها عند الضرورة وعندئذ يرخص للسفينة أو الطائرة بحرية المرور .

مادة ٧٩ - إذا اكتشفت حالة تيفوس عند وصول قطار أو أية وسيلة من وسائل النقل فيجوز للسلطة الصحية تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٥ و ٧٧ .

(و) الحمى الراجعة

مادة ٨٠ - ستطبق أحكام المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ الخاصة بالتيفوس على الحمى الراجعة على أنه إذا وضع شخص تحت المراقبة فلا يجوز أن تزيد هذه المراقبة على ثمانية أيام تصعب من تاريخ عطية إبادة الحشرات .

(ز) الدنج

مادة ٨١ - يجوز اتخاذ الإجراءات الآتية على أية سفينة قادمة من ميناء موبوء بالدنج إذا خشيت السلطة الصحية في ميناء الوصول من انتشار المرض في ذلك الميناء بسبب وجود عدد كبير من البعوض الذي يمكن انتقال العدوى بواسطته :

(أ) فحص القوارض الضمي للباخرة الصادر من الطبيب أو من الريان في حالة عدم وجود طبيب متقننا بيان ما إذا كان يوجد على ظهر البخرة أشخاص مصابون بالدنج أو خضعت أصابات بهذا المرض .

(ب) اجراء الكشف الطبي ويجرى لنزال المرضى المصابين بالدنج منذ أقل من خمسة أيام الذين يريدون متارحة السفينة في أثناء النهار ويجزئون في البر طبقا لتعليمات المنطقة الصحية بطريقة تتيحهم لسع البعوض حتى تنقضى مدة خمسة أيام من تاريخ ابتداء المرض .

(ج) تفتيش السفينة للتأكد من عدم وجود بعوض الایدس ایجبتى بها بشرط مراعاة ما سبق اتخاذه من الاحتیاطات فى أثناء السفر واذ تحقق وجود هذا البعوض فى السفينة جاز للسلطة الصحية أن تجرى اللازم لإبادته .

(د) وضع المسافرين الذين نزلوا الى البر تحت الملاحظة اذا اقتضى الأمر ذلك ونهت البحارة من مغادرة السفينة ما لم يطلب خروجهم بسبب تأدية أعمالهم وذلك لحین انقضاء ثمانية أيام من تاریخ التعرض لخطر المحوى .

مادة ٨٢ - اذا ثبت وجود وباء الدنج فى أراضى البلاد المتاخمة لمصر فيجوز للسلطات الصحية أن تتخذ الاجراءات الآتية :

(أ) وضع المسافرين تحت الملاحظة لمدة لا تتجاوز ثمانية أيام من آخر يوم حدث فيه التعرض للمحوى .

(ب) عزل المسافرين المشتبه فى أنهم مصابون بعمى الدنج منذ أقل من خمسة أيام وفقا لتعليمات السلطة الصحية بحيث يكونون فى مأمن من لنسج البعوض حتى تنتفى مدة خمسة أيام من تاریخ بدء العزل .

٦ - المراقبة الصحية لحركة نقل الحجاج أثناء

موسم الحج

(١) احتیاطات تطبق على الحجاج

مادة ٨٢ - يجب أن يكون كل حاج قبل قیامه الى الحج حاملا شهادةش تطعيم صالحتين ضد الجدري والكوليرا فاذا كان مغادرا دائرة محلية مزينة بالحصى الصفراء أو منطقة متوطنة فيها الحمى الصفراء خلال

الستة الأيام السابقة وجب أن يكون حاملا أيضا شهادة تطعيم بالحصبة ضد الحمى الصفراء •

مادة ٨٤ - يجب على السلفرين من غير الحجاج الى الحجاز سواء بالسفن أو الطائرات خلال موسم الحج أن يستوفوا جميع الاشتراطات الصحية المطلوبة من الحجاج •

مادة ٨٥ - لا يجوز السماح للحجاج بطهى الطعام على ظهر سفينة الحجاج •

مادة ٨٦ - يجب على كل سفينة حجاج تمر بقناة السويس أن تجتازها ومى تحت الحراسة الصحية الكورنتينة •

مادة ٨٧ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨) •

مادة ٨٨ - يجب ألا يسافر الحجاج المائدون من الحجاز أو من فى حكمهم من الجماعات الذين يرغبون فى النزول فى مصر الا على احدى سفن الحجاج التى تقف فى المحطة الصحية بالطور أو فى أية محطة صحية أخرى تعينها الادارة الصحية فى مصر حيث يوضعون تحت الملاحظة وتتخذ نحوهم التدابير الصحية المبينة فى المواد التالية •

مادة ٨٩ - يرخص للحجاج المصريين أو المقيمين فى مصر دون غيرهم بمغادرة السفينة نهائيا والعودة الى محال اقامتهم بعد أن يقضوا مدة الملاحظة بالحجر المبنى بالطور ولا يعتبر مقبلا بمصر الا من كان حائزا على تأشيرة قانونية بالاقامة فيها ولا يجوز لغيرهم من الحجاج أن ينزلوا الى أحد الموانئ المصرية بعد مغادرتهم الطور الا باذن خاص وبالشروط التى تضعها السلطات المصرية المختصة كما أنه لا يجوز لربابنة السفن نقل الحجاج الأجانب من سفينة الى أخرى سواء فى الطور أو فى السويس أو فى بورسعيد أو فى غيرها يعنون اذن خاص بذلك •

مادة ٩٠ - يوضع الحجاج العائدون الى مصر تحت الملاحظة لمدة ثلاث ايام على الأكثر بالنسبة للحجاج العائدين فى السفن وخمسة ايام على الأكثر بالنسبة الى الحجاج العائدين على الطائرات ويكشف عليهم طبيبا فى الطور أو فى أى محجر اخر تعيينه السلطة الصحية وتتخذ نحرهم اجراءات التطهير وابادة الحشرات عند الاقتضاء .

مادة ٩١ - اذا حدثت بؤرة طاعون أو كوليرا فى الحجاز خلال موسم الحج أو كانت على السفينة اصابة بأحدهما تتخذ نحر السفينة الاجراءات الآتية :

(أ) ينزل الى البر الأشخاص المصابون بالطاعون أو الكوليرا ان وجدوا ويعزلون . أما باقى الحجاج فينزلون الى البر كما تنزل الملابس الداخلية القفزة وأحوات الاستعمال والملابس الخاصة بمال السفينة وركابها والأمتعة والبضائع المشتبه فى تلوثها الى البر لتطهيرها تطهيرا تاما وفى حالة الطاعون تطبق أحكام المادة ٥١ فيما يتعلق بابادة الجرذان التى قد تكون بالسفينة .

ويوضع جميع الحجاج تحت الملاحظة مدة ستة ايام كاملة فى حالة الطاعون أو خمسة ايام فى حالة الكوليرا من تاريخ الانتهاء من عمليات التطهير فان حدثت اصابة بالطاعون أو الكوليرا فى أحد الأقسام فلا تحسب مدة الستة الايام أو الخمسة الايام المذكورة بالنسبة الى هذا القسم الا من تاريخ ظهور آخر اصابة وفى الحالة المنصوص عليها أعلاه يجوز علاوة على ما تقدم : وضع الحجاج المصريين أو المقيمين فى مصر تحت ملاحظة اضافية لمدة ثلاثة ايام .

(ب) اذا حدثت بالحجاز بؤرة للحصى الصفراء أو الجدرى أو وباء تيفوس أو وباء حمى راجعة خلال موسم الحج ، فيجب على السلطة الصحية بالطور تطبيق الاجراءات المنصوص عليها فى الباب الخامس من هذا القانون وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٩٠ .

دادة ٩٢ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨) *

مادة ٩٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨) * إذا حدثت إصابة بأحد أمراض الطاعون أو الذنوب أو الحمى الصفراء على ظهر سفينة الحجاج التي تنقل حجاج أجانب عد عودتهم عن طريق قنصل السويس ورغب ربان السفينة في انزال المصاب بأحد الموانئ المصرية فعليه أن يتجه بالسفينة مباشرة إلى المحطة الصحية بالطور *

مادة ٩٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨) * عند وصول أي سفينة حجاج إلى المحطة الصحية بالطور على الوجه المبين بالمادة السابقة فعلى السلطة الصحية أن تنزل المصاب وأن تطبق على السفينة الأحكام المبينة بالقسم ٥١ من هذا القانون بشأن الأحكام الخاصة لكل من الأمراض الكورنتينية *

مادة ٩٥ - على كل طائرة تنقل حجاجا عائدين من الحجاز وتريد انزال حجاج في مصر ، أن تهبط أولا إما في المحطة الصحية بالطور أو في أية محطة صحية أخرى تمينها لها الإدارة الصحية المصرية حيث تتخذ الإجراءات الصحية بالطور أو في أية محطة صحية أخرى تمينها لها حيث تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٩٠ و ٩١ *

وعلى كل طائرة تنقل حجاجا عائدين من الحجاز وترجع إليهم في الأراضي المصرية بقصد التموين ، أن تهبط أولا إما في المحطة الصحية بالطور أو في أية محطة صحية أخرى تمينها لها الإدارة الصحية المصرية حيث يتم توقيع الكشف الطبي على الحجاج وتتخذ بنحو الطائرة وركابها الإجراءات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون *

مادة ٩٦ - إذا حدثت في الحجاز خلال موسم الحج بؤرة أحد الأمراض الكورنتينية فلهي السلطة الصحية المختصة بأول منطقة متاخمة للبلاد العربية السعودية يحظرها الحاج العائد من هناك إما أن تقوم بعزله في

أحدى المحطات الصحية أو وضعه تحت المراقبة حسبما تراه ضروريا لمدة لا تزيد على مدة حضانة المرض الذى حدث .

(ب) القواعد الصحية التى تفرض على السفن والطائرات التي تنقل الحجاج

سفن الحجاج

مادة ٩٧ - لا تعتبر السفينة سفينة حجاج الا اذا وافقت على
على ذلك السلطة الصحية ويجب أن تتوافر فيها الاستراطات المهيئة في
المواد التالية :

مادة ٩٨ - يجب أن تكون السفينة ذات محركات ميانىكية .

مادة ٩٩ - يجب أن تتسع كل سفينة حجاج لايواء جميع الحجاج
في طوابقها الوسطى . ويخصص لكل حاج الفضاء المنصوص عليه فيما
يلى بغض النظر عن سنه :

(أ) يخصص في الطوابق الوسطى علاوة على الفضاء المخصص
للنوتية فضاء لا تقل مساحته عن ١٨ قدما، انجليزيا مربعا أو ١٢٧٢
متر مربع أو حيز لا يقل حجمه عن ١٠٨ أقدام انجليزية مكعبة أو ٣,٠٥٨
أمتار مكعبة .

(ب) يخصص في السطح الأعلى فضاء حر لا تقل مساحته عن
ستة أقدام انجليزية مربعة أو ٥٥٧ م^٢ من المتر المربع، زيادة على الفضاء
اللازم لتشغيل السفينة أو المحوز للنوتية أو المشغول بمستشفيات مؤقتة
ودوشات ومراحيض .

وتتكون الأسطح التى فوق أعلى الطوابق الوسطى خشبية أو من
الحديد المغطى بالخشب أو بأية مادة عازلة مقبولة .

ويجب توفير التهوية الكافية ويجب زيادة التهوية بالوسائل الميكانيكية على الأكل في الأسطح التي تحت أول الطوابق الوسطى وبواسطة الكوابل في الطوابق الوسطى العلوية إذا كان السطح فوق خط العوم .
وتكون السفينة مزودة بخيام لها من السمك والانشاع ما يكفي لوقاية سطحها .

ويجب أن تكون خزانات مياه الشرب غير معرضة للتلوث ومغلقة بحيث لا يمكن توزيع المياه منها إلا بواسطة حنفيات أو مضخات كما يجب أن يكون بالسفينة جهاز يكفى لتقطير ما لا يقل عن خمسة لترات من مياه الشرب يوميا لكل مسافر .

وتجهيز السفينة بغرفة تطهير مناسبة وكافية .

مادة ١٠٠ - يعد على سطح السفينة أماكن مستورة ومزودة في كل وقت وحتى لو كانت السفينة راسية بماء البحر الذي يجري تحت الضغط في أنابيب ركبت فيها حنفيات أو حوشرات بنسبة لا تقل عن جنبة واحدة أو دوش واحد لكل مائة من الحجاج أو كسور المائة .

ويجب أن يخصص عدد كاف من هذه الأماكن لاستعمال السيدات الفاضل .

مادة ١٠١ - يجب أن تكون بكل سفينة علاوة على المراحيض الخاصة بالنوتية ، مراحيض ذات أجهزة مياه داخلة أو حنفيات مياه لا تقل عن ثلاثة مراحيض لكل مائة من الحجاج أو كسور المائة ويجوز بالنسبة الى السفن الموجودة وقت العمل بهذا القانون والتي لا يمكن عملها توفير نسبة المراحيض المنصوص عليها في هذه المادة ، أن تصرح السلطة الصحية بميناء القيام بالأقل من ثلثي نسبة المراحيض عن اثنين لكل مائة من الحجاج أو كسور المائة .

ويخصص عدد كاف من هذه المراحيض لاستعمال السيدات الخاص ولا يجوز ايجاد مراحيض في غير السفينة أو في أحد الطوابق الوسطى التي لا تطل على سطح مكشوف .

مادة ١٠٢ - تتروود السفينة بأماكن استشفاء تقع على السطح الأعلى إلا إذا وافقت السلطة الصحية الميناء القيام على صلاحية أى موقع آخر .
وتكون سبعة أماكن الاستشفاء بما في ذلك المستشفيات المؤقتة كافية بحيث يخصص لكل مائة من الحجاج أو كسور المائة مساحة لا تقل عن ٩٧ قدماً أنجليزيا مربعا أو ٩٢ متر مربعاً وتنشأ بحيث يمكن عزل المصابين أو المشتبه فيهم .
وتخصص مراحيض وحفريات شرب منفصلة لاستعمال هذه الأمكنة الخاصة .

مادة ١٠٣ - يجب أن تتروود السفينة بالأدوية والأجهزة اللازمة لعلاج المرضى من الحجاج وكذا بالطعوم وبالمطهرات وبمبيدات الحشرات وتحدد الادارة الصحية في كل حالة أنواع الطعوم والمقايير التي يجب توافرها من هذه الأدوية والمواد والأجهزة وتحفظ الطعوم وفقا للطرق الفنية .

مادة ١٠٤ - يجب أن يكون ضمن أفراد طاقم السفينة : طبيب ومرعص مرخص لهما في مزاولة مهنتهما وملهان بقواعد الصحة البحرية - وإذا تجاوز عدد الحجاج على ظهر السفينة الألف حاج وجب أن يكون ضمن أفراد الطاقم ، طبيبان ومرعضان .

ويجب أن يكون ضمن أفراد الطاقم علاوة على ما تقدم ، مرعصة وممسح منفصلة فإذا زاد عدد الحجاج على السفينة على الألف حاج ، ضويف هذا العدد .

مادة ١٠٥ - يجب توفير ما لا يقل عن خمسة لترات يوميا من مياه الشرب لكل حاج بغض النظر عن سنه وإذا كان هناك مياها يدعو للإستنباه

في احتمال تلوث مياه الشرب في سفينة الحجاج أو إذا كان هناك شك في جودة هذه المياه • فيجب عليها أو تعقيمها ثم التخلص منها في أول ميناء يمكن الحصول منه على مياه نقية جيدة ويراعى تطهير الخزانات قبل ملئها بالمياه الجديدة •

مادة ١٠٦ - يحظر إيواء الحجاج على أى سطح أسفل المطابق الأوسط الأول تحت خط البوم ويجب تقديم الخدمات الطبية والإدوية مجاناً للحجاج المسافرين على السفينة •

مادة ١٠٧ - يجب أن يبقى السطح المخصص للحجاج خلال رحلة سفينة الحجاج خالياً من البضائع وأن يكون مخصصاً لاستعمالهم في كل وقت •

مادة ١٠٨ - يجب تنظيف الطوابق الوسطى باعتناء يومية خلال الرحلة في وقت تكون فيه خالية من الحجاج •

مادة ١٠٩ - يجب المحافظة على نظافة المراحيض وبقائها مائمه للاستعمال ويجب تطهيرها كلما كان ذلك ضرورياً على شرط ألا يقل ذلك بحال ما على ثلاث مرات يوميا •

مادة ١١٠ - على طبيب السفينة أن يزور الحجاج يوميا خلال رحلتها وأن يقدم لهم ما يلزم من العناية الطبية مجاناً • وأن يتأكد من أن اللوازم الصحية مبرعية بها •

وعلى طبيب السفينة أن يتأكد على الأخص من :

(أ) أن الأغذية التي تصرف للحجاج من صنف جيد وأنها تمتد اعدادا جيدا وأن مقاديرها كافية •

(ب) أن مياه الشرب متوافرة •

(ج) استمرار المحافظة على نظافة السفينة وتنظيف المراحيض وتطهيرها •

... (د) المحافظة على نظافة الأماكن المعدة للحجاج •

(هـ) اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة أى مرض. مدد قد يحدث
بما في ذلك إجراءات التطهير وإبادة الحشرات •

وإذا شك الطبيب في جودة مياه الشرب فعليه أن يلفت نظر الريان
كتابة إلى ذلك •

وعلى طبيب السفينة أن يمسك سجلا يؤشر عليه يوميا من الريان
يحدث فيه كافة الحوادث الصحية بما في ذلك الإجراءات الوقائية التي
تتخذ خلال الرحلة ويقدم هذا السجل لتطّيح عليه السلطة الصحية لاي ميناء
ترسو فيه السفينة أو لميناء الوصول عند الطلب •

مادة ١١١ - طبيب السفينة مسئول أمام ريان السفينة عن جميع
إجراءات التطهير أو إبادة الحشرات اللازمة والتي يجب تنفيذها تحت
إشرافه وكذا عن الإجراءات المبينة في الفقرة الثانية من المادة السابقة •

مادة ١١٢ - لا يجوز الدخول عند المرضى المسافرين بأي مرض
إلا للأشخاص المكلفين بالعناية بهم وتعريضهم وعلى هؤلاء الأشخاص
فيما عدا طبيب السفينة ألا يتصلوا بأي شخص آخر على ظهر السفينة متى
كان يحتمل نقل العدوى بواسطة هذا الاتصال •

مادة ١١٣ - إذا توفى حاج أثناء الرحلة فعلى ريان السفينة أن يدون
ذلك أمام اسم الحاج في الكشف المنصوص عليه في المادة ١١٦. وعليه أيضا
أن يقيّد في سجل السفينة اسم الحاج وسنه واتّجهة القادم منها. وسبب
الوفاة أو السبب المحتمل أنه أحدث الوفاة •

وإذا كان المرض معديا وكانت السفينة في عرض البحر فيجب لف
النجثة في كفن مشيع بمحلول مطهر ثم تلقى في البحر •

مادة ١١٤ - على ريان السفينة أو وكيل شركة البواخر أن يخطر
السلطة الصحية لكل ميناء يزعم أن يركب منه حجاج إلى الحجاز بذلك قبل

ثلاثة أيام على الأقل من مغادرة السفينة لميناء القليان وقبل اثنتي عشرة ساعة على الأقل من مغادرة أى ميناء ترس فيه بعد ذلك .

ويجب أن تتضمن هذه الاخطارات تاريخ خيّم السفينة وميناء او موانئ نزول الحجاج .

مادة ١١٥ - على السلطة الصحية للميناء أن تقوم بفحص السفينة ولها ان تقوم بقياسها اذا تعذر على الريان تقديم شهادة مقادير صادرة من سلطة مختصة أخرى أو اذا وجد لدى السلطة القائمة بالفحص ما يحصلها على الاعتقاد بان الشهادة لم تعد تدل على حالة السفينة الحاضرة وقد ذلك على نفقة ريان السفينة .

مادة ١١٦ - على السلطة الصحية للميناء التي يسار منها الحجاج ألا تسمح بقيام أية سفينة حجاج الا بعد أن تثبت من :

(أ) توافر الشروط المبينة في المواد السابقة .

(ب) أن السفينة نظيفة تماما وأنها ظهرت عند النزول .

(ج) أنه لا يوجد على ظهر السفينة ما يضر أو ما يعتدل أن يضر بصحة الحجاج أو أفراد الطاقم .

(د) أن لدى الريان :

١ - كسفا مؤشرا عليه من السلطة الصحية لكل ميناء ركب منه حجاج مبين به أسماء الحجاج وأقصى عدد من الحجاج تستطيع السفينة حمله .

٢ - وثيقة مذكورا بها اسم السفينة وجنسياتها وحمولاتها بالطن وأسماء الريان وطبيب أو أطباء السفينة وعدد الأشخاص المسافرين بها وميناء القليان ويجب أن تشمل هذه الوثيقة اقرارا من السلطة الصحية لميناء القليان يبين ما اذا كانت السفينة قد استكملت المحد القانوني المقرر

لها من الحجاج وإن لم يكن قد اكتمل فيذكر عدد الحجاج المرخص للسفينة بأخذهم من الموانئ التي ترسو فيها بعد .

مادة ١١٧ - تقوم للسلطة الصحية في ميناء الدخول بالتأشير على الوثيقة المنصوص عليها في المادة السابقة ببيان ما يأتي :-

(أ) عدد الحجاج الذين أنزلوا في الميناء أو أبحروا منه .

(ب) الحالة الصحية في الميناء .

وإذا تبين للسلطة الصحية أن البيانات الواردة بالوثيقة غير مطابقة للحقيقة جاز مأملة السفينة كأنها ملوثة .

٧ - العقوبات

مادة ١١٨ - كل سفينة قادمة من الخارج خالفت أحكام المواد ٧ و ٨ و ٩ يعاقب ربانها بالغرامات الآتية :

غرامة لا تزيد على جنيتهين بالنسبة إلى سفينة حمولتها انصافية من طن إلى ٥٠ طناً .

غرامة لا تزيد على ٤ جنيتهات بالنسبة إلى سفينة حمولتها انصافية من ٥١ طناً إلى ٢٠٠ طن .

غرامة لا تزيد على ٢٠ جنيهاً بالنسبة إلى سفينة حمولتها انصافية

غرامة لا تزيد على ٢٠ جنيهاً بالنسبة إلى سفينة حمولتها انصافية

مادة ١١٩ - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً وربان ذلك سفينة يخالف حكم الهند (١) من المادة ١٠ .

مادة ١٢٠ - يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات كل شخص اتصل بدون ترخيص من السلطة الصحية بسفينة قبل حصولها على حرية الاتصال .

مادة ١٢١. — يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا ريان كل سفينة لا يدلى بأمانة بالبيانات المطلوب إيداعها وفقًا لأحكام هذا القانون وذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ١٢٢. — كل من أدخل إلى الأراضي المصرية جلودًا أو منتهجات حيوانية أو بقايا حيوانات أو عرشًا بالمخالفة لأحكام المواد (من ٤١ إلى ٤٧) أو شرع في ذلك يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيهًا ولا تتجاوز مائة جنيه ، وفي هذه الحالة تضبط البضاعة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١٢٣. — يعاقب ريان السفينة على كل مخالفة لحكم من أحكام المواد ٨٥ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات وتتعدد العقوبة بتعدد الأتخاص الذين وقعت المخالفة في حقهم .

مادة ١٢٤. — ريان كل سفينة حجاج دون أو تسمح بتدوين بيانات غير مطابقة للتحقيق في كشف الحجاج أو الوثيقة المنصوص عليها في اليند (د) من المادة ١١٦ يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا .

مادة ١٢٥. — ريان كل سفينة حجاج ثبت أن في سفينته أو كان في سفينته أكثر من مائة حاج ولم يكن لهم معها طبيب يعاقب بغرامة لا تزيد على ١٥٠ جنيهًا ويعاقب بنفس الغرامة ريان كل سفينة حجاج تحمل منهم أكثر من ألف حاج وليس بالسفينة طبيب ثان .

مادة ١٢٦. — ريان كل سفينة حجاج ثبت أن في سفينته أو كان في سفينته حجاجًا يزيد عددهم على العدد المخصص له بأخذه طبقًا لشهادة المقاس يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل حاج فوق العدد المصرح به .

مادة ١٢٧. - سربان كل سفينة. حجاج ثبت أنه أنزل إلى البر حجاجا بغير رضاهم في مكان غير الوجهة التي يقصدون إليها يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها عن كل حاج منهم ما لم يحصل ذلك لسبب قوة القاهرة .

مادة ١٢٨. - سربان كل سفينة حجاج عائدة شمالا وتواصل سفرها دون توقف في محجر الطور بالمخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنية .

مادة ١٢٩. - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة لها يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيها .

مادة ١٣٠. - ربان السفينة أو الطائرة مسئول مع الفاعل الأصلي عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له تقع على ظهر سفينته أو طائرته ما لم يثبت أنه كان يستحيل عليه العظم بالمخالفة .

مادة ١٣١. - تكون لأطباء مصلحة الحجر الصحي الذين يعينهم وزير الصحة العمومية صفة مأموري الضغط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم حق دخول السفن والطائرات وسائر وسائل النقل والتفتيش على جميع أجزائها في أي وقت من النهار أو الليل للتحقق من تنفيذ تلك الأحكام .

مادة ١٣٢. - يجب على ربان السفينة أو الطائرة أو وسيلة النقل المسافرة أن يعلن له محلا مقفارا في مصر لإعلانه فيه وأن يعين فيها وكيله له أو ضامنا يتكفل فيها يستحق عليه طبقا لأحكام هذا القانون وتقييمه مصلحة الحجر الصحي .

مادة ١٣٣. - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٣٩. والقانون

رقم ١٨ لسنة ١٩٢٨ المشار اليهما أعلاه وكذا كل نص يتعارض مع أحكام
هذا القانون .

مادة ٣٤ - على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير
الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويحل به ابتداء من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٤ (٢٦ يناير
سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥

بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس

الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم

الحجر الصحي المعدل بالقانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تحصل الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي وفقا

للجدول المرفق لهذا القانون .

مادة ٢ — فيما عدا الاعفاءات المنصوص عليها في الجدول المرفق

يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من الرسوم المبينة في البندين ٥ و ٦

من الجدول المذكور اذا كان الأمر يتعلق بالهيئات الخيرية أو الصحية

أو العلمية أو ببعثات الحكومة المصرية أو يتصل بالمجاهلات الدولية بشرط

المعاملة بالمثل .

مادة ٣ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧) يزداد الرسم المستحق بمقدار النخس اذا تأخر سداؤه عن أربعة أيام ابتداء من اليوم التالي لاتمام العملية المفروض عليها وتعفى من هذه الزيادة المبالغ المستحقة على الحكومات الأجنبية (١) .

مادة ٤ - يترتب على التهرب أو الشروع في التهرب من دفع الرسوم المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون ، تحصيل رسم اضافي يعادل ثلاثة أمثال الرسوم التي تم بالنسبة اليها التهرب أو الشروع فيه .

مادة ٥ - لرئيس مكتب الحجر الصحي سلطة الأمر بحظر السفر على السفينة أو المركب أو الطائرة وحظر الانراج عن البضائع أو الأمتعة المفروض عليها الرسوم لحين دفعها « وله في تنفيذ هذا الأمر الاستعانة بالسلطات المحلية » .

مادة ٦ - تكون موظفي مصلحة الحجر الصحي المكلفين بأعمال البوليس الصحي صفة مأهولي الضبط القضائي لإثبات ما يقع مخالفته لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له «

مادة ٧ - يلغى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي المشار اليه .

مادة ٨ - على وزراء الصحة العمومية والعدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وتوزير الصحة العمومية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرئاسة في ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٧٤ (٢٦ يناير سنة ١٩٥٥) .

(١) نصت المادة ٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧ على ان يعمل بأحكام المادة ٣ (المعدلة) من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي

بند ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٣) رسوم
المحطة الصحية • ويلزم بها صاحب السفينة أو وكيله :
تحصل على كل سفينة عند وصولها الى أول ميناء مصرية وعن كل
رحلة تقوم بها :

صافي الحمولة بالطن		الرسوم	
من	الى	طن	جنيه
١	٣٠٠٠	—	٣
٣٠١	١٠٠٠	—	٣٤
١٠٠١	٥٠٠٠	—	٣٦
٥٠٠١	١٠٠٠٠	—	٤٥
١٠٠٠١	أما فوق	—	٥٤

الاعفاءات :

تعمى من هذه الرسوم :

- ١ - سفن الحكومة المصرية •
- ٢ - السفن الحربية •

بند ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٣) رسوم الحراسة
للصحية • ويلزم بها صاحب السفينة أو وكيله :

٣٦ جنبها عن كل سفينة تعبر القناة تحت الحراسة الصحية
الكورنثينية •

الامفاوات :

تعنى من هذه الرسوم :

- ١ - سفن الحكومة المصرية .
- ٢ - السفن الحربية .

بنقد ٣ - (معدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٦١) رسوم التطهير ويلزم بها مستغل وسيلة النقل أو مالك المواشى أو المصاغة .

(٢) رسوم تطهير المكان المخصص للمواشى فى السفن ملزم/جنيه

يفرض على السفن التى تنقل من ١ - ٥٠ رأسا من — —

المواشى الكبيرة أو من ١ - ١٠٠ رأس من المواشى الصغيرة .. — ٢

سفن ناقلة لعدد أكبر من المواشى

الرسم

صالحى الصمولة بالطن

مليم جنيه

من الى

لغاية ١٥٠٠ — ٣

١٠٠١ ٤٠٠٠ — ٥

١٠٠١ فما فوق — ٧

(ب) رسوم تطهير الموانىء أو عربات السكك الحديدية

التي تكون قد استعملت فى نقل المواشى عن كل ماعونة

أو عربة — ١

(ج) الفحص البكتريولوجى للمياه وتطهير الصهاريج

وكشطها أو تنظيفها بالفرشاة الفحص البكتريولوجى

للمياه — ٢

تطهير الصهاريج — ٣

كشط الصريح وتنظيفه بالفرشاة — ٣

(د) رسوم تطهير البضائع :

مليم جنيه

١٠٠ — عن كل ٥٠ كيلو أو كسورها (بما في ذلك رسم الشهادة)

(هـ) مقاومة الجردان :

١ — رسوم معاينة السفن لمعرفة درجة انتشار الجردان بها (بما في ذلك رسم الشهادة) .

الرسم

صافي الحمولة والطن

مليم جنيه

من الى

١ ٥٠٠ ٥٠٠ ١

٤ ٥٠٠ ٢٠٠ ٥٠١

٧ — ٨٠٠ ٢٠١

٩ — أكثر من ٨٠٠

٢. — رسم ابادة الجردان :

(أ) استعمال جهاز كلايتون الكبير (الرسم بما فيه

الشهادة) — ٣٠

(ب) استعمال جهاز كلايتون الصغير (الرسم بما فيه

الشهادة) — ٥

(ج) أفران دوتش (الرسم بما فيه الشهادة) — ٢

(د) الطائرات (عن كل طائرة) — ٦

٣ — رسوم الاشراف على اجراء العملية (بما فيها رسم

الشهادة) .

في حالة ابداء الجردان بمعرفة شركة معتمدة من مصلحة
الحجر المصحي :

سفن نقل صافي حمولتها عن ٥٥٠٠ طن — ٧

» » » » » ٥٥٠٠ » فما فوق — ١٠

(و) رسوم رثن الطائرات لآبادة الحشرات منها بناءً على طلب
قائد الطائرة أو وكيل الشركة (بما فيها رسم الشهادة) بجنيه مصرى
واحد .

الاعفاءات :

سفن الحكومة المصرية .

بند ٤ — (ملغى بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٣ لسنة
١٩٦٤) ١٠

بند ٥ — رسوم على الحجاج :

(١) (١) رسوم حجاج يفتلون لحجر الطور ويلزم بها مستغل السفينة
أو الطائرة أو ربانها إذا كان الحجاج مسافرين على بواخر الحجاج وفي
الأحوال الأخرى يلزم بها الركاب المسافرون أنفسهم :

١ — في حالة الحج النظيف ٢ جنيه عن كل حاج .

٢ — في حالة الحج الملوث ٣ جنيهات عن كل حاج .

ويعطى من هذه الرسوم :

(١) الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧ (ألوقائع
المصرية في ١٩٥٧/٥/٤ — العدد ٣٥ مكرر (ب)) وقد نصت المادة السادسة
من هذا القانون على أن يعمل بحكم هذا التعديل اعتباراً من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ .

- ١ - الأطفال دون الخامسة *
- ٢ - المحجاج الذين يثبت فقرهم بمقتضى وثائق رسمية *
- (ب) (ملغى بالقانون رقم ١٠٨٣ لسنة ١٩٥٧) *
- بند ٦ - رسوم التحصين للمسافرين (فيما عدا المحجاج) للوقاية من الأمراض الكزفنتينية بناء على طلبهم *
- ٢٠٠ ملجم للفرد الواحد لتحصيله ضد كل مرض من الأمراض الآتية :

١ - الكوليرا ٢٠٠ - الحمى الصفراء ٣ - الجدري *

بما في ذلك رسم الشهادة ويلزم بهذا الرسم المسافرون الى الخارج * أما اذا كانوا من أفراد طاقم إحدى وسائل النقل فيلزم به مالك هذه الوسيلة *

بند ٧ - (مستبدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٣) القياس والمعاينة الصحية لسفن المحجاج * ويلزم بها مستغل السفينة :

صافي الحمولة بالطن	الرسم (بما في ذلك رسم الشهادة)
من	إلى
١	٣٠٠٠
٣٠٠١	٦٠٠٠
٦٠٠١	عما فوق
٤٥	١٨
٣٠	١٨
٤٥	٣٠

بند ٨ - (مستبدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٣) رسوم مقررة على الجلود وبقايا الحيوانات ومنتجاتها * ويلزم بها صاحب البضاعة :

(١) (١) لدى الورود أو التصدير :

- مقيم
جلود وصوف وشعر وأجزاء حيوانية ٣٠ عن كل ١٠ كيلو
أو كسورها *
قرون وحواض وعظام أو مسحوق العظام كسورها *
فضلات جلود (سيلات) شعر مجبر ١٥ عن كل كيلو أو
كسورها *
مصارين ومثانات ودم طازج ومنافع ٢٠ عن كل كيلو
ودهن مجفف ومسحوق اللحم

ولا تحصل هذه الرسوم في حالة اعدام الرسالة وتكون مصاريف
الاعدام على حساب مصلحة الحجر الصحى *

(ب) رسوم الموانئ (الترانزيت) :

المواد غير المصحوبة بشهادة أو المصحوبة بشهادة غير قانونية :

- ١ - رسوم تطهير عمال وملاحظة أو تفريغ عن كل رسالة ثلاثة
جنيهات *
٢ - رسوم ملاحظة عن كل ٥٠ طردا أو كسورها في الأسبوع أو
جزء من الأسبوع مبلغ ٦٠٠ مليم *
٣ - رسوم حراسة صحية على البضائع المنقولة تحت الاشراف
الصحى من بلد الى اخر داخل جمهورية مصر العربية مبلغ ١٥ جنيها *

(١) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع
المصرية فى ١٩٥٧/٥/٤ - العدد ٣٥ مكرر (ب) .)

بند ٩ - رسوم متنوعة :

(أ) (١) خرق بالية (كنهة) وملابس مستعملة (فيما عدا الملابس الشخصية) :

١ - لدى ورود أو التصدير ويلزم بها صاحب البضاعة مبلغ ١٠ مليمت عن كل ٥٠ كيلو أو كسورها •

٢ - رسم المرور (ترانزيت) •

يفرض عليها الرسوم المنصوص عليها في البند الثامن (ب) •

ولا تحصل هذه الرسوم في حالة اعدام الرسالة وتكون مصاريف الاعدام على حساب مصلحة الحجر الصحي •

(ب) رسوم أرضية على الخرق البالية (كنهة) والملابس المستعملة التي لم تسحب بعد مضي ٥ أيام على تطهيرها ويلزم بها صاحب البضاعة عن كل بالة في اليوم ٢٠ مليما •

(ج) رسم انزال مريض أو جثة بمعرفة الحجر الصحي جنيهان •

بند ١٠ - رسم الشهادات ويلزم بها طالب الشهادة :

عن كل شهادة لم يتقرر صرفها مجاناً ولهم يحدد لها رسم معين •

(١) الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٧ (الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٥/٤ - العدد ٣٥ مكرر (ب)) •

قرار وزير الصحة

رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٧

في شأن القرارات الصحية وبعض إجراءات الحجر
الصحي (١ ، ٢)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن إجراءات
الحجر الصحى والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على ريان السفينة التى تصل إلى ميناء بحرى أن يجيب
على أسئلة السلطة الصحية وأن يقدم أية بيانات تطالبها هذه السلطة
خاصة بالحالة الصحية على ظهر السفينة أثناء الرحلة .

وعليه عند الوصول أن يدون جميع البيانات الواردة في القرار
الصحي وفقا للانموذج رقم ١ الملحق بهذا القرار على أن يصدق عليه
من طبيب السفينة إن وجد وذلك فيما عدا الحالات التى لا تطلبها الادارة
الصحية .

كما أن على قائد الطائرة أو وكيله المفوض - عند هبوطها في الميناء

(١) الوقائع المصرية في ٢٨ يونية سنة ١٩٦٧ - العدد ١١٠ .

(٢) لم تنشر النماذج المرافقة للقانون اكتفاء بنشرها في الوقائع
المصرية .

الجوى أن يستوفى البيانات الصحية والطبية في الملحق رقم ٢ ويسلمه الى السلطة الصحية وإن يقدم أية بيانات تطليها هذه السلطة عن الأحوال الصحية على ظهر الطائرة أثناء رحلتها .

مادة ٢ - إذا وصلت الى ميناء بورسعيد أو السويس سفينة قادمة من موانئ غير موبوءة أو من موانئ موبوءة يجد مضى مدة العصابة وانتضج من اللحص الطبى سلامتها جاز اعلانها من عملية المعاينة فى الميناء الآخر إذا توافق الشرطان الآتيان .

(أ) ألا يكون بالسفينة مريض بمرض كورنتينى أو مشتبه فيه .

(ب) ألا تقوم السفينة بانزال مريض أو جهث بالميناء الآخر .

كما تعفى من عملية المعاينة الصحية فى السويس أو بورسعيد السفن التى تعبر القنال دون أن تتوقف فى الميناء الآخر .

مادة ٣ - فى حالة قدوم السفينة من ميناء موبوء بلحدى أمراض الجدرى أو التيفوس أو الحمى الراجمة فانه يجوز اعفاء السفينة من عملية المعاينة الصحية فى الميناء التالى اذا كانت مارة مروراً مباشراً دون توقف بأحد المينائين « السويس - بورسعيد » على أن يؤخذ اقرار من الزمان بأن يقوم بالأخطار عن الحالات المرضية التى تسد تظهر على السفينة أثناء عبورها .

مادة ٤ - تجرى فى كل سفينة أو طائرة قبيل اقلاعها بأقصر وقت ممكن لا يحول دون اقلاعها فى موعدها المحدد - عملية ابادة البعوض تحت اشراف السلطة الصحية إذا كانت السفينة أو الطائرة تغادر دائرة محلية تنتشر فيها الملاريا أو أى مرض آخر ينقله البعوض أو يوجد فيها بعض نابلل للأمراض المكتسب منعاة ضد المبيدات الحشرية .

ويجوز للسلطة الصحية - عند وصول السفينة أو الطائرة الى

منطقة يمكن أن ينتقل اليها مرض الملاريا أو أى مرض آخر عن طريق البعوض الواغد — أن تجرى عملية إبادة البعوض بالسفينة أو بالطائرة اذا وجد فيها بعوض حى أو اذا لهم تقتنع السلطة الصحية بأن عملية الابادة قد نمت على الوجه المبين فى البند السابق •

مادة ٥ — يجوز للسلطة الصحية فى ميناء الوصول أن توافق على عملية ابادة الحشرات التى تجرى فى أجزاء الطائرة أثناء الطيران اذا كان من الممكن اجرائها «

مادة ٦ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره «

الاصحاحات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

هــمـز اءاءرى

(م ٢٠ - مءسوءة مءر ء ١٤)

قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥

في شأن الحجز الادارى (٢٠٤١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى الأوامر المالية الصادرة فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر
سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٣ بشأن
الحجز الادارى والتشريعات المحلة لها ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتحصيل اثمان الأسمدة
التي تباع من وزارة الزراعة للملكى الأرضى الزراعية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٨ بجواز اتخاذ اجراءات
الحجز الادارى في تخصيص بعض الديون المطلوبة للحكومة ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بالحجز الادارى المعدل
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ ،

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦ يونية سنة ١٩٥٥ - العدد ٤٩ مكرر .

(٢) انظر فى موضوع « الحجز الادارى » كتاب « الحجز الادارى

علما وعملا » للمؤلف .

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بتوقيع الحجز الادارى للحصول على الايجارات والمساكن المستحقة لوزارة الأوقاف عن الأملاك الزراعية التى تحت ادارتها ،

وعلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٩ بالترخيص باتخاذ اجراءات الحجز الادارى لتحصيل اثمان الاراضى المبيعة من الحكومة ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى القانون المحلى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

اصدر القانون الآتى :

الباب الأول

المكالم عامة

مادة ١ - يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الادارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية فى مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن والأشخاص اللذين يعينهم الوزراء المختصون :

- (أ) الضرائب والأتاوات والرسوم بجميع أنواعها .
- (ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .
- (ج) المصروفات التى تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين .
- (د) الغرامات المستحقة للحكومة قانونا .

- (هـ) ايجارات املاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأموالها العامة سواء في ذلك ما كان يعقد أو مستغلا بطريق الخفية (١) .
- (و) اثمان اطيان الحكومة المبيعة وملحقاتها وفوائدها .
- (ز) المبالغ المختلطة من الاموال العامة .

(جـ) ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة وكذلك ما يكون مستحقا لوزارة الاوقاف بصفتها ناظرا أو حارسا من ايجارات أو المكار أو ائتمان الاستيذان للاعيان التي تديرها الوزارة (٢) .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التي تساهم الحكومة في رموس أموالها بما يزيد على النصف (٣) .

(١) أنظر : نقض مدنى ١٩٨٥/٣/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد ١/٣ فقرة ٦٦٧ ، نقض مدنى ١٩٨٦/٤/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٨ .

(٢) الفقرة «ج» مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٥٨/٦/٥ - العدد ١٣) وقد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية في ١٩٧١/١٠/١٤ - العدد ٤١) بتعديل هذه الفقرة الا ان مجلس الشعب لم يقر هذا التعديل بجلسته المنعقدة في ١٩٧٢/٢/٢٠ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٢/٣/٩ - العدد ١٠) وقد نص هذا القرار على ما يأتى : « نظر مجلس الشعب بجلسته المنعقدة في ٢٠ من فبراير ١٩٧٢ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الادارى ، ولم يقر هذا القرار بقانون . ورائى اعتماد نفاذ ما اتخذ تطبيقا له من اجراءات - عدا الجنائية منها - في الفقرة السابقة على قرار المجلس » .

(٣) قضت محكمة النقض بان ملكية اموال بنك مصر قد نقلت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ وقد نصت المادة الاولى منه على ان يعتبر البنك مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة ونص في مادته

.....

المادة على أن يظل البنك مسجلا كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٣١ والذي وقع الحجز محل التداعى فى ظله ونص فى مادته الأولى على تحويل بنك مصر الى شركة مساهمة عربية ومع ذلك فقد ظل محتفظا بشخصيته المعنوية ويباشر نشاطه طبقا للنظام المقرر للشركات التجارية مع ملكيته للدولة كما كان أثناء سريان القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ الصادر بتأميمه وتحويله الى مؤسسة عامة وبذلك تتحقق فيه صفة البنك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف المنصوص عليها فى الفقرة ط من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ويكون من حقها أن يتخذ إجراءات الحجز الإدارى المنصوص عليها فى هذا القانون رغم خضوعه فى بعض معاملاته لقواعد القانون الخاص ذلك أن قانون الحجز الإدارى لا يشترط فى المستحقات التى يجوز اتباع إجراءات الحجز الإدارى عند عدم الوفاء بها أن تكون أموالا عامة ولا أن تكون مخصصة للنفع العام ولا أن تكون خاضعة لأحكام القانون العام دون أحكام القانون الخاص وآية ذلك أن من بين هذه المستحقات إجراءات أموال الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بها يعقد أو بطريق الخفية وكذلك مستحقات وزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة بل أن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى نصت صراحة على المبالغ الأخرى التى نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الإدارى دون قيد أو شرط . لما كان ذلك فإن استخلاص الحكم المطعون فيه أن البنك الطاعن اضمحى شركة مساهمة وأنه أصبح من العسير القطع بأن الحكومة تساهم بما يزيد عن نصف رأسماله بما يخرج من عداد البنوك المنصوص عنها فى الفقرة ط من المادة الأولى من قانون الحجز الإدارى استخلاص فاسد لا تؤدي إليه المقدمات الواقعية والقانونية التى أقيم عليها إذ أن الأصل هو بقاء الشيء على ما هو عليه إلى أن يثبت غير . وقد ثبت أن ملكية بنك مصر الطاعن قد آلت الى الدولة بالتأميم ويكون ما خلص اليه الحكم المطعون فيه من عدم احقية البنك الطاعن فى اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى وعدم الاعتراف بالحجز الإدارى الموقع منه مخالفا للقانون (نقص مدنى ١٩٨٣/٥/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٧٥) .

(ى) المبالغ الأخرى التى نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الادارى (١) .

مادة ٢. - لا يجوز اتخاذ اجراءات الحجز الا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المحين أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو ممن ينييه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى احكام قانون الرى والصرف لا تعتبر عقوبة جنائية وانما هى بمثابة استرداد لما انفقته الدولة لاعادة الثمن الى اصله فيصح الحجز الادارى اقتضاء لها قبل صدور حكم بالادانة من ذلك .

(نقض مدنى ١٩٨١/٥/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - الفقرة ١١٧٤) .

(٢) صدر العديد من القرارات بانابة السيد المستشار رئيس هيئة قضايا الدولة والسادة المستشارون رؤساء الاقسام بالمقر الرئيسى للهيئة بالقاهرة ورؤساء الفروع بالأقاليم فى اصدار اوامر الحجز الادارى لتحصيل المبالغ المحكوم بها نهائيا لصالح بعض الوزارات او الجهات التابعة لها . ومن ذلك :

- قرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٨١/٢٨ - العدد ٢٤) .

- قرار وزير التأمينات الاجتماعية والشئون الاجتماعية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٥/١٦ - العدد ١١٣) .

- قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٣/٢ - العدد ٥٢) .

- قرار وزير الرى رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٢/٧ - العدد ٣٢) .

- قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٥/٢٠ - العدد ١١٧) .

- قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٥/٢٠ - العدد ١١٧) .

مادة ٣ - يقع المحجز على أموال المدين أيما كان نوعها .
ولا يخل توقيف المحجز على المنقولات بالحق في المحجز على العقار .
وفي حالة عدم أداء المبالغ المستحقة نتيجة لهذا المحجز ، يحجز على
على أى منقول أو عقار يملكه المدين أيما كان مكانه .

الباب الثاني

حجز المنقولات

الفصل الأول

حجز المنقول لدى المدين

مادة ٤ - يعان مندوب الحاجز الى المدين أو من يجيب عنه تنبيهها
بالإداء وانذارا بالمحجز ويشترع فوراً في توقيف المحجز مصحوباً
بشاهدين (١) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٧٥ من القانون رقم
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى تنص على أنه « فيما عدا ما
نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية
والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وكانت المادة ٤٦٠ «
من قانون المرافعات السابق (المنطبق على واقعة الدعوى) تنص على
أنه « يجب أن يمسق التنفيذ إعلان السند التنفيذى لنفس المدين أو لموطنه
الأصلى والأ كان باطلاً . . . » ، كما تنص المادة ١٧٦١٠ من ذلك القانون
الواردة في شأن التنفيذ على العقار على أن « يبدأ التنفيذ بإعلان التنبيه
بقرع ملكية العقار الى المدين لشخصه أو لموطنه ، ويجب أن تشتمل ورقة
التنبيه على بيان نوع السند التنفيذى وتاريخه ومقدار الدين المطلوب
الوفاء به وتاريخ إعلان السند ، فإن لم يكن قد أعلن وجب إعلانه مع

ويوضح بمحضر الحجز قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف المكان الموجودة به المنقولات المحجوزة وصفا دقيقا .

مادة ٥ - لا يجوز لمندوب المحجز كسر الأبواب أو غش الأختل بال قوة لتوقيع الحجز الا بحضور أحد مأمرى الضبط القضائى - ويجب أن يوقع هذا المأمور على محضر الحجز والا كان باطلا .

مادة ٦ - يجب أن يستعمل محضر الحجز على ما قام به مندوب المحجز من الاجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات أثناء الحجز وما استفذه فى شأنها .

ويجب أن يبين فى محضر الحجز بالتفصيل مفردات الأشياء المحجوزة مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها ان كانت مما يكال أو يوزن أو يقاس ويبين قيمتها بالتقريب وأن يحدد فيه يوم البيع وساعته والمكان الذى يجرى فيه « ويجب ألا يكون البيع قبل مضى ثمانية أيام من تاريخ الحجز .

واذا كانت المحجوزات عرضة للطفل جاز بيعها يوم الحجز أو الأيام التالية له .

مادة ٧ - يوقع التنبيه بالأداء والانتذار بالمحجز ومحضر المحجز كل

اعلان التنبيه ... » ، فان مؤدى هذه النصوص التى لا تتعارض مع احكام القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المشار اليه انه يجب - كاصل عام - اعلان السند التنفيذى للمدين فى جميع الاحوال التى تقتضى التنفيذ الجبرى - الا ما استثنى بنص خاص - يستوى فى ذلك ان يكون السند التنفيذى حكما او غيره من السندات (نقض مدنى ١٩٨٠/١/١٦ - مكدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٦١٦) .

من المدين أو من يجيب عنه ومندوب الحاجز والشاهدين والحارس ، وتسلم صورة من التنبيه والانذار ومحضر الحجز الى المدين أو لمن يوقع عنه وأخرى للحارس ، وإذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على التنبيه والانذار ومحضر الحجز واستلام نسخة منه أثبت ذلك فى المحضر .

وتعلق نسخة من محضر الحجز على باب المركز أو القسم أو المأمورية أو على باب دار العمدة أو الشيخ الذى يقع الحجز فى دائرته ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان .

وإذا لم يوجد المدين أو من يجيب عنه أثبت ذلك بمحضر المحضر وتسلم نسخة منه الى مأمور القسم أو البندر أو العمدة أو الشيخ الذى يقع الحجز فى دائرة اختصاصه مع تعليق نسخة أخرى فى الأماكن المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان .

مادة ٨ - لا يجوز حجز الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمة قبيل نضجها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً والا كان الحجز باطلا .

وفى تطبيق حكم الفقرة السابقة يجب أن يبين فى محضر الحجز مريض الأرض واسم الحوض ومساحتها وحدودها ونوع المزروعات أو نوع الأشجار وعددها وما ينتظر أن يحصل أو يجنى أو ينتج منها على وجه التقريب على أن يكال المحصول أو يوزن بعد جمعه ويثبت ذلك فى محضر الحجز .

مادة ٩ - إذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو معدن نفيس آخر، أو مجوهرات أو كعجار كريمة فتوزن وتبين أوصافها بالدقة فى محضر الحجز .

وتقوم هذه الأشياء بمعرفة خبير يعين أجره بقرار من الوزير المختص.
أو من ينييه عنه في ذلك (١) .

ويجوز بهذه الطريقة تفويض الأشياء الأخرى بناء على طلب مندوب
الحاجز أو المدين .

وفي جميع الأحوال يرفق تقرير الخبير بمحضر الحجز .

ويجب إذا اقتضت الحال نقلها أو وزنها أو تفويضها أن توضع في
حز مختوم أن أمكن وأن يذكر ذلك في المحضر مع وصف الاختتام .

مادة ١٠ - إذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب على
مندوب الحاجز الاستيلاء عليها بعد بيان أوصافها ومقدارها في محضر
الحجز وتحرير إيصال باستلامها يعطيه للمدين أو من يجيب عنه .

مادة ١١ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩) يعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارسا
أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا
وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ
احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٢٤ -
العدد ٤١) . ونص على ما يأتى : « مادة ١ - ينوب عنا مدير عام مصلحة
التجارة الداخلية في تعيين اجر الخبير واجرا الحراسة لغير المدين أو
الحائز واجور الشون أو الأسواق أو صالات البيع المنصوص عليها في المواد
٩ و ١١ و ١٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى
وذلك بالنسبة للحجوزات التى توقع لتحويل مطلوبات تلك المصلحة .
مادة ٢ - على مدير عام مصلحة التجارة الداخلية تنفيذ هذا القرار
ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية » ،

الحراسة ولا يعتد برفضه أياها أما إذا لم يكن حاضرا عهد بسا مؤقتا الى أحد رجال الادارة المحليين (١) .

وتعين بقرار من الوزير المختص أو من يعينه في ذلك أجور الحراسة بالنسبة الى غير المحليين أو الحائز (٢) .

(١) قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يجب لاعتقاد الحجز تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، ولا يعتد برفضه أياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيظت به مدينا أو حائزا فإن الدفع المبدى من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدين أو حائز يغدو دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى بما كان ينبغى معه على المحكمة تحقيقه. بلوغا الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفنده ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق أخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه ذلك عند محكمة الدرجة الأولى ، لأنه وقد اثبتته فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد اصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه ، وأن لم يعاود المستأنف اثارته بحيازته مقصودا به نفى الركن المعنوى لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى صفته كحارس يلزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديمها يوم البيع (نقض مذى ١٩٨١/١/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٩٧) .

(٢) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٥/٢٤ - العدد ٤١) ونص على ما يأتى :

» مادة ١ - ينوب عنا مدير مصلحة التجارة الداخلية فى تعيين أجر الخبير وأجر الحراسة لغير المحليين أو الحائز وأجور الشئون أو الأيسواق أو صالات البيع المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١١ و ١٩ من القانون رقم ٣٠٨

مادة ١٢ - لا يجوز للحارس أن يستعمل الأشياء المحجوزة أو أن يستغلها أو يعيرها والا حرم من أجره للحراسة فضلا عن إلزامه بالتعويضات ، انما يجوز له إذا كان مالكا أو صاحب حق الانتفاع أن يستغلها فيما خصصت له .

وإذا كان الحجز على ماثية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مستغل أو مؤسسة جاز لتجارب التجارب بناء على طلب قوى الشان - أن يكلف بالحارس بالإدارة أو الاستغلال أو أن يستبدل به حارسا آخر يقوم بذلك .

وإذا كان الحجز على منقولات مثلية في منشأة تجارية أو صناعية - جاز للمدين إذا كان حارسا أن يتصرف فيها بشرط أن يورد مثلها قبل اليوم المحدد للبيع والا كان مبدعا .

مادة ١٣ - لا يجوز للحارس أن يطلب إعفاءه من الحراسة قبل اليوم المحدد للبيع إلا لأسباب توجب ذلك ، فإذا أعفاء مندوب الحاجز من الحراسة عين حارسا بدلا منه على أن يملأ المدين باسم الحارس الجديد بكتاب موصى عليه .

سنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى وذلك بالنسبة للحجوزات التى توقع لتحويل مطلوبات تلك المصلحة .

مادة ٢ - على مدير عام مصلحة التجارة الداخلية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية « ،

كما صدر قرار وزير الأشغال العمومية رقم ٩٤٧٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (الوقائع المصرية فى ١٩٥٩/٣/٣٠ - العدد ٣٦) ونص فى مادته الأولى على ما يأتى :

« ينوب عنا فى تعيين أجر الحراسة لغير المدين أو الحائز المنصوص عليه فى المادة « ١١ » من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه رئيس المصلحة أو الادارة الحاجرة » .

ويجوز مندوب الحاجز الاشياء المحجوزة عند تسلم الحارس الجديد .
 مهمته ويثبت هذا الجرد في محضر يوقعه كل من المندوب والحارس السابق
 والحارس الجديد وتسلم للحارس الجديد صورة من هذا المحضر .

عادة ١٤ - يجب على مندوب الحاجز قبل البيع بيومين على الأقل
 أن يلصق صورة من محضر الحجز في موضع ظاهر من مكان البيع وعلى
 باب المكان الذي توجد به الاشياء المحجوزة وعلى باب العمدة أو الشيخ
 أو المقر الاداري التابع له المكان ويعتبر ذلك اعلانا كالميا .

ويجوز النشر عن الحجز والبيع في الصحف اليومية المقررة لنشر
 الاعلانات القضائية وذلك في الحالات التي يرى فيها الحاجز ضرورة
 النشر عنها بهذا الطريق .

ولمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية ، وكلما أجل البيع أثبت
 بأصل المحضر ويصورته المنصوص عليها في الفقرة الأولى سبب التأجيل
 والميعاد الجديد وذلك قبل حلوله بيومين على الأقل ، ويعلن في الوقت
 ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين (١) ، على أن يعاد اللصق مع
 جواز اعادة النشر على الوجه الوارد بالفقرتين السابقتين .

(١) قضت محكمة النقض بأن المادة ٣/١٤ من القانون رقم ٣٠٨
 لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « لمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية ،
 وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر ويصورته ... سبب التأجيل والميعاد
 الجديد ... ويعلن في الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين ،
 وإذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على اعلانه يتوقع من مندوب
 الحاجز ومن شاهدين اثباتا لذلك » ومؤدى ذلك أنه يجب عند تغيير
 الميعاد المحدد بمحضر الحجز - بتأجيله ومن باب أولى بتعجيله -
 يجب اعلان الحارس والمدين به ، وقد حرص المشرع للتثبت من حصول
 هذا الاعلان أن يسجل على المدين امتناعه عن توقيع الورقة الدالة على
 اعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين اثباتا لحصول هذا
 الاعلان ثم الامتناع عن التوقيع ، وهذا الحرص من المشرع سبق ان اكده

واذا رفض المدين توقيع الورقة المدالة على اعلانه فيوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين اثباتا لذلك .

مادة ١٥ - يجرى البيع بالمزاد العلنى بمناداة مندوب الحاجز ويحضر شاهدين بشرط دفع الثمن فورا وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدى تأميना قدره ١٠٪ من قيمة عطائه الأول .

ويجب ألا يبدأ مندوب الحاجز في البيع إلا بعد أن يجرى الأشياء المحجوزة ويخبر محضرا بذلك بين فيه ما يكون قد نقص منها .

لدى اعلان محضر الحجز ذاته حين نص بالمادة ٧ من ذات القانون على انه « اذا رفض المدين او من يجيب عنه التوقيع على المحضر واستلام نسخة منه اثبت ذلك في المحضر » واذا لم يوجد المدين او من يجيب عنه اثبت ذلك بمحضر الحجز وتسلم نسخة منه الى مأمور القسم او البندر . . . مع تعليق نسخة اخرى في الاماكن المنصوص عليها ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان » ورائد المشرع في ذلك هو اتاحة الفرصة للمدين لكي يتدبر امره فيتفادى بيع منقولاته بالوفاء او المعاونة في المزايدة او بالاعتراض على الاجراءات حسبا يراه محققا لمصلحته في هذا الصدد ، فاذا ما شاب هذه الاجراءات ما يحول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباع هذه الاجراءات فانها تقع باطله وتضحي عديمة الاثر ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائفا من اوراق الدعوى ومستنداتها ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - المطعون عليها « ثانيا » في هذا الطعن - انفردت بتعجيل البيع الى يوم ١٣/١٠/١٩٦٦ ولم تقم باعلان المدين مورث المطعون عليهم « أولا » الطاعنون في الطعن رقم ١٧٤٨ سنة ٥١ ق المنضم - بيوم البيع المعجل وانه لم يعتد بالاعلان المؤرخ ١١/١٠/١٩٦٦ لتوجيهه اليه في غير موطنه ولم تراعى فيه الاجراءات السابقة ورتب على ذلك ان اجراءات البيع قد شابها البطلان وانتهى الى القضاء ببطلانها . لما كان ذلك ، فان اسباب النعى بهذا الوجه لا تعدو ان تكون جدلا موشوعيا في هذا الشأن لا يجوز اثارها امام هذه المحكمة (نقض مدنى ١٩٨٣/١١/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - - - - -)

٢٢٠ حجز اذارى

مادة ١٦ - لا يجوز بيع الماخذ الثمنية أو الاحجار الكريمة بأقل من قيمتها الذاتية بحسب تقدير أهل الخبرة ، فان لم يتقدم أحد لشرائها في الميعاد المحدد أجل بيما الى ميعاد آخر يظن عنه بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ وتباع عندئذ بان يرسو عليه المزاو ولو يثن أقل مما قومت به .

مادة ١٧ - على الراى عليه المزاا اءاء باقى ثمن ابيع خورا والا أعيد البيع على مسئوليتهم في الحال ويخصم من مبلغ التامين ما قد يوجد من فرق في الثمن ويرجع عليه بالمعز الذى يزيد على مبلغ التامين .

مادة ١٨ - يكف مندوب الحاجز عن المضى في البيع اذا نتج من بيع بعض المعجزات مبلغ كاف لغواء المبالغ المعجز من اجلها والمبروعات المطلوبة حتى نهاية الشهر الذى يقع فيه البيع ، وما يوقع بعد ذلك من المعجز تحت يد مندوب الحاجز لا يتناول الا ما زاد على وغاء ما ذكر .

مادة ١٩ - يحذر مضر بالبيع يثبت فيه بالتفصيل قيمة المبالغ المطلوبة حتى نهاية الشهر الذى حصل فيه البيع بما في ذلك مصروفات النقل اذا تم البيع في غير مكان المعجز ومصاريف المعجز والبيع ، واسم المدين وبين الاشياء المبعة ووصفها ومطل بيما وسبب البيع وساعة افتتاح المزاو وقفله وثن البيع واسم الراى عليه المزاو وتوقيعه وتوقيع اصحاب المعطاءات الاخرى على اقرار منهم بالكف عن الزايدة واستلام تاميناتهم .

ويوقع هذا المضر كل من مندوب الحاجز والمارس والمدين والمشتري والشاحدين واذا لم يحضر المارس أو المدين اثبت ذلك في المضر .

واذا بيعت المحجوزات بأحدى الشبون أو الأسواق أو صالات البيع فيقدر الوزير المختص أو من ينييه (١) في ذلك اجرة المكان المعروضة به هذه المنقولات .

وتخصم المبالغ المطلوبة من ثمن البيع ويسلم ما قد يتبقى منه الى المدين ان كان حاضرا والا اودع لصالحه خزانة المحافظة أو المديرية أو الجهة المختصة حسب الأحوال .

مادة ٢٠ - يعتبر الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا اذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائى أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لاسكال اثاره الدين أو الغير أو لعدم وجود هشت للمنقول المحجوز (٢) .

(١) صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٦ بتنفيذ احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (للوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٥/٢٤ - العدد ٤١) ونص على ما يأتى :

« مادة ١ - ينوب عنا مدير عام مصلحة التجارة الداخلية فى تعيين اجر الخبير واجر الحراسة لغير المدين أو الحائز واجور الشون أو الأسواق أو صالات البيع المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١١ و ١٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالحجز الادارى وذلك بالنسبة للمحجوزات التى توقع لتحصيل مطلوبات تلك المصلحة .

مادة ٢ - على مدير عام مصلحة التجارة الداخلية تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية ، »

(٢) قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر فى ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ والتى اعتبرت الحجز الادارى كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائى لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه الا باثر مباشر على اجراءات الحجز والبيع التى تمت بعد صدوره . (نقض جنائى ١٩٥٦/١٢/٢٥ - موسوعتنا الذهبية ج ٤ - فقرة ١٥٠١) .

مادة ٢١ - يجوز حتى يوم البيع وقف إجراءات الحجز والبيع وذلك بإداء المبالغ المطلوبة والمصروفات ، وفى هذه الحالة يدفع المجر وتسليم للمدين الأشياء المحجوزة بموجب محضر يحرره مندوب احجاز ويتضمن اخلاء عهدة الحارس .

مادة ٢٢ - تتحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد مصروفات إجراءات الحجز والبيع المنصوص عليها فى هذا الباب .

مادة ٢٣ - (مستبعدة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧١) يعفى المدين من مصروفات إجراءات الحجز اذا قام بإداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحجز ، فان أدى المبلغ المطلوب منه خلال الثلاثين يوما التالية أعفى من نصف تلك المصروفات كل ذلك ما لم يكن البيع قد تم .

ويعتبر فى حكم البيع بالنسبة الى مصروفات الإجراءات تسليم الحاجز الأسهم والسندات الى أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيعها .

وفى جميع الحالات يلزم المدين بأداء رسوم البيع وأجرة حراسة

وقضت ايضا بأن نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قد جرى على اعتبار الحجز كان لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه - فاذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحدد بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كان لم يكن ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبيد يكون مخطئا فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانونا بسبب تخلف اركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم . (نقض جنائى ١٤/٤/١٩٥٩ - المرجع السابق - فقرة ١٥٠٥) .

حجز ادارى ٣٢٣

الاشياء المحجوزة والنشر ومصرفات أعدادها ونقلها والأجور والمعمولة وغيرها المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢٤ - تخضع أولا من المبلغ المحصل من البيع مصرفات الاجراءات ومصرفات الاعداد والنشر والنقل واجره ائحراسه واجرة مكان البيع وعموله البنوك والسماصرة وانصارف في بيع الأسهم والسندات واجور ائحبراء في تقويم المحجوزات ويخصص اليها لاداء المبالغ المحجوز من ائجلها .

مادة ٢٥ - اذا وقع حجز ادارى بعد حجز قضائى ، أو العكس ، أو وقع حجز ادارى بعد حجز ادارى آخر ، فعلى مندوب الحاجم أو المحضر فى الحجز الثانى اعلان صورة من محضر الحجز الى المحضر الذى أوقع الحجز الأول والى الحارس المعين من قبله .

وفى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر اعفاؤه واعلانه بذلك ، أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها .

وعند تعدد المحجوز طبقا لأحكام هذه المادة توجه اجراءات البيع وميعاده وتباع المحجوزات طبقا لأحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولا (١) .

(١) قضت محكمة النقض بان مفاد نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات و ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى اللتين نظمنا الاجراءات التى يتبعان اتباعها عند تعدد المحجوز القضائية والادارية ، مفاد هذه النصوص ان الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى ائخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وان يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الاشياء المحجوزة التى يظل

مادة ٣٦ - يودع الثمن في حالة البيع القضائى خزانة المحكمة المختصة
التي تفصل في توزيعه بين الحاجزين على وجه السرعة .

أما في حالة البيع الادارى فتخصم المصروفات والمطلوبات المستحقة
لحاجز الادارى ويودع باقى الثمن خزانة المحكمة لخدمة الحاجز القضائى
حتى تفصل المحكمة في توزيع المبلغ . فاذا زاد ما خصمه الحاجز الادارى
عما أسفر عنه التوزيع الزم بإيداع الزيادة خزانة هذه المحكمة .

وعند تعدد المحجوز الادارية تخصم المصروفات ويودع الباقي خزانة
المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم يتفق جهات الحجز على توزيعه
قيما بينها .

مادة ٣٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢) يترتب على
رفع الدعوى بالمنازعة في أصل المبالغ المطلوبة أو في صحة إجراءات الحجز ،
أو باستيراد الأشياء المحجوزة ، وقف إجراءات الحجز والبيع الاداريين
وذلك إلى أن يفصل نهائيا في النزاع .

ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة (١) .

مكلفا بالمحافظة عليها الى ان يتم رفع الحجزين او الى ان تباع بمعرفة
مندوب ايهما وان واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها . ومن
ثم فلا يجوز له ان يمتنع عن تقديم الاشياء المحجوزة لمندوب الحاجز
تنفيذا لى حجز من المحجوز الواقعة عليه . بل ان واجبه يقتضى تقديم
المحجوز عليه يوم البيع للامور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه
تحت مسؤوليته وحده (نقض جنائى ١٩٦٥/١٢/٢٨ - موسوعتنا الذهبية
الجزء ٤ فقرة ١٥١٦) .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٣٧ من القانون رقم
٣٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٧٢ اذ نصت على انه « يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة في أصل

الفصل الثانى

حجز ما للمدين لدى الغير

مادة ٢٨ - يجوز بالطريق الادارى حجز ما للمدين لدى الغير من المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما يكون له من المنقولات في يد الغير .

مادة ٢٩ - يقع حجز ما للمدين لدى الغير بهوجب محضر حجز يعاين

المبالغ المطلوبة او في صحة اجراءات الحجز ، او باسترداد الاشياء المحجوزة ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا في النزاع » . فان دفاع الطاعن بالاستناد الى نص هذه المادة يعد جوهريا ، لانه يتجه الى نفى عنصر اساسى من عناصر الجريمة ، واذ كانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع رغم جوهريته التى قد يتغير بها وجه الرأى في الدعوى فيما لو حقق بلوغا الى غاية الامر فيه ورغم جديته التى تشهد لها الصورة الرسمية من صحيفة الدعوى المقدمة من الطاعن واغفلته كلية فلم تعرض له ايرادا له او ردا عليه بما يمسوغ اطراحه ، فان حكمها ينطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عن القصور الذى يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن . (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٧٣٧) . وقضت ايضا بانها كانت الاجراءات التى اتخذها الطاعن وفقا للمادة ٢٧ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٠ سنة ١٩٧٢ - والتى تنص على انه « يترتب على رفع الدعوى بالانازعة في اصل المبالغ المطلوبة او في صحة اجراءات الحجز او باسترداد الاشياء المحجوزة وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى ان يفصل نهائيا في النزاع » - هذه الاجراءات كان يتعين على الطاعن اتخاذها قبل تمام اجراءات الحجز والتبديد ، اما وقد اتخذها بعد تمام الحجز ووقوع التبديد فانها تصبح غير ذات اثر في وقوع الجريمة لما هو مقرر من ان توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لاثاره . ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . (نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٧) .

الى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول (١) ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ١٠

ويجب أن يتضمن محضر الحجز نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده الى المحجوز عليه أو تسليمه اياه وتكليفه التكرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان ٥

ويجب اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ اعلانه للمحجوز لديه خلال الثمانية الايام التالية لتأريخ اعلان المحضر المحجوز لديه والا اعتبر الحجز كأن لم يكن (١) ٥

(١) قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٩ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ أن الشارع وإن أوجب أن تتضمن صورة محضر الحجز التى تعلن الى المحجوز عليه تاريخ اعلان محضر الحجز الى المحجوز، لديه إلا أنه لم يوجب أن تحمل صورة محضر الحجز المعلن الى المحجوز، عليه دليل اعلانها الى المحجوز لديه فى خلال الميعاد المقرر قانونا وإنما رسم اجراءات خاصة لاعلان محضر الحجز الى المحجوز لديه واعلان المحجوز عليه بصورة من ذلك المحضر وهى تختلف عن الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات فجعل الاعلان المرسل من الحاجز الى المحجوز عليه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فى قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية وبالتالى فإن السبيل الوحيد لاثبات حصول ذلك الاعلان هو تقديم علم الوصول الدال عليه ٥ (نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/١٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٣٤٦) ٥

(١) قضت محكمة النقض بأن ما قرره الشارع بنص المادة ٣/٢٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى من اعتبار الحجز كأن لم يكن فى حالة عدم اعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز غير متعلق بالنظام العام فيجوز لكل ذى مصلحة النزول عنه صراحة أو ضمنا ، ولما كانت محكمة الاستئناف قد تصدت لهذا الأمر من تلقاء نفسها وقضت باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيسا على أن اعلان المحجوز عليه بمحضر الحجز لم يتم رغم عدم دفع صاحب المصلحة بذلك فإنها تكون قد خالفت القانون واخطأت فى تطبيقه ٥ (نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/١٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٣٤٧) ١

مادة ٣٠ - على المحجوز لديه بمجرد اعلانه بمحضر المحجز أن يخطر مندوب الحاجز خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة بكل ما لديه للمدين والتاريخ الذى يمكنه فيه أدائه لمندوب الحاجز وعليه أن يوضح في اخطاره وصف ما لديه وصفا دقيقا مفصلا مع بيان عدده ومقاسه أو وزنه أو مقداره وقيمه .

ولا يعنى المحجوز لديه من واجب الاخطار أن يكون غير مدين للمحجوز عليه .

ويكون الاخطار الحاصل من المحجوز لديه في جميع الأحوال بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بتسليمه الى مندوب الحاجز مقابل اتصال من دفتر يعد لذلك ويصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٣١ - (الفترتان الرابعة والخامسة مضافتان بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩) على المحجوز لديه خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بمحضر المحجز أن يؤدي الى الحاجز ما أقربه أو ما يفى منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزانة الجهة الادارية الحاجزة لذمتها وذلك اذا كان قد حل ميعاد الأداء والا فيبقى محجوزا تحت يده الى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه الى الحاجز أو يودعه .

واذا وقعت حجوز قضائية أو ادارية على ما حجز عليه اداريا قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر المحجز ولم يكف المبلغ للوفاء بجميع الحقوق وجب على المحجوز لديه ايداعه خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه .

أما اذا وقعت حجوز قضائية أو ادارية بعد الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا يكون لها أثر الا فيما زاد على دين الحاجز اداريا والمصروفات .

فاذا لم يؤد المحجوز لديه أو يودع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات السابقة جاز التنفيذ على أمواله اداريا بموجب محضر الحجز المنصوص عليه في المادة ٢٩ مصحوبا بصورة من الاخطار المنوه عنه في المادة ٣٠ .

واذا كان هناك حاجزون آخرون وقفوا حجوزاتهم قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ المتحصل الوفاء بجميع الحقوق لمعلى جهة الادارة التى تبأثر التنفيذ ايداع المبلغ المتحصل خزانة المحكمة ليجرى توزيعه .

مادة ٣٢ - (مستبجلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩) : اذا لم يقدم المحجوز لديه الاخطار المنصوص عليه بالمادة ٣٠ أو قدمه مخالفا للحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها جازت مطالبته شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الاجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيريه ويصدر الحكم بذلك من المحكمة المختصة طبقا للقواعد المقررة بقانون المرافعات ويحجز اداريا على ما يملكه المحجوز لديه وفاء لما يحكم به .

مادة ٣٣ - يترتب على حجز ما للمدين لذى الغير حبس كل ما يستحق للمحجوز عليه ومصروفات الاجراءات التى تستحق الى يوم البيع ما لم يودع مبلغ مساو للمبلغ المحجوز من أجله والمصروفات خزانة الجهة الادارية الحاجزة .

مادة ٣٤ - اذا لم يؤد المبلغ المحجوز من أجله والمصروفات لمندوب الحاجز أو يودع خزانة الجهة المختصة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٣١ جاز بعدها الاستمرار في اجراءات البيع المنصوص عليها في هذا القانون .

ويكون البيع بعد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة (٣١) أو بعد اليوم الذى يحل فيه ميعاد الأداء .

مادة ٣٥ - أداء المبالغ أو تسليم الأشياء المحجوزة تبرىء ذمة المحجوز لديه منها قبل الدائن ولو كان الأداء نتيجة بيع الأشياء المحجوزة طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويعتبر الايصال المسلم من الحاجز للمحجوز لديه بمثابة إيصال من الدائن نفسه .

الفصل الثالث

في حجز الإيرادات والأسهم والسندات والحصص وببعضها

مادة ٣٦ - الأسهم والسندات والشيكات والكمبيالات إذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالأوضاع المقررة لحجز المنقول لدى الدين .

مادة ٣٧ - الإيرادات المرتبة للأسهم الأسمية وحصص الأرباح المستحقة في ذمة الأشخاص المعنوية وحقوق الموصين تحجز بالأوضاع المقررة لحجز ما للمدين لدى الغير .

مادة ٣٨ - يكلف الحاجز أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف بيع ما نص عليه في المادتين السابقتين في اليوم المحدد للبيع .

ويعين وزير المالية والاقتصاد بقرار منه هذه البنوك والسماسرة والصيارف وعهولة كل منهم وطريقة البيع .

مادة ٣٩ - حجز الإيرادات المرتبة للأسهم والحصص وغيرها تمت يد الدين يترتب عليه حجز ثمراتها وفوائدها ما استحق منها وما لم يستحق إلى يوم البيع .

الباب الثالث

الحجز على المقتار ويومه

حجز المقتار

مادة ٤٠ - يبدأ التنفيذ على المقتار باعلان يوجهه مندوب الحاجز الى المدين صاحب المقتار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيهها بالإداء وانذارا بحجز المقتار .

ويشتمل الاعلان على بيان المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف المقتار أو المحل أو الأعمال المستحقة عليها هذه المبالغ وذلك ببيان موقعه بإيضاح حدوده واسم الحوض ورقمه - اذا كان أرضا زراعية - واسم القسم أو التلرع أو الحارة ورقم الملك - اذا كان عقارا في المدن - وغير ذلك من البيانات التي تنفيذ في تعيينه .

مادة ٤١ - يقوم مندوب الحاجز بتوقيع الحجز بعد مضي شهر على الأقل من تاريخ التنبيه والانذار والا اعتبر الحجز كان لم يكن . ويجوز توقيع الحجز قبل الميعاد المذكور اذا طلب المدين ذلك . ويوقع الحجز بحضور شاهدين ويجوز عند الاقتضاء الاستمانة بواحد من أهل الخبرة أو مساح لمساحة المقتار وتحديد وتثمينه .

ولمندوب الحاجز الحق في دخول المقتار للحصول على البيانات اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته وله أن يستصحب من يماونه في ذلك ولا يجوز منه من الدخول لأداء هذه المأمورية . وعلى جهات الادارة تمكينه من أداء مأموريته عند الاقتضاء .

مادة ٤٢ - يحرر محضر الحجز ويعلن الى المدين صاحب المقتار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لاعلان محضر

حجز المنقولات وتوضح فيه البيانات المنصوص عليها في المادة (٤٠) ومساحة العقار المحجوز وثمانه الأساسى .

مادة ٤٣ - لندوب الحاجز أن يعين على العقارات حارسا أو أكثر ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أو الحائز .

ولندوب الحاجز تكليف الحارس تأجير العقار المحجوز كما له أن يتخذ في بيع ما قد يوجد به من محصول وثمر الاجراءات الخاصة بحجز المنقولات .

وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكنا فيه بدون أجرة الى أن يتم بيعه .

مادة ٤٤ - يشهر محضر الحجز العقارى الذى يوقع وفاء لدين من الدينون المستحقة غير الدينون الممتازة بمكتب الشهر العقارى المختص على نفقة المحجوز عليه .

مادة ٤٥ - يرتب على اعلان الدين أو الحائز بمحضر الحجز الموقع على العقار وفاء للدينون ممتازة كما يترتب على تسجيل محضر الحجز الموقع على العقار وفاء لمستحقات أو ديون أخرى الحاق ايرادات العقار المحجوز وثمراته من تاريخ الاعلان في الحالة الأولى ومن تاريخ التسجيل في الحالة الثانية لتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة .

مادة ٤٦ - الوفاء بالايجار الذى لم يؤد للمالك الدين أو الحائز قبل تاريخ الحجز أو بعده يبرىء ذمة المستاجر من هذا المبلغ قبل المالك أو الحائز اذا أداه للحاجز ، ويعتبر الايصال المسلم له من الحاجز بمثابة ايصال من المالك أو الحائز نفسه .

ولا يمتد بالمبالغ المؤداة مقدما للمالك أو الحائز فيها زاد في الأراضى الزراعية على ايجار سنة وفي العقارات البنينة على ثلاثة أشهر ، أما المبالغ المؤداة مقدما في حدود هذه المدة فيعتبر أداؤها صحيحا ما لم يكن ذلك غشا وتعليسا .

مادة ٤٧ - لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز على العقار المحجوز ولا ما يترتب عليه من رهن أو اختصاص أو امتياز في حق الحاجز ولا في حق الراسى عليه الزاد إذا كان التصرف أو ما رتبته المدين قد حصل شهره بعد تسجيل محضر الحجز على العقار وغاء المطلوبات أو ديون أخرى لا امتياز لها (١) .

ومع ذلك ينفذ التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز المشار اليه إذا قام خوو الشأن قبل اليوم المعين للبيع بإيداع المطلوبات والمصرفات المستحقة بأكملها حتى نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع خزانة الجهة الادارية المحجزة أو خزانة المحافظة أو المديرية التى يقع فى دائرتها البيع مع اعلان المحافظ أو المدير بذلك ، فان لم يحصل الايداع قبل ايقاع البيع فلا يجوز لأى سبب منح ميعاد للقيام به .

مادة ٤٨ - اذا وجدت حقوق عينية موقعة على العقار المحجوز ومشهرة قبل توقيع الحجز الادارى مقابل ديون مقفارة أو قبل تسجيل محضر الحجز الادارى مقابل ضرائب أو مطلوبات أخرى ، أعان محضر الحجز الى أصحاب الحقوق المشهرة خلال شهر من تاريخ الحجز أو تسجيل محضر الحجز أو تسجيل محضر الأحوال .

ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بطلم الوصول واذا لم يكن لهم محل إقامة معروف أعلن محضر الحجز الى النيابة. الكاتب فى دائرتها العقار .

وعلى النيابة التأشير على نسخة المحضر الأصلية وإعلانه بغير

(١) انظر : نقض مدنى ١٦/٦/١٩٨٦ - مدونتنا الذهبية - العدد ١/٢ فقرة ٦٧٠ ؛ وايضا : نقض مدنى ٢٧/٤/١٩٨٧ - المرجع السابق فقرة ٦٧٣ .

حجز ادارى ٣٣٣

مصرفات الى الدائنين المذكورين وذلك خلال اربعين يوما من تاريخ تأييدها على المحضر .

ولا يجوز الشروع في بيع العقار الا بعد مضي اربعين يوما على الاقل من تاريخ اعلان محضر الحجز الى الدائنين أو الى النيابة .

مادة ٤٩ - يخطر الحاجز مكتب الشهر العقارى المختص بحصول الاعلان بالنصوص عليه في المادة السابقة مع ارسال نسخة من متضر الحجز وذلك خلال الثمانية أيام التالية لتاريخ آخر اعلان للدائنين ، و للنيابة .

وعلى الموظف المختص بمكتب الشهر العقارى أن يؤشر بحصول هذا الاعلان على هامش قيود الدائنين والتوقيع على نسخة المحضر بما يفيد ذلك ثم يريده الى الحاجز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول اخطار الحاجز اليه .

ويصبح جميع الدائنين من تاريخ التأشير بحصول اعلانهم طرفا في الاجراءات .

مادة ٥٠ - للدائنين المقيدة حقوقهم على العقار المحجوز حق وقف السير في الاجراءات اذا قاموا باداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصرفات حتى اليوم السابق على اليوم المعين للبيع .

ويحل الدائن الذى قام باداء هذه المبالغ محل الحاجز في حقوقه وامتيازاته .

ويحرر المباشر للبيع محضرا بذلك تسلم صورة منه للدائن المذكور ويقوم بشهره على نفقته .

مادة ٥١ - تطبق العقوبات المنصوص عليها في المواد ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات على المدين اذا اختلس الثمرات أو الايرادات التي تلحق بالمعقار المحجوز أو اذا أتلف هذا المعقار أو أتلف الثمرات .

بيع المعقار

مادة ٥٢ - يجوز لمدوب الحاجز تجزئة المعقار الى صفقات ان كان ذلك مما يرغب في الاقدام على شرائها ورفع أسعارها وفي هذه الحالة توضح بيانات كل صفقة على حدة ومساحتها وحدودها بمحضر المحجز بالتطبيق لقانون الشهر العقارى مع ذكر الثمن الاساسى لكل صفقة بالمحضر .

مادة ٥٣ - يباع المعقار المحجوز بالزاد العلنى بعد مضى شهرين على الأقل وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز أو شهره حسب الأحوال ما لم يؤجل البيع طبقاً لأحكام المادة ٥٥ .

وينشر عن البيع في الجريدة الرسمية ، ويجب أن يكون النشر قبل اليوم المعلن للبيع بثمانية أيام على الأقل ويشتمل على أسباب البيع وتاريخ الحجز ورقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه ان كان مسجلاً وتعيين اليوم الذى حدد للبيع والبيانات الخاصة بموقع المعقار المزعم بيعه ومساحته وحدوده والثمن الاساسى الذى يتبقى افتتاح المزايدة والموضح بمحضر المحجز وجميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع ، واذا كان المعقار مقسماً الى صفقات فتوضح جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذكر .

كما يعلن عن البيع بالتعليق على اللوحة المعدة للاعلانات بحدائق المحافظة أو المديرية المختصة وعلى باب مقر العمدة في القرية التى تقع فيها الأعيان والباب الرئيسى للمركز أو القسم الذى يقع المعقار فى

دائرتة وفى موضع ظاهر من كل عقار من العقارات المطلوب بيعها اذا كانت مسورة أو كانت من المبانى .

ويجب اثبات تعليق الاعلانات فى محضر يحرره ويوقعه مندوبى الجهة الحاجزة المكلفون بذلك .

ويجوز فضلا عما تقدم النشر عن البيع فى الصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية وذلك فى الحالات التى يرى فيها الحاجز النشر عنها بهذا الطريق .

مادة ٥٤ - يحصل البيع علنا بالمحافظة أو المديرية الكائنة فى دائرتها العقار بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله وأحد كتاب الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو المديرية أو الجهة التى تولت اجراء المزاد على العقار .

مادة ٥٥ - (الفقرة الأخيرة. معذلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩) يجوز للمحافظ أو للمدير أو لوكيله - لأسباب جدية - تأجيل البيع بالثمن الأساسى ويتم النشر والاعلان عن الميعاد الجديد بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٥٣ .

ويكون كل تأجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التى تقرر التأجيل فيها .

ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك أو وقف اجراءات البيع بناء على اتفاق طالب المزاد والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - يجب افتتاح المزايدة بعباء لا يقل عن الثمن الأساسى والمصروفات وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدى بالجلسة تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطاءه .

ويقصر البيع بقدر الامكان على جزء من العقار يفي ثمنه بالمطلوبات والمصروفات بأكملها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه البيع ، * اذا تعذرت تجزئة العقار استمرت اجراءات البيع عليه كله .

ويجوز لكل شخص أن يتقدم للمزايدة بنفسه أو بوكيل خاص عنه . ويرسى المحافظ أو المدير أو وكيله المزايدة على من تتقدم باكبر عطاء اذا مضت ثلاث دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره .

ويجب على الراسى عليه المزايدة أن يؤدي باقى الثمن فوراً .

وإذا زاد ثمن البيع على المبلغ المطلوب ردت الزيادة الى صاحب العقار ما لم يكن على العقار حقوق مشجرة مما نصت عليها المادة ٤٨ الميودع ويوزع الزمن طبقاً لأحكام المادة ٦٩ .

مادة ٥٧ - يحرر محضر بالبيع يوقع عليه المحافظ أو المدير أو وكيله والكاتب الحاضر معه ، ويشتمل المحضر على سبب البيع وشروطه وبيانات العقار المبيع ومساحته وحدوده وبقاى البيانات اللازمة لتسجيله وكذلك الثمن الأساسى وكل عطاء تقدم والثمن والرأسى به المزايدة وبصفة عامة كل ما تم فى جلسة المزايدة .

مادة ٥٨ - اذا لم يحضر أحد للمزايدة فى اليوم المعين أجل البيع مرة بعد مرة الى أن يتقدم مشتر أو تتقدم الحكومة مشترية فى الجلسة . وينشر ويعلن عن كل جلسة بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ مع خفض عشر الثمن الأساسى فى كل مرة يؤجل فيها البيع .

مادة ٥٩ - اذا تخلف الراسى عليه المزايدة عن الوفاء بشروط البيع أعيد البيع على مسئوليته بعد تعيين جلسة لذلك . ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ .

فان نقص الثمن الزم الراسى عليه المزايدة بالفرق وان زاد الثمن

دانت ازيادة من حق المدين صاحب العقار. أو من حق الدائنين حسيب الاحوال *

مادة ٦٠ - لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة قانوناً أن يقرر خلال الايام اشرة لتثليه لرسو المزايد بالمزايدة على التمن بشرط الا تقب هذه الزيادة عن عشر التمن *

ويحصله تقزير الزيادة بمحضري في القلم المختص بالمديرية أو المحافظة وبين بالمحضري تاريخ الجلسة التي تجرى فيها المزايدة الجديدة ونكون في اقرب وقت بعد انقضاء الثلاثين يوماً التالية لتاريخ هذا المحضر *

ويجب أن يودع مقرر الزيادة قبل ذلك خزانة المحافظة أو المديرية خمس التمن الجديد والمصروفات حتى يوم البيع ومبلغاً آخر يعينه النظم المختص بالمديرية أو المحافظة لحساب مصروفات الاجراءات الخاصة بالبيع الثاني *

وفي هذه الحالة يعاد البيع بالجلسة المعينة لذلك بعد أن ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ على أن تشمل الاعلانات الجديدة على اسم مقرر الزيادة ولقبه ومهنته ومحلّه ومقدار التمن الذي عرضه * كما يخطر الراسى عليه المزايد والمدين بالجلسة الجديدة ويتقرر الزيادة *

ولا يجوز العدول عن التقرير بزيادة العشر *

مادة ٦١ - اذا تقدمت عدة تقارير بالمزايدة. كانت العبرة بالتقرير المشتمل على اكبر عرض أو بالتقرير الأول عند تساوى العروض *

مادة ٦٢ - اذا لم يتقدم أحد للمزايدة بالجلسة الجديدة اعتبر المقرر بالمزايدة مشترياً بالتمن الذي قبل الشراء به في تقريره وعليه أداء باقى التمن والمصروفات ورسوم الشهر فوراً وألا أعيد البيع بالمزايد على ذمته طبقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ *

٣٣٨ حجز ادارى

مادة ٦٣ - لا تجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذي رسا به المزاد
في البيع الثانى .

مادة ٦٤ - لا يجوز لموظفى الحكومة فى دائرة المحافظة أو المديرية
التابع لها العقار ولا لموظفى الوزارة أو المصلحة طالبة الحجز ان يتقدموا
للمزايدة بأنفسهم أو بطريق تسخير الغير والا كان البيع باطلا حصا
ويعاد البيع وتحدد جلسه مزايده لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة
بالمادة ٥٣ .

مادة ٦٥ - يجوز للرأسى عليه المزاد أن يقرر فى القلم المختص فى
المحافظة أو المديرية قبل انقضاء الثلاثة الأيام التالية ليوم البيع انه اشترى
بالتوكيل من شخص معين اذا وافقه على ذلك الموكل .

ويعتبر الموكل فى هذه الحالة هو الرأسى عليه المزاد .

مادة ٦٦ - بمجرد قيام الرأسى عليه المزاد بأداء الثمن بكمله
ورسم نسبه قدره ٥/١ والمصروفات يتولى الحاجز شهر محضر البيع
على حساب الرأسى عليه المزاد بعد مضى الميعاد المنصوص عليه فى المادة
السايلة وبعد تحصيل رسوم الشهر منه ويسلمه صورة رسمية من محضر
البيع المسجل الذى يكون سنداً للتملك وله قوة العقد الرسمى على ألا
ينقل للمشتري سوى ما كان للمدين أو الحائز من حقوق فى العقار المبيع .

مادة ٦٧ - يترتب على شهر محضر البيع تطهير العقار المبيع من
حقوق الامتياز والاختصاص والرهون للرسمية والحيازية التى أعلن
أصحابها بهمحضر الحجز وتاريخ جلسة البيع طبقاً لأحكام المادة ٤٨ .

مادة ٦٨ - لسلك من المدين والمصائر أن يودع خزانة المحافظة أو
المديرية المختصة حتى اليوم السابق على اليوم المعين للمزايدة الأولى أو
الثانية مبلغاً يفى بالمطلوبات والمصروفات بكملها لغاية نهاية الشهر الذى
تقع فيه جلسة البيع وأعلان المحافظ أو المدير بهذا الايداع .

وفي هذه الحالة يقرر المحافظ أو المدير أو وكيله انقضاء إجراءات الحجز والبيع ومرسئ المزااد الاول. وإجراءات البيع إذا كان قد تم تبئ من ذلك ويحرر بأدعاء محضر وتسليم صورته منه للمودع.

مادة ٦٩ - في حالة رسو المزااد في عتار عليه حقوق مشهورة مما نصت عليها المادة ٤٨ فيحصر بئولا من ثمن العقار جميع مصروفات الحجز والبيع والتسجيل ثم الضرائب الممتازة . ويسوى البئوى من الثمن بعد ذلك بحساب المطبوبات الأخرى ويودع ما تبئ بئ ذلك خزائنه المحفمة الابتدائية الواقعة في دائرتها العقار على دمه الدائنين والمدئين .

ويكون الأيداع بموجب محضر يوقعه المباشر للبيع موضها به ثمن البعار المبئ بالمزااد بئان ما خصم منه بالتفصيل وأسماء الدائنين .

وعلى المحفمة أن تفصل على وجه السرعة في توزيع الثمن طبقا لما نصت عليه المادة ٧٦١ وما بعدها من قانون المرافعات وإذا زاد ما خصمه الحاجز يظهر مطلوباته غير الممتازة عما أسفر عنه التوزيع الزم أيداع الزيادة خزانة هذه المحفمة .

مادة ٧٠ - إذا كان على العقار حقوق عينية مشهورة مما نصت عليه المادة ٤٨ وكانت المبالغ المحجوز من أجلها إداريا لا امتياز لها ولا تساءد قيمتها ورببتها على تحصيلها من ثمن العقار في حالة بيعه جاز وقف إجراءات بيع العقار اكفاء بتسجيل محضر الحجز إلى أن يصبح المحجوز عليه مقتدرا ويحرر بذلك محضر يوقعه المباشر للبيع .

ولا يترتب على وقف هذه الإجراءات بئلان الحجز أو سقوط الحق في المطالبة بالمبالغ المحجوز من أجلها بالتقادم ، ويكون للحاجز في أى وقت الحق في استئناف الإجراءات أو اتخاذ إجراءات حجز جديد على أى منقول أو عقار آخر يكون معاوكا للدئين طبقا للأجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

٣٤٠ جهاز ادارى

مادة ٧١ - تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد (١) مصروفات اجراءات المحجز والبيع المنصوص عليها في هذا الباب .

مادة ٧٢ - تسرى على المنازعات القضائية الخاصة ببيع التقاسر أحكام المادة ٣٧ .

مادة ٧٣ - اذا صدر حكم قضائى برسو مزاد العقار المحجز اداريا - فى ثناء سير الاجراءات الادارية - اتبع الاتى :

(أ) اذا كان الراسى عليه المزاد فى المحجز القضائى قد اودع الثمن خزانة المحكمة أثناء سير الاجراءات الادارية وقف السمسرة فى اجراءات المحجز الادارى .

وعلى الحاجز الادارى أن يتقدم ببيان عن مطلوباته للمحكمة التى عليها فتح باب التوزيع بطريق الاستعجال لتفصل فيه .

(ب) - استثناء من أحكام قانون المرافعات لا يجوز باى حال اعفاء الراسى عليه المزاد فى المحجز القضائى من اداء الثمن ، وعليه فى جميع الأحوال ايداعه خزانة المحكمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رسو المزاد ، والا أعيدت اجراءات المحجز الادارى فى مواجهته .

(ج) اذا كان العقار المحجز اداريا يشمل جزءا لم يدخل ضمن القيد المبيع قضائيا ولم يخص الحاجز جميع مطلوباته والمصروفات فى التوزيع انذى أجرته المحكمة فتستمر اجراءات البيع الادارى بالنسبة الى الجزء الذى لم يدخل البيع القضائى ، وذلك بعد تعديل الحدود والثمن وبعد النشر والاعلان بالطريقة المبينة فى المادة ٥٣ .

مادة ٧٤ - اذا كان رسو المزاد الادارى قد سبق جلسة البيع

(١) صدر قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . (الوقائع المصرية فى ١٢/٥/١٩٥٥ - العدد ٩٤ .

القضائى اكتبى بالاجراءات الادارية المتخذة وعلى اصحاب الشأن فى البيع القضائى التدخل فى توزيع الثمن .

مادة ٧٤ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢) يترتب على رفع الدعوى بالمنازعة فى أصل المبالغ المطلوبة أو فى صحة اجراءات حجز العقار ، وقف اجراءات الحجز والبيع الاداريين وذلك الى أن يفصل نهائيا فى النزاع .

ويحكم فى دعوى المنازعة على وجه السرعة (١) .

مادة ٧٥ - قيميا عدا ما نص عليه فى هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٧٦ - تلغى الأوامر المالية الصادرة فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والمرسومان بقانونين رقمى ٦٥ لسنة ١٩٢٨ و ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ ورقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٩

(١) قضت محكمة النقض بأن بطلان اجراءات الحجز الادارى العقارى يترتب عليه انحلال البيع الجبرى الذى تم بالمزاد وزواله من وقت التنبيه بالأداء والانذار بالحجز شانه فى ذلك شأن البيع الاختيارى الذى يعطى اثر الحكم ببطلانه الى وقت انعقاده مما يستتبع الغاء الآثار المترتبة على رسو المزاد واعادة الحال الى ما كانت عليه قبل التنبيه بالأداء ، وتعتبر ملكية العقار المبيع باقية فى ذمة المحجوز عليه ولم تنتقل الى الراى عليه المزاد ويكون للخير ان يرجع على الجهة الحاجزة بالثمن الذى تسلمته لأن وفاءه به لها يعتبر بعد زوال سببه وفاء بما ليس مستحقا تسقط الدعوى برده - طبقا للمادة ١٨٧ من القانون المدنى - بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه فى الاسترداد (نقض مدنى ١٩٨٦/١٢/١٥ - مدونتنا الذهبية - العدد ١/٣ - فقرة ٦٧١) .

والأوامر والقوانين المعدلة لها كما يلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة بإجراءات المحجز الإدارى فى القوانين الأخرى وذلك مع عدم الإخلال بالسلطة المخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له .

مادة ٧٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد مضي ستة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونية سنة ١٩٥٥) .

قرار وزير المالية والاقتصاد

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥

بشأن الحجز الإدارى (١)

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز
الإدارى ،

وعلى ما ارتأه مجلس الحولة ،

قرر:

مادة ١ - ينوب عنا فى تعيين أجر الفبير وأجر الحراسة لغير المدين
أو الحائز وأجور الشيون والأسواق أو صالات البيع المنصوص عليها
فى المواد ٩ و ١١ و ١٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه
رئيس المصلحة العاجزة .

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥) تكون
مصرفات الحجز والبيع فى حجوز المنقولات كما يلى :

جنية

٢ عن التتبيه بالأداء والانتذار ومخضر الحجز وصورة مهما

تعددت .

٢ عن مخضر البيع وصورة مهما تعددت .

١/ من ثمن البيع .

اما مصروفات النشر بالصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية عن طريق ادارة المطبوعات ، فتكون بحسب التعريفه المقررة لها في تاريخ النشر .

مادة ٣ - يعطى مندوب الحاجز للمحجوز لديه ايضالا عن اقراره بما في ذمته للمحجوز عليه يشمل :

- ١ - اسم مقدم الاقرار المحجوز تحت يده وعنوانه .
- ٢ - تاريخ الاقرار .
- ٣ - اسم المدين .
- ٤ - تاريخ توقيع الحجز .
- ٥ - قيمة المستحقات المحجوز من أجلها .
- ٦ - السنوات المستمقة عنها .
- ٧ - توقيع المستلم وتاريخ هذا التوقيع .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار وزير الخزانة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠)
تباع الأوراق المالية سواء أكانت مدرجة بالبورصة أم غير مدرجة بها بواسطة البنك المحجوز لديه في اليوم المعين للبيع بمحضر الحجز مقابل خصم الجوهلة المقررة .

مادة ٥ - الشيكات والكمبيالات التى تمجز لدى الدين بها يكون تحصيلها منه في تاريخ استحقاقها .

مادة ٦ - (مستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٥) تكون مصروفات اجراءات الحجز والبيع في حجز العقار كما يلي :

جنيته

٢ عن التنبيه بالأداء والاإذار بحجز العقار وصوره منها تعددت .

- ٢ عن محضر حجز الطار وصور* مهما تعددت *
- ٢ مصروفات تعليق الاعلانات في مختلف الجهات مهما تعددت *
- ٥/ من ثمن البيع *

ويضاف الى المصروفات السابقة رسوم طلب الشهر ورسوم استخراج الشهادات المقارية ورسوم شهر محضر الحجز ، وذلك ونحسب لفئاتها المقررة من قبل مصلحة الشهر العقارى والقويثيق في تاريخ طلب الشهر أو استخراج الشهادة أو اجراء الشهر *

أما مصروفات النشر في الجريدة الرسمية فتكون بحسب التعريفة المقررة لها من الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في تاريخ النشر ، على ألا يستحق سوى أجر نشر واحد عنها مهما تعددت مرات النشر ، وبالنسبة لمصروفات النشر بالصحف اليومية المقررة لنشر الاعلانات القضائية عن طريق إدارة المطبوعات فتكون بحسب التعريفة المقررة لها في تاريخ النشر *

وتكون رسوم تسجيل محضر البيع ، والصور اللازمة منه للمشتري بالفوتستات : على نفقة المشتري *

مادة ٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ الممسل بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ *

تحريرا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ *

هرايس خصوصيون

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠.

في شأن الحراس الخصوصيين. (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعتبر حارسا خاصا في حكم هذا القانون كل شخص يكلف من مالك العقار أو من ينوب عنه ، أو من شاغل العقار أو مستأجره أو مستغله أو مديره بحراسة هذا العقار أو مشتملاته والمحافظة عليه .

ولا يجوز مزاولة مهنة حارس خاص الا بعد الحصول على ترخيص بذلك يصدر من مدير الأمن أو من ينوب عنه في المحافظة التى يقيم طالب الترخيص في دائرتها .

ولا يجوز استخدام حارس خاص الا اذا كان حاصلا على الترخيص المشار اليه .

مادة ٢ - (الفقرة رقم (٤) مضافة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦)
يشترط للحصول على الترخيص ما يأتى :

١ - ألا تقل سن طالب الترخيص عن ثمانى عشرة سنة ميلادية .

٢ - ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضت خمس سنوات على تنفيذ العقوبة الا اذا رد اليه اعتباره قبل ذلك أو تكن العقوبة سقطت بمضى المدة أو تكن مدة وقف تنفيذ الحكم قد انقضت .

٣ - ألا يكون قد سبق اتهامه أكثر من مرة في جريمة من الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة ما لم يكن قد مضى على آخر اتهام ثلاث سنوات .

٤ - أن يقدم شهادة بعضيته في النقابة المقيّد بها إذا عمل حارسا خاصا بأحد العقارات السكنية المعدة للاستغلال .

ويجوز لوزير الداخلية (١) ولادة سنة من تاريخ العمل بهذا القانون أن يستثنى من أحكام هذه المادة كلها أو بعضها الحراس الخصوصيين القائمين بالعمل وقت صحوره .

مادة ٣ - يكون الترخيص لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وعلى المرخص له اتخاذ إجراءات التجديد قبل انقضاء مدة الترخيص بثلاثين يوما على الأقل .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه إجراءات الترخيص والتجديد والسجلات والنماذج اللازمة لذلك .

كما يحدد مقدار رسم الترخيص وتجديده واستخراج بدل فاقد منه بما لا يجاوز جنبها واحدا .

مادة ٤ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه الواجبات الخاصة بأمن المقارنات التي يلتزم الحارس بأدائها وفقا لأحكام هذا القانون ، دون المساس بالحريات الشخصية .

مادة ٥ - على كل من يستخدم حارسا خاصا أن يخطر قسم أو مركز الشرطة الذي يقع في دائرته المقار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ

(١) نصّت المادة ٧ من قرار وزير الداخلية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٧٠ بتنفيذ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ على أن « يفوض مدير الأمن العام في ممارسة الاختصاص المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه » .

استخدامه باسم الحارس الخاص وتاريخ استخدامه ورقم وتاريخ الترخيص وجهة إصداره • وعليه عند انتهاء خدمة الحارس الاخطار عن ذلك خلال خمسة عشر يوما •

مادة ٦ - على كل من يزاول مهنة حارس خاص في تاريخ العمل بهذا القانون أن يحصل على ترخيص طبقا لأحكامه خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ •

وعلى كل من يستخدم الحارس الخاص في هذه الحالة أن يخطر قسم أو مركز الشرطة الذي يقع في دائرته القطار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حصول الحارس على الترخيص •

مادة ٧ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها كل من يخالف أحكام الفقرة الثالثة من المادة الأولى والمادة الخامسة والفقرة الثانية من المادة السادسة من هذا القانون •

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين ، على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو المقررات الصادرة طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون •

مادة ٨ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المبينة في المادة السابقة يجوز لمدير الأمن أو لمن ينيوب عنه أن يسحب الترخيص لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر اذا خالف الحارس الخاص أيا من الواجبات المفروضة عليه طبقا للمادة الرابعة من هذا القانون •

وعند تكرار المخالفة يجوز سحب الترخيص مدة لا تتجاوز سنة •

ويلغى الترخيص اذا حكم على المرخص له في جنائية أو في جناية مغلطة بأشرف أو الأمانة •

مادة ٩ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - (.مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٦) يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

ييصم هذا القانون بفاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ جمادى الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٠) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٧٠ بتنفيذ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن الحراس الخصوصيون (الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٧٠ - العدد ٢٣٢) .

قرار وزير الداخلية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٧٠.

بتنفيذ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠

في شأن الحراس الخصوصيين (٢، ١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن الحراس
الخصوصيين ؛

وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في
الاختصاصات ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يجب على الحارس الخاص مراعاة اليقظة التامة في
حراسه العقار المكلف بحراسته وحراسته مشتملاته — وأن يتخذ كل ما
يستطيع من احتياطات لمنع الاعتداء عليه أو على ساكنيه أو شاغليه .
وعليه بصفة خاصة مراعاة ما يأتى :

١ — ملاحظة غلق الأبواب والمنفذ المؤدية الى داخل العقار أو
ملحقاته أثناء الليل اذا كان استمرار فتحها من شأنه أن يؤدي الى
تهديد أمن العقار .

٢ — عدم السماح للمجرمين أو المشتبه فيهم الذين نهبت الشرطة

(١) الوقائع المصرية في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٠ - العدد ٢٣٢ .

(٢) لم تنشر النماذج المرافقة اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية .

الى صفتهم بدخول العقار أو ملحقاته بغير مقتضى ، وكذلك عدم التستيز على وجود هؤلاء في العقار .

٣ - مراقبة ذوى الحرف من غير شاغلي العقار الذين يترددون عليه للتأكد من أن دخولهم العقار او ملحقاته انما هو لممارسة حرفةهم .

٤ - تنبيه سكان العقار أو شاغليه الى ما قد يعرض المكان الذى يشغلونه أو مشتملاته للخطر .

٥ - التأكد من سلامة الأيواب والمنافذ المؤدية الى المبانى المسكون أو المشغول عند غياب ساكنه أو شاغله عنه والمبادرة باخطار الشرطة عند الاشتباه في وقوع أى جريمة اضرار اية .

٦ - تنبيه صاحب العقار أو المسئول عن ادارته الى كل ما من شأنه تسريخ العقار لخطر الحريق أو الخرق أو التلف أو السرقة .

٧ ، ارشاد الشرطة عن كل من يرتكب جريمة اضرار بالعقار أو أحد ساكنيه أو شاغليه أو مشتملاته ، وعظيم تمكينه من الإفلات من يدها .

مادة ٢ - يقدم طلب المصول على رخصة حارس خاص أو تجديدها أو استخراج بدل فاقد منها الى مأمور المركز أو القسم الذى يقيم بداثرته الطالب .

ويحرر الطلب على ورقة دمعة فئة مائة ملليم ، ويرفق به المستندات الآتية :

(أ) ثلاث صور شمسية أمامية حديثة لوجه الطالب (مقاس ٦ × ٦ سم)

(ب) صحيفة الحالة الجنائية .

مادة ٣ - يفرض رسم مقداره (٢٥٠ مليما) على الترخيص بغزولة

مهنة حارس خاص ، ١٠٠ مليم على تجديد الترخيص ، ٢٥٠ ملئما على استخراج ترخيص بدل فاقد .

ويستجد رسم انترخيص فى حالة الموافقة على الطلب ، أما رسم التجديد أو استخراج بدل فاقد فيستجد عند تقديم الطلب ، وفى طلبات المائتين ترفق قسيمة السداد بالأوراق . ويصرف للطلاب رخصة على النموذج رقم (١) المرافق .

مادة ٤ - يجوز التظلم لحيد الأمن من رفض الترخيص أو وقفه أو سعيه أو إلغاءه أو رفض تجديده خلال ١٥ يوما من تاريخ إخطار الطالب بإقرار ولحيد الأمن إلغاء القرار المتظلم فى خلال ١٥ يوما من تاريخ تقديم التظلم ، ويكون قراره نهائيا فى هذا الشأن .

مادة ٥ - ينشأ بكل مركز وقسم شرطة السجلات الآتية :

(١) سجل لقيد طلبات الترخيص تكون بياناته طبقا لنموذج رقم (٢) المرافق .

(ب) سجل لقيد التراخيص الصادرة بأرقام سلسلة طبقا لنموذج رقم (٣) المرافق ، ويكون رقم الرخصة هو رقم قيدها بهذا السجل .

(ج) سجل لقيد إخطارات الملاك عن استخدامهم حراسا خصوصيين طبقا لنموذج رقم (٤) المرافق ، وتقدم هذه الإخطارات باليد أو بخطابات موصى عليها وتفيد بأرقام سلسلة ، ويحوى رقم القيد على الإخطار .

مادة ٦ - ينشأ بكل مركز وقسم شرطة الملفات والبطاقات الآتية :

(١) ملف لكل ترخيص ، يدون عليه رقم الرخصة واسم المرخص له ويودع به أورتنيك المعلومات المتعلقة بالمرخص له نموذج رقم (٥) المرافق وكذلك جميع الأوراق المتعلقة بالترخيص ، وتحفظ الملفات بحسب تسلسل أرقامها .

حجوز إدارية ٢٥٢

(ب) تحرر بطاقة لكل ترخيص وفقا للنموذج رقم (٦) المرافق ،
وترتب هذه البطاقات ترتيبا إيمديا بحسب أسماء المرخص لهم .
(ج) تحرر بطاقة على النموذج رقم (٧) المرافق لك من يرغب
الترخيص له أو تلغى رخصته وتحفظ هذه البطاقات بوحدة الرخص
بالمديرية وفقا للترتيب الأبجدي .

مادة ٧ - يفوض مدير الأمن العام في ممارسة الاختصاص المنصوص
عليه في للفترة الأخيرة من المادة ٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠
المشار إليه .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريرا في ٢٢ رجب سنة ١٣٩٠ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٠) .

التعديلات التشريعية للروضع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

حراسة

(أولا)

قرار. رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الدستور

وعلى الاعلان الدستوري الصادر ق ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التخليم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي
والقوانين المحلة له ،

وعلى الامر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لادارة المعتقلين والمراقبين
وغيرهم من الأشخاص والميئات ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

اصدر القانون الاتي :

مادة ١ - ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين

الذين فرضت عليهم بمتنص أواخر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ .

مادة ٢ - تؤول إلى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة (١) ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة .

على أنه إذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الإجمالي السابق بيانه ويوزع فيما بينهم بنسبة ما يمتلك كل منهم من هذه الأموال والممتلكات إلى مجموع ما يمتلكونها وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ سنوياً وتكون هذه السندات قابلة للتداول في البورصة ، ويجوز للحكومة بعد ١٠ سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئى ويمتنع عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - استثناء من حكم المادة السابقة ، إذا كان ضمن الأموال والممتلكات الخاضعة للحراسة منشأة تجارية غير مبيعة بواسطة الحراسة ومملوكة للشخص الخاضع للحراسة أو لأحد أفراد عائلته الخاضعين

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من إيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقاً لأحكام قانون الطوارئ إلى ملكية الدولة (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٤ - العدد ٣٣) .

للحراسة بالتبعية له. ولا تريد قيمتها عن ٣٠ ألف جنيه ، فتسلم اليوم هذه المنشأة .

فإذا كانت قيمة هذه المنشأة تقل عن ٣٠ ألف جنيه أعطى لهم عن الفرق سندات اسمية على الدولة وفقا لحكم المادة السابقة .

ويحدد نصيب كل منهم في هذه المنشأة وتلك السندات طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة (٢) من هذا القانون .

مادة ٤ - تسلم الأراضي الزراعية التي آلت ملكيتها الى الدولة بمقتضى أحكام هذا القانون الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لإدارتها حتى يتم توزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٥ - تستمر الحراسة المفروضة وقت صدور هذا القانون على الأشخاص الاعتبارية ، الى أن يتم رفعها أو تصفيتها أو بيعها ، وتسرى في شأنها أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ويكون لرئيس الوزراء سلطات الوزير المنصوص عليها في هذا الأمر .

ويكون رفع الحراسة عن هذه الأشخاص الاعتبارية بقرار من رئيس الجمهورية وتكون تصفيتها أو بيعها بقرار من رئيس الوزراء وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها هذا القرار .

مادة ٦ - تكون إدارة الأموال والممتلكات المشار اليها في المادة (٢) والتصرف فيها وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الوزراء (١) .

(١) صدر قرار وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء رقم ١ لسنة ١٩٦٨ بالشروط والأوضاع الخاصة بإدارة الأموال والممتلكات الخاضعة للحراسة والتي آلت ملكيتها الى الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (النشرة التشريعية لعام ١٩٦٤ ص ١١٣٦) .

مادة ٧ - يجوز بقوار من رئيس الجمهورية الاستثناء من أحكام هذا القانون (١) .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بريلسة الجمهورية في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ : ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤) .

(١١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٦ بالاستثناء اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة الطبيعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى من احكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص ، ويتسلم تلك الاموال والممتلكات او قيمتها اليهم (الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٣/١٨ - العدد ٥٢ مكرر) . كما صدر القرار الجمهوري رقم ٩١٥ لسنة ١٩٦٧ بان يكون تقريرو التقييمات الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ كلها او بعضها بقوار من رئيس الجمهورية في كل حالة على حدة (الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/١٠/٢١ - العدد ٨٤ مكرر) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين

لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٤ ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيولة على
التركيبات والقوانين الكاملة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال
وممتلكات بعض الأشخاص ،

قرر :

مادة ١: - (معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٩٣٤ لسنة ١٩٦٤)
و ٣٥١٥ لسنة ١٩٦٤) : يطبق في شأن الأشخاص الخاضعين لأحكام
القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه القواعد الآتية :

١ - يستمر صرف النفقات ومصاريف العلاج والمصروفات الدراسية
ومصروفات السفر للخارج طبقاً للقواعد السلوية في شأن هؤلاء الأشخاص
حتى نهاية شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، على ألا يخضع مقدارها من التعويض
المستحق لهم قانوناً .

٢ - الأشخاص الذين لم يتحدد مراكزهم المالية ولم يتسلموا سندات
التعويض حتى آخر شهر يونية سنة ١٩٦٤ يصرف لهم المدير العام نفقة

(١) الجريدة الرسمية في ٢٢ يونية سنة ١٩٦٤ - العدد ١٣٦ .

شهرية مؤقتة تحت التسوية بشرط ألا تتجاوز سبعين جنيها شهريا ،
وذلك الى أن يحدد المركز المالى لهؤلاء الأشخاص بصفة نهائية وتسلم
اليهم سندات التعويض .

٣ - عند تجديد المراكز المالية للأشخاص الخاضعين لأحكام القانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه يعتبر من الديون مكافآت نهاية الخدمة
المستحقة لخدم المنازل ومن في حكمهم .

٤ - الأموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها
وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هى صافى قيمتها
بعد استئزال جميع الديون التقارية والممتازة والحماية بحيث تكون سندات
التعويض ممثلة لنواتج التصفية، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات
بغير الديون التى يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها
أو صوريها أو لأى سبب آخر يقرره القانون .

٥ - تسلم الى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التى لم تتصرف
فيها الحراسة العامة والتى كانت مملوكة لهم فى عقارات سكنية ، على
ألا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التى تسلم اليهم عن مقدار التعويض
المستحق لهم طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ويتم تقييم هذه الحصص الشائعة وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ المشار اليه وتستئزل القيمة من مبلغ التعويض المستحق لهم .

٦ - يجوز لكل شخص من هؤلاء الأشخاص أن يحتفظ بمسكنه
الخاص الذى يشغله (فيلا) والذى كان مملوكا له .

وإذا كان له مسكن خاص آخر (فيلا) ولم يتم التصرف فيه جاز
له أن يحتفظ به أيضا بشرط ألا يزيد ما يحتفظ به فى مدينة واحدة على
مسكن خاص واحد .

وتقدر قيمة المسكن الخاص وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه ويستتدل قيمته من مقدار التعويض المستحق له .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يجاوز مجموع قيمة المسكن أو المساكن الخاصة التي تسلم اليه مقدار التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

٧ - يستثنى من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه الأمتعة الشخصية وثائق المنازل وكذا سيارة خاصة لسكل خاضع من البالغين حسب اختياره مما كان يملكه قبل العمل بأحكام القانون المذكور .

كذلك يستثنى من أحكام القانون بوالص التامين على الحياة بشرط ألا تزيد قيمتها مستحقة التصفية وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه عن خمسة آلاف جنيه .

فإذا زادت قيمتها مستحقة التصفية عن هذا الحد تصفى ويسلم هؤلاء ما يعادل مبلغ خمسة آلاف جنيه ، ويؤول الباقي الى الدولة .

ولا يستتدل قيمة الأشياء السالفة من مقدار التعويض المستحق لهؤلاء الأشخاص طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ولا تسرى أحكام هذه الفقرة على الأشخاص الذين غادروا أراضي الجمهورية العربية المتحدة بصفة نهائية ، كما لا تسرى على غير المقيمين في الجمهورية العربية المتحدة الا بموافقة رئيس الوزراء .

٨ - إذا كان لأحد هؤلاء الأشخاص حظائر (اسطبلات) أو خيول سباق ولم تنصرف فيها الحراسة العامة تسلم اليه ، وتستتدل قيمتها من مقدار التعويض المستحق له طبقا للقانون .

فإذا زادت قيمتها عن مقدار التعويض المستحق له بيعت الخيول الزائدة بالزاد العلني أو على الوجه الذي يقرره رئيس الوزراء .

٩ - إذا كان لأحد هؤلاء الأفراد حصة في إحدى شركات التضامن أو التوصية البسيطة لم تفرض عليها الحراسة ولم يتم تصليتها أو بيعها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، سلمت هذه الحصة إلى صاحبها وتستنزل من التعويض المستحق له طبقاً للقانون .

فإذا زاد قيمة الحصة عن مقدار التعويض المستحق له طبقاً للقانون جاز بيع القدر الزائد عن مقدار التعويض إلى الشركاء أو إلى الغير .

وبالنسبة إلى المنشآت التجارية المملوكة لفرد واحد وتزيد قيمتها على ثلاثين ألف جنيه تسلم إلى صاحبها حصته في حدود التعويض المستحق قانوناً ، أما القدر الزائد فيجوز للإدارة العامة بيعه إلى المالك الأصلي للمنشأة أو إلى الغير وفي جميع الأحوال تقدر قيمة الحصة أو المنشأة التجارية الفردية وفقاً لآخر ميزانية معتمدة من الحراسة العامة

١٠ - إذا كان لأحد هؤلاء الأشخاص وحدات بحرية سواء كانت شرعية أو ذات محرقات ميكانيكية ولم يكن قد تم التصرف فيها من الحراسة العامة تسلم إليه وتستنزل قيمتها من مقدار التعويض المستحق له قانوناً .

ويكون تقدير قيمة هذه الوحدات بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام .

١١ - تسلم إلى هؤلاء الأشخاص الحصص الشائعة التي لم تتصرف فيها الحراسة العامة ، والتي كانت مملوكة لهم في الأراضي الفضاء المعدة للبناء على ألا تزيد قيمة هذه الحصص الشائعة التي تنظم اليهم عن مقدار التعويض المستحق لهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

وتستنزل قيمة هذه الحصص الشائعة من مقدار التعويض المستحق لهم .

١٢ - إذا كان المسكن الخاص الذى يشغله الخاضع للحراسة وعائلته (شقة أو فيلا) فى عمارة يتم التصرف فيها وكانت مملوكة له أو لأحد أفراد عائلته ، كان له ولأفراد عائلته حق الانتفاع بهذا المسكن (الشقة أو الفيلا) مدى الحياة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

وتقدر قيمة حق الانتفاع وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه وتستنزى هذه القيمة من مقدار التعويض المستحق له قانونيا .

مادة ٢ - تخطر الادارة العامة وزير الخزانة بقيمة التعويض المستحق للأشخاص الذين رفعت عن أموالهم وممتلكاتهم الحراسة الانتفاع الاجراءات اللازمة لتسليم السندات المستحقة اليهم .

مادة ٣ - لرئيس الوزراء أن يأذن للمدير العام بأن يستقطع نسبة مئوية من الأموال الموضوعة تحت الحراسة لتغطية مكافآت الموظفين والعمال ومصروفات الادارة .

ويعدد رئيس الوزراء بقرار منه الشروط والأوضاع الخاصة بتواعد الانتفاع الإدارى وقيمة المكافآت والمرتبات والمصروفات .

مادة ٤ - يصدر رئيس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ صفر سنة ١٣٨٤ (١٣ يونية سنة ١٩٦٤) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٣١ لسنة ١٩٦٥

بجواز تقرير نفقات شهرية لبعض الأشخاص الذين رفعت

منهم الحراسة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال
وممتلكات بعض الأشخاص ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات
لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات
المكملة له ،

قصر :

مادة ١ - يجوز بقرار من رئيس الوزراء ترتيب نفقات شهرية لبعض
الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة وذلك من حساب الأموال والممتلكات
التي آلت الى الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار
اليه .

وتستحق هذه النفقات مقابل تنازل من يتقرر لهم عما قد يكون
مستحقاً لهم من تسويض وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤
المشار اليه على ألا يشمل هذا التنازل الحقوق التي نظمها قواعد التيسير
المخصوص عليها في القرار رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ والقرارات المكملة له .

مادة ٢ - تستحق النفقات المشار إليها في المادة السابقة لطبقة واحدة من أسر من يتوفى من الأشخاص الذين قررت لهم أصلا وذلك بالأوضاع وطبقا للأنصبة والحدود المقررة في شأن استحقاق أسر من يتوفى من أصحاب المعاشات .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٤ (٣١ مارس سنة ١٩٦٥) .

(ثانياً)

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١

بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي وفي الأحوال الواردة في هذا القانون ووفقاً للضوابط المنصوص عليها فيه .

مادة ٢ - يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ، إذا قامت دلائل جدية على أنه أخطأ المصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعمال أو أفساد الحياة السياسية في البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر .

مادة ٣ - يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جدية على أن تضخم أمواله ، أو الأموال المنصوص عليها في المادة ١٨ فقرة الأخيرة من هذا القانون قد تم بالذات أو بواسطة الغير بسبب من الأسباب الآتية :

(أولاً) استغلال المنصب أو الوظيفة أو الصلة النيابية أو الصلة الشعبية أو النفوذ .

(ثانياً) استخدام الغش أو التواطؤ أو الرشوة في تنفيذ عقود المقاولات أو التوريدات أو الأشغال العامة أو أى عقد أدارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أى من الأشخاص الاعتبارية العامة .

(ثالثاً) تهريب المخدرات أو الاتجار فيها .

(رابعاً) الاتجار في المنوعات أو في السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب أو بالأمنية .

(خامساً) الاستيلاء بغور وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية .

مادة ٤ - يجوز غرض الحراسة وفق أحكام هذا القانون على أموال الأشخاص الاعتبارية إذا قام بشأنها سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

مادة ٥ - يتولى الادعاء ، في قضايا فرض الحراسة ، مدعى عام بدرجة وزير ، ويكون تعيينه واعلأه بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - يتولى المدعى العام اجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ويكون له في سبيل ذلك كافة الاختصاصات المقررة لسلطات التحقيق في قانون الاجراءات الجنائية .

وله أن يستعين في ذلك بمعد من المحامين العامين ورؤساء النيابة العامة يندجون وفقاً لقانون السلطة القضائية .

وللمدعى العام بصفة خاصة في سبيل تنفيذ هذا القانون أن يتخذ الاجراءات الآتية :

(أولاً) الأمر بالتلفظ على أية أوراق أو مستندات يرى أهميتها في الإجراء .

(ثانياً) طلب البيانات والمعلومات من هيئات الرقابة والتفتيش في الحولة .

(ثالثاً) الحصول على الوثائق والملفات من الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو من أى من الأشخاص الاعتبارية العامة أو أية جهة أخرى .

(رابعاً) تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى بمجمع الاستدلالات .

(خامساً) أن يطلب من النيابة العامة أو أية جهة مختصة أخرى اجراء تحقيق في واقعة معينة تتعلق أو تتصل بالادعاء ، وموافاته بنتيجة التحقيق فيها .

(سادساً) أن يطلب من النيابة العامة اجراء التحقيق في الجرائم التي يتبين له وقوعها ، خلال اطلاعه على الأوراق .

(سابعاً) ابلاغ الجهة المختصة للنظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجبات وظيفته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه .

مادة ٧ - يجوز للمدعى العام اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى عملاً من الأعمال المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف في أمواله أو ادارتها ، واتخاذ ما يراه من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن ، ويجوز أن يأمر باتخاذ تلك الاجراءات بالنسبة لأموال زوجته وأولاده القصر أو البالغين اذا رأى لزوماً لذلك .

ويعين المدعى العام في الأمر الصادر بالمنع من الإدارة وكيلاً لإدارة الأموال ، ويتمين على الوكيل المبالغة الى التحفظ على هذه الأموال وجرداً وفقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٩ من هذا القانون .

ويحدد المدعى العام في هذه الحالة نفقة ابن تقرر منعه من التصرف في أمواله أو إدارتها وفقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا القانون، ويستمر صرف هذه النفقة إلى أن تفصل المحكمة في طلب غرض الحراسة .

وعلى المدعى العام تقديم الدعوى إلى المحكمة المختصة بفرض الحراسة في ميعاد لا يجاوز ستين يوماً من تاريخ الأمر المشار إليه في الفقرة الأولى والا اعتبر الأمر كأن لم يكن .»

مادة ٨ - للمدعى العام أن يأمر بالتحفظ في مكان أمين على الأشخاص المشار إليهم في المادة الثانية من هذا القانون .

ويتعين عليه في هذه الحالة عرض الأمر على المحكمة المشار إليها في المادة العاشرة من هذا القانون خلال ستين يوماً من تاريخ صدوره ، والا اعتبر الأمر كأن لم يكن وزال أثره بقوة القانون .

وعلى المحكمة خلال ستين يوماً من عرض الأمر عليها ، أن تصدر قرارها ، أما بإلغاء الأمر أو باستمرار تنفيذه لمدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور الأمر .

وللمدعى العام قبل نهاية هذه المدة أن يطلب إلى المحكمة ذاتها استمرار تنفيذ الأمر مدداً أخرى لا يجاوز مجموعها خمس سنوات .
ولا يجوز للمحكمة أن تأمر باستمرار تنفيذ أمر التحفظ إلا بعد سماع دفاع من صدر عليه الأمر .

ويسقط الأمر بقوة القانون بمضي خمس سنوات على صدوره أو بانقضاء الحراسة .

ويجوز أن صدر عليه الأمر أن يتظلم منه أو من إجراءات تنفيذه إذا انقضت ستة شهور من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

وتنصل المحكمة في التظلم على وجه السرعة .

ويجوز أن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كما انقضت ستة
شهور من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٩ - تكون حالة دعوى طلب فرض الحراسة إلى المحكمة
المختصة بقرار مكتوب ومسبب من المدعى العام ، ويجب إعلان القرار
للشخص المطلوب فرض الحراسة على أمواله ولغيره من ذوي الشأن مع
ملخص للدلائل التي قامت ضدهم ، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الطلب
بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما .

ولا تحول سرية التحقيق دون هذا الإجراء .

ويباشر المدعى العام الدعوى أمام المحكمة .

ويجوز أن يعهد بذلك إلى واحد أو أكثر من المحامين العامين أو من
رؤساء النيابة العامة المنتخبين لمعاونته .

مادة ١٠ - (معلة بالقتون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣) تنصل في دعاوى
فرض الحراسة محكمة تشكل بقرار من رئيس الجمهورية (١) برئاسة أحد
نواب رئيس محكمة النقض وعضوية ثلاثة من مستشاري مصالح
الاستئناف ، وثلاثة من المواطنين المشتغلين بالمهنة أو الصناعة أو العمل
الأساسي الذي يعول عليه المطلوب فرض الحراسة عليه ، يختارون من
بين الواردة أسماؤهم في الكشف التي تعدها مقدما ، لهذا الغرض ،
الجهات التي يحددها وزير العدل ، وتعتمد تلك الكشف بقرار منه .

وإذا لم يكن للمطلوب فرض الحراسة عليه مهنة مشروعة يتم
اختيار الأعضاء الثلاثة من الواردة أسماؤهم في الكشف الذي يعده وزير
العدل متضمنا بعض الشخصيات العامة .

(١) انظر قرار رئيس الجمهورية ١٩٩٩ لسنة ١٩٧١ بأول تشكيل
لمحكمة الحراسات (الجريدة الرسمية في ١٢/٨/١٩٧١ - العدد ٣٢) .

ويصدر بتحديد مكافآت أعضاء المحكمة من المواطنين المشار إليهم قرار من رئيس الجمهورية .

ويستمر انعقاد المحكمة حتى تنتهى من نظر الدعاوى المطروحة أمامها .

مادة ١١ - ينظم وزير العدل بقرار منه كيفية إعداد ومراجعة الكشوف المنصوص عليها في الملة السابقة .

ويتم اختيار الأسماء التى تتضمنها هذه الكشوف من بين المواطنين المشهود لهم بالكفاءة وحسن السمعة وبشرط ألا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً .

مادة ١٢ - يكون مقر المحكمة المختصة بدعاوى فرض الحراسة مدينة القاهرة ويجوز أن تعقد جلساتها في عاصمة المحافظة الكائن بها موطن المطلوب فرض الحراسة على أمواله أو التى تكون فيها مصالحه المالية الغالبة .

مادة ١٣ - لا يجوز أن يكون أحد أعضاء المحكمة قريباً أو صهراً للمطلوب فرض الحراسة على أمواله حتى الدرجة الرابعة ، أو أن تكون له أو لزوج أو لأحد أقربائه حتى الدرجة المذكورة مصلحة تتعلق بالمال المشار إليه ، أو أن يكون بينه وبين المطلوب فرض الحراسة على أمواله خصومة قضائية سابقة أو قائمة .

ويجب على المحكمة أن تتحقق من ذلك ، في مواجهة المطلوب فرض الحراسة على ماله ، قبل البدء في إجراءات نظر الدعوى ، فإذا تبين قيام مانع بأحد أعضاء المحكمة من الموانع المذكورة أو أى سبب آخر من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وجب عليها تأجيل نظر الدعوى وإخطار المدعى العام لحرصها على المحكمة بهيئة أخرى .

ولا تسرى على أعضاء المحكمة الأحكام الخاصة بالرد الواردة في الباب الثامن من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٤ - تحدد المحكمة الاجراءات التي تتبع في نظر الدعوى مع مراعاة الآتى :

(أولاً) أن يكون للمطلوب فرض الحراسة عليه ولكل ذئ شأن حق الاستعانة بمحام أو مضامين من المقبولين للمرافعة أمام مضاكم الاستئناف .

(ثانياً) أن يمكن من الاطلاع على جميع الأوراق التي يستند اليها الطلب ومن الرد عليها ، وأن يعطى لذلك الوقت الكافى حسب ظروف كل حالة .

(ثالثاً) أن يمكن من ابداء دفاعه مشافهة وكتابة .

مادة ١٥ - يؤدى أعضاء المحكمة من المواطنين ، قبل مباشرة عملهم ، يمينا أمام رئيس المحكمة ، بأن يحكموا بين الناس بالعدل وأن يمتروا القانون .

مادة ١٦ - فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية وبقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الاثبات كل في نطاق الحالات التي يحكمها »

مادة ١٧ - ينص فى الحكم الصادر بفرض الحراسة على تحديد المصروفات اللازمة لادارة الأموال المفروضة عليها الحراسة .

كما ينص فى الحكم على تقرير ثقله للمفروضة عليه الحراسة وأسرته ومن يحاول فعلا ولو كانوا بالخين »

وتشمل هذه النفقة ما يفي بمطالب الحياة لهم بما لا يجاوز صافي الأيراد الذى تدره الأموال الموضوعة تحت الحراسة .

ويجوز بدلاً من تقرير هذه النفقة أن تستثنى بعض الأموال من الخضوع للحراسة وتترك للخاضع حرية استعمالها واستغلالها والتصرف فيها .

مادة ١٨ - لا تشمل الحراسة إلا الأموال التى فى ملك الخاضع فعلاً فى تاريخ فرضها ولا تمتد إلى ما يؤول إليه من أموال بعد ذلك التاريخ .

وكذلك لا تشمل الحراسة أى مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير وأو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف فى المال .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تفرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ، ولو كان على اسم زوجة أو أولاده القصر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر ذلك المال .

مادة ١٩ - يمهّد بالاشراف على أعمال الحراسة إلى أحد الوزراء يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية وله أن يستعين فى إدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة بأحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها .

ويلتزم الوزير المعهود إليه بالحراسة بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى ، وكذلك الواجبات الخاصة التى يقررها النظم الصادر بفرض الحراسة فى كل حالة على حدة .

ويبلغ المدعى العام الحكم الصادر بفرض الحراسة الى الحراس فور صدوره^{١١} ، وتبدأ مهمته (١) من تاريخ هذا الابلاغ وعليه أن يبادر بالتحفظ على الأموال ، وله في هذا السبيل الاستعانة برجال السلطة العامة ، كما يتعين عليه المبادرة الى جرد هذه الأموال ، ويتم ذلك بحضور صاحب الشأن الذي يوقع على محاضر الجرد ، وتعتبر هذه المحاضر أساسا للمحاسبة بين ذوى الشأن وبين الجهة القائمة على الحراسة اذا أفرج عن الأموال .

ويختص القضاء المادى بالمنازعات التى تنشأ بسبب الحراسة بين ذوى الشأن وبين الجهة الممهودة اليها بها اذا رد المال الى ذوى الشأن .

مادة ٢٠ - اذا حكم بفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالأموال المرفوضة عليها الحراسة ولا يجوز استئناف السير فيها الا اذا انقضت الحراسة دون مصادرة .

وعلى دائتى الخاضع الذين لهم ديون ممتازة أو عادية أن يطلبوها

(١) صدر قرار وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء رقم ١٠٥١ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنفيذ الاحكام التى تصدر بفرض الحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (الوقائع المصرية فى ١٧/٧/١٩٧٢ - العدد ١١٣) وقضت مادته الاولى على ما يأتى :

مادة (١) - يقوم المكتب الفنى لادارة الاموال المتحفظ عليها بمكتب المدعى العام الاشتراكى والذى يتولى رئاسة السيد المستشار الدكتور ابراهيم على صالح بتنفيذ الاحكام التى تصدر بفرض الحراسة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ المشار اليه ، وذلك فى ضوء الاحكام المقررة فى هذا القانون .

ويكون قيام المكتب بتلك المهام تحت اشراف وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء .

وعلى رئيس المكتب ان يقدم للوزير الاعمال التى يتطلب القانون اعتماده لها .

من الجهة القائمة على الحراسة ، ويعتدل في ذلك ما يكون مستحقا للدولة أو الى الهيئات العامة من الضرائب والرسوم .

واذا حكم بفرض الحراسة على بعض الأموال ، فلا يجوز لغير الدائنين المرتبطين لهذه الأموال وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة عليها مطالبة الحراسة بما هو مستحق على الخاضع من ديون »

على أنه اذا لم تكن الديون المشار اليها في الفقرة السابقة مستفزة للأموال الخاضعة للحراسة جاز لأصحاب الديون العادية أو الديون التي لها امتياز عام على أموال الخاضع مطالبة الحراسة بهذه الديون وذلك اذا لم تنف الأموال التي لم تخضع للحراسة بهذه الديون .

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها في هذه المادة لا تكون الحراسة مسؤولة عن ديون الخاضع الا في حدود ما خضع للحراسة من أموال . ويتمتع على كل من دائني الخاضع لخطر الجهة القائمة على الحراسة يحدده مقدارا وسببا ، وأن يقدم سندده خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية واحدى الجرائد اليومية والا سقط حقه في مطالبة الجهة القائمة على الحراسة به . ما لم يكن التأخير في الاخطار بالدين لسبب خارج عن ارادته ، أو لسبب يقبله الوزير المعهود اليه بالحراسة .

وتعد جميع مواعيد سقوط الحق والإجراءات التي تسرى ضد الخاضع للحراسة ضد الممنوع من التصرف في أمواله أو ادارتها ونفسا لنص المادة ٧ من هذا القانون ، وذلك طوال مدة فرض الحراسة أو مدة المنع من التصرف أو الإدارة (١) »

(١) قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة السادسة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ على أن « تمتد جميع مواعيد سقوط الحق والإجراءات التي تسرى ضد الخاضع وضد الممنوع من التصرف في أمواله وأدارتها وفقا للمادة ٧ من هذا القانون ، وذلك طوال مدة فرض

المادة ٢١ - مع مراعاة أحكام المادة ٧ من هذا القانون يترتب على الحكم بفرض الحراسة رفع يد الخاضع عن ادارة المال المفروضة عليه والتصرف فيه ، ويقع باطلا كل تصرف يجريه الخاضع بعد صدور الحكم بشأن المال الذي فرضت عليه الحراسة أو خلال مدة المنع من التصرف المنصوص عليها في المادة ٧ .

ويتعين على كل من يجوز مالا متقولا أو ثابتا مملوكا للخاضع ان يخطر الجهة القائمة على الحراسة به خلال ستين يوما من تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية وأحدى الجرائد اليومية . كما يتعين على من يكون مدينا للخاضع بأى دين أو حق أو من يكون شريكا له على أى وجه ، أن يخطرهما بما فى ذمته للخاضع من دين أو بخصته أو نصيبه فى الشركة ، وذلك فى الموعد المشار اليه .

ويعاقب كل من يخالف أحكام الفترتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٢ - الأحكام الصادرة من المحكمة المنصوص عليها فى المادة

الحراسة أو مدة المنع من التصرف أو الادارة « مفاده ان المشرع قصد بامتداد مواعيد سقوط الحق والاجراءات بمقدار مدة فرض الحراسة أو المنع من التصرف أو الادارة ان يكون هذا الامتداد قاصرا على الدعاوى والاجراءات التى يباشرها الخاضع أو الممنوع من بعد انقضاء الحراسة أو سقوط الامر بالمنع أو الغاءه ، بصبيان انه ابان الحراسة أو المنع من التصرف أو الادارة يكون بالنسبة للاموال محل ذلك مغلول اليد وفى حالة عذر قانونى موجب لهذا الامتداد ، اما من يكون نائبا عنه قانونا فى هذا الفترة فلا يشمل النص ولا يحق له امتداد لانتفاء العلة اذ لم يكن ثمة ما يحول بينه وبين اقامة دعوى الحق أو مباشرة الاجراءات نيابة عن الخاضع من قبل قوات الميعاد . (نقض مدنى ١٩٨٣/١٢/٢٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٩٩) .

١٠ من هذا القانون نهائية ، ولا يقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن »

ومع ذلك يجوز لمن فرضت الحراسة على أمواله طبقاً لأحكام هذا القانون ويكل ذى شأن بعد مرور سنة من تاريخ صدور الحكم يفرض الحراسة أن يتظلم من هذا الحكم أو أن يتظلم من اجراءات تنفيذه .

ويكون التظلم بطلب يقدم الى المدعى العام . وعلى المدعى العام أن يقدم هذا التظلم الى المحكمة مشفوعاً برأيه كتابة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه اليه . وعلى المحكمة أن تحدد جلسة ، يعلن بها الخصام للحراسة لنظر التظلم ، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تاريخ تقديم التظلم ايها .

وتفصل المحكمة في التظلم اما برفضه واستمرار الحراسة ، واما برفع الحراسة عن كل أو بعض المال المفروضة عليه .

كما تفصل المحكمة في التظلم من تحديد مقدار النفقة .

وللمفروض عليه الحراسة ، ولكل ذى شأن ، اذا رفض تظلمه ، أن يتقدم بطلب جديد كلما انقضت سنة من تاريخ الحكم بالرفض ، ويسرى في شأن هذا التظلم حكم الفقرة السابقة . وتنقضى الحراسة في جميع الأحوال بانقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم برفضها ، كما تنقضى الحراسة بوفاة الشخص المفروض عليه الحراسة حتى ولو كان قبل مضي المدة المذكورة .

وللمدعى العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة الحكم برفع الحراسة أو بأن تصاجر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التي آلت الى الشخص المفروض عليه الحراسة بسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون .

ويقدم الطلب للمحكمة من المدعي العام وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٩ من هذا القانون .

وتحدد المحكمة الاجراءات التي تتلزم في نظر الطلب .

مادة ٢٣ - يجوز لرئيس الجمهورية الغاء الحكم بالمصادرة بناء على طلب المدعي العام أو خوى الشأن اذا قامت ظروف تبرر ذلك .

مادة ٢٤ - لا تحول اجراءات فرض الحراسة بمقتضى أحكام هذا القانون دون السير في اجراءات الدعوى الجنائية وتوقيع العقوبات التي يقتضي بها القانون .

مادة ٢٥ - على المدعي العام أن يرفع تقاريره الى رئيس الجمهورية بمناسبة متابته لقضايا الحراسات عن الاصلاحات ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي التي يرى لزومها لتأمين الصالح العليا للبلاد وحماية المكاسب الاشتراكية .

مادة ٢٦ - فيما عدا ما نص عليه في البند ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، تلغى المادة ٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٢٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برامية الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩١ (١٠ يونيو سنة ١٩٧١) .

(ثالثاً)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١

بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين

للأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة

عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على
الفركات ،

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة
بأمن الدولة ،

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال
وممتلكات بعض الأشخاص ، والقرارات المبجلة والمنفذة له ،

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ في شأن بعض التدابير الخاصة
بأمن الدولة .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العامي ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ،

وعلى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات ،
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تتم في موعد أقصاه سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تصفية الحراسة على أموال وممتلكات جميع الأشخاص الذين خضعوا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

وتجرى التصفية بمراعاة الأحكام القانونية السارية في شأن من رفعت عنهم الحراسة والتبسيطات التي تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقا للإجراءات والمقواعد المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة ٢ - تشكل لجان قضائية برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة مستشار على الأقل وعضوية رئيس محكمة أو من في درجته من أعضاء هذه الهيئات ، وأحد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات أو بوزارة الخزينة من الدرجة الثانية على الأقل ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من الوزير المختص بتنفيذ أحكام هذا القانون بناء على اختيار الجهات التي يتبعها الأعضاء »

وتختص هذه اللجان ببحث حالات النفاذ لأحكام القانون رقم

١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التى يحيلها اليها الوزير المختص أو من يفوضه (١) لتتولى تحديد مداخلهم المالية ، وتكون الاحالة بمذكرة تقدم الى رئيس اللجنة تحدد فيها عناصر الذمة المالية للخاضع أصولا وخصوما وما سبق تحقيقه منها والعناصر التى لم تحقق ، وترفق بالمذكرة صورة من قرارات التعويض المؤقتة المسايق صدورها بالنسبة لهذا الخاضع .

مادة ٢ - تتبع في تحديد المراكز المالية للأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه الأسس الآتية :

(أ) تقدر قيمة الأراضى الزراعية وملحقاتها وفقا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولائحته التنفيذية ؛ أما الأراضى التى لم تربط عليها ضريبة أو المربوطة بضريبة مخفضة فتقدر قيمتها بمعرفة اللجنة العليا لتأمين أراضى الدولة ، فإذا لم يتيسر ذلك جاز للجان تقدير قيمتها بمراعاة مثلها من الأراضى المربوطة عليها الضريبة .

(ب) يطبق في شأن الأراضى المزروعة الدافلة ضمن كردون المدن والجنادر أحكام التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٣ للمادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى وتقدر قيمتها كأرض بناء أو أرض زراعية على هذا الأساس .

(ج) تقدر قيمة العقارات المبنية والأراضى الفضاء وفقا للقواعد الواردة في القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .

(١) صدر قرار وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ المعدل بقراره رقم ١٣١٣ لسنة ١٩٧٢ بتفويض الحارس العام والمدير العام لإدارة الأموال التى ألت ملكيتها للدولة - ونائب الحارس العام عند غياب الحارس العام - في اختصاص الاحالة الى اللجان القضائية المنصوص عليها في المادة ٢/٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ (التوقيعات المصرية في ٢٠/١٠/٧١ - العدد ٢٤١ و ٢٧/٨/١٩٧٢ - العدد ١٩٧) .

(د) يتقدر قيمة الأوراق المالية وفقا لسعرها في بورصة الأوراق المالية عند رفع الحراسة ، والا فعلى أساس متوسط سعرها في الستة شهور السابقة على تاريخ رفع الحراسة .

فإذا لم تكن متداولة في البورصة ، كان تقييمها على أساس قيمتها السوقية .»

(هـ) تتقدر قيمة المنشآت التجارية على أساس قيمتها السوقية في تاريخ رفع الحراسة فإذا كانت قد بيعت أو صفيت استهدى في التقدير بثمان البيع أو نتائج التصفية .»

ويجوز أن يستعان في التقييم بأهل الخبرة وبالمصاحبات والميزانيات السابقة للمنشآت .

مادة ٤ - إذا كانت المقارنات المشار إليها في البنود (أ) ، (ب) ، (ج) من المادة السابقة مثقلة بحق عيني ضمانا لحين يجاوز قيمتها المقدرة على الأسس السالفة الذكر ، وكانت أصول الخاضع الأخرى لا تسمح بالوفاء بهذا الدين وسائر الديون الأخرى يكون تقدير هذه المقارنات في ذمة الخاضع على أساس ثمن بيعها أو الثمن مقدرا وفقا للأسس المشار إليها أيهما أعلى .»

وإذا كان قد سبق بيع أحد هذه المقارنات مقدرة على الأسس المشار إليها في البنود (أ) ، (ب) ، (ج) من المادة السابقة إلى البعدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام كانت الجهات المشتري بالخيار جلال ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون بين الوفاء فورا بكامل الدين وتوابعه وبين مسح عقود البيع الخاصة بهذه المقارنات .»

مادة ٥ - إذا تبين للجنة أن صافي الذمة المالية للخاضع لا يجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة (٢) من القانون رقم ١٥٠ لسنة

لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تصدر قراراً بتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمته المالية مع التخلي له عن باقي العناصر غير المحققة أصولاً وخصوصاً ».

لما اذا جاوز صافي الذمة المالية للخاضع الحد الأقصى السالف الذكر تصدر قراراً بتعويض الخاضع عن صافي العناصر المحققة من ذمته المالية مع التخلي له عن قدر من العناصر غير المحققة لا يجاوز صافيها بالإضافة الى انتعويض المستحق له عن العناصر المحققة الحد الأقصى السالف اذخر « وفي هذه الحالة يكون تعديد ما يتم التخلي عنه من العناصر غير المحققة متروكاً لاختيار الخاضع ».

وإذا تبين للجنة أن خصوم الخاضع تزيد على أصوله يجاز لها أن تصدر قراراً بالتخلي له عن عناصر ذمته المالية ».

وفي هذه الأحوال جميعاً يكون للتعويض عن العناصر المحققة ببسندات على الخولة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، ويترتب على التخلي عن عناصر من الذمة المالية أن يتولى الخاضع بنفسه تحصيل حقوقه وسداد ديونه التي تمثلها العناصر المتخلى عنها دون أن يخل ذلك بالتصرفات التي تكون قد أجريت بالنسبة لأصوله كلها أو بعضها والتي يتولى المدير العام لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة استكمال اجراءاتها ».

مادة ٦ - في الحالات التي يتقرر فيها تسليم الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بعض أموالهم عينا أو التي يتقرر لهم فيها حق انتفاع طبقاً لأحكام القانون المذكور أو القرارات الصادرة تنفيذاً له كان للخاضعين اذا لم يكن التعويض المستحق لهم كافياً للوفاء بقيمة الأموال التي يجوز لهم استلامها عينا أو اذا لم يكن لهم أي تعويض أن يطلبوا الوفاء بالقيمة أو الباقي منها من التعويض

المستحق لأزواجهم أو أصولهم أو مروعهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه إذا قبلوا ذلك ، كما يجوز للخاصين أداء هذه القيمة نقداً »

مادة ٧ - يجوز للجان إعفاء الخاصين مما قد يستحق في ذمته من فوائد اعتباراً من تاريخ مرض الحراسة .

مادة ٨ - يجوز للجان عند بحثها للحالات المحالة إليها أن تنهى بطريق الصلح النزاع حول ديون انخاصين أو حقوقهم لدى الغير وذلك بموافقة أطراف النزاع بما فيهم الخاصين .

مادة ٩ - على اللجان أن ثبت فيما يعرض عليها من حالات على وجه السرعة ، ولها أن تستعين بمن تراه من العاملين في الحراسة أو الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو غيرهم من العاملين في الحكومة والقطاع العام وأن تحصل من أى من الجهات المذكورة على ما يكون لازماً من أوراق أو بيانات تراها ضرورية لأداء مهمتها .

وتفصل اللجان في الحالات المعروضة عليها بعد إخطار ذوي الشأن بالمشور أمامها ولها سماع أقوالهم عند الاقتضاء ، ولا تقتيد في أداء مهمتها بالإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ١٠ - تكون قرارات اللجان نهائية وغير قابلة لأي طعن أمام أية جهة من جهات القضاء إذا انقضى على تاريخ صدورها ستون يوماً دون اعتراض عليها من الوزير المختص .

فإذا رأى الوزير المختص من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخاصين الاعتراض على هذه القرارات ، أحال اعتراضه بمذكرة مسببة الى لجنة لمخصص الاعتراضات تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة من رؤساء

اللجان الأخرى ومن عضوية آخرين من أعضائها لتفصل فيه بقرار نهائي غير مبدئي لا يطن، ما يراه من جهة من جهة القضاء .

مادة ١١ - يجوز للوزير المختص أن يعهد إلى اللجان المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون يفحص المنازعات التي تحول دون تصفيه للعلاقة بين أجهزة الحراسة وبين كل من رغبت عنهم الحراسة من غير الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ١٢ - تؤول للوزير المختص جميع الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك الاختصاصات المقررة لرئيس الوزراء والوزير المختص بموجب أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليهما .

مادة ١٣ - على الحارس العام توفير كل ما يلزم اللجان لمباشرة عملها ، وتحمل الحراسة العامة مكافآت أعضاء اللجان والعاملين بها ويكون تحديدها بقرار من الوزير المختص .

مادة ١٤ - استثناء من أحكام قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ لا يعتبر شركة قطاع عام الشركات والمنشآت التي آلت إلى الدولة ملكيتها أو ملكية حصة منها أو ملكية جميع أسهمها أو جزء منها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه إلا بصحور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

مادة ١٥ - لا تفل أحكام هذا القانون بالأحكام التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الأخرى بشأن حالات الأجانب الذين خضعوا للحراسة .

مادة ١٦ - على الوزير المختص الذي يميته رئيس الجمهورية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون (١) .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ،

(١) صدر القرار الجمهوري رقم ٢٣٠١ لسنة ١٩٧١ بتعيين الوزير المختص بتنفيذ احكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ (الجريدة الرسمية . في ١٦/٩/١٩٧١ - العدد ٣٧) .

(رابعا)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢

بشأن تصفية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١
بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة
بأمن الدولة ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين
سلامة الشعب ،

وعلى موافقة رأى مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تحال الى المدعى العام الاشتراكى حالات الأشخاص
الذين لا زالوا خاضعين للحراسة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٦٤ .

مادة ٢ - يتولى المدعى العام الاشتراكى فحص الحالات المشار
اليها فى المادة السابقة ، وبالنسبة للحالات التى يرى أنه لم يكن هناك

٣٩٠ حراسة

أسباب موضوعية لفرض الحراسة ، فيلغي قرار الحراسة والآثار المترتبة عليه (١) .

أما بالنسبة لباقي الحالات التي يرى أنه كانت هناك أسباب موضوعية لفرض الحراسة ، فيحيلها إلى محكمة الحراسة المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ، وتصدر المحكمة حكمها بما تراه في هذه الحالات .

مادة ٣ - يصدر رئيس مجلس الوزراء القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٧١ ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢) .

(١) صدر قرار المصطفى العام الاشتراكي رقم ١ لسنة ١٩٧٢ بالغاء قرار الحراسة بالنسبة لأموال وممتلكات بعض الأشخاص (الجريدة الرسمية في ١١/٢/١٩٧٢ - العدد ٤٤ مكرر) .

(خامسا)

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤

بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض

الحراسة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسوى طبقا لأحكام القانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

مادة ٢ - تطبق أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق ، وعلى جهاز التصفية إعادة تسوية مراكز الخاضعين الذين صدرت في شأنهم قرارات من اللجان القضائية وذلك طبقا لأحكام القانون المرافق .

وتسرى أحكام هذا القانون على الحالات المنظورة أمام اللجان القضائية طبقا للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، كما تسرى على الدعاوى والطعون المرفوعة أمام المحاكم ما لم تكن قد صدرت فيها أحكام نهائية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - (الفقرة ب مستبدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥)
لا تسرى أحكام هذا القانون على الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، من الفئات الآتية :

(أ) الأجانب الذين طبقت في شأنهم أحكام اتفاقيات التوفيق المبرمة مع الدول التي ينتمون إليها .

(ب) الأشخاص الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية أو فقدوها ما لم يستردوها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ .

(ج) الأشخاص الذين غادروا البلاد مغادرة نهائية ما لم يعودوا الى الإقامة بمصر خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون. (١) .

مادة ٤ - لا تخل أحكام القانون المرافق بالتيسيرات التي سبق تقريرها للخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

وينتفع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وكل من استثنى من أحكام هذا القانون من غير الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة فيما هذا رعيا الدول العربية .

(١) مدت المهلة المنصوص عليها في البند ج من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ستة شهور بموجب القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٥ . (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٢/٣٠ - العدد ٨) .

كما مدت مرة أخرى المهلة المنصوص عليها في البند ج المشار اليه حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٩/٢٥ - العدد ٣٩) .

مادة ٥ - يتولى مجلس الوزراء تفسير نصوص هذا القانون ، وتكون قراراته في هذا الشأن تفسيرات تشريعية ملزمة على أن تنشر في الجريدة الرسمية .

مادة ٦ - يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٣ بتصفية الحراسات المفروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ اعتبارا من تاريخ العمل به كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القانون بختام الحولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بمراسم الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولية سنة ١٩٧٤) .

قانون

نسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة

مادة ١ - تنتهى جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والصادرة بقرارات من رئيس الجمهورية استنادا الى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وتصحح الأوضاع الناشئة عن فرض هذه الحراسات وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢ - ترد عينا الى الأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بالتبعية للخاضعين الأصليين جميع أموالهم وممتلكاتهم اذا كانت قد آلت اليهم عن غير طريق الخاضع الأصلي وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمقود ابتدائية قبل عمل بهذا القانون .

فاذا كانت الأموال والممتلكات المشار اليها في الفقرتين السابقتين عن طريق الخاضع الأصلي فترد منها عينا ما قيمته ثلاثون ألفا من الجنيهات لكل خاضع بالتبعية وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة ويشمل ذلك ما سبق تسليمه اليهم من هذه الأموال والممتلكات وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون .

فاذا كانت الأموال والممتلكات المشار اليها في الفقرتين السابقتين قد بيعت قبل العمل بهذا القانون فترد الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية ثمنها نقدا وفقا لشروط عقود البيع .

مادة ٣ - يتم التخلي عن عناصر الذمم المالية أصولا وخصوما للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية وطبقت عليهم أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اذا كان صافي الذمة المالية بعد استبعاد الأموال والممتلكات المنصوص عليها في المادة السابقة لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة .

وتسلم اليهم هذه الأموال عينا اذا كان لم يتم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون *

فلذا كان قد تم بيعها سلم اليهم ثمنها نقداً وفقسا لشروط عقود البيع .

هكذا كانت القيمة الصافية للذمة المالية تجاوز الحد المنصوص عليه في الفقرة السابقة يرد منها نقداً أو عينا الى ذوى الشأن ما تصل قيمته الى الحد المذكور . ويكون لهم حق اختيار العناصر التي ترد عينا أو نقداً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون بكتاب موهى عليه بعلم الوصول بوجه الى رئيس جهاز التصفية والا كان له أن يحدد عناصر الأموال التي ترد اليهم . وتحمل الدولة بالتزاماتهم التي يعتم بها بقرار من رئيس الجهاز المذكور في حدود ما آل الى الدولة من أصولهم.

مادة ٤ - اذا كانت الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الأصلي وكان صافي ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد إليه القدر ازايد عينا بما لا يجاوز ثلاثين ألف جنيه لكسب فرد من أفراد أسرته وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة ما لم تكن هذه الأموال والممتلكات قد بيعت ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من أفراد الأسرة طبقاً للمادتين السابقتين يقل عن ثلاثين ألف جنيه للفرد ولا يجاوز مائة ألف جنيه للأسرة (١) .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة واسرهم . (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٤ - العدد ٢٣) .

فإذا كانت هذه الأموال والممتلكات قد بيعت ولو بمقتد ابتدائية قبل العمل بهذا القانون ، سلم إلى الخاضع الأصلي ثمنها نقدا وفقا لشروط عقود البيع .

مادة ٥ - مع مراعاة ما ورد بشأنه نص خاص في هذا القانون يقصد بالأسرة في تطبيق أحكامه الزوج والزوجة والأولاد القصر - ولو كانوا متزوجين - وذلك بمراعاة القواعد الآتية :

- (أ) - يحسب ضمن أسرة الزوج أولاده القصر من زواج سابق .
- (ب) - إذا كان الزوج متوفيا فتعتبر زوجته وأولادها القصر منه أسرة قائمة بذاتها ما لم تكن الزوجة تزوجت بدمه فيعتبر هؤلاء الأولاد القصر مكونين لأسرة مستقلة .
- (ج) - لا يعتد بالزواج إلا إذا كان ثابتا بوثيقة رسمية .

ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، يقصد بالحالة المدنية لأفراد الأسرة التي يكونون عليها وقت العمل بأحكام هذا القانون .

وتوزع الأموال التي ترد إلى أفراد الأسرة طبقا لهذا القانون بنسبة ما يخص كلا منهم إلى ما يخص الآخرين؛ وذلك إذا كانت القيمة الصافية للذمة المالية للأسرة تجاوز مائة ألف جنيه .

وتسوى مستحققات من يكون قد توفي من الخاضعين لأحكام هذا القانون قبل العمل به وذلك طبقا للأحكام الواردة فيه بافتراض عدم وفاته ، وينتقل الحق في هذه المستحققات إلى ورثته .

مادة ٥ (مكررا) - (مضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥) مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة ، يقصد بحلول الأسرة المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٦ بـ «سريان

بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، متى كان ذلك أصلياً لخاضع .

مادة ٦ - يعتبر المفرد خاضعاً بالتبعية في تطبيق أحكام هذا القانون إذا كانت الحراسة قد فرضت على أمواله بالتبعية لخاضع أصلي ، حتى ولو فرضت الحراسة مرة أخرى على أمواله بصفة أصليه ودان قاصراً وقت فرضها .

وتعتبر الأموال والممتلكات قد آلت من الخاضع الأصلي إلى الخاضع بالتبعية في تطبيق أحكام هذا القانون متى كانت هذه الأموال والممتلكات مملوكة للخاضع الأصلي وانتقلت ملكيتها إلى الخاضع بالتبعية بأي سبب من أسباب كسب الملكية سواء بعوض أو غير عوض .

مادة ٧ - تلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون العقود الابتدائية الخاصة ببيع الأراضي الزراعية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي متى طلب مستحقوها استلامها عينا طبقاً لأحكام المواد السابقة وذلك فيما عدا الأراضي الآتية :

(أ) الأراضي التي تم التصرف فيها من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إلى الغير ولو بمقود ابتدائية قبل العمل بهذا القانون .

(ب) الأراضي التي هيئت لاقامة مبان عليها أو أقيمت عليها مبان عملاً قبل العمل بهذا القانون .

(ج) الأراضي التي وزعت بالتعليك على صغار المزارعين بقرارات من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بهذا القانون .

(د) الأراضي التي ربطت عليها أقساط تملك وسلمت إلى صغار

المزارعين فعلا بهذه الصفة قبل العمل بهذا القانون ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارته لبيحته العامة بملاصاح الزراعى .

وفى جميع الاحوال تسلح الاراضى التى العيت عقود بيعها لى مسجعيها محمدا يعفود الايجار المبرمه سبلا اسمك بهذا القانون ويحمون الماملين فى هذه الاراضى .

ويسرى فى شان الاراضى التى تسترد طبقا لهذه المسادة احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ بتعيين حد أقصى لملاخيه الاسره والفرد فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها .

ويجوز لمن يستردون هذه الاراضى توفيق اوضاعهم اعمالا لاهكام الملة (٤) من القانون المذكور خلال السنة التالية للعمل بهذا القانون (١) ويعتمد فى ذلك بالماله المدنية للاسرة فى تاريخ العمل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

مادة ٨ - يقدر ثمن الاراضى الزراعية التى لا ترد عينا على أساس سبعين مثل شربة الاطيان الأصلية المفروضة عليها وقت العمل بهذا القانون . وتقدر اشجار الحدائق وملحقات الاراضى طبقا لاهكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ولائحته التنفيذية .

ويسدد ثمن هذه الاراضى وثمان ملحقاتها مضاعفا اليها فائدة بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ البيع حتى تاريخ السداد خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون (٢) .

وتعفى الفوائد المذكورة من كافة الضرائب والرسوم .

مادة ٩ - يحسب ربح الاراضى الزراعية التى كانت مملوكة للخاضعين

(١) مدت هذه المهلة الى ١٩٧٦/٣/٣١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٥/٩/٢٥ - العدد ٣٩) .

لأحكام هذا القانون منذ فرض الحراسة عليها حتى تاريخ بيعها على أساس سبعة أمثال صريته الإطيان المحددة أساساً لربط الاختيار بالنسبة للأرض الزراعية . وبالنسبة للحدائق يحدد الربح على أساس أربعين عشر من هذه الصريته أو على أساس صافي الربح المعنى أيهما يفضل .

وفي جميع الأحوال يخصم من هذا الربح ١٠٪ مقابيل المضروقات الإدارية مسوية ونسبة الضرائب والرسوم التي يحمله بها مالك الأرض الزراعية .

وتحمل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي محل الخاضعين في استئذاء الأيجار المستحق قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١٠ - تلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت اليها الدولة وبين الحكومة أو وحدات الإدارة المحلية أو القطاع الميسم أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها والتي لم يتم التصرف فيها لغرض هذه الجهات ولو بعقود ابتدائية ، متى طلب مستحقوها استلامها طبقاً لأحكام المواد ٢٤١ ، ٣ ، ٤ وذلك في الأحوال الآتية :

(أ) الأراضي الفضاء التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه بشرط ألا تكون قد هيئت لأقامة مبان عليها أو أقيمت عليها مبان .

(ب) المقارنات المبنية التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه ما لم تكن قد تغيرت معالمها أو خصصت لمشروع سياحي أو لغرض قومي أو ذي نفع عام .

(ج) المقارنات المملوكة على الشيوع إذا كان يترتب على الفضاء عقود بيعها إنهاء حالة الشيوع مع الجهة المشترية ورد المقارنات المبنية لمستحقها كاملة .

(د) المقارنات المثقلة بحق عيني ضمانا لحدين يجاوز ثمن بيعهما أو التي لا تتجاوز قيمتها يمد حصص هذا الحدين ثلاثين ألف جنيه .

(هـ) المنشآت الفردية التي لا تتجاوز قيمتها ثلاثين ألف جنيه مسا لم تكن مد ادمجت في منشآت اخرى او تعبرت ممتلكا بحيث لا يمكن ردها بحالتها التي كانت عليها في تاريخ البيع .

ويستند في تنفيذ هذه المقارنات والمنشآت وثمانها بما ورد في عقود بيعها الى اتجاهات المشار اليها ، وفي جميع الاحوال تسلم هذه المقارنات أو الأراضي أو المنشآت الى مستحقيها محملة بمقود الايجار المبرمه قبل العمل بهذا القانون .

مادة ١١ - في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة لجهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها . والمستثناة للمقارنات المبنية من الحراسة العامة أو ادارة الاموال التي آلت الى الدولة الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثله الضريبة الاحلية المفروضة على المقار المبيع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة على أن تلتزم بإداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون (١) . وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد المقارنات المبينة الى مستحقيها .

ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون (٢) ، لماذا لم تخطر بذلك اعتبر العقد ملغيا اعتبارا

(١) مدت هذه المهلة الى ١٩٧٦/٣/٣١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٧٥ .

(٢) مدت هذه المهلة الى ١٩٧٥/١٢/٣١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة

١٩٧٥ . (الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٩/٢٥ - العدد ٣٩) .

من تاريخ انتضاء هذه المهلة ، ويؤثر بالانقضاء بغير رسوم في سجلات
الشهر العقاري .

ويتحمل الفاضع والجهة المشتري رسوم التسجيل المسددة عن
العقود الملغاة مناصفة بينهما .

مادة ١٢ - يترتب على الغاء عقود البيع في الحالات المنصوص عليها
في المواد السابقة ما يأتي :

(أ) رد ما سدد من الثمن الى الجهات المشتري ، ويلتزم بالرد
جهاز التصفية أو الفاضعون حسب الأحوال وذلك خلال سنة على الأكثر
من تاريخ الانقضاء (١) .

(ب) رد قيمة التخصينات أو التعديلات التي تكون قد أجرتها
الجهات المشتري في العقارات أو المنشآت التي ألحيت عقود بيعها والتي
تكون قد زادت من قيمتها وكذا قيمة الديون المحملة بها التي سددتها
هذه الجهات ، ويلتزم بالرد الفاضعون الذين يتسلمون هذه الأموال ،
وفك خلال الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

(ج) استحقاق الجهات المشتري للربح منذ تاريخ إبرام عقود
البيع حتى الغائها مقابل استحقاق الفاضعين لما أدى من فوائد طبقاً
لأحكام هذه العقود .

ولا يترتب على الغاء هذه أى مساس بحقوق العاملين في المنشآت
والعقارات المشار إليها .

مادة ١٣ - يجوز للعاملين بأحكام هذا القانون أن يحتفظوا بملكية
مباني الشقق وملحقاتها التي يقطنونها هم أو أفراد أسرهم في العقارات
المبينة التي كانت مملوكة لهم إذا لم يكن قد أعيد بيعها الى غير الجهات

(١) مدت هذه المهلة الى ١٩٧٦/٣/٣١ بالقانون رقم ١١٤ لسنة
١٩٧٥ .

المقصود عليها في المادة (١١) نظير ثمن مقداره ١٢٠. مثل ضريبة المياني
الأسفلية المروضة على هذا الشئ وطحقاتها في تاريخ عقد البيع بشرط
إيداعه برغبه في ذلك بكتاب موسى عليه يعلم النوصول بوجه إلى الجهات
المستريه لهذه الطائرات خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ١٤ - تلغى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون السندات
المقصود عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٥١٠ لسنة ١٩٦٤ المشار
إليه والتي لم يتم التصرف فيها الغير قليل العمل بهذا القانون .

ويجب على من تسلم هذه السندات من الخاضعين لأحكام هذا
القانون ان يردّها إلى البنك المركزي مع الفوائد التي صرفت إليه منقوصاً
منها الضرائب المحددة عنها - وذلك قليل استلام الأموال والممتلكات
المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون .

فإذا تعذر رد كل أو بعض هذه السندات تبين رد قيمتها الاسمية
وفوائدها كاملة حتى تاريخ العمل بهذا القانون وتستنزّل قيمة ما لم
يؤد من هذه السندات وفوائدها من الأموال والممتلكات التي يمكن
استردادها عينا أو نقداً طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويتعين أن يتم رد هذه السندات أو قيمتها الاسمية خلال مدة
أقصاها ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

وينظم وزير المالية بقرار منه كيفية وشروط استهلاك السندات
التي لا ترد إلى البنك المركزي بسبب بيعها إلى الغير أو لأي سبب آخر
بشرط أن يتم استهلاكها خلال المدة المحددة لذلك في القانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

وتنقسم على خمسة أقساط متساوية فوائده هذه السندات وقيمة
النفقات التي صرفها جهاز التصفية للخاضعين لأحكام هذا القانون اعتباراً

من أول يوليو سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ العمل به ويؤدى كل قسط من هذه الأقساط خلال شهر يناير من كل عام اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٥ .
ويجوز مد الأجل المحدد لئلا ترد أو مدة التقسيط بقرار من وزير المالية .

مادة ١٥ - لا تسرى الفوائد التأخيرية على ديون العاملين بهذا القانون والتي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ غرض الحراسة حتى مضى سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا يجوز خلال هذه السنة اتخاذ أية إجراءات تنفيذية بسبب هذه الديون ضد العاملين بهذا القانون (١) .

مادة ١٦ - تنقل بحكم القانون المحجور الموقعة تحت يد جهاز التصفية أو في مواجهته على الأموال غير السائلة المبرج عنها الى من يتم تسليم هذه الأموال اليه مع اعتباره حارساً قانونياً عليها ، وعلى رئيس جهاز التصفية اخطار مستلم الأموال بالمحجور الموقعة عليها وبانتقال هذه المحجور اليه ، وكذا اخطار الدائنين الجليزين كذلك .

ويلتزم جهاز التصفية بإيداع الأموال السائلة المحجور عليها بخزانة

(١) صدر التفسير التشريعي التالي بشأن المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ٢٩٧٤ - وفيما يلي نصه :

« بالنسبة للخاضعين للحراسة الذين انتهت الحراسة عليهم بوفاتهم قبل العمل بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، لا تسرى في حق ورثتهم الفوائد التأخيرية على الديون التي يصدر بالاعتداد بها قرار من رئيس جهاز التصفية ، والمستحقة للجهات المنصوص عليها في المادة ١١ وذلك اعتباراً من تاريخ غرض الحراسة وحتى ١٩٧٦/٣/٣١ ، ولا يجوز خلال المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٦/٣/٣١ اتخاذ أية إجراءات تنفيذية بسبب هذه الديون » .

(الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٥/٨ - العدد ١٩) .

محكمة القاهرة الابتدائية على ذمة مالكيها والدائنين الحاجزين يتم اخطارهم بهذا الايداع .

مادة ١٧ - يجوز للمعاملين بأحكام هذا القانون ان يطلبوا خلال ستة شهور من تاريخ العمل به من مصلحة الضرائب لاسيما في موضوعية أو قانونية تصحيح الربط النهائي للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وللضريبة على الأيراد العام التي ربطت عليهم بصفة نهائية في مواجهة الحراسة أو إدارة الأموال التي آلت الى الدولة ، ما لم يكن هذا الربط قد تم في مواجعتهم أو يمواجعتهم »

وتتبع في ذلك اجراءات تصحيح الربط النهائي المنصوص عليها في القانونين رقمي ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ١٨ - إذا لم يتم استلام الأموال المفرج عنها خلال سنة على الأكثر من صدور قرار رئيس جهاز التصفية بالافراج أو التخلي لأي سبب من الأسباب يسلم جهاز التصفية هذه الأموال الى بنك ناصر الاجتماعي (الإدارة العامة لمبيت المال) لإدارتها أو تصفيتها حسب الأحوال لحساب ملكيها ويحدد وزير التأمينات النسبة التي تقتطع من هذه الأموال أو إيراداتها نظير إدارتها أو تصفيتها بما لا يجاوز ١٠٪ من قيمة الأصول وتؤول ملكية هذه الأموال أو ناتج تصفيتها - بعد سداد مستحقات الدائنين - الى الدولة إذا انقضت خمس سنوات من تاريخ استلام بنك ناصر لهذه الأموال دون أن يتقدم أصحابها لاستلامها .

مادة ١٩ - يستأدى جهاز التصفية مستحقاته قبل المعاملين بأحكام هذا القانون من الأموال السائلة المملوكة لهم قبل الافراج عنها ، فإذا لم تف بذلك يستمر النجهاز في اجراءات الافراج عن الأموال الأخرى ويكون له أن يستأدى مستحقاته بالطرق القانونية .

ويجوز للمعاملين بهذا القانون أن يطلبوا من جهاز التصفية والبنك المركزى استثناء مستحقتهما قبلهم بما فى ذلك قيمة السندات وفوائدها المشار إليها فى المادة ١٤ عن طريق حوالة حقوق الخاضعين غير المتنازع عليها لدى جهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها والمتعلقة بثمن أموالهم المبعة التى لم ترد عينا ولو لم يحل أجل استحقاقها .

وتعتبر الحوالة نافذة قبل المدين وغير بمجرد اخطار الجهة المدينة بهذه الحوالة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول من جهاز التصفية أو البنك المركزى .

ويجوز للمعاملين بأحكام هذا القانون أن يسحبوا المستحقات المشار إليها بسندات التأميم المملوكة لهم أو بأية سندات حكومية أخرى وذلك بقيمتها الاسمية .

مادة ٢٠ - يتولى رئيس جهاز التصفية ادارة الأموال التى تسرى عليها أحكام هذا القانون الى أن يتم تسليمها مستحقها .

ويجوز لرئيس جهاز التصفية الأفراد بصفة مؤقتة عن كل أو بعض الأموال الثابتة المستحقة للمعاملين بهذا القانون طبقا لأحكامه لادارتها دون التصرف فيها بأى نوع من أنواع الانصرافات .

ويعتبر أى تصرف فى هذه الأموال قبل الانصراف عنها نهائيا ، باطلا ولا أثر له .

ويكون لرئيس الجهاز المذكور استكمال الاجراءات اللازمة لاتمام أو تسجيل عقود البيع التى لا يتم النفاذ طبقا لأحكام هذا القانون ، كما يكون له استكمال اجراءات البيوع المعتد بها والصادرة من الخاضعين قبل فرض الحراسة على أموالهم .

ويستمر جهاز التصفية في صرف النفقات التي كانت تصرف للخاضعين وفقاً للقواعد المعمول بها بناء على طلبهم وذلك الى أن يتم تسليم أموالهم اليهم .

مادة ٢١ - فيما عدا الأراضي التي لا ترد عينا طبقاً للمادة السابعة تنسخ عقود بيع الأراضي الزراعية المملوكة للأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة أو استثنوا من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ أو الذين رفعت عنهم الحراسة المفروضة استناداً الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ وذلك اذا كانت قرارات رفع الحراسة أو الاستثناء قد نص فيها على اعتبار أراضيهم مبيعة .

وتسلم اليهم هذه الأراضي محملة بمقود الايجار البرمة قبل العمل بهذا القانون وبحقوق العاملين في هذه الأراضي ويسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

ويجوز أن يستردون هذه الأراضي توفيقاً لوضعهم أملاً لأحكام المادة (٤) من القانون المذكور خلال السنة التالية للعمل بهذا القانون ويمتد في ذلك بالمعالة الحديثة الأسرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

(ملحق)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١
بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ،

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في شأن وضع الحراسة على
أموال وممتلكات بعض الأشخاص ،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال
وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ،
وعلى القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع
الناشئة عن فرض الحراسة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة
على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم ورثتهم استنادا إلى أحكام القانون

(١) الجريدة الرسمية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٨١ - العدد ٣٥
(مكرر)

رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، في شأن حالة الطوارئ وتتم إزالة الآثار المترتبة على ذلك على الوجه المبين في هذا القانون .

ويقصد بالمائلة — في أحكام هذا القانون — كل من شملتهم تدابير الحراسة من زوج وزوجة وأولاد قصر أو بالغين وغيرهم من الورثة .

مادة ٢ (١) — ترد عينا الى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم

(١) حكمت المحكمة في الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٥ قضائية دستورية والدعوى رقم ١٤٠ لسنة ٥ قضائية دستورية المضمومة اليها بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة فيما نصت عليه من « وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة او ربطت عليها لقساط تملك وسلمت الى صغار المزارعين فعلا بهذه الصفة ولو لم يصدر بتوزيعها قرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قبل العمل بالقانون المذكور ، ففي هذه الحالات يعوضون عنها على الوجه الآتي :

(أ) بالنسبة للأطيان الزراعية يقدر التعويض بواقع سبعين مثلا لضريبة الأطيان الأصلية المفروضة عليها حاليا .

(ب) بالنسبة للعقارات الأخرى يقدر التعويض بقيمة الثمن الوارد بعقد البيع .

(ج) بالنسبة للأموال الأخرى يقدر التعويض عنها بقيمة الثمن الذي بيعت به .

(د) يزداد التعويض المنصوص عليه في البنود أ ، ب ، ج بمقدار النصف .

(هـ) في جميع الحالات المتقدمة يضاف الى التعويض المستحق وفقا للبنود السابقة ربع استثماري بواقع ٧٪ سنويا على ما لم يؤد من هذا التعويض وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه حتى تمام السداد .

ويجوز بقرار من وزير المالية أداء قيمة التعويض على أقساط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون ، جميع أموالهم وممتلكاتهم .

مادة ٣ - يستمر تطبيق أحكام اتفاقيات التعويضات المبرمة مع بعض الدول الأجنبية على رعايا هذه الدول الذين خضعوا لتدابير الحراسة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون .

وبالنسبة للأشخاص الذين اسقطت عنهم الجنسية المصرية أو غادروا البلاد مغادرة نهائية ولم يستردوا الجنسية المصرية أو لم يعودوا إلى الإقامة بمصر خلال المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيعضوا عن تدابير الحراسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفي الحدود المنصوص عليها فيه .

مادة ٤ - تسرى أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه ويتولى جهاز تصفية الحراسات المنصوص عليه في القانون المذكور تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - تحدد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون ويخطر صاحب الشأن بذلك ويكون له حق المنازعة في هذا التحديد وقيمة التعويضات المستحقة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه أو اعلانه على يد محضر بهذا التحديد وقيمة التعويض .

مادة ٦ - تختص محكمة القيم المنصوص عنها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة ، وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها ، وتعال إليها جميع المنازعات

الطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون (١) »

ولا تقبل الدعاوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن الحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه أو المترتبة عنها ما لم ترفع الدعوى بشأنها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون. »

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. »

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٤٠١ (٣٠ أغسطس سنة ١٩٨١) .

(١) قضت محكمة النقض بأن نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة مؤداه اختصاص محكمة القيم دون غيرها. بنظر منازعات الحراسة المشار إليها وأحالة هذه المنازعات الطروحة على المحاكم بجميع درجاتها إلى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها العمل بأحكام هذا القانون وإذا كانت محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي وكان قد صدر حكم نهائي في الدعوى قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه ولم يكن لمحكمة القيم أن تعيد نظر موضوع المنازعة طالما بقي هذا الحكم النهائي قائما فإن الاختصاص بنظر الطعن بطريق النقض المرفوع عن هذا الحكم يظل معقودا لمحكمة النقض ويكون طلب الإحالة إلى محكمة القيم في غير محله .

(٢) نقض تجني ١٩٨٢/١/٢١ - مدونتنا الذهبية - الفصل الثاني - فقرة ١١٩٠ .

التعليقات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	لغة التعليق	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

حقوق سياسية

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بنتظيم مباشرة الحقوق السياسية (١، ٢)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى المقرر الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى الموسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب
والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

في الحقوق السياسية ومباشرتها

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦) على كل مصري

- (١) الوقائع المصرية في ٤ مارس ١٩٥٦ - العدد ١٨ مكرر (١٠) .
- (٢) صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ بتعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ (الجريدة الرسمية في ١٧/٨/١٩٧٢ - العدد ٣٣) ونص في مادته الثانية على ما يأتي :
- « يستبدل بعبارة (المدير أو المحافظ) أينما وردت بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه عبارة (مدير أمن المحافظة) . ويستبدل بعبارة (مجلس الأمة) عبارة (مجلس الشعب) وكلمة سكرتير ، كلمة (أمين) .
- أينما وردت في هذا القانون « .

وكل مصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشـر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :

- ١ - إبداء الرأى فى كل استفتاء يجرى طبقا لأحكام الدستور .
- ٢ - إبداء الرأى فى الاستفتاء الذى يجرى لرياسة الجمهورية .
- ٣ - انتخاب أعضاء مجلس الشعب .
- ٤ - انتخاب أعضاء المجالس المحلية .

ويعنى من أداء هذا الواجب ضباط وأفراد القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والاضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة طوال مدة خدمتهم القوات المسلحة أو الشرطة .

وتكون مباشرة الحقوق سالفة الفكر على النحو وبالشروط المبينة فى هذا القانون .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١) يحرم من مباشرة الحقوق السياسية :

- ١ - المحكوم عليه فى جناية ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٢ - من فرضت الحراسة على أمواله بحكم قضائى طبقا للقانون وذلك طوال مدة فرضها ، وفى حالة الحكم بالمصادرة يكون الحرمان لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا الحكم .
- ٣ - المحكوم عليه بعقوبة الحبس فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قوانين الإصلاح الزراعى أو قوانين التمييز أو التمييز أو فى جريمة اقتضاء مبلغ اضافى خارج نطاق عقد أيجار الأماكن أو فى جريمة من جرائم تعريب النقد أو الأموال أو جريمة من جرائم التهريب الجمركى ، وذلك كله ما لم يكن الحكم موقوفا تنفيذة أو كان المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره .

٤ - المحكوم عليه بعقوبة الحبس في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو إعطاء شيك لا يفي به رصيد أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو نفاق أو ابتذال أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو افساد أخلاق الشباب أو انتهاك حرمة الآداب أو تشرد أو في جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية والوطنية ، كذلك المحكوم عليه لشرع منصوص عليه لأحدى الجرائم المذكورة وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره .

٥ - المحكوم عليه بالحبس في إحدى الجرائم الانتخابية للنصوص عليها في المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رد إليه اعتباره .

٦ - من سبق فصله من العاملين في الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل إلا إذا كان قد صدر لصالحه حكم نهائي بإلغاء قرار الفصل أو التمييز عنه .

٧ - من عزل من الوصاية أو القوامة على الغير لسوء السلوك أو الخيانة أو من سلمت ولايته ، ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الحكم نهائياً بالعزل أو بسلب الولاية .

مادة ٣ - تقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الآتى ذكرهم :

- ١ - المحجور عليهم مدة الحجر .
- ٢ - المصابون بأمراض عقلية المحجورون مدة حجزهم .
- ٣ - الذين شغل أفلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شغل أفلاسهم ما لم يرد إليهم اعتبارهم قبل ذلك .

الباب الثاني

في جداول الانتخاب

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩) يجب أن يقيد في جداول الانتخاب كل من له مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث - ومع ذلك لا يقيد من اكتسب الجنسية المصرية بطرق التجنس إلا إذا كانت قد مضت خمس سنوات على الإقبال على احتسابه إياها .

مادة ٥ - تنتسب جداول انتخاب يقيد فيها أسماء الأشخاص الذين نقوا من قوائمهم شروط الانتخاب في أول ديسمبر من كل سنة ولم يلحق بهم أي مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية ، وتعرض هذه الجداول في كل سنة من أول يناير إلى اليوم الحادي والثلاثين من ذلك الشهر وذلك في المكان وبالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٦ - تبين اللائحة الجهات التي يعد لكل منها جدول انتخاب خاص .

كما تتضمن اللائحة بيان كيفية إعداد جداول الانتخاب ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتعديلها وعرضها والجهات التي تحفظ فيها وتشكيل اللجان التي تقوم بالقيد وغيره مما هو منصوص عليه في هذا القانون .

مادة ٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢) تقوم النيابة العامة بإبلاغ وزارة الداخلية بالأحكام النهائية التي يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو قتلها .

وفي حالة فصل العامل في الدولة أو القطاع العام لأسباب مشبهة بالشرف ، تقوم الجهة التي كان يتبعها العامل بهذا الإبلاغ .

حقوق سياسية ٤١٩

ويجب ان يتم الابلاغ في جميع انتخابات خلال خمسة عشر يوما من اسريرج الذي يصبح فيه الجعي او القرار نهائيا .

مادة ٨ - لجبة ائقية ان تطلب من قيد اسمه في الجدول او ممن يراد قيد اسمه فيه ان يثبت سنة او جنسيته .

مادة ٩ - لا يجوز ان يقيد انتخاب في أكثر من جدول انتخاب واحد .

مادة ١٠ - لا يجوز ادخال أى تعديل على جداول الانتخاب بعد دعوة الناخبين الى الانتخاب او الاستفتاء علي ان تبدأ المواعيد المنصوص عليها في المادة الخامسة وما بعدها حاملة من جديد من اليوم التالي لإعلان وزير الداخلية نتيجة الانتخاب او الاستفتاء .

مادة ١١ - المواطن الانتخابى هو الجهة التى يقم فيها اشخص عادة ومع ذلك يجوز له ان يختار بقيد اسمه الجهة التى فيها محل عمله الرئيسى او التى له بها مصلحة جديده او مقر عائلته ولو لم يكن مقما فيها .

وتبين اللائحة التنفيذية الطريقة التى يتم بها هذا الاختيار وموعدده .
وعلى الناخب اذا غير موطنه الانتخابى ان يعلن هذا التغيير بالطريقة التى تبت فيها وفقا للفقرة السابقة .

مادة ١٢ - يعتبر المواطن الانتخابى للمصريين المقيمين في الخارج المقيدين في القنصليات المصرية ، في آخر جهة كانوا يقعون فيها عادة في مصر قبل سفرهم . أما المصريون الذين يعملون على السفن المصرية ، فيكون موطنهم الانتخابى في الميناء المقيدة به السفينة التى يعملون عليها .

مادة ١٣ - د (بملاية بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦) .

مادة ١٤ - ب. يجب عرض جداول الانتخاب .

وتبين اللائحة التنفيذية طريقة هذا العرض وكيفيةه .

مادة ١٥ - لكل من أهل قيد اسمه في جداول الانتخاب بغير حق ، أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أو توافرت فيه شروط الناخب أو زلت عنه ألوانه بعد تحرير الجدول ، أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ولكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب ، أن يطلب قيد اسم من أهل بغير حق ، أو حذف اسم من قيد من غير حق ، أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد .

ويجب تقديم هذه الطلبات لحاية اليوم الخامس عشر من شهر فبراير من كل سنة ، وتقدم كتابة لمدير أمن المحافظة (١) وتتحدد بحسب تاريخ ورودها في سجل خاص وتعطى إيصالات لتقديمها .

مادة ١٦ - تفصل في الطلبات المشار إليها في المادة السابقة ، لجنة مؤلفة من مدير أمن المحافظة (٢) رئيساً ، ومن قاض يسينه رئيس المحكمة الابتدائية ، ومن عضو نيابة يعينه النائب العام ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ إصدارها .

مادة ١٧ - لكل من رفض طلبه أو تقرر حذف اسمه ، أن يطمئن في قرار اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك خلال أسبوع من إبلاغه إياه ، بغير رسوم إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، وعلى قلم كتاب هذه المحكمة قيد تلك الطلبات بحسب ورودها في سجل خاص ولخضار مقدم الطلب ورئيس لجنة القيد ومدير أمن المحافظ (٣) وذوى الشأن بكتاب

(١) صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ بتعديل القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ (الجريدة الرسمية في ١٧/١١/١٩٧٢ - العدد ٣٣) ونص في مادته الثانية على ما يأتى : يستبدل بعبارة « المدير أو المحافظ » أينما وردت بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه عبارة « مدير أمن المحافظة » . ويستبدل بعبارة « مجلس الأمة » عبارة « مجلس الشعب » وبكلمة « سكرتير » كلمة « أمين » أينما وردت في هذا القانون .

موصى عليه يعلم وصوله بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطلب : على أن يتم الاخطار قبل ذلك بخمسة أيام على الأقل .

مادة ١٨ - يجوز لكل ناخب مقيد اسمه في أحد جداول الانتخاب أن يدخل خصما أمام المحكمة في أي نزاع بشأن قيد أي اسم أو حذفه .

مادة ١٩ - تفصل المحكمة الابتدائية في الطعون على وجه السرعة، وتكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

ويجوز للمحكمة أن تحكم على من يرفض طلبه بغرامة لا تتجاوز خمسة مائة قرش .

مادة ٢٠ - تفطر المحكمة مدير أمن المحافظة ولجان القيد فيما أصدرته من الأحكام بتعديل الجداول في الفصحة الأيام التالية لتسورها، وحتى هذا الاخطار يكون لقرارات لجان القيد آثارها .

مادة ٢١ - يسلم رئيس لجنة القيد لكل من قيد اسمه في جدول الانتخاب - شهادة بذلك - يمين شكلها ومحتوياتها وطريقة تسليمها لذوي الشأن في اللاحقة التنفيذية .

الباب الثالث

في تنظيم عمليات الاستفتاء والانتخاب

مادة ٢٢ - (١) مستبدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٢) يمين ميماد الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، والتكليفية بقرار من وزير الداخلية ، ويكون إصدار القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخابات بخمسة وأربعين يوما على الأقل .

أما في أسوال الاستفتاء ، فيجب أن يتضمن القرار موضوع

الاستفتاء والتاريخ المعين له وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها في حالات الاستفتاء المقررة في الدستور .

مادة ٢٣ - يعين القرار الصادر بدعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء بنشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢٤ - (مستجلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٤) - يخضع وزير الداخلية (١) عدد اللجان الرئيسية والعامة والفرعية التي تجرى فيها عمليات الاستفتاء والانتخاب ، ويعين مقارها ، وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ، ويعين أمين لكل لجنة ، ويصدر بتعيين رؤساء اللجان الرئيسية والعامة والفرعية وأمنائها قرار من وزير الداخلية بعد موافقة الجهات التي يتبناها . وتشرف اللجان الرئيسية العامة على عملية الاقتراع لضمان سيرها وفقا للقانون أما عضوية الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية ، وفي جميع الأحوال يصدر القرار الصادر بتشكيل اللجان الرئيسية أو العامة أو الفرعية من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل .

ويعين رؤساء اللجان الرئيسية والعامة من بين أعضاء الهيئات القضائية ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام . ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ، ويختار أمناء اللجان من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام . وفي حالة الاستفتاء

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٧٤ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٥/٢ - العدد ٩٧) ونص في مادته الأولى على ن . « يعهد للمساعد الأول ولمساعد وزير الداخلية ولرؤساء المصالح ومن في حكمهم كل في دائرة اختصاصه بمباشرة الاختصاصات المبينة بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، والخاصة بإصدار القرار بتعيين عدد اللجان العامة والفرعية وتعيين الرؤساء والمكترارين لهذه اللجان »

يختار رئيس اللجنة أعضاء اللجان من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيدة أسمائهم في جدول الانتخاب الخاص بالجهة التي يوجد بها مقر اللجنة .

وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلس الشعب يكون لكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن يندب عضوين من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في كل لجنة من اللجان العامة والفرعية في الدوائر التي تقدم فيها قوائم دون غيرها أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب فإذا حضر المندوب الأصلي في الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب كان عضوا في اللجنة وإن شغلت كل المندوب الاحتياطي عضوا . بدله . وإذا لم يحضر مندوب الحزب تستدعي اللجنة من يمثل الحزب لاثبات أهواله عن سبب عدم حضور المندوب فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين الى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة ، فإذا زاد عدد المندوبين على ستة وتعذر اتفاق الأحزاب صاحبة القوائم عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين .

ولكل حزب قدم قائمة بمرشحيه أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقعدين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية رئيسية أو عامة أو فرعية في الدوائر التي تقدم فيها قوائم دون غيرها . ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات أثناء عملية الانتخاب وأن يطلب الى رئيس اللجنة اثبات ما يفرضه من ملاحظات بمحضر الجلسة ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب في غير هذه الحالة ، ويكفى أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخا ولو كان موقوفا .

وتشكل بقرار من وزير الداخلية لجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد مساعدي وزير الداخلية لإعداد نتيجة الانتخابات طبقاً لما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، على أن يكون من بينهم أحد أعضاء الهيئات القضائية بدرجة رئيس بالمحاكم ابتدائية على الأقل .

مادة ٢٥ - إذا غاب مؤقتاً أحد أعضاء اللجنة أو أمينها ، عين الرئيس من يحل محله من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة .

مادة ٢٦ - حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله في ذلك طلب رجال البوليس أو القوة العسكرية عند الضرورة على أنه لا يجوز أن يدخل البوليس أو القوة العسكرية قاعة انتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة .

وجمعية الانتخاب هي المبنى الذي توجد به قاعة الانتخابات والغشاء الذي حوله ، ويتولى رئيس اللجنة تحديد هذا الغشاء قبل بدء العملية .

مادة ٢٧ - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين ، ويحظر حضورهم حاملين سلاحاً ، ويجوز للمرشحين دائماً الدخول في قاعة الانتخاب .

مادة ٢٨ - تستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً ، ومع ذلك إذا وجد في جمعية الانتخاب إلى الساعة الخامسة مساءً ناخبون لهم يبيعوا آراءهم ، تحرر اللجنة كشفاً بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء إلى ما بعد إبداء آرائهم .

مادة ٢٩ - (مستحالة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤) يكون إبداء الرأي على اختيار إحدى القوائم أو على موضوع الاستفتاء أو في حجة الاستفتاء لرياسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك .

وعلى رئيس اللجنة أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة وضع في ظهرها ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب أو الاستفتاء ويتحى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأي في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على البطاقة يعيدها مطوية إلى الرئيس الذى يضعها في الصندوق الخاص بطاقات الانتخاب وفي الوقت عينه يضع أمين اللجنة في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذى أبدى رأيه».

وضمامنا لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقتصر اسم كل حزب فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذى تبينه اللائحة التنفيذية .

كما تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التثمين عايباً ولا يجوز استعمال القلم الرصاص .

ومع ذلك فإنه يجوز للمكوثيين وغيرهم من قوى المعارضة الذين لا يستطيعون بأنفسهم أن يثبتوا آراءهم على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أن يدعوا شفاعاً بحيث يسمح لهم أعضاء اللجنة وجدهم . ويثبت أمين اللجنة رأى الناخب في بطاقة ويوقع عليها الرئيس .

ويجوز أيضاً لقوى الناخبين أن يعمدوا إلى من يخضع معهم أمام اللجنة تدون رأى الذى يدعونه على بطاقة انتخاب أو استفتاء يتناولها من الرئيس وتثبت هذه الأمانة في المحضر .

مادة ٢٠ - لا يجوز للناخب أن يدلى برأيه أكثر من مرة في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد .

مادة ٣١ - على كل ناخب أن يقدم اللجنة عند إبداء رأيه « شهادة قيد اسمه بحصول الانتخاب وما يثبت شخصيته » سواء بتقديم بطاقة تحقيق الشخصية أو بأية وسيلة أخرى تحد في اللائحة التنفيذية . ويجوز للجنة قبول رأى من فقدته شهادة قيد اسمه .

مادة ٣٢ - (معذلة بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦) على رئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء أن يثبت على الشهادة الانتخابية ما يفيد أن الناخب قد أعطى صوته ، وعلى أمين اللجنة أن يثبت في كشف الناخبين أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه ما يفيد ذلك .

على أنه في حالات الاستفتاء يجوز للناخب الذي يوجد في مدينة أو قرية غير المدينة أو القرية الم قيد اسمه فيها ، أن يبدى رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التي يوجد فيها ، بشرط أن يقدم لهذه الجهة شهادته الانتخابية .

وفي هذه الحالة يثبت الأمين من واقع البيانات الواردة بالشهادة اسم الناخب ولقبه وموطنه الانتخابي ، والمركز أو القسم أو البندر ورقم القيد في جدول الانتخاب وذلك في كشف مستقل يحرر من نسختين يودع عليه رئيس اللجنة وأعضاؤها وأمينها .

وعلى الرئيس تسليم نسخة من هذا الكشف إلى مأمور المركز أو القسم أو البندر الذي يقع في دائرته مقر اللجنة .

مادة ٣٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٧٢) تعتبر باطلة جميع الآراء المتعلقة على شرط أو التي تعطى لأكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه ، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلمها إليه رئيس اللجنة ، أو على ورقة عليها توقيع الناخب أو أى إشارة أو علامة أخرى بخلاف عليه .

مادة ٣٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤) يعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت الم عين لذلك ، وتختتم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء ، ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفزها بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ويتولى أمانتها أمين

اللجنة: اعمامة ويجوز لكل حزب تقديم مقائمة أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز، وذلك في الدائرة التي قدم قائمة بمترشحيه فيها .

ويجب على لجنة الفرز أن تتم عملها في اليوم التالي على الأكثر ويقوم رئيسها بتسليم محاضر أعمالها موقعا عليها منه ومن جميع الأعضاء إلى اللجنة الرئيسية فور انتهاء عملية الفرز .

مادة ٣٥ - (أ) مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤) تفصل لجنة الفرز في صحة إبداله كل تلعب رأيه أو ملاحظه . وتفصل اللجنة الرئيسية مشكلة من رئيسها وعضوية رؤساء اللجان العامة في كل دائرة في باقى المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء ويتولى أمانتها أمين اللجنة الرئيسية . ويكون الدواولات سرية ولا يحضرها سوى رئيس اللجنة وأعضاؤها . وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وتدون القرارات في محضر اللجنة وتكون مسببة ويوقع عليها من رئيس اللجنة وأعضائها ويتلوها الرئيس علنا .

مادة ٣٦ - (أ) مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤) يعين رئيس اللجنة الرئيسية نتيجة الاستفتاء أو عدد ما حصلت عليه كل قائمة من أعضائها في الدائرة ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها في الجلسة نسختين من محضرها ترسل أحدهما مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها الى وزير الداخلية مباشرة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ الثانية بمقر مديرية الأمن .

وفي حالة الانتخابات لعضوية مجلس الشعب تتولى لجنة اعداد نتيجة الانتخابات المشكلة طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ حصر الأصوات التى حصلت عليها كل حزب تقدم بقائمة على مستوى الجمهورية وتحدد الأحزاب التى يجوز لها وفقا للقانون أن يمثلها بمجلس الشعب ،

ثم تقوم بتوزيع المقاعد في كل دائرة على تلك الأحزاب وفقاً لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة كل حزب منها في الدائرة إلى مجموع ما حصلت عليه قوائم تلك الأحزاب من أصوات صحيحة في ذات الدائرة وتمتلي المقاعد التبقية بعد ذلك للقائمة الحائزة أصلاً على أكثر الأصوات، على أن تستكمل نسبة العمال والفلاحين من قائمة الحزب الحاصل على أقل عدد من الأصوات ثم من قائمة الحزب الذي يزيد عنه مباشرة ، وعلى تلك اللجنة أن تراسى شغل المقعد المخصص للنساء في الدوائر المبينة بالجدول المرفق بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب والمعدل بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٣ من قائمة الحزب الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة على أن يحسب هذا المقعد ضمن عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمة هذا الحزب ، وتقرر للجنة محضرا بكافة الاجراءات مبينا به أسماء الفائزين من المرشحين في كل قائمة ويعرض على وزير الداخلية :

مادة ٣٧. — (مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤) تعلن النتيجة للانتخاب أو الاستفتاء بقرار من وزير الداخلية خلال الثلاثة الأيام التالية لانتهاء اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة من عملها أو لوصول محضرات لجان الاستفتاء اليه .^{١٥}

مادة ٣٨. — يرسل وزير الداخلية عقب اعلان نتيجة الانتخاب إلى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

الباب الرابع

في جرائم الانتخاب

مادة ٣٩. — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرشى ، وكل من كان اسمه مقيداً بجدول الانتخاب وتخطف لغيره عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب

أو الاستفتاء ويعتذر من قبيل المخذر من حال عمله في خدمة الدولة يوم الانتخاب أو الاستفتاء دون مباشرة حقوقه السياسية المنوه عنها .

وكذلك يعتبر من قبيل المخذر التخلف لمرض أو لسفر خارج الجمهورية،

مادة ٤٠ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بحدى هاتين العقوبتين :

(أولاً) كل من تعمد قيد أى اسم في جداول الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون ، أو تعمد إهمال قيد أى اسم حذفه .

(ثانياً) كل من توصل إلى قيد اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو في ذلك الغير شروط الناخب وهو يعلم ذلك ، وكذلك من توصل إلى الوجه المتقدم إلى حذف اسم آخر .

مادة ٤١ - يعاقب بالمعتقل المنصوص عليها بالمادة السابقة :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع شخص من إبداء الرأى في الانتخاب أو الاستفتاء أو لأكبره على إبداء الرأى على وجه خاص .

(ثانياً) كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمل على إبداء الرأى على وجه خاص أو الإمتناع عنه .

(ثالثاً) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٤٢ - كل من نشر أو أذاع أمراً كاذباً عن موضوع الاستفتاء أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب ، وكل من أذاع بذلك القصد أخباراً كاذبة ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً .

فاذا أضيفت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون ان يتبينوا اسحقية ، صوغت المقوية •

وهذا مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد قضى بها القانون •

مادة ٤٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات :

(أولا) من دخل جمعية الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء حاملا سلاحا من أي نوع •

• (ثانيا) من دخل جماعة الانتخاب وقت الانتخاب أو استفتاء بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك •

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه ، أو إحدى هاتين العقوبتين :

(أولا) كل من أبدى رأيه في انتخاب أو استفتاء وهو يعلم أن اسمه قيد في الجدول بغير حق •

(ثانيا) كل من أبدى رأيه منتحلا اسم غيره •

(ثالثا) كل من اشترك في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر من مرة •

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه ، كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أسد أحد جداول الانتخاب أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء أو غير نتيجة العملية بأي وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء •

مادة ٤٦ - يعاقب بالعقوبات المبينة في المادة السابقة ، كل من أخل

حقوق سياسية ٤٣١

بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام إجراءاته ، باستعمال القوة أو التهديد .

مادة ٤٧ - يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر كل من ارتكب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٤٥ و ٤٦ إذا جن موظفا له اتصال بعملية الانتخاب أو الاستفتاء .

مادة ٤٨ - يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر كل من خلب الصندوق الممنوع على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أو ائلفه أو غيره أو عيّن بأوراقه .

مادة ٤٩ - يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالمعقوبة المنصوص عليها لجريمة الثامنة .

مادة ٥٠ - تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٥١ - يكون لرئيس لجنة الانتخاب أو الاستفتاء بالسلطة المخولة للأمور الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة اللجنة أو يشرع في ارتكابها في هذا المكان .

الباب الخامس

أحكام عامة وأخرى وقتية

مادة ٥٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١) تتكون الدعوة لاجراء الاستفتاء بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٦) يفوض بقرار

من وزير الداخلية تعديل المواعيد المتصوص عليها في هذا القانون أو تقسيمها الى فترات ، وذلك عند اعداد جداول الانتخاب لأول مرة .

مادة ٥٤ - اذا كان انتقال الناخب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق المسكك الحديدية الحكومية ، فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول انتخاب تذكرتهن بلا مقابل للسفر ذهابا وايابا على النحو المبوضح في اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٥ - يلغى الرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥. وكل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٥٦ - على الوزراء كل غيما يفرضه تنفيذ هذا القانون ، ووزير الداخلية اصدار اللائحة التنفيذية له (١) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٠ رجب سنة ١٣٧٥ (٣ مارس سنة ١٩٥٦) .

(١) صدر قرار وزير الداخلية في ١٩٥٦/٣/٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية . (منشور فيما بعد) .

قرار وزير الداخلية

بالملائحة التنفيذية لقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، بشأن تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الاول

في اعداد جداول الناخبين

مادة ١ - يعد جدول عام ودائم لكل شياخة في كل قسم من اقسام المدينة ، ولكل حصة في القرية ، تكون فيه أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الناخب ولم يلحق بهم أى مانع من مواعيد الانتخاب .

ويجوز اقرار من المدير أو المحافظ ، تقسيم الشياخة أو الحصة وانشاء جدول لكل قسم منها ، كما يجوز أيضا بقرار ضم شياخة أو حصة أو أكثر الى بعضها ، لينشأ لها جميعا جدول واحد .

مادة ٢ - يقوم بتحرير جداول الناخبين في المدن المقسمة الى شياخات ، لجنة تشكّل على الوجه الآتى :

المأمور أو نائبه (رئيسا)

(١) اللوائح المصرية في ٥ مارس سنة ١٩٥٦ - العدد ١٩ مكرر .

(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٤) .

موظف يندب المدير أو المحافظ ، وثلاثة ممن تتوافر فيهم الشروط
الواجب توافرها في الناخب يختارهم المدير أو المحافظ ممن يجيدون القراءة
والكتابة ، (أعضاء) •

ويجوز تعدد اللجان في القسم أو المندرج الواحد ، وفي هذه الحالة
يندب المدير أو المحافظ لرياسة كل لجنة اضافية ، موظفا لا تقل درجته
عن السادسة أو ما يعادلها •

مادة ٢ - يقوم بتحرير جداول الناخبين في القرى والمدن المقسمة
الى حصص ، لجنة تشكل على الوجه الآتى :

العمدة ، (رئيسا) •

شيخ الحصة التى يجرى فيها انتخابها ، والمأذون ، واثنان ممن
تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها في الناخب من الملمين بالقراءة
والكتابة يختارهما الأمور ، (أعضاء) •

وإذا لم يوجد عمدة ، حل محله القائم بعمله ، أو موظف لا تقل
درجته عن السادسة يندبه المدير •

وإذا لم يوجد مأذون ، عين الأمور بدله أحد الناخبين الذين يجيدون
القراءة والكتابة •

مادة ٤ - للجنة القيد في الجداول ، أن تستعين في عملها عن طريق
المركز أو القسم بمن ترى ضرورة الاستعانة بهم من موظفى المصالح
المختلفة ، وعند انشاء الجداول الجديدة لأول مرة ، تجرى عملية حصر
الناخبين بالمدن المقسمة الى شياخات ، شوارع ، عشارعا ، وطارة محارة ،
واللجنة أن تستعين في ذلك بخرائط من مصلحة المساحة •

مادة ٥ - تدون الجداول على حسب ترتيب حروف الهجاء ، ويرقم
متتابع لكل حرف ، وتشمل اسم كل ناخب ، واسم أبيه ، واسم جده ،

واسم الشهرة ان كان له اسم اشتهر به . وصناعته وسنه في تاريخ القيد ، ومحل اقامته العادية وعنوانه وتاريخ قيده بالجدول ، كما يذكر في الجدول ما اذا كان الناخب ملما بالقراءة والكتابة .

مادة ٦ - (ملغاة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧) .

مادة ٧ - في جميع الأحوال السابقة ، وعند انشاء جداول الناخبين لأول مرة ، لا يجوز حرج اسم أى مصرى أو مصرية الا اذا تواخرت لديه في أول مارس سنة ١٩٥٦ الشروط الآتية :

(أ) أن يكون بالغاً من العمر ثمانى عشرة سنة ميلادية على الأقل في التاريخ المذكور .

(ب) ألا يكون قد لحق به أى مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية المنصوص عليها بالمادتين الثانية والثالثة من القانون .

(ج) أن تكون قد مضت في التاريخ المذكور خمس سنوات ميلادية على الأقل على اكتسابه الجنسية المصرية اذا كان ممن حصلوا عليها بطريق التجنس .

مادة ٨ - يحبر الجدول من نسختين ، يوقع عليهما جميع أعضاء اللجنة وتحفظ أحدهما لدى مأمور المركز أو القسم في المدينة ، ولدى العمدة في القرية وترسل الثانية بمجرد الانتهاء من تحريرها وتوقيعها إلى المدير أو المحافظ .

مادة ٩ - تثبت لجنة القيد في أول سطر خال من الكتابة بعد الانتهاء من تدوين جميع الأسماء التى تبدأ بحرف مجائى واحد ، عدد الناخبين الذين دونت أسماؤهم تحت هذا الحرف ، على أن يكون بيان العدد بالحرف والأرقام ، وعلى ذلك توقيعات الرئيس والأعضاء .
وتحرر اللجنة مضراً بأعمالها في نهاية الجدول .

مادة ١٠ - يوقع المدير أو المحافظ أو من ينفيه أى منهما ، للنسخة

التي ترسل الى المديرية او المحافظة بمجرد ورودها ، ويكون التوقيع في اول سطر خال بعد توقيعات اعضاء اللجنة على عدد الاسماء المحوثة تحت كل حرف مجاسي كما يوقع المخضر النهائي لاعمال اللجنة .

مادة ١١ - لا يجوز ادخال أى تعديل على الجدول أثناء المسنة الا فيما يتعلق بتعيين الموطن او بالتصحيح في الجدول ، تنفيذ المقررات والاحكام الصادرة في الطعون الخاصة بالتعيين في الجدول ، او بناء على الابلاغات يصدر احكام او قرارات نهائية تؤدى الى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية او وقفها .

ويجب ان يوقع المدير او المحافظ على التعديل ، كما يجب ابلاغه بالمرکز أو القسم او العمدة ، لاجراء هذا التعديل في النسخة المحفوظة لديه مع التوقيع عليه من المأمور أو العمدة حسب الأحوال .

مادة ١٢ - يرسل المدير او المحافظ ، النسخة المحفوظة لديه من الجدول الى رئيس لجنة التقيد الأصلية في آخر نوفمبر من كل سنة ، و في اليوم التالي لاعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء في حالة تغيير موعد المراجعة ، لتطبيق لنص المادة العاشرة من القانون .

وتقوم اللجنة المشار اليها خلال الشهر التالي ، بمراجعة نسختي الجدول ، وتصنيف اليهما أسماء من أصبحوا في أول ديسمبر أو في اليوم التالي لاعلان نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء حسب الأحوال ، هاتزين الشروط اللازمة لتعيينهم ، وأسماء من أعملوا بغير حق في المراجعات السابقة ، وتحذف أسماء المتوفين وأسماء من فقدوا الشروط اللازمة للتعيين أو كانت أسماءهم قد أدرجت بغير حق .

وتتبع في هذه الحالة ، الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من هذه اللائحة .

مادة ١٣ - يقيم الناخب في جدول الجهة التي يقيم فيها عادة ، وله

أن يختار لقيده اسمه ، الجهة التي بها محل عمله الرئيسي أو مقر عائلته أو التي له فيها مصلحة جدية ولو لم يكن مقيما فيها ، بشرط أن يطلب ذلك كتابة من رئيس لجنة القيد في تلك الجهة ، وأن يرفق بطلبه شهادة مصدقة عليها من مأمور المركز أو القسم ويثبت فيها رئيس لجنة القيد في الجهة التي يقيم فيها الناخب عادة ، بأنه طلب عدم قيده في جدول تلك الجهة ، وعلى الناخب أن يتقدم شخصيا بهذا الطلب قبل انتهاء الموعد المحدد لراجعة الجداول بخمسة عشر يوما على الأقل ، فإذا لم يعلن اختياره في هذا الموعد ، يتم قيده في الجدول الخاص بالجهة التي يقيم فيها عادة .»

مادة ١٤ - على الناخب إذا غير موطنه « أن يعلن التغيير كتابة ويكتب موصى عليه للمدير أو المحافظ في الجهة التي يريد نقل موطنه إليها ويعلن بالطلب أسباب تغيير الموطن ، كما ترفق به شهادة القيد الخاصة بطلب التغيير ، فإذا كانت الجهة التي يراد نقل اسم الناخب من جدولها تابعة لنفس المديرية أو المحافظة « فعلى المدير أو المحافظ ، أن يأمر بإجراء التعديل في نسخة الجدول المحفوظة لدى المديرية أو المحافظة والخاصة بكل من الجهة المطلوب نقل الموطن إليها ، والجهة المطلوب نقل الموطن منها مع إخطار رئيس لجنة القيد الأصلية في كل من الجهتين لإجراء التعديل في النسخة المحفوظة لدى كل منهما .»

أما إذا كانت الجهة المطلوب نقل اسم الناخب من جدولها تابعة لمديرية أو محافظة أخرى ، فلا يجوز إحراج اسم الناخب في جدول الجهة التي يريد نقل موطنه إليها إلا بعد إخطار المدير أو المحافظ التابعة له هذه الجهة برفع اسم الناخب من جدول الجهة التي نقل موطنه منها .»

وفي جميع الأحوال ، يوقع المدير أو المحافظ أو من ينوبه أيهما ، على التعديل بعد إجرائه في النسخة المحفوظة لدى المديرية أو المحافظة . كما يوقع رئيس لجنة القيد على كل تعديل يجريه ويحفظ لديه الإخطارات الرسمية الواردة بذلك .»

مادة ١٥ - لا تقبل الطلبات المشار إليها في المادة السابقة بعد صدور القرار الصادر بدعوة الناخبين للانتخاب أو الاستفتاء .

مادة ١٦ - بمراجعة ما جاء في المادة العاشرة من القانون ، يقوم المدير أو المحافظ فوراً بإجراء التعديل في الجدول المحفوظ لدى المديرية أو المحافظة وذلك في حالة إبلاغ أيهما بصدر أحكام أو قرارات نهائية تؤدي إلى الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها .

ويوقع المدير أو المحافظ على التعديل ، ثم يبلغ الأمور أو العمدة حسب الأحوال لأجرائه في نسخة الجدول المحفوظة لديه .

مادة ١٧ - تعرض جداول الناخبين خلال المواعيد القانونية من كل شياخة في المدينة وكل حصة في القرية ، وذلك في الأماكن التي يعيينها المحافظ أو المدير يقرار منه .

مادة ١٨ - يحظر الاطلاع على جداول الناخبين أو أخذ أية بيانات منها في غير المواعيد القانونية المحددة للعرض .

مادة ١٩ - يعين المدير أو المحافظ ، كل من قدم طلباً من الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون ، وكذلك كل من قدم بشائه طلب ، لا يقدم ملاحظاته كتلية أو شفوية بنفسه أو بوكيل عنه أمام اللجنة المشار إليها في المادة المذكورة .

مادة ٢٠ - يسلم رئيس لجنة القيد في الجدول ، لكل من قيد اسمه في جدول الناخبين شخصياً ، شهادة بذلك مكتومة بخاتم المركز أو القسم ، يذكر فيها اسم المديرية أو المحافظة ، واسم الناخب ولقبه وصناعته وسنه وقت القيد وتاريخ قيده بالجدول ورقم القيد والحرف الهجائي المقيّد تحته وموطنه الانتخابي ومحل إقامته والمركز أو القسم التابع له ويوقع الناخب عند تسلمه للبطاقة كما يوقع من قام بتسليمها إليه .

مادة ٢١ - يدرج في ظهر الشهادة الانتخابية ، ارشاداته للتأخير بالمحافظة عليها وتنظيمها الى لجنة الانتخاب ، والتبعية الى أن التخلي عن التصويت في الانتخاب أو الاستفتاء يعد جريمة انخيلية .

الباب الثاني

في تنظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب (١):

مادة ٢٢ - بالإضافة الى ما جاء في المادة ٢٣ من القانون ، ينشر القرار الصادر بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء ، بتعليق صور منه في كل شياخة في المدينة ، وفي كل حصة في القرية ، وذلك في الأماكن التي يعينها المحافظ أو المدير بقرار منه ، ويثبت في ذيل كل صورة ، موضوع الاستفتاء .

مادة ٢٣ - يقوم رئيس لجنة الاستفتاء قبل الساعة الثامنة صباحاً ، باختيار أعضائها الثلاثة من بين الناخبين الحاضرين في جمعية الانتخاب والملمين بالقراءة والكتابة .

مادة ٢٤ - يقوم سكرتير لجنة الاستفتاء ، بتحرير محضرها وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٢٥ - أول من يبدى رأيه في الاستفتاء ، هم رئيس وأعضاء لجنة الاستفتاء بشرط أن تكون أسماءهم مدرجة في أحد الجداول الانتخابية .

مادة ٢٦ - تعد بطاقة الاستفتاء بحيث يخصص عليها لكل من الموافقين والمعارضين للموضوع المعروض في الاستفتاء ، لون أو رمز خاص يحدد بقرار من وزير الداخلية في كل حالة .

(١) عنوان الباب الثاني مستبدل بالمادة الاولى من قرار وزير الداخلية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية (اللوائح المصرية في ١٩٨٧/٢/٢٤ - العدد ٤٧ تابع) .

مادة ٢٧ - (مستبعدة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٧)
على لجنة الاستفتاء أو الانتخاب أن تتحقق من شخصية الناخب قبل تسليمه بطاقة الاستفتاء أو الانتخاب ، وذلك بالاطلاع على بطاقة تحقيق الشخصية أو أى مستند آخر تراه اللجنة كافياً في اثبات شخصية الناخب ، ويجوز للجنة في حالة عدم وجود مستند أن تلجأ الى أية وسيلة من وسائل اثبات الشخصية .

مادة ٢٨ - يجب تدوين جميع قرارات لجان الاستفتاء في محاضرهما ، ومع ذلك فإن عدم اشتغال المخضر على شيء مما وقع ، أو تقرر في عملية الاستفتاء ، لا يوجب عليه إلغاء إجراءات الاستفتاء .

مادة ٢٨ مكرراً - (منسأة بقرار وزير الداخلية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٨) تسرى في شأن تنظيم عملية الانتخاب أحكام القرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه ، وذلك فيما لا يتعارض مع القواعد المقررة بنصوص خاصة .

مادة ٢٩ - على كل ناخب يرغب في الانتقال الى مكان الانتخاب بطريق السكك الحديدية الحكومية ، أن يتقدم الى المركز أو القسم أو نقطة البوليس التي يتبعها محل إقامته ومعه شهادته الانتخابية ، للحصول على تصريح .

وعليه أن يتقدم بهذا التصريح الى الموظف المختص بصرف تذكرة السفر في محطة السكة الحديد ، للحصول على تذكرتين بلا مقابل للسفر ذهاباً وإياباً .

مادة ٣٠ - تصرف التصاريح المشار إليها في المادة السابقة بعد الاطلاع على شهادة الانتخاب التي تثبت أن طالب السفر مقيد بجدول الناخبين في الجهة التي يريد السفر إليها .

ويبدأ صرف هذه التصاريح قبل موعد الاستفتاء بخمسة أيام ،
وتستمر سارية المفعول لمدة يومين تاليتين لموعد الاستفتاء .

وتصرف هذه التصاريح بالدرجة الثالثة ذهاباً وإياباً إلى ومن
أقرب محطة سكة حديد حكومية للدائرة العامة أو الفرعية التي يعطى
الناخب صوته أمامها .

مادة ٣١ - يعمل بهذه اللائحة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية،

تحريراً في ٢٢ رجب سنة ١٣٧٥ (٥ مارس سنة ١٩٥٦) .

قانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٦
بقبول طلبات القيد وتعديل جداول الانتخاب (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
المعدل بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تقبل لجان تحرير جداول الانتخاب في المدة من صباح
يوم ٧ يونية سنة ١٩٥٦ الى مساء يوم ١٢ منه ، الطلبات التي يتقدم
بها الأشخاص لقيد أسمائهم في الجداول .

وتعرض هذه الجداول يوم ١٢ يونية سنة ١٩٥٦ وتقبل في اليوم
المذكور واليوم التالي له طلبات الأفراد بشأن الأسماء التي قيدت أو
أهمل قيدها بغير حق خلال المدة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه
المادة .

حقوق سياسية ٤٤٣

مادة ٢ - يجرى فوراً تحليل جداول الانتخاب طبقاً لما تقتضيه
الطلبات المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك بالاستثناء من أحكام المادة
١٠ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٣ - على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

صدر بديوان الرياسة في ٢٥ شوال ١٣٧٥ (٤ يونية سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧
بشان مراجعة جداول الانتخاب (*)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ، بتظيم مباشرة
الحقوق السياسية ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تقيد في جداول الانتخاب « اعتبارا من اليوم السادس
من شهر أبريل سنة ١٩٥٧ أسماء الأشخاص الذين تتوالف فيهم شروعا
الناخب في اليوم المذكور ولم يلحق بهم أى مانع من موانع مباشرة الحقوق
السياسية ».

وتعرض هذه الجداول من صباح يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٧ الى
الخامس والعشرين من ذلك الشهر .

مادة ٢ - تقل الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون
المشار اليه ، من صباح يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٧ الى القام والعشرين
منه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الداخلية اصدار القرارات
اللازمة لتنفيذه .

ييصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة
١٩٥٧) .

**قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالتقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢
بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص (١)**

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ،
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ،
وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،
وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون
الاصلاح الزراعي ،
وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

**مادة ١ - (٢) تنف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية
سواء كانت بالنسبة الى النقابات أو الجمعيات على اختلاف أنواعها أو
المجالس أو الهيئات مدة عشر سنوات بالنسبة الى الأشخاص الآتي ذكرهم:**

- (١) الجريدة الرسمية في ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ - العدد ١٤ .
- (٢) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن التظلم من احكام المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية في ١٨/١/١٩٦٢ - العدد ١٦) كما صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٦٢ باستثناء السيدات والاولاد القصر من تطبيق احكام المادة الاولى من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية في ١٨/١/١٩٦٢ - العدد ١٦) .

١ - الذين أجاز وضعهم تحت التحفظ الإداري بمقتضى القرار الصادر من مجلس قيادة الثورة في ٢٢ يونية سنة ١٩٥٦ .

٢ - الذين اتخذت قبلهم إحدى التدابير المشار إليها في البندين ٦ و ٧ من المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية أو في البندين ١ و ٤ من المادة ٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه خلال الفترة ما بين ٢٣ يونية سنة ١٩٥٦. وتاريخ العمل بهذا القانون .

٣ - الذين حددت ملكيتهم الزراعية استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

٤ - الذين تعددت ملكيتهم الزراعية استنادا إلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ويستثنى من هؤلاء من يصدر بتحديد أسمائهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢ - يجوز لرئيس الجمهورية أن يستثنى بعض الأشخاص من حكم المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويمكن به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٠ شعبان سنة ١٣٨١ (١٦ يناير سنة ١٩٦٢) .

التصحيحات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات للشهيرة الموضحة

م	نص المبدأ	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

حكم محلى (إدارة محلية)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بالتقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
باصدار قانون نظام الادارة المحلية (١، ٢، ٣، ٤)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون نظام الحكم
المحلى ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢١ يونية سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٥ «تابع» .
(٢) صدر قرار رئيس الجمهورية بالتقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١
ونص على أن يستبدل بعبارة « مساعد المحافظ » أو « مساعد المحافظ »
ايضا وردت بالقوانين واللوائح عبارة « نائب المحافظ » أو « نائبى المحافظ »
حسب الاحوال (مادة ٢) .

كما صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ ونص في مادته الاولى
على ان :

يستبدل بعبارة « الحكم المحلى » و « الوزير المختص بالحكم
المحلى » عبارتا « الادارة المحلية » و « الوزير المختص بالادارة المحلية »
وذلك ايضا وردتا في القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار الحكم
المحلى ، وفى غير من القوانين واللوائح .
وفى المادة السادسة منه على ان تلغى كلمتا الاستجواب والاستجوابات
ايضا وردت في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

(٣) نصت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالتقانون رقم
١٨٧ لسنة ١٩٨٦ على ان تلغى الضريبة الاضافية على الصادر والوارد
المقرضة بموجب قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالتقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٩ .

(٤) صدر القرار الجمهورى رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة
الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر) ونص على ان يفوض
السيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة اختصاصات

قيد القانون الآتي :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن نظام الإدارة المحلية .

(المادة الثانية)

يستمر العمل بأحكام اللوائح والقرارات التنظيمية الناعمة السارية في تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق.

رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما عدا المواد ١ و ٢٥ و ٣٠ .

كما صدر القرار الجمهوري رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية في ١٩/١٠/١٩٨٧ - العدد ٤٢ مكرر) ونص على أن يكون السيد الدكتور عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء الوزير المختص بالحكم المحلي .

كما صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٣٧٤ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية في ٢٣/١١/١٩٨٦ - العدد ٢٦٤) ونص على أن : يفوض السيد الدكتور / احمد سلامة محمد ، وزير الحكم المحلي في مباشرة اختصاصات رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليها في المواد الآتية من قانون الحكم المحلي المشار اليه :

١ - الفقرات الثانية من المواد (١٤ ، ١٥ ، ١٨) .

٢ - الفقرة الاولى من المادة ٢٩ مكررا ، وذلك فيما يتعلق بما يعرضه المحافظ من تقارير دورية عن نتائج الاعمال في مختلف الأنشطة التي تزاوئها المحافظة واية موضوعات تحتاج الى تنسيق مع الوزارات المعنية ، على أن يتولى وزير الحكم المحلي عرض تقرير دورى عن نتائج الاعمال في المحافظات المختلفة على رئيس مجلس الوزراء ، وذلك من واقع التقارير الدورية التى تقدم له من المحافظين .

٣ - المواد ٤٢ ، ٤٤ فقرة (١) ، ٥٠ فقرة (٢) ، ١٣٩ فقرة (١) .

٤ - المواد ٣٥ ثانيا بند (و) ، ٤٣ بند (٤) ، ٥١ عاشر ، ٦٩ بند (٥) ، ١٢٨ وذلك كله اذا كانت قيمة التبرع أو الوصية أو الهبة أو المساعدة لا تتجاوز خمسين ألف جنيه مع اخطار الامانة العامة لمجلس الوزراء بما يتم قبوله منها .

كما يفوض في مباشرة اختصاص رئيس مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة ٥٧ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الحكم المحلي المشار اليه .

(المادة الثالثة)

تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل الاعتمادات الواردة بالموازنة العامة للدولة والخاصة بالمرافق التي تنقل الاختصاص بشأنها بمقتضى هذا القانون إلى وحدات الإدارة المحلية : إلى موازنات هذه الوحدات اعتباراً من السنة المالية ١٩٨٠ ، ومع مراعاة أحكام المادة ١٤٢ من القانون المرافق

(المادة الرابعة) (١)

يعمل بأحكام قرار وزير الإدارة المحلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكملة له بشأن الموارد المالية والرسوم المحلية ، وذلك حتى تحدد هذه الموارد والرسوم طبقاً للأحكام الواردة في القانون المرافق .

ويجوز زيادة الرسوم المشار إليها بما لا يتجاوز مئتي الفئات المنصوص عليها في القرار المشار إليه وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية واقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة المختص »

ولا يجوز زيادة الرسوم المشار إليها بما يتجاوز ضعف الفئات المنصوص عليها في القرار المشار إليه .

(المادة الخامسة)

تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرافق (٢) خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه .

(١) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « ١ ») .

(٢) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية .

(الجريدة الرسمية في ١٩٧٩/٧/٢٥ - العدد ٢٩ مكرر) .

(المادة السادسة)

تستمر المجالس المحلية بتشكيلها الحالي الى نهاية مدتها ، أعلن أن تجرى الانتخابات لتشكيل المجالس الجديدة ، وفقا لأحكام القانون المرافق ، خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدة المجالس الحالية .

(المادة السابعة)

فيما عدا ما نص عليه في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي ، يلغى الصنوق المشار اليه وتوزع حصيلة موارد هذا الصندوق على المحافظات وفقا للقواعد والنسب التي يضعها مجلس المحافظين بالاتفاق مع وزيرى المالية والاسكان .

(المادة الثامنة)

يستبدل بمبارتى « المجلس المحلى » و « المجالس المحلية » أينما وردتا في القوانين واللوائح عبارتا « المجلس الشعبى المحلى » و « المجالس الشعبية المحلية » .

ويلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام النصح المحلى ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ رجب سنة ١٣٩٩ (٢٠ - يونية سنة ١٩٧٩)

قانون نظام الادارة المحلية

الباب الأول

التنظيمات الأساسية للإدارة المحلية

الفصل الأول

وحدات الادارة المحلية واختصاصاتها

مادة ١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) وحدات الادارة المحلية هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية ويتم إنشاء هذا للوحدات وتمديد نطقها وتغيير أسمائها والغائها على النحو التالى :

(أ) المحافظات :

بقرار من رئيس الجمهورية ويجوز أن يكون نطاق المحافظة مدينة واحدة .

(ب) المراكز والمدن والأحياء :

بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

(ج) القرى :

بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .

ويجوز أن يشمل نطاق الوحدة المحلية للقرية مجموعة من القرى

٤٥٦ حكم محلي (إدارة محلية)

المتجاورة ، للمحافظة ذات البلدية الواحدة الموارد والاختصاصات المقررة للمحافظة والمدينة .

ويباشر المركز أو النحى بحسب الأحوال اختصاصات الوحدة المحلية للقرية بالنسبة التي لا تتدخل في نطاق وحدات محلية قروية .

مادة ٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العامة والخططة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها .

كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية (١) . وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وإدارتها والوحدات الأخرى للإدارة المحلية .

كما تبين اللائحة ما تبأشره كل من المحافظات وباقى الوحدات من الاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة .

وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التي لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى .

(١) ومن ذلك : شركات قطاع الانتاج الحربي (قرار نائب رئيس الوزراء ٣٧٨٢ لسنة ١٩٨١ - الجريدة الرسمية في ٢٩٨١/٨/٦ - العدد ٣٢) ، المشروعات الاستثمارية التي تنشأ طبقا لاحكام قانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٥ - الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٢/٢٨ - العدد ٩) ، مرفق الحاجر (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٨٥ - الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ - العدد ٢٠) .

مادة ٣ - (٢) يكون لكل وحدة من وحدات الادارة المحلية مجلس شعبي محلى يشكل من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي وفقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين وذلك طبقاً لتعريف العامل والفلاح المنصوص عليه في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب (٣) .

ولا يخل إنشاء وحدة جديدة من وحدات الادارة المحلية أو تعديل نطاقها أو إلغاؤها بتشكيل أى من المجالس الشعبية المحلية القائمة وذلك الى أن تنتهى مدتها .

ويمثل المجلس الشعبى المحلى رئيسه أمام القضاء وفى مواجهة الغير ١٧

مادة ٤ - يمثل المحافظة محافظها ، كما يمثل كل وحدة من وحدات الحكم المحلى الأخرى رئيسها وذلك أمام القضاء وفى مواجهة الغير .

(٢) مستبذلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) ، والفقرة الاولى معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع ١) .
(٣) انظر : قرار وزير الدولة للحكم المحلى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٩ بالقواعد والاجراءات التى تكفل تحقيق النسبة المقررة للعمال والفلاحين والمقاعد المخصصة للنساء فى انتخابات اعضاء المجالس الشعبية المحلية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٩/٢٢ - العدد ٢١٨) ، وقرار وزير الداخلية رقم ١٦٨٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن آداب الدعاية الانتخابية لعضوية المجالس الشعبية المحلية (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/٩/١٣ - العدد ٢١١ تابع) ، وايضا قرار وزير الداخلية رقم ١٦٦٧ لسنة ١٩٨٨ بالمستندات المطلوبة مع طلب الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٨/٢٧ - العدد ١٩١ تابع) .

الفصل الثانى

المجلس الأعلى للإدارة المحلية (١)

مادة ٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يشكل مجلس أعلى للإدارة المحلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينييه وعضوية :

— الوزير المختص بالإدارة المحلية *

— المحافظين *

— رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات *

ولرئيس المجلس دعوة من يرى حضوره جلسات المجلس من الوزراء أو غيرهم *

ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه بصفة دورية في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويتولى النظر في كل ما يتعلق بنظام الإدارة المحلية من حيث دعمه وتطويره واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلى *

مادة ٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تتبع الأمانة العامة للإدارة المحلية الوزير المختص بالإدارة المحلية ، وتتولى الشؤون المشتركة للوحدات المحلية وكذلك دراسة وبحث الموضوعات الواردة من تلك الوحدات *

كما تتولى تنظيم الاشتراك في المؤتمرات الدولية والمحلية المتعلقة بالإدارة المحلية وشئون التدريب للعاملين بالأجهزة المحلية * وتقدير

(١) عنوان هذا الفصل مستبدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٣٦) ومعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٤٣ تابع «١») *

المشورة لوحدات الإدارة المحلية والعمل على توحيد الرأي القانوني الصادر في المسائل المتعلقة بشئون الحكم المحلي وتعميم التجارب الرائدة في بعض المحافظات .

كما تقوم بمعاونة الوزير المختص بالإدارة المحلية في إعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوعات التي يعرضها على مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للإدارة المحلية وإبلاغ القرارات إلى الوحدات المحلية ومتابعة تنفيذها .

الفصل الثالث

الأقاليم الاقتصادية وهيئات التخطيط الإقليمي

مادة ٧ - تقسم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون لكل إقليم عاصمة وذلك على النحو الذي يصدر به قرار من رئيس الجمهورية (١) .

مادة ٨ - (٢) ينشأ بكل إقليم اقتصادي لجنة للتخطيط الإقليمي تتشكل على النحو الآتي :

- محافظ الإقليم ، وله الرئاسة ويكون بالتناوب سنوياً من بين محافظي المحافظات المكونة للإقليم .
- محافظو المحافظات المكونة للإقليم .
- رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للإقليم .

(١) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية وإنشاء هيئات التخطيط الإقليمي .

(٢) الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٢٩ - العدد ٢٣ ، تابع « أ ١ » والعدد « ٢٢ » مستبدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) .

— رئيس هيئة التخطيط الاقليمى — أميناً عاماً للجنة .

— ممثلوا الوزارات المختصة ، ويصدر بـاختيار كل منهم قرار من الوزير المختص .

وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

١ — التنسيق بين خطط المحافظات وإقرار الأولويات التى تنتشرها هيئة التخطيط الاقليمى والتى تتخذ أساساً فى وضع بدائل لخطة الاقليم وذلك على ضوء الموارد المتاحة محلياً ومركزياً .

مادة ٨ — النظر فى التقارير الدورية المتابعة لتنفيذ الخطة ودراسة التعديلات التى تقترحها هيئة التخطيط الاقليمى فى الخطة وفقاً للظروف التى تواجه تنفيذها ، ويعرض ما تصدره اللجنة من التوصيات على المجلس الأعلى للحكم المحلى .

مادة ٩ — تنشأ بكل من الاقاليم الاقتصادية هيئة للتخطيط الاقليمى تتبع وزير التخطيط ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بالاتفاق مع محافظ الاقليم .

وتختص بالآتى :

١ — القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد امكانيات وموارد الاقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخداماتها المثلى ، واقتراح المشروعات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم .

٢ — القيام باعداد الأجهزة الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الاقليم .

الباب الثاني

المحافظات

الفصل الأول

المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

الفرع الأول

تشكيل المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

مادة ١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يشكل في كل محافظة مجلس شعبي محلى من ثمانية أعضاء من كل مركز أو قسم ادارى على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي .

ويكون تمثيل كل مركز أو قسم ادارى في كل من محافظات القناة ومطروح والوادى الجديد وشمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر باثنى عشر عضوا على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي .

مادة ١١ - ينتخب المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من بين أعضائه في أول اجتماع لدور الانعقاد العادى ولمدة هذا الدور رئيسا له ووكيلين ، على أن يكون أحدهما على الأقل من العمال أو الفلاحين .

ويحل محله الرئيس عند غيابه كل من الوكيلين بالتناوب بينهما ، وتكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا إذا غاب الرئيس والوكيلان وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

الفرع الثاني

اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

مادة ١٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على

٤٦٣ حكم محلى (إدارة محلية)

مختلف المرافق والأعمال التي تتدخل في اختصاص المحافظة وفقا للمادة (٢) من هذا القانون .

وله أن يطلب عن طريق المحافظ أية بيانات تتعلق بنشاط الوحدات الأخرى الانتاجية والاقتصادية وغيرها العاملة في دائرة المحافظة .

كما يتولى الاشراف على تنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية ومتابعتها وذلك على النحو المبين بالقانون والملائمة التنفيذية .

ويختص في اطار الوظيفة العاملة والموازنة المعتمدة ومراجعة القوانين واللوائح بما يأتى .

١ - اقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها والموافقة على مشروع الحساب الختامى .

٢ - تحديد واقترار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية .

٣ - الموافقة على المشروعات العامة بما يفي بمتطلبات الاسكان والتسييد واقتراح مشروعات التخطيط العمرانى والتعمير .

٤ - الموافقة على انشاء المرافق التي تعود بالنفع العام على المحافظة .

٥ - اقرار انشاء المشروعات الانتاجية المحلية وعلى الاخص المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائى .

٦ - اقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلى .

٧ - غرض الرسوم ذات الطابع المحلى - وفقا لأحكام هذا القانون - أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الاعفاء منها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء .

٨ - دراسة واعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسرة في نطاق المحافظة وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها .

حكم محلي (إدارة محلية) ٤٦٣

٩ - إصدار التوصيات في المقترحات والخطط المتعلقة بصيانة النظام
والامن المحلي .

١٠ - اقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة مع الجماهير في
كافة المجالات .

١١ - اقتراح انشاء مناطق حرة وشركات استثمار مشتركة مع رأس
مال عربي او اجنبي وكذلك القيام بمشروعات متسرة مع المحافظات الأخرى
او مع وحدات المحلية أو الأشخاص الاعتبارية الأخرى بالمحافظة ،
وذلك بعد موافقة جهات التخطيط المختصة وبمراجعة آجاء قانون استثمار
المال العربي والأجنبي .

١٢ - مباشرة الاختصاصات المتعلقة بمشروعات المجالس الشعبية
المحلية في نطاق المحافظة والتي لا تتمكن هذه المجالس من القيام بها .

١٣ - المواظبة على تمثيل المجالس في المؤتمرات الداخلية والأستراك
في النقابات والمناقشات والدراسات التي تجريها السلطات المركزية .

وللمجلس الشعبي المحلي اصدار القرارات اللازمة لدعم ممارسته
للاختصاصات المنصوص عليها في هذه المادة .

ويبلغ رئيس المجلس قراراته وتوصياته واقتراحاته الى المحافظ
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

مادة ١٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يختص المجلس
الشعبي المحلي للمحافظة بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية الأخرى في
نطاق المحافظة وطبقا للقواعد المقررة في هذا القانون ولائحته التنفيذية
بما يأتي :

(أ) الاشراف والرقابة على أعمال ونشاط هذه المجالس .
(ب) التصديق أو الاعتراض على القرارات التي تصدر من هذه
المجالس في الحدود التي تقرها اللائحة التنفيذية .

٤٦٤ حكم محلي (ادارة محلية)

(ج) الموافقة على اقتراحات المجالس بإنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية في نطاق المحافظة أو تغيير أسمائها .

ويبلغ رئيس المجلس قرارات المجلس الى المحافظ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

مادة ١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجوز للمجلس التسمي المحلي للمحافظة التصرف بالمجان في مال من أموالها الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل يقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك إذا كان التصرف أو التأجير لأحدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو شركات القطاع العام والجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام .

ومع عدم الإخلال بأحكام القوانين الخاصة بتملك الأجانب العقارات يجوز للمجلس بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء التصرف بالمجان أو التأجير بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل لأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو لجهة أجنبية في حدود خمسين ألف جنيه في السنة المالية الواحدة ولغرض ذي نفع عام ، ويجب موافقة مجلس الوزراء فيما يجاوز ذلك .

وفي الأحوال التي يكون فيها التصرف أو التأجير وفقا لأحكام هذه المادة لأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو لجهة أجنبية ، يجب ألا تزيد مدة الايجار على ثلاثين سنة يجوز تحديدها بقرار من مجلس الوزراء كما يجب بقاء الأموال موضوع التصرف أو التأجير مخصصة للغرض الذي تم التصرف أو التأجير من أجله ، فإذا زال هذا الغرض لأي سبب أو إذا أخل به المتصرف اليه أو المستأجر في أى وقت اعتبر التصرف أو عقد الايجار مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي أو

أنذار وفي هذه الحالة تسترد المحافظة الأموال موضوع التصرف أو
السجير بالطريق الإداري •

مادة ١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) مع عدم
الأخلل يحكم المادة ١٢٩ من القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ يجوز
للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة في حدود الحطة والموازنة المعتمدة ان
يفترض لقيام بمشروعات انتاجية أو استثمارية لازمة للمحافظة أو
للوحدات المحلية في نطاقها بشرط ألا يجاوز حد المديونية ٤٠٪ من المجموع
السوى بالبرادنت الذاتية للمحافظة أو للوحدة المحلية التي تنشأ فيها
هذه المشروعات •

ولا يجوز زيادة النسبة المشار اليها أو الافتراض من جهة أجنبية
إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء »

مادة ١٦ - للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة في حدود الموازنة
المعتمدة أن يقرر تقديم المعونة المالية والفنية والإدارية للجهات ذات
الأنغراض الاجتماعية والخيرية والعلمية في دائرة اختصاصه والموافقة
على اقراض الجمعيات التعاونية ومساعدتها فنيا وإداريا بما يمكنها
من القيام باختصاصاتها »

مادة ١٧ - يجوز للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة بالاتفاق مع
المحافظ ، أن يقرر تمثيل المنتفعين في الإدارة والإشراف على المشروعات
والأجهزة والوحدات التي تقوم على إدارة وتسيير المشروعات والخدمات
العامة في المحافظة في المجالات وطبقا للإوضاع والإجراءات التي تحددها
اللائحة التنفيذية •

وتحدد اللائحة شروط اختيار ممثلى المنتفعين •

٤٦٦ حكم محلي (إدارة محلية)

مادة ١٨ ب (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يبدى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة رأيه في الموضوعات التي يبدى المحافظ (أو الوزراء المختصون إستشاريته عليها)

وعلى المحافظ أن يعرض على رئيس مجلس الوزراء رغبات المجلس الشعبي المحلي المتعلقة بالحاجات العامة للمحافظة والتي لا يمكن تلخيصها مالياً .

الفرع الثالث

الأسئلة وطلبات الإحاطة

مادة ١٩ - (الفقرة الأولى مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) لكل عضو من أعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة أن يوجه للمحافظ أو لنائبي المحافظ ، ولكل من رؤساء المصالح ورؤساء الهيئات العامة في نطاق المحافظة أسئلة في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم ويجب أن يكون السؤال في أمر من الأمور المحلية وألا يكون متعلّقاً بمصلحة خاصة بمقدمة أو تكون له صفة شخصية .

وعلى المحافظ أو غيره ممن توجه اليهم أسئلة الأعضاء الإجابة عليها بجلسة المجلس الشعبي المحلي إلا إذا رأى المجلس الأكثفاء برد مكتوب عنها .

ويجوز للمحافظ أن ينيب في الرد على الأسئلة الموجهة اليه رؤساء المصالح والهيئات العامة .

وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس الشعبي إجراءات وأوضاع تقديم الأسئلة والرد عليها .

حكم محلي (إدارة محلية) ٤٦٧

مادة ٢٠ — لكل عضو من أعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة أن يطلب إحاطة المحافظ أو غيره من نائتي المحافظ أو من رؤساء المجالس ورؤساء الهيئات العامة في المحافظة علماً يأمر له أهمية عامة وعاجلة في الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم .

وعلى مقدم طلب الإحاطة أن يحدد الأمور التي يتضمنها ويبين صيغتها العامة والمعالجة وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس إجراءات وأوضاع تقديم طلبات الإحاطة والاجابة عنها .

مادة ٢٠ مكرراً — (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وملغاة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) .

مادة ٢٠ مكرراً ١/ — (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وملغاة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) .

الفرع الرابع

نظام سير العمل بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات

مادة ٢١ — يعقد مقر للمجلس الشعبي المحلي ولجانه بعاصمة المحافظة ويلحق بالمجلس العدد الكافي من العاملين اللازمين ل حسن سير العمل بالمجلس ويكون لرئيس المجلس الاشراف عليهم له بالنسبة لهم سلطة الوزير .

كما تدرج بموازنة المحافظة سنويا الاعتمادات اللازمة لمواجهة نفقات المجلس الشعبي المحلي وتوضع هذه الاعتمادات تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي المحلي باعتباره الأمر بالصرف .

مادة ٢٢ — دور الانعقاد المادى للمجلس الشعبي المحلى للمحافظات عشرة أشهر على الأقل .

٤٦٨ حكم محلي (إدارة محلية)

ويجتمع المجلس في المقر الممد له بمعاينة المحافظة اجتماعا عاديا مرة على الأقل ذلك تسهر بدعوه من رئيسه في الموعد الذي يحدده .

ويجوز دعوة المجلس لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة بناء على طلب رئيس المجلس او المحافظ او تحت اعضاء المجلس .

وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قرارات المجلس في المسائل الدخلة في اختصاصاته بالأغلبية المطلقة للحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ٢٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يخضر المحافظ أو من يبطه محله - عند الضرورة - جلسات المجلس الشعبي المحلي ، كما يخضرها رؤساء المصالح والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة من تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

مادة ٢٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) الأعضاء مجلسي الشعب والشورى في المحافظة حضور جلسات المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والمشاركة في مناقشاتها ، ويكون لهم حق تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة دون أن يكون لهم صوت محدود في تنفيذ القرارات .

الفصل الثاني

المحافظون

مادة ٣٥ - (الفترة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢) يكون لكل محافظة محافظ يصدر بتعيينه واعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية .

حكم محلى (ادارة محلية) ٤٦٩

ولا يجوز للمحافظ أن يكون عضوا بمجلس الشعب أو مجلس الشورى
أو بالمجالس الشعبية المحلية .

وينال المحافظ معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش .

ويقسم المحافظ أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرته أعمال وظيفته
اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى
وأن أرى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن احترم الدستور والقانون
وأن أؤدى على المذمة والصدق » .

ويعتبر المحافظون مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسة رئيس
الجمهورية ولا يترتب على ذلك سقوط حقهم فى المعاش أو المكافأة ويستمررون
فى مباشرة أعمال وظائفهم الى أن يعين رئيس الجمهورية الجديد المحافظين
الجدد .

مادة ٣٦ - (١) يعتبر المحافظ ممثلا للسلطة التنفيذية بالمحافظة ويشرف
على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الخدمات والانتاج فى نطاق
المحافظة .

ويكون مسئولا عن كفالة الأمن الغذائى ورفع كفاءة الانتاج الزراعى
والصناعى والنهوض به وله أن يتخذ كافة الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك
فى حدود القوانين واللوائح .

كما يكون مسئولا عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة
يعاونه فى ذلك مدير الأمن فى إطار السياسة التى يضعها وزير الداخلية

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية فى
١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٣٦) والفقرة الاولى معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة
١٩٨٨ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/٩/١٠ - العدد ٢٣ تابع « ١ ») .

٤٧٠ حكم محلي (إدارة محلية)

وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالمحافظ على أمن المحافظة لاعتمادها ، ويلتزم مدير الأمن بإخطاره فوراً بالحوادث ذات الأهمية الخاصة لاتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن بالاتفاق بينهما .

وللمحافظ أن يتخذ جميع الإجراءات الكفيلة بحماية أملاك الدولة العامة والخاصة وإزالة ما يقع عليها من تعديات بالطريق الإداري .

مادة ٢٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يتولى المحافظ بالنسبة إلى جميع المرافق العامة التي تدخل في اختصاص وحدات الحكم المحلي وفقاً لأحكام هذا القانون جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ويكون المحافظ في دائرة اختصاصه رئيساً لجميع الأجهزة والمرافق المحلية .

وتكون للمحافظ السلطة المقررة للوزير بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس إدارات الهيئات العامة التي تتولى مرافق عامة للخدمات في نطاق المحافظة .

ويتولى الإشراف على المرافق القومية بدائرة المحافظة وكذلك جميع فروع الوزارات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وذلك بإبداء الملاحظات واقتراح الحلول اللازمة في شأن الانتاج وحسن الأداء كما يتولى بالنسبة لجميع المرافق اتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها .

مادة ٢٧ (مكرراً) - مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يعمل المحافظ على دعم التعاون بين أجهزة المحافظة والجامعات والمعاهد العليا التي تقع بدائرة المحافظة لخدمة البيئة والنهوض بالمجتمع المحلي .

ويتم إنشاء الكليات والمعاهد العليا بالاتفاق بين المحافظ ومجلس الجامعة المختص والمجلس الأعلى للجامعات والوزير المختص بالتعليم العالي، على أن يكون المحافظ ورئيس الجامعة مسئولين عن الأمن بالجامعات وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٧ (مكررا / ١) - (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١)
يكون المحافظ رئيسا لجميع العاملين المحليين في نطاق المحافظة في الجهات
التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع
اختصاصات الوزير .

ويختص المحافظ بالنسبة للعاملين المدنيين بفروع الوزارات والجهات
التي لم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية فيما عدا الهيئات القضائية
والجهات المعاونة لها بما يأتي :

(أ) اقتراح نقل أى عامل من المحافظة اذا تبين أن وجوده فيها
لا يتلاءم مع المصلحة العامة .

(ب) إبداء الرأي في ترقية ونقل العاملين بالمحافظة قبل صدور
القرار من السلطة المختصة .

(ج) الاحالة الى التحقيق وتوقيع الجزاءات التأديبية في الحدود
المقررة للوزراء .

(د) طلب التحقيق مع العاملين التابعين للهيئات العامة التي تمارس
نشاطها في نطاق المحافظة واقتراح توقيع الجزاءات التأديبية عليهم من
السلطة المختصة .

ويجب أن يخطر المحافظ السلطة المختصة بما اتخذ من اجراء أو
أصدر من قرارات في الأحوال السابقة خلال سبعة أيام من تاريخ
اتخاذها .

ويجوز لكل وزير ممن لم تنقل اختصاصات وزارتهم الى الوحدات
المحلية أن يفوض المحافظ في بعض اختصاصاته .

مادة ٢٨ - (مستجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجوز
للمحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفي حدود القواعد
العامة التي يضعها مجلس الوزراء - أن يقرر قواعد التصرف في الأراضي
المعدة للساء المملوكة للدولة ووحدات الادارة المحلية في نطاق المحافظة
وقواعد التصرف في الأراضي القابلة للاستزراع داخل الزمام والأراضي

المتاخمة والممتدة لمسافة كيلو مترين التي تتولى المحافظة استصلاحها بعد أخذ رأى وزارة استصلاح الأراضي ، على أن تعطى الأولوية في هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها العاملين في دائرتها . ويجوز أن تنظم هذه القواعد الحالات التي يتم فيها التصرف في هذه الأراضي دون مقابل لأغراض التعمير والسكان واستصلاح الأراضي وتجهيزها للزراعة .

وفيما يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الزمام فيكون استصلاحها وفق خطة قومية تتولى تنفيذها وزارة استصلاح الأراضي والجهات التي تحددها بالتنسيق مع المحافظة المختصة ويكون التصرف في هذه الأراضي وتحديد نصيب المحافظة في قيمتها طبقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها في هذا الشأن .

مادة ٢٩ - يكون للمحافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير المالية المنصوص عليها في اللوائح وذلك في المسائل المالية والإدارية بالنسبة للمرافق التي نقلت إلى الوحدات المحلية ولأجهزتها وموازنتاتها ، وذلك بما يتعارض مع التأثيرات العامة المرافقة لتقلون ربط الموازنة العامة للدولة .

مادة ٣٩ مكرراً - (١) يكون المحافظ مسؤولاً أمام رئيس مجلس الوزراء عن مباشرته لاختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون ، ويلتزم بتقديم تقارير دورية إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية عن نتائج الأعمال في مختلف الأنشطة التي تزاوئها المحافظة وفي موضوعات تحتاج إلى تنسيق مع المحافظات الأخرى أو الوزارات المعنية ، على أن يعرض الوزير المختص بالإدارة المحلية على رئيس مجلس الوزراء تقريراً دورياً عن نتائج الأعمال

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) ومعدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « ١ ») .

حكم محلي (إدارة محلية) ٤٧٣

في المحافظات المختلفة وذلك بعد حراسة التقارير الدورية التي تقدم له
من المحافظين ٣

ولرئيس مجلس الوزراء أن يعقد اجتماعات دورية مشتركة بين
الوزراء والمحافظين لمناقشة وسائل دعم التعاون والتنسيق بين الوزارات
والمحافظات وتبادل الرأي في أسلوب تذليل ما قد يعترض نشاط وحدات
الإدارة المحلية من عقبات •

مادة ٣٠ - (١) يجوز أن يكون للمحافظة نائب أو أكثر للمحافظ •
يصدر بتعيينه وإعفائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية •

ولا يجوز لنائب المحافظ أن يكون عضواً بمجلس الشعب أو مجلس
الشورى أو المجالس الشعبية المحلية ويعامل نائب المحافظ معاملة نائب
الوزير من حيث المرتب والمعاش •

ويقسم نائب المحافظ أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرته أعمال
وظيفته اليمين المنصوص عليها في المادة (٢٥) •

ويأشر نائب المحافظ أعماله تحت إشراف المحافظ وتوجيهه •

ويعتبر نواب المحافظين مستقيلين بحكم القانون بانتهاء رئاسته
رئيس الجمهورية ولا يتربط على ذلك سقوط حقهم في المعاش أو المكافأة
ويستمررون في مباشرة أعمال وظائفهم إلى أن يعين رئيس الجمهورية
الجديد النواب الجدد للمحافظين ٣

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في
١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٣٦) ومعدلة بالقوانين رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١
(الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١٠/٢٧ - العدد ٤٣ مكر «ج» ورقم ٣٦
لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٢/٤/١٥ - العدد ١٥) ورقم ١٤٥
لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع «١») •

مادة ٣١ - للمحافظ أن يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نائبيه أو الى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير العام المساعد أو الى رؤساء المصالح أو رؤساء الوحدات المحلية الأخرى .

مادة ٣٢ - يشكل بكل محافظة مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ وعضوية :

١ - نائبى المحافظ .

٢ - رؤساء المراكز والمدن والأحياء ورؤساء المصالح والأجهزة والهيئات العامة في نطاق المحافظة الذين تحددهم اللائحة التنفيذية .

٣ - سكرتير عام المحافظة ويكون أميناً للمجلس .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من المحافظ مرة على الأقل كل شهر في المكان الذي يحدده .

مادة ٣٣ - يتولى المجلس التنفيذي للمحافظة الاختصاصات الآتية :

(أ) متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمحافظة وتقييم مستوى الأداء وحسن انجاز المشروعات والخدمات على مستوى المحافظة .

(ب) اعداد مشروع موازنة المحافظة واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات - بعد اعتمادها - على الوحدات المحلية .

(ج) معاونة المحافظ في وضع الخطط الادارية والمالية اللازمة لشئون المحافظة ولوضع القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الشعبي المحلي موضع التنفيذ .

(د) وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية والتنفيذية بالمحافظة .

(هـ) وضع القواعد العامة لإدارة واستثمار أراضي المحافظة وممتلكاتها والتصرف فيها .

حكم محلى (ادارة محلية) ٤٧٥

(و) وضع القواعد الخاصة بمشروعات الاسكان والتخطيط العمرانى .

(ز) دراسة وابداء الراى فى الموضوعات التى ستعرض على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من التواصى الفنية والادارية والقانونية.

(ح) دراسة وابداء الراى فى الموضوعات الاستثمارية التى تتولاها المحافظة .

(ط) دراسة وبحث ما يحيله اليه المحافظ أو المجلس الشعبى المحلى من الموضوعات .

مادة ٣٣ (مكررا) - (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجوز للمحافظ أن يدعو أعضاء مجلس الشعب والشورى بالمحافظة لاجتماع يشترك فيه أعضاء المجلس التنفيذى أو بعضهم وذلك لمناقشة أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة وتنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بهذا الشأن ولتبادل الراى فيما يطرح من موضوعات ، ولنصف أعضاء مجلس الشعب والشورى بالمحافظة الحق فى الدعوة الى عقد هذا الاجتماع .

مادة ٣٤ - يحل أقدم نائبى المحافظ ، وفقا لترتيب أقدميتهم ، محل المحافظ فى حالة غيابه وفى حالة غيابهم يحل مدير الأمن ثم أقدم رؤساء المصالح محل المحافظ ويباشر من يحصل محل المحافظ جميع اختصاصاته .

الفصل الثالث

الموارد المالية للمحافظات (١)

مادة ٣٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تشمل موارد المحافظات ما يأتي :

أولا : الموارد المشتركة مع سائر المحافظات وتتضمن ما يأتي :

(أ) نصيب المحافظة في الضريبة الاضائية على الصادرات والواردات التي تقع في دائرتها ، ويحدد القانون سعر هذه الضريبة وتختص المحافظة بنصف حصيلتها ويودع النصف الآخر في رصيد الموارد المشتركة .

(ب) نصيب المحافظة في الضريبة الاضائية على ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

وتختص المحافظة بنصف حصيلة هذه الضريبة ، ويودع النصف الآخر في رصيد الموارد المشتركة .

وإذا اضطر المركز الرئيسي لاحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلي ، اختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة الكائن في دائرته مركز النشاط الفعلي بفرض الضريبة الاضائية وتحتفظ هذه المحافظة بنصف حصيلة هذه الضريبة ويودع النصف الآخر في رصيد الموارد المشتركة .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية بتوزيع حصيلة الموارد المشتركة على المحافظات المخططة .

(١) نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ على أن :
« تعتبر اموال الحسابات المنشأة بالوحدات المحلية وفقا لاحكام هذا القانون اموالا عامة ، ويصدر بتنظيم ادارة هذه الحسابات وقواعد واجراءات الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص .
ولا يجوز الصرف منها الا في الاغراض التي انشئت من اجلها هذه الحسابات » .

ثانيا : الموارد الخاصة بالمحافظة ، وتتضمن ما يأتي :

(أ) ربع حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطنان في المحافظة وكذلك ربع حصيلة الضريبة الإضافية على ضريبة الأطنان في المحافظة .

(ب) ضرائب ورشوم السيارات والموتوسيكلات والعربات والدراجات ووسائل النقل المرخص بها من المحافظة .

(ج) حصينة استثمار أموال المحافظة وإيرادات المرافق التي تأتي تعوم بإدارتها .

(د) الضرائب والرشوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح المحافظة .

(هـ) الإعانات الحكومية .

(و) التبرعات والهبات والوصايا ، بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو اشخاص أجنبية .

ويتولى المجلس الشعبي المحلي توزيع جزء من موارده المشار إليها في البندين (أ ، ب) من (ثانيا) على الوحدات المحلية الداخلة في نطاق اختصاصه بالنسبة التي يقررها مراعاة ظروف كل وحدة واحتياجاتها .

مادة ٣٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) ينشأ بكل محافظة حساب خاص لأغراض استصلاح الأراضي على مستوى المحافظة ، تتكون موارده من حصيلة التصرف في الأراضي الزراعية والمستصلحة المشار إليها في المادة (٢٨) من هذا القانون .

كما ينشأ بالمحافظة حساب خاص لتمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي على مستوى المحافظة ، تتكون موارده من :

٤٧٨ حكم محلى (إدارة محلية)

١ - حصة التصرف في الأراضى المعدة للبناء المشار إليها في المادة (٢٨) من هذا القانون .

٢ - حصة الاغتيا في سندات الاسكان المشار إليها في المواد ٤٠٥، ٤٠٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق مشروعات الاسكان الاقتصادى .

٣ - حصة مقابل الانتفاع الذى يؤدى في حالات الاعفاء من قيود الارتياح وفقا لأحكام قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء وذلك على مستوى المحافظة .

٤ - حصة الضريبة المقررة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ على الأراضى الفضاء .

٥ - المبالغ المختصة لأغراض الاسكان الاقتصادى في المحافظات في الاتفاقيات التى تعقدها الدولة .

٦ - حصة إيجارات وأقساط تمليك المساكن المملوكة للمحافظة .

٧ - الغروض .

٨ - الاعانات والتبرعات والهيأت والوصايا .

٩ - حصة استثمار أموال هذا الحساب وقيمة إيجار المساكن التعميرية التى أقيمت بمدن انقضاء الثلاث وأقساط تمليك تلك المساكن .

١٠ - حصة الغرامات التى يقضى بها طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢١ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وذلك على مستوى المحافظة .

وتعتبر موارد كل من الحسابين المشار إليهما من الموارد الذاتية للمحافظة ويرجل فائض كل من الحسابين في نهاية كل سنة مالية الى موازنة السنة التالية .

وتنظيم قواعد وإدارة كل من هذين الحسابين وقواعد الصرف منهما بقرار من مجلس الوزراء ، كما تحدد بقرار منه بالاتفاق مع وزير اقتصاد النسبة التي لا تقل عن شركات التأمين والاكتتاب بها في سندات الاسكان .

مادة ٢٧ - ينشئ المجلس الشعبي المحلى للمحافظة حسابا للخدمات والتنمية المحلية (١) تتكون موارده من :

١ - الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلى للمحافظة لصالح هذا الحساب .

٢ - أرباح المشروعات الانتاجية التي يمولها الحساب المذكور .

٣ - التبرعات والهبات والوصايا التي يوافق المجلس الشعبي المحلى للمحافظة على تخصيصها لهذا الحساب .

١ - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٨٦ بالتفويض للمحافظين بتخصيص حسابات فرعية بحسابات الخدمات والتنمية المحلية ، وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يتولى المحافظون إصدار القرارات والقواعد المنظمة لحسابات الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى . ويجوز للمحافظين - بالتنسيق مع وزارة التخطيط - تخصيص حسابات فرعية بالحسابات المذكورة لانشاء مشروعات بهذه الوحدات تقوم على الجهود الذاتية للمواطنين .

ويكون تخصيص الحسابات الفرعية للمشروعات التي تقام في الاحياء بالجهود الذاتية في حساب الخدمات والتنمية المحلية للمحافظة او المدينة التي يتبعها الى حسب الاحوال .

مادة ٢ - تخصص لكل مشروع من المشروعات المشار اليها بالمادة السابقة ، المبالغ التي ساهم بها المواطنون لانشائه ، ولا يجوز استخدام تلك المبالغ في غير الأغراض المخصصة لها .

مادة ٣ - ينتهى تخصيص الحساب الفرعى لكل مشروع معه الانتهاء من تنفيذه ، ويؤول فائض هذا الحساب الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المحلية المختصة .

مادة ٤ - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

٤٨٥٠ حكم محلي (إدارة محلية)

٤ - ٥٠٪ من الزيادة التي تتحقق في الموارد المحلية للمحافظة
عن الربط المقدر في الموازنة .

مادة ٣٨ - تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية بالمحافظة
وفقاً لما يقرره المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في الأغراض الآتية:

١ - تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمات المحلية وفقاً لخطة
محلية يتم توزيعها واعتمادها في إطار الخطة العامة للدولة .

٢ - استكمال المشروعات الواردة في الخطة العامة التي لا تغطي
الاعتمادات المالية المخرجة لها في موازنة المحافظة لانتظامها وأشياء
المشروعات التي تقام بالجهود الذاتية .

٣ - رفع مستوى أداء للخدمات العامة المحلية .

٤ - الصرف على الخدمات العامة الصحية العاجلة .

ويصدر بتنظيم حساب الخدمات والتنمية قرار من المحافظ المختص .

وتعامل أموال هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة
فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف
والرقابة ، ولا يؤول فائض هذا الحساب إلى الخزينة العامة .

الباب الثالث

المراكز

الفصل الأول

المجالس الشعبية المحلية للمراكز

مادة ٣٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يشكل في
كل مركز مجلس شعبي محلي تمثل فيه المدينة عاصمة المركز بعشرة
أعضاء على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردي ، وتمثل المدينة التي تضم

أكثر من قسم ادارى بلثنى عشر عضوا على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردى ، مع مراعاة تمثيل جميع الأقسام الادارية المكونة للمدينة .
وتتمثل باقى الوحدات المحلية فى نطاق المركز بثمانية أعضاء عن كل وحدة على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردى .

مادة ٤٠ - ينتخب المجلس الشعبى المحلى من بين أعضائه فى أول اجتماع لدور انعقاده العادى ولحده هذا الدور رئيسا ووكيلا له على أن يكون أحدهما على الأقل من العمال أو الفلاحين .

ويحل الوكيل محل رئيس المجلس عند غيابه وإذا غاب الرئيس والوكيل تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا .

وإذا خلا مكان أحدهما انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .»

مادة ٤١ - يتولى المجلس الشعبى المحلى للمركز فى نطاق السياسة العامة للمحافظة الاشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية للمدن والقرى الواقعة فى نطاق المركز والتصديق على قراراتها فى الحدود التى تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجوز للمجلس الشعبى المحلى للمركز بعد موافقة المحافظ التصرف بالامان فى مال من اموال المركز الثابتة أو المنقولة أو تأجيريه بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذى نفع علم وذلك اذا كان التصرف لاحدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام والجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام .

ويمرأة حكم الفقرة الثالثة من المادة (١٤) من هذا القانون ومع عدم الاخلال بأحكام القوانين الخاصة بتملك الأجانب للعقارات . لا يجوز

المجلس التصرف بالمجان أو التأجير بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل لأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو لجهة أجنبية الا لغرض ذي نفع عام وبموافقة الوزير المختص بالإدارة المحلية إذا كان ذلك في حدود عشرين ألف جنيه في السنة المالية الواحدة وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما زاد على ذلك وبما لا يجاوز خمسين ألف جنيه ، وتجب موافقة مجلس الوزراء فيما يجاوز ذلك .

الفصل الثاني

الموارد المالية للمراكز

مادة ٤٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تشمل موارد المركز ما يأتي :

١ - ما يخصمه المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من موارد لصالح المركز .

٢ - حصيد استثمار أموال المركز وإيرادات المرافق التي يديرها .

٣ - الإعانة الحكومية .

٤ - التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية .

٥ - القروض التي يعقدها المجلس «

وينشئ المجلس الشعبي المحلي للمركز حسابا للخدمات وللتممية للمركز (١) ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من المحافظ وتعتبر أموال هذا الحساب أموالا عامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة ولا يتول فائض هذا الحساب إلى الخزنة العامة .

الفصل الثالث

رئيس المركز

مادة ٤٤ - (مستبعدة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يكون لكل مركز رئيس هو رئيس المدينة عاصمه المركز يختاره رئيس مجلس الوزراء وتكون له سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية الادارية بالنسبة لأجهزة وموازنة المركز على النحو الذى يبينه اللائحة التنفيذية .

ويجوز بقرار من المحافظ تعيين نائب لرئيس المركز ولرئيس المركز تفويضه في بعض اختصاصاته .

ويحل نائب رئيس المركز محل رئيس المركز فى حالة غيابه ، وفى حالة غيابها يحل مأمور المركز محل رئيس المركز ، ويباشر من يحل محل رئيس المركز جميع اختصاصاته .

ويقسم رئيس المركز قبل مباشرته لأعماله اليمين المبينة بالمادة (٢٥) من هذا القانون أمام المجلس الشعبى المحلى للمركز .

مادة ٤٥ - ينسك بكل مركز مجلس تنفيذى برئاسة رئيس المركز وعضوية كل من :

١ - مديرى ادارات الخدمات والانتاج بالمركز تخدمهم اللائحة التنفيذية ورؤساء المدن والقرى الواقعة فى نطاقه .

٢ - سكرتير المركز ويكون أميناً للجنة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الاكثلك كل أسبوعين فى المكان الذى يحدده .

الباب الرابع

المدين

الفصل الأول

المجالس الشعبية المحلية للمدين

مادة ٤٦ - يختص المجلس التنفيذى بمعاونة رئيس المركز فى وضع الخطط الادارية والمالية اللازمة لشئون المركز ولتنفيذ قرارات المجلس الشعبى المحلى للمركز كما يتولى القيام بما يأتى :

١ - تزويد المدين والقرى بما يلزمها من أجهزة ادارية وفنية لمباشرة اختصاصاتها .

٢ - تقديم العون المالى للمدين والقرى التى تقصر مواردها الذاتية عن الوفاء باحتياجاتها وفى حدود ما يقرره المجلس الشعبى المحلى للمركز .

٣ - تنفيذ المشروعات التى تمجز المدين والقرى عن القيام بها .

٤ - دراسة واقتراح القيام بالمشروعات المشتركة التى تستخدم أكثر من وحدة محلية بدائرة المركز .

٥ - للتنسيق بين مشروعات المدين والقرى طبقا لتوجيهات وتقييم المجلس الشعبى المحلى للمركز .

٦ - متابعة الأعمال التى تتولاها الأجهزة التنفيذية للمركز وتقييم مستوى الأداء وحسن انجاز المشروعات والخدمات على مستوى المركز .

٧ - اعداد مشروع موازنة المركز واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات - بعد اعتمادها - على الوحدات المحلية المختلفة .

كما يتولى هذا المجلس مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في المادة (٣٣) فقرات د، ز، ح، ط، وذلك على مستوى المركز .

مادة ٤٧ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يشكّل في كل مدينة مجلس شعبي محلى يمثل فيه كل قسم ادارى باثنى عشر عضواً على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردى ، ويكون تمثيل المدينة ذات القسم الواحد بعشرين عضواً على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردى .

مادة ٤٨ - ينتخب المجلس الشعبى المحلى من بين أعضائه في أول اجتماع لدور انعقاده العادى ولدة هذا الدور رئيساً ووكيلاً ، على أن يكون أحدهما على الأقل من العمال أو الفلاحين ويحل الوكيل محل رئيس المجلس عند غيابه وإذا غاب الرئيس والوكيل تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سناً .

وإذا خلا مكان أحدهما انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

مادة ٤٩ - يتولى المجلس الشعبى المحلى للمدينة في نطاق السياسة العامة للمركز الرقابة والاشراف على مجالس الأحياء والتسيق بينهما والرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى في نطاق المدينة ويختص في حدود القوانين واللوائح بالمسائل المنصوص عليها في البنود من (١-٧) من المادة (٤١) على مستوى المدينة .

مادة ٥٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجوز للمجلس الشعبى المحلى للمدينة بعد موافقة المحافظة التصرف بالمجان في مال من أموال المدينة الثابتة أو المنقولة أو تأجيريه بايجار اسمى أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام وذلك اذا كان التصرف لاهدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو شركات القطاع العام أو الجمعيات والمؤسسات الخاصة ذلك النفع العام .

بمراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة (١٤) من هذا القانون ومع عدم الإخلال بأحكام القوانين الخاصة بتملك الأجانب للعقارات لا يجوز للمجلس التصرف بالمجان أو التأجير بليجار اسمى أو بأقل من أجر المثل لأحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة أو لجهة أجنبية إلا لغرض ذى نفع عام وبموافقة الوزير المختص بالإدارة المحلية إذا كان ذلك فى حدود عشرين ألف جنيه فى السنة المالية الواحدة وبموافقة رئيس مجلس الوزراء فيما زاد على ذلك وبما لا يتجاوز خمسين ألف جنيه ، ويجب موافقة مجلس الوزراء فيما يتجاوز ذلك .

الفصل الثانى

الموارد المالية للمدينة

مادة ٥١ - (البند عاشرًا مستبدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١)
تشمل موارد المدينة ما يأتى :

(أولاً) حصيلة الضريبة على العقارات المبنية الواقعة فى دائرة اختصاص المجلس والضرائب الإضافية المقررة عليها ما عدا الضرائب المخصصة حصيلتها طبقاً للقانون لأغراض قومية .

(ثانياً) حصيلة ضريبة الملاهى والمراهنات المفروضة فى دائرة المدينة .

(ثالثاً) ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطنان الكائنة فى دائرة اختصاص المدينة و ٧٥٪ من حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه الأطنان .

(رابعاً) ما يخصه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة لصالح المدينة من الموارد المقررة للمحافظة .

(خامسا) حصيلة مقابل التحسين المفروض على العقارات التى انتفعت من أعمال المنفعة العامة بالفتات ووفقا للقواعد المقررة فى القانون الخاص بفرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .

(سادسا) الرسوم التى يفرضها المجلس الشعبى المحلى للمدينة فى نطاقه فى حدود القوانين واللوائح على ما يأتى :

- ١ - مستخرجات قيد المواليد والاجراءات الصحية .
- ٢ - رفض المهاجر والمناجم ورخص الصيد .
- ٣ - أعمال التنظيم والمجارى وأشغال الطرق والحدائق العامة .
- ٤ - المحال العمومية والأندية والمحال الصناعية والتجارية .
- ٥ - حيوانات الجر والكلاب والدواب وما ماثل ذلك .
والمائتات على اختلاف أنواعها .
- ٦ - المراكب التجارية ومراكب الصيد والتزمة ومعادى النيل
- ٧ - ما يذبح فى المذابح العامة أو النقط المستعملة لذلك .
- ٨ - الأسواق المرخص فى ادارتها للأشخاص الخاصة .
- ٩ - استهلاك المياه والتيار الكهربائى والغاز فى حدود ١/٢ من قيمة الاستهلاك اذا لم يتول المجلس استغلال هذه المرافق بنفسه .
- ١٠ - الانتفاع بالأسواطى والسواحل أو استغلالها .
- ١١ - الاجارات التى يؤديها شاغلو العقارات المبنية الخاضعة لضريبة المباني لغاية ٤٪ على الأكثر من قيمتها الاجارية وذلك مع مراعاة أحكام القانون المنظم للعلاقة بين المؤجر والمستأجر وعلى ملاك العقارات المبنية أو المنتفعين بها تحصيل هذا الرسم من شاغليها وأداؤه فى مكتب التحصيل فى المواعيد المحددة لأداء الضريبة على العقارات المبنية .

(سابعاً) المقابل الذى يفرضه المجلس على الاستغلال أو الانتفاع بالمرافق العامة التابعة للمدينة أو التى تديرها الأجهزة التنفيذية فيها أو على استعمال واستغلال الأملاك العامة التى تديرها المدينة .

(ثامناً) حصيلة الحكومة فى نطاق المدينة من ايجار المباني وأراضى للبناء الفضاء الداخلة فى أملاكها الخاصة .

(تاسعاً) إيرادات استثمار أموال المدينة والمرافق التى تتولاها وإيرادات الأسواق العامة الواقعة فى نطقتها ٣

(عاشر) الاعانتل الحكومية والتبرعات والوصايا والهبات بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية .

(حادى عشر) القروض التى يعقدها المجلس .

مادة ٥٢ - - يعفى من الرسوم المنصوص عليها فى البند (١١ سادساً) من المادة السابقة .

١ - المقاررات التى تشغلها الوزارات والمصالح والهيئات العامة والمجالس الشعبية المحلية للوحدات المحلية والجمعيات والمؤسسات الخاصة المشهورة طبقاً للقانون .

٢ - المقاررات المعفاة من الضريبة على المقاررات البنينة .

٣ - المقاررات المملوكة للدول الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٥٣ - (الفقرة الأخيرة مستبجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) لا يكون قرار المجلس فى شأن فرض الرسوم المنصوص عليها فى المادة (٥١) نافذا إلا بعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمركز والمحافظة

ويجوز للمحافظة أن يطلب من المجلس تقريراً أو تعديلاً رسم محلى

معين تمكيناً له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلى كما يجوز له أن يطلب الى المجلس إلغاء الرسم أو تعديله أو تقصير أجل سريانه اذا رأى أن بقاءه لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة .

واذا رفض المجلس في الحالات المذكورة اجابة للطلب يعرض الأمر على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة يقرر فيه ما يراه ، فإذا استمر الخلاف عرض الأمر على مجلس الوزراء ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

مادة ٥٤ - ينشئ المجلس الشعبى المحلى للمدينة حساباً للخدمات والتنمية ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من المحافظ وتعتبر أموال هذا الحساب أموالاً عامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون المقويات وفيما يختص بالتحصيل والمصرف والرقابة ولا يؤول فائض هذا الحساب الى الخزنة العامة .

الفصل الثالث

رئيس المدينة

مادة ٥٥ - يكون لكل مدينة رئيس له سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة في المسائل المالية والادارية بالنسبة لأجهزة وموازنة المدينة على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية ويقسم اليمين المبينة بالمادة (٢٤) أمام مجلس المدينة قبل مباشرته لأعماله .

مادة ٥٦ - يشكل بكل مدينة مجلس تنفيذى برئاسة رئيس المدينة وعضوية كل من :

١ - مديرى ادارات الخدمات والانتاج بالمدينة الذين تصددهم اللائحة التنفيذية .

٢ - سكرتير المدينة ويكون أميناً للمجلس .

الباب الخامس

الأحياء

الفصل الأول

المجالس الشعبية المحلية للأحياء

مادة ٥٨ - يجوز تقسيم المحافظة ذات المدينة الواحدة أو المدن الكبرى إلى أحياء ١٥

مادة ٥٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يشكل في كل حي مجلس شعبي محلى يمثل فيه كل قسم ادارى بمشرة أعضاء على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردى ، ويشكل المجلس الشعبى المحلى للحي الذى يضم قسما اداريا واحد من ستة عشر عضوا على أن يكون أحدهم بالانتخاب الفردى •

مادة ٦٠ - ينتخب المجلس الشعبى المحلى من بين أعضائه في أول اجتماع لحدود انعقاده العادى ولدة هذا الدور رئيسا ووكيلا له على أن يكون أحدهما على الأقل من العمال أو الفلاحين ١٦

ويحلّ الوكيل محلّ الرئيس عند غيابه وإذا غاب الرئيس والوكيل تكون الرئاسة لأكثر الأعضاء سنا •

وإذا خلا مكان أحدهما انتخب المجلس من يحلّ محله إلى نهاية مدته ١٧

مادة ٦١ - يتولى المجلس الشعبى المحلى للحي في نطاق السياسة العامة للمدينة الرقابة والإشراف على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى في نطاق الحي ويختص في حقوق القوانين واللوائح بالمسائل

٤٩٢ حكم محلى (ادارة محلية)

المنصوص عليها في البتود من (١ - ٧) من المادة (٤١) على مستوى
الحى »

مادة ٦٢ - يتولى كل حى من أحياء المدينة في نطاقه تحصيل الموارد
المنصوص عليها في المادة (٥١) لحساب المدينة وذلك فيما عدا الموارد التى
يقرر المجلس الشعبى المحلى المعنية تحصيلها مباشرة بواسطة أجهزة
المدينة الأخرى أو بواسطة الأجهزة الحكومية المختصة .

ويقوم المجلس الشعبى المحلى للمدينة بتقرير الاعتمادات التى
تنطى مصروقات كل حى .

الفصل الثانى

رئيس الحى

مادة ٦٣ - يكون لكل حى رئيس وتكون له سلطات وكيل الوزارة
ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والادارية . ويقسم رئيس الحى قبل
مباشرته لأعماله اليمين المبينة بالمادة (٢٥) أمام المجلس الشعبى المحلى
للحى .

مادة ٦٤ - يشكل بكل حى مجلس تنفيذى برئاسة رئيس الحى
وعضوية كل:

١ - رؤساء الأجهزة التنفيذية فى نطاق الحى الذين تحددهم اللائحة
التنفيذية .

٢ - سكرتير الحى ويكون أميناً للجنة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل أسبوعين
فى المكان الذى يحدده ، وفى غياب الرئيس يحل محله أقدم رؤساء الأجهزة
التنفيذية .

حكم محلى (إدارة محلية) ٤٩٧

مادة ٦٥ - يتولى المجلس التنفيذى معاونة رئيس المحلى فى وضع
الخطط الادارية والمالية اللازمة لشئون المحلى .

كما يقوم بدراسة ويبحث ما قد يحيله اليه المجلس المحلى أو رئيس
المحلى من الموضوعات ويتولى المجلس بوجه خاص فى حدود القوانين
واللوائح ما يأتى :

١ - مراقبة تحصيل الموارد المنصوص عليها فى المادة (٥١) .

٢ - وضع القواعد التى تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية
والتنفيذية بالمحلى .

٣ - مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها فى المادة (٣٤) - مقررات
ز ، ح ، ط ، وذلك على مستوى المحلى .

٤ - متابعة الأعمال التى تتولاها الأجهزة التنفيذية للمحلى وتنظيم
مستوى الأداء وحسن انجاز المشروعات والخدمات على مستوى المحلى .

٥ - اقتراح الاعتمادات التى تخصص للاستثمارات على مستوى
المحلى .

الباب السادس

للقرى

الفصل الأول

المجالس الشعبية المحلية للقرى

مادة ٦٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يشكل فى كل
قرية مجلس شعبى محلى من عشرين عضواً على أن يكون أحدهم بالانتخاب
الفردى .

هَذَا كَانَ نَطاقَ الوَحْدَةِ المَحلِّيَةِ لِقَرْيَةٍ يَشْمَلُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْقُرَى المَجاوِرَةِ تَمَثَّلُ عَنْ طَرِيقِ اِلْتِخَابِ القَوَانِينِ الحَزْبِيَّةِ ، اَلْقَرْيَةِ الَّتِي فِيهَا مَقَرُّ المَجْلِسِ يَعْضُونَ عَلَى الاَكْثَرِ وَماَقَى الْقَرْيَةِ يَعْضُو وَاحِدٌ لِكُلِّ مَنُهَا ، عَلَى اَنْ يَكُونَ المَجْمُوعُ الَّذِي لِعَدَدِ اَعْضَاءِ المَجْلِسِ نَوْجِيًّا .

وَلَا يَجُوزُ فِي جَمِيعِ الاَحْوالِ اَنْ يَقلَّ عَدَدُ اَعْضَاءِ المَجْلِسِ عَنْ عَشْرِينَ عَضُوا وَلَا اَنْ يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ اِلَّا بِالْمَحْدِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ تَمَثُّلُ كُلِّ قَرْيَةٍ مِنَ الْقَرْيَةِ المَدَاخِلَةِ فِي نَطاقِ الوَحْدَةِ المَحلِّيَةِ لِلْقَرْيَةِ بِالْمَحْدِ الاِجْنَى المَشارِ اليه ، عَلَى اَنْ يَظَلَّ المَحْدُ الكُلِّيُّ نَوْجِيًّا .

مادة ٦٧ - يَنْتَظِبُ المَجْلِسُ الشَّعْبِيُّ المَحلِّيُّ مِنْ بَيْنِ اَعْضَائِهِ فِي اَوَّلِ اِجْتِمَاعٍ يَدُورُ اَنْعقادُهُ العادِي وَلَمَدَةِ هَذَا الدَّوَرِ رَئِيسًا وَوَكِيلًا لَهُ عَلَى اَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما عَلَى الاَكْثَرِ مِنَ المَعْمَالِ أَوْ المَفْلَاحِينَ .

ويَحُلُّ الوَكِيلُ مَحلَّ رَئِيسِ المَجْلِسِ عِنْدَ غِيَابِهِ ، وَإِذَا غَابَ الرَّئِيسُ وَالْوَكِيلُ تَكُونُ الرِّئَاسَةُ لِأكْبَرِ الأَعْضَاءِ سِنًا ، وَإِذَا خَلَا مَكَانُ أَحَدِهِمَا اِنتَظِبَ المَجْلِسُ مِنْ يَحُلُّ مَحلَّهُ إِلَى نَهايةِ مَدَّتِهِ .

مادة ٦٨ - يَتَوَلَّى المَجْلِسُ الشَّعْبِيُّ المَحلِّيُّ لِلْقَرْيَةِ فِي نَطاقِ السِّيَاسَةِ العامَّةِ لِلْمَعْمَرِ الرِّقَابَةَ عَلَى مَخْتَلَفِ المَرافقِ ذَاتِ الطَّابَعِ المَحلِّيِّ فِي نَطاقِهِ وَيَخْتَصُّ فِي حُدُودِ القَوَانِينِ وَاللَّوَاثِحِ بِمَا يَأْتِي .

- ١ - اقْتِراحُ خُطَّةِ تَنْمِيَةِ الْقَرْيَةِ اِقْتِصَادِيَّةً واجْتِمَاعِيًّا وَعَمْرَانِيًّا .
- ٢ - اقْتِراحُ مَشْرُوعِ المِوازَنَةِ ، واَقْرارُ مَشْرُوعِ الحِسابِ الخَتَامِيِّ .
- ٣ - اقْتِراحُ وَسائِلِ المِشارَكَةِ الشَّعْبِيَّةِ بِالْجُهودِ وَالامْكَاتِيَّاتِ الذَّاتِيَّةِ فِي نَطاقِ الْقَرْيَةِ لِرَفْعِ مَسْتَوَاهَا .
- ٤ - العَمَلُ عَلَى نَشْرِ الوَعْيِ الزَّراَعِيِّ بِمَا يَحَقِّقُ تَحْصِينَ وَتَنْوِيحَ اِلْإِنْتاجِ الزَّراَعِيِّ .

- ٥ - اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية .
- ٦ - العمل على محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتمييز القيم العينية والنقلية .

الفصل الثاني الموارد المالية للقرية

مادة ٦٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تشمل موارد القرية ما يأتى :

- ١ - $\frac{٧٥}{١٠٠}$ من حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطنان الكائنة فى نطاق القرية ، $\frac{٧٥}{١٠٠}$ حصيلة الضريبة الإضافية المقررة على هذه الأطنان .
- ٢ - حصيلة ضريبة الملاهى المفروضة فى نطاق القرية .
- ٣ - موارد أموال القرية والمرافق التى تقوم بإدارتها .
- ٤ - ما يخصمه المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من موارد المحافظة لصالح القرية .
- ٥ - الإعانات الحكومية .

٦ - التبرعات والهبات والوصايا بشرط موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول ما يرد منها من هيئات أو أشخاص أجنبية .

٧ - القروض التى يعقدها المجلس .

مادة ٧٠ - ينشأ بكل قرية حساب خاص للخدمات والتنمية المحلية بها تتكون موارده من :

- ١ - $\frac{٧٥}{١٠٠}$ من حصيلة الرسوم المفروضة طبقا لأحكام المادة (٣٧) المحصلة فى نطاق القرية .
- ٢ - أموال المشروعات التى تدار على أساس رأس المال للدائر فى نطاق القرية .

٤٩٦ حكم محلى (إدارة محلية)

٣ - مقابل تعليق المبنى فى نطاق القرية التى يتولى حساب الخدمات انشاءها *

٤ - اجازات المبنى السكنية والمرافق التى يتولى حساب الخدمات انشاءها *

٥ - حصة الخدمات الاجتماعية من ارباح الجمعيات التعاونية الزراعية فى نطاق القرية *

٦ - الاعانات والتبرعات والهيئات والوصايا التى يوافق على تخصيصها المجلس الشعبى المحلى للقرية *

مادة ٧١ - تستخدم موارد حساب الخدمات والتنمية المحلية بالقرية وفقا لما يقرره المجلس الشعبى المحلى للقرية فى الأغراض الآتية :

١ - تمويل المشروعات الانتاجية والخدمات المحلية وفقا لخطة محلية يتم وضعها واعتمادها من المجلس الشعبى المحلى للمحافظة فى اطار الخطة العامة للدولة *

٢ - استكمال المشروعات الواردة فى الخطة العامة التى لا تكفى الاعتمادات المقررة لها فى موازنة القرية لاتمامها وانشاء المشروعات التى تقام بالجهود الذاتية وفقا للاولويات التى يقترحها المجلس الشعبى المحلى للقرية ويقرها مجلس شعبى محلى المحافظة *

٣ - رفع مستوى أداء الخدمات المحلية *

ويصدر بتنظيم هذا الحساب قرار من المحافظ وتعامله أموال هذا الحساب معاملة الأموال العامة وبصفة خاصة فيما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات وفيما يختص بالتحصيل والصرف والرقابة ولا يؤول فائض أموال هذا الحساب الى الخزانة العامة *

الفصل الثالث

رئيس القرى

مادة ٧٢ - يكون لكل قرية رئيس تكون له سلطات رئيس المصلحة في المسائل المالية والادارية بالنسبة لأجهزة وموازنة القرية ويقسم الرئيس قبل مباشرته لأعماله اليمين المبنية بالمادة (٢٤) أمام المجلس الشعبى المحلى للقرية .

مادة ٧٣ - يشكل بكل قرية مجلس تنفيذى برئاسة رئيس القرية وعضوية كل من :

١ - رؤساء الأجهزة التنفيذية بدائرة القرية الذين تصددهم اللائحة التنفيذية .

٢ - سكرتير القرية ويكون أميناً للجنة .

ويجتمع هذا المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل أسبوعين في المكان الذى يحدده وفى حالة غياب الرئيس يحل محله أقدم رؤساء الأجهزة التنفيذية بالقرية .

مادة ٧٤ - يختص المجلس التنفيذى بمعاونة رئيس القرية فى وضع الخطط الادارية والمالية اللازمة لسنتون القرية « ولتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الشعبى المحلى للقرية .

كما يقوم بدراسة ويبحث ما قد يحيله اليه المجلس الشعبى المحلى أو رئيس القرية من الموضوعات .

ويتولى المجلس بوجه خاص فى حدود القوانين واللوائح ما يأتى :

١ - مراقبة تصحيح موارد القرية أيا كان نوعها .

٢ - مساعدة المرافق والمنشآت والأجهزة المحلية .

(م ٣٢ - موسوعة مصر ج ١٤)

٤٩٨ حكم محلى (ادارة محلية)

٣ - وضع القواعد التي تنقل حسن سير العمل بالأجهزة الادارية والتنفيذية بالقرية *

٤ - بحث احتياجات القرية من المرافق والخدمات والمشروعات الملزمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للقرية *

الباب السابع

احكام عامة للمجالس الشعبية المحلية

الفصل الاول

عضوية المجالس الشعبية المحلية

مادة ٧٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يشترط ليعين يرشح عضوا بالمجالس الشعبية المحلية ما يأتى :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية *

٢ - أن يكون بالغاً من العمر ٢٥ سنة ميلادية كاملة على الأقل يوم الانتخاب *

٣ - أن يكون مقيداً فى جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله مغل إقامة فى نطاقها *

٤ - أن يجيد القراءة والكتابة *

٥ - أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون *

ولا يجوز لأفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو أعضاء الهيئات القضائية الترشيح للعضوية بالمجالس الشعبية المحلية قبل تقديم استقالاتهم من وظائفهم *

كما لا يجوز للعمد أو المشايخ أو رؤساء الوحدات المحلية أو منيرى المصالح أو رؤساء الأجهزة التنفيذية في نطاق هذه الوحدات الترشيح لمعضوية المجالس اشمعية المحلية للوحدات المحلية التي تتخل في نطاق اختصاص وظائفهم قبل تقديم الاستقالة منها *

ومع مراعاة نقواعد المنظمة للاستقللة من القوات المسلحة والشرطة، تعتبر الاستقالات المتعار اليها في الفهردين السابقين مقبولة بمجرد تقديمها *

مادة ٧٥ مكرراً - (١) يكون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية المحلية على اختلاف مستوياتها عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي ، ويكون لكل حزب قائمة خاصة ، ولا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحي حزب واحد ، وتبطل كل قائمة يثبت أنها تتضمن أسماء منتمية لحزب غير الحزب مقدم القائمة *

ويطبق حكم الفقرة الأولى من المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات على كل تزوير يقع في احدى هذه القوائم أو على أى محرر آخر يتعلق بها ، وكذلك كل استعمال لهذه القوائم والمحزرات *

ويحدد لكل قائمة رمز يصدر به قرار من المحافظ *

ويجب أن تتضمن كل قائمة عددا من المرشحين مساويا لعدد الأعضاء الممثلين للمجلس الشورى المحلى ناقصا واحدا وعددا من الاحتياطيين يقرر بنصف عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم على الأقل ، على أن يكون نصف المرشحين أصليا واحتياطيا على الأقل من الذمال والفلاحين *

(١) مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) ومبتدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد (٣) تابع « ١ »)

٥٠٠ حكم محلي (إدارة محلية)

وعلى الناخب أن يبدى رأيه باختيار احدى القوائم بأمكنها دون اجراء
اى تعديل فيها ، وتبطل الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمه أو مرشحين
من أكثر من قائمه ، أو تكون معلقة على شرط أو اذا اثبت الناخب رأيه
على قائمه غير التي سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة عليها توقيع
الناخب أو أية اشارة أو علامة أخرى تدل عليه ، كما تبطل الأصوات التي
تعطى لأكثر من العدد الوارد بالقائمة أو لأقل من هذا العدد .

ويجرى التصويت لاختيار المرشح للفرد في الوقت ذاته الذي يجرى
فيه التصويت على القوائم الحزبية وذلك في ورقة مستقلة ، ويحدد لكل
مرشح فرد رمز أولون مستقل يصدر به قرار من المحافظ ، وتبطل الأصوات
التي تنتخب أكثر من مرشح واحد أو تكون معلقة على شرط أو اذا اثبت
الناخب رأيه على ورقة غير التي سلمها اليه رئيس اللجنة أو على ورقة
عليها توقيع الناخب أو أية اشارة أو علامة تدل عليه .

مادة ٧٦ - (١) يقدم المرشح طلب الترشيح لعضوية المجلس الشعبي
المحلي كتابة الى المحافظة أو الى احدى وحدات الادارة المحلية الكائنة
بمناطقها ، وذلك خلال المدة التي يحددها المحافظ على ألا تقل عن عشرة
أيام من تاريخ فتح باب الترشيح وعلى المرشح في قائمة حزبية أن يرفق
مع طلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذي ينتمي اليه مثبتا
بها ادراج اسمه فيها .

ويكون طلب الترشيح مسجوبا بإيصال بإيداع مبلغ عشرين جنيهها
إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وعشرة جنيهات
إذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبي المحلي للمركز أو المدينة و

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في
١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) والفقرة الاولى معدلة بالقانون رقم ١٤٥
لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « ١ ») .

حكم محلي (إدارة محلية) ٥٠١

الحى وخمسة جنيهاً اذا كان الترشيح لعضوية المجلس الشعبى المحلى
للقرية .

ويجب أن يرفق بطلب الترشيح المستندات التى يحددها وزير
الداخلية بقرار منه (١) لاثبات توافر الشروط اللازمة للترشيح ، ويعنى
المرشح الذى تجاوز عمره السن القانونية للتجنيد من تقديم شهادة أداء
الخدمة العسكرية الإلزامية ، أو الاعفاء منها .

وتتبر الأوراق والمستندات التى يقدمها المرشح أوراقاً رسمية فى
تطبيق أحكام قانون العقوبات .

مادة ٧٧ - تنفيذ طلبات الترشيح بحسب تواريخ ورودها فى سجل
خاص وتطلى عنها ايصالات ويتبع فى شأن تقديمها الاجراءات التى
يحددها المحافظ بقرار منه .

مادة ٧٨ - تشكل بقرار من المحافظ لجنة أو أكثر فى كل قسم ومركز
ومدينة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو وكيل نيابة
أو ما يعادلها وعضوية ممثل لمحيرية الأمن ، وممثل للمحافظة المختصة .

وتتولى هذه اللجان فحص طلبات الترشيح لعضوية المجالس الشعبية
المحلية واعداد كشوف المرشحين .

مادة ٧٩ - (مستبجلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يعرض
لمدة عشرة ايام التالية لانتهاى الميعاد المحدد للترشيح وبالطريقة
التي يعينها المحافظ بقرار منه كشف يتضمن القوائم الحزبية للمرشحين
وكشف آخر يتضمن أسماء المرشحين بالانتخاب الفردى ، وتحدد فى كـلا

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٦٧ لسنة ١٩٨٨ بالمستندات
المطلوبة مع طلب الترشيح لعضوية المجالس الشعبية المحلية .
(الوقائع المصرية فى ٢٧/٨/١٩٨٨ - العدد ١٩١ تابع) .

٥٠٢ حكم محلي (إدارة محلية)

الكشفين أسماء المرشحين والصفة التي تثبت لكل منهم ، كما تحدّد في الكشف الأول القائمة الحزبية التي ينتمى إليها المرشح .

ولكل مرشح أدرج اسمه في إحدى القوائم الحزبية أو تقدّم للانتخاب الفردى ولم يرد اسمه في الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المشار إليها في المادة السابقة أدرج اسمه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ولكل مرشح الاعتراض على أدرج اسم أى من المرشحين أو إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين طوال مدة عرض الكشف .

ولكل حزب ينتمى إليه أحد المرشحين بقائمة أن يمارس الحق المقرر في الفترتين السابقتين للمرشح المدرج اسمه في هذه القائمة .

وتفصل في الاعتراضات المقدمة عن القرارات التي تصدر من اللجنة المشار إليها في الفقرة الثانية والاعتراضات التي تقدّم وفقاً للفقرة الثالثة لجنة أو أكثر تشكل بقرار من المحافظ في كل محافظة برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار أو ما يعادلها وعضوية أحد أعضاء الهيئات القضائية من درجة قاض أو ما يعادلها على الأقل يختارهما وزير العدل وممثل عن كل من مديرية الأمن والمحافظة ، ويتم الفصل في هذه الاعتراضات خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ إقبال باب الترشيح .

ويتم نشر كشوف المرشحين في جميع وحدات الإدارة المحلية بصلتها على مقر المحافظة ومقر المجلس الشعبى المحلى المختص .

مادة ٨٠ - للمرشح الحصول على صورة رسمية ممفأة من رسم

حكم محلى (ادارة محلية) ٥٠٣

الدمغة من جدول الناخبين في الوحدة المحلية المرشح فيها مقابل رسم يحدد بقرار من المحافظ ، على ألا يتجاوز هذا الرسم جنيهين .

وتسلم الى المرشح هذه الصورة الرسمية خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه الطلب .

مادة ٨١ - يلتزم المرشح باتباع آداب الدعاية الانتخابية التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية (١) .

ويجوز للمحافظ أن يزيل بالطريق الإدارى على نفقة المرشح كافة الملصقات ووسائل الدعاية الأخرى التي تتم على خلاف أحكام القرار المشار اليه .

مادة ٨٢ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في أكثر من وحدة محلية والا اعتبر مرشحا في الوحدة التي قيد ترشيحه فيها أولا .

كما لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في قائمة انتخابية حزبية ولانتخاب الفردى في ذات الوحدة المحلية أو في أية وحدة أخرى فاذا ما جمع أحد بين الترشيحين اعتبر مرشحا للانتخاب الفردى وفي هذه الحالة يكون للأحزاب أن تستكمل العدد المقرر للقائمة خلال الأيام الثلاثة التالية لافتعال باب الترشيح .

مادة ٨٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) اذا تخلف أحد المرشحين في قائمة حزبية عن تقديم أوراقه في المواعيد المحددة ، أو اذا خلا مكان أحد المرشحين بسبب التنازل أو الوفاة أو قبول اللجنة

(١) صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٦٨٥ لسنة ١٩٧٩ بشأن آداب الدعاية الانتخابية لعضوية المجالس الشعبية المحلية .

(الوقائع المصرية في ١٣/٩/١٩٧٩ - العدد ٢١١ تابع) .

المشار إليها في المادة (٧٩) للاعتراض على الترشيح ، وجب على الحزب صاحب القائمة أن يرشح آخر مكانه بشرط ألا يخل ذلك بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ إقفال باب الترشيح .
ويعرض اسم المرشح الجديد خلال يومين من تاريخ ترشيحه ويتبع في شأن الاعتراض عليه القواعد المشار إليها في المادة (٧٩) على أن تفصل اللجنة في الاعتراض في مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ الترشيح .

واذ خلا مكان آخر بعد هذا التاريخ بسبب من الأسباب المذكورة في الفقرة السابقة من بين المرشحين الأصليين استكمل العدد المقرر من المرشحين الاحتياطيين بالقائمة المذكورة على أن يكون المرشح بذات صفة من خلا مكانه .

ويكون لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح اعلان على يد محضر أو باقرار يقدمه الى المحافظ المختص قبل يوم الانتخاب بسبعة أيام على الأقل .

مادة ٨٤ - للمحافظ في الظروف الاستثنائية أن يقصر المواعيد المنصوص عليها في المواد (٧٦) و (٧٩) و (٨٣) من هذا القانون .

مادة ٨٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) إذا لم تقدم أكثر من قائمة حزبية أعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة بالتركية .

وإذا لم يتقدم في المقعد الفردي سوى مرشح واحد أعلن انتخاب بالتركية .

مادة ٨٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية يجري مدير الأمن عملية الانتخاب لمفوضية المجالس الشعبية المحلية طبقاً للقواعد والاجراءات المنصوص

حكم محلي (إدارة محلية) ٥٠٥

عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ويشترك في الانتخاب الناخبون المقيدة أسماؤهم في جداول الانتخاب بالوحدة المحلية التي تجري فيها .

ويعلن المحافظ فوز القائمة التي حصلت على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب « كما يعلن فوز المرشح الفردي الذي حصل على أكبر عدد من هذه الأصوات .

فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى من القوائم أعيد الانتخاب بين القائمتين اللتين حصلتا على أكبر عدد من الأصوات .

ويدعو المحافظ المجالس الشعبية المحلية المنتخبة الى الاجتماع .
وفي جميع الأحوال يجب أن تجتمع هذه المجالس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان ونتيجة الانتخاب .

مادة ٨٧ - (مستحذلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يؤول المبلغ الذى أودعه طالب الترشيح الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة للصرف منه على ازالة المصقات وفقاً للماة ٨١ من هذا القانون، ومما زاد على ذلك يخصص لتمويل الأغراض التي من أجلها أنشئ هذا الحساب .

مادة ٨٨ - يقسم عضو المجلس الشعبى المحلى أمام المجلس قبل مباشرة مهام العضوية اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهورى وأن أرفع مصالح الشعب وأن أحترم الدستور والقانون » .

مادة ٨٩ - (مستحذلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) مدة المجلس الشعبى المحلى أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وتنتهى مدة المجالس الشعبية المحلية الخاضعة لإشراف ورقابة مجالس شعبية محلية أخرى بانقضاء المدة القانونية لهذه المجالس .

٥٠٦ حكم محلي (إدارة محلية)

ويجوز لرئيس الجمهورية لأسباب يقدرها أن يقرر استمرار المجالس الشعبية المحلية لسنة خامسة .

ويجوز الانتخاب لتجديد المجلس الشعبي المحلي خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

مادة ٩٠ - لا يتقاضى عضو المجلس الشعبي المحلي أية رواتب أو مكافآت مقابل عمله ، ويجوز منح أعضاء المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية مقابل ما يتكبدونه من إعباء طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٩١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) لا يسأل عضو المجلس الشعبي المحلي عما يبيحه من آراء أثناء اجتماعات ومناقشات المجلس ولجانه .

ويجب على السلطات المختصة إخطار المجلس الشعبي المحلي بما يتخذ من إجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ اتخاذ هذه الإجراءات ، كما يتعين إخطاره قبل مباشرة أية إجراءات تأديبية ضدهم إذا كانوا من العاملين بالجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام أو القطاع الخاص وفي جميع الحالات يتابع المجلس بنتيجة التحقيق ويتعين أخذ موافقة المجلس الشعبي المحلي قبل تنفيذ نقل أحد أعضاء المجلس من وظيفته إلا إذا كان النقل بناء على طلبه ، وعلى الجهة التي يعمل بها عضو المجلس الشعبي المحلي أن تيسر له أداء واجبات العضوية وذلك طبقا للقواعد والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز تعيين أعضاء المجلس الشعبي المحلي في وظائف وحدات الحكم المحلي أو نقلهم إليها أثناء عضويتهم إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس الشعبي المحلي المختص وأغلبية أعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

حكم محلي (إدارة محلية) ٥٠٧

مادة ٩٢ - يحظر التعاقد بالذات أو بالواسطة بين الوحدة المحلية وأى عضو في مجلسها الشعبي المحلى ومع ذلك يجوز عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للوحدة المحلية أن يبرم العقد مع العضو بعد موافقة أغلبية أعضاء المجلس الشعبي المحلى والمحافظ المختص .

مادة ٩٣ - يحظر على عضو المجلس الشعبي المحلى أن يحضر جلسات المجلس أو لجانه إذا كانت له أو لأحد أقربائه أو أضيافه غاية الدرجة الرابعة بالذات أو بالواسطة مصلحة شخصية في المسألة المعروضة أو إذا كان وصيا أو قريبا أو وكيلًا عن له فيها مثل هذه المصلحة .

مادة ٩٤ - تقدم الاستقالة من عضوية المجلس الشعبي المحلى الى رئيسه ويجب عليه عرضها على المجلس في أول جلسة تالية لتقديمها وتعتبر الاستقالة مقبولة بموافقة المجلس عليها وفي هذه الحالة يقرر المجلس خلو المحل ويخطر رئيس المجلس المحافظ بخلو المحل .

مادة ٩٥ - إذا غاب العضو عن جلسات المجلس الشعبي المحلى أو لجانه أكثر من ثلاث مرات متوالية أو عن ربع عدد جلسات المجلس في الدور الواحد وذلك بدون عذر مقبول أصدر المجلس قرارا بدعوة العضو لسماع أقواله في جلسة تتمدد بعد خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ إخطار العضو بموعدها .

مادة ٩٦ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تسقط عضوية المجلس الشعبي المحلى عن تزل عن صفة العامل أو الفلاح التى قام عليها انتخابه في المجلس أو يفقد شرط من الشروط اللازمة للترشيح ويجب إسقاط العضوية عن تثبت مخالفته لأحكام المادة (٩٣) أو من يفقد الثقة أو الاعتبار كما يجوز إسقاط العضوية في حالة إخلال العضو بواجبات العضوية الأخرى أو بمقتضياتها .

٥٠٨ حكم محلي (إدارة محلية)

ويجب في جميع الأحوال السابقة صدور قرار من المجلس بإعلان سقوط العضوية أو بإسقاطها وذلك بعد دعوة العضو لسماع أقواله في المواعيد وطبقا للتوافق وبالأغلبية المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٩٧ - (مستحيلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) مع مراعاة النسبة المقررة للعمال والفلاحين ، إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس من بين المنتخبين بالقائمة قبل انتهاء مدة عضويته حل محله العضو الاحتياطي من ذات الصفة بالقائمة المنتخبة طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطيا . وإذا كان الذي خلا مكانه منتخبا بنظام الانتخاب الفردي حل محله الحاصل على عدد الأصوات التالية له مباشرة ، وإذا كان قد تم انتخابه بالتركية يجرى انتخاب تكميلي بالطريقة ذاتها .

وفي جميع الحالات تكون مدة العضو الجديد مكتملة لمدة عضوية سائلة .

الفصل الثاني

نظام سير العمل في المجالس الشعبية المحلية

مادة ٩٨ - يعد للمجلس الشعبي المحلي ولجانته مقر خاص ويلحق به العدد الضروري من العاملين اللازمين لسيير العمل بالمجلس ويكون لرئيس المجلس الشعبي المحلي الاشراف عليهم وله بالنسبة اليهم السلطة المقررة لرئيس الوحدة المحلية .

ويكون لرئيس المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة بالنسبة للعاملين بالمجالس الشعبية المحلية الأخرى في نطاق المحافظة السلطة المقررة للوزير .

وتدرج بموازنة الوحدة المحلية الاعتمادات اللازمة لمواجهة نفقات المجلس وتوضح هذه الاعتمادات تحت تصرف رئيس المجلس الشعبي المحلي وتكون له ذات السلطة المقررة لماليا لرئيس الوحدة الادارية وتكون

لرئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة في هذا الشأن السلطة المسالية المقررة للوزير .

مادة ٩٩ - يبدأ دور انعقاد المجالس الشعبية المحلية وينتهي في المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويكون دور انعقاد المجلس الشعبي المحلي عشرة أشهر على الأقل ويجتمع المجلس الشعبي المحلي في المنز المخصص له اجتماعاً عادياً مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه في الموعد الذي يحدده ويجوز دعوة المجلس الشعبي المحلي لاجتماع غير عادي في حالة الضرورة أو عند نظر موضوع عاجل بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس الوحدة المحلية أو ثلث أعضاء المجلس .

وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً الا بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٠٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) في حالة عدم تكامل العدد القانوني اللازم لانعقاد المجلس الشعبي المحلي للمحافظة يؤجل الاجتماع لمدة ثلاثة أيام على الأقل وسبعة أيام على الأكثر .

وينبه رئيس المجلس على الأعضاء المتخلفين بحضور الاجتماع فإذا كان عدد الحاضرين في الاجتماع الجديد أقل من العدد القانوني أخطر رئيس المجلس الشعبي المحلي أو المحافظ الوزير المختص بالحكم المحلي بتقرير عن ذلك لعرض الأمر على مجلس الوزراء لإجراء شؤونه فيه .

ويخطر المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بالنسبة للجاناس الشعبية المحلية الأخرى »

مادة ١٠١ - جلسات المجلس الشعبي المحلي علنية ما لم يطلب رئيس المجلس أو رئيس الوحدة المحلية أو ثلث الأعضاء جعلها سرية .

١٠٢ حكم محلي (إدارة محلية)

وفي هذه الحالة يقرر المجلس في جلسة سرية ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح تستمر في جيسه سرية أو علنية .

مادة ١٠٢ - (١) مع مراعاة أحكام المادة (٢٣) من هذا القانون يحضر برئيسين كل رعدة مضميه جميع جلسات المجلس الشبى المحلى للوحدة كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة المحلية ضرورة حضورهم من مديري الإدارات أو الأجهزة ممن تقتض اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

ويجوز لأعضاء مجلس انشعب في المحافظة حضور جلسات المجلس الشعبية المحلية في كافة مستوياتها والمشاركة في مناقشتها ، ويكون لهم حق تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة ، دون أن يكون لهم صوت معدود في اتخاذ القرارات .

مادة ١٠٣ - للمحافظ ولكل من رؤساء الوحدات المحلية ولكل عضو من أعضاء المجالس الشعبية المحلية التقدم باقتراحاتهم الى المجلس الشعبي المحلى المختص وذلك في المسائل الداخلة في اختصاص المجلس وطبقا للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية .

مادة ١٠٤ - لكل عضو من أعضاء المجلس الشعبي المحلى أن يطلب من رئيسه إدراج موضوع معين في جدول أعمال المجلس قبل انعقاده بأسبوع على الأقل وعلى الرئيس أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يقدمه الأعضاء من اقتراحات وموضوعات .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تناقش بالمجلس الموضوعات غير المدرجة بجدول أعمال الجلسة .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) والفقرة الثانية معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ قابع « أ ») .

حكم محلى. (إدارة محلية) ٥٥١

مادة ١٠٥ — يجوز لعدد لا يقل عن خمسة من أعضاء المجلس الشعبي المحلى أن يطلبوا طرح موضوع عام يتصل بالمحافظة أو بغيرها من الوحدات المحلية في نطاقها للمناقشة العامة *

والمجلس مناقشة هذه الموضوعات وتبادل الرأي بشأنها وذلك وفقا للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية *

مادة ١٠٦. ١. مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (لأعضاء المجلس الشعبى المحلى فى المركز أو المدينة أو انصى أو القرية توجييه الاستئنه وطلبات الاحاطة لرؤساء وحدات الحكم المحلى المختصين ولديري الإدارات ولرؤساء الأجهزة التنفيذية المحلية ورؤساء الهيئات العامة العاملة فى نطاق الوحدة المحلية *

وتسرى بشأن هذه الأسئلة وطلبات الاحاطة أحكام المادتين ١٩ ، ٢٠ من هذا القانون ، مع مراعاة مستوى الوحدة المحلية *

مادة ١٠٦ (مكررا) — (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وملغاة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) *

مادة ١٠٦ (مكررا ١) — (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ وملغاة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) *

مادة ١٠٧ — (الفقرة الأخيرة مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يشكل المجلس الشعبى المحلى فـأ- بين أعضاءه فى بداية كل دورة انعقاد لجانا متخصصة لدراسة الموضوعات التى تدخل فى اختصاصه قبل عرضها على المجلس ولا يجوز فى غير الأحوال العاجلة عرض أى موضوع على المجلس الشعبى المحلى قبل إحالته الى اللجنة المختصة وعرض تقريره على المجلس فى شأنه وتنتخب كل لجنة من لجان المجلس رئيسها فى أول اجتماع لها. ٣

وتشكل بالمجلس الشعبى المحلى للمحافظة لجنة قديم تتوهم بالنظر

٥٣٢ حكم محلي (إدارة محلية)

في سلوك أعضاء المجالس الشعبية المحلية واقتراح الاجراء الذي يتخذ عند اخلاء العضو يمتنعيات السلوك الواجب وذلك وفقاً للمواعيد والنصوبات التي يضمها المجلس الاعلى للحكم المحلي .

مادة ١٠٨ - تلى رؤساء المصالح ومديري ورؤساء الادارات والرجهره التنفيذية او غيرها من الجهات ذات الشأن في المسائل المعروضة على لجان المجلس القسيمي المحلى حضور اجتماعاتها مع مراعاة مستوى المجلس »

ويجوز للمجلس التنفيذي أو لآلية لجنة من لجان المجلس الشعبي المحلى الاستئانه بمن ترى الامادة بحيرته من دوى الخفاءات وان ندو لحضور اجتماعاتها من متصل اعمالهم بالموضوعات المعروضة عليها .

ويشترك من يحضر اجتماعات اللجان من غير أعضائها في المناقشة وادراسه دون ان يكون لهم صوت محدود في مداولاتها .

ولا يجوز اشتراك أعضاء المجالس الشعبية المحلية في أى أعمال تنفيذية او الاشتراك في عضوية لجان ذات طابع أو اختصاص تنفيذى جدا اشتراكهم في لجان الخدمات بالمناطق الصناعيه واللجان التي تشغل لإدارة المشروعات المشتركة بين الوحدات المحلية .

وتتعدد اللائححة الداخلية للمجلس الشعبى المحلى أنواع لجانها وعدد أعضاء كل لجنة ونظام سير العمل بها .

مادة ١٠٩ - (مستبدلة بالمقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تشكل لجنة دائمة في كل مجلس من المجالس الشعبية المحلية من رؤساء لجانها وبرئاسة رئيس المجلس وتختص هذه اللجنة بأعداد جداول أعمال المجلس ودراسة وايداء الرأى فيما يلقى :

(١) السياسية العامة للمجلس ومشروع الموازنة والخطة والحساب الختامى .

حكم محلى (ادارة محلية) ٥١٣

(ب) الأسئلة وطلبات الاخطاة والاستجوابات المقدمة من الأعضاء.

(ج) كافة الأمور المتعلقة بالعضوية .

(د) المسائل الأخرى التى يحيلها المجلس الشعبى المحلى .

وتتولى هذه اللجنة مباشرة اختصاصات المجلس الشعبى فيما بين أدوار انعقاده بالنسبة للمسائل الضرورية العاجلة على أن تعرض قرارات هذه اللجنة على المجلس الشعبى المحلى فى أول اجتماع تال لصدورها ليقرر ما يراه فى شأنها .

مادة ١١٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجوز بقرار من المحافظ بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمحافظة وبعد أخذ رأى وزراء التخطيط والمالية والصناعة والقوى العاملة تحديد نطاق المناطق الصناعية وبالمحافظة وإنشاء لجان للخدمات بها .

ويصدر من المحافظ قرار بتشكيل هذه اللجان ، بحيث يشترك فى عضويتها من يختارهم المجلس الشعبى المحلى الذى تقع فى دائرته المنطقة الصناعية ، من أعضائه ورؤساء الوحدات المحلية المختصة ورؤساء الوحدات الصناعية بالمنطقة ، وممثلون عن العمال ونقاباتهم بالمحافظة .

مادة ١١١ - تتولى لجنة الخدمات بالمنطقة الصناعية تحت اشراف المجلس الشعبى المحلى المختص العمل على توفير الخدمات اللازمة للمناطق العمالية والاشراف على تنفيذ مقترحات الاصلاح والتنمية بالمنطقة كما تتولى بوجه خاص ما يأتى :

١ - اجراء الدراسات التى تتعلق باحتياجات المنطقة من الخدمات العمرانية والاجتماعية والثقافية ذات الطابع المحلى والتنسيق بينها حسب أولوياتها لتنفيذ ما يتقرر منها .

٢ - بحث مشاكل المنطقة ودراسة تنفيذ المقترحات التي تقدم
للمالجة هذه المشاكل .

٣ - تحديد المشروعات التي يتم الصرف عليها من أرباح الشركات
الواقعة في نطاق المنطقة وطبقا للأحكام المقررة في هذا الشأن وذلك
من النسبة المخصصة من الـ ١٠٪ المخصصة من حصيله الخدمات الاجتماعية
وخدمات الاسكان .

٤ - اقتراح تقرير صفة المنفعة العامة للمشروعات وتحديد العقارات
المراد نزع ملكيتها والاستيلاء المؤقت عليها وذلك بالنسبة للمشروعات
الداخلية في المنطقة .

مادة ١١٢ - تتولى لجان الخدمات بالمناطق الصناعية مباشرة
اختصاصاتها المنصوص عليها في المادة السابقة في حدود الموارد المخصصة
لذلك من بين الموارد التالية :

١ - ما يخص (من) نصيب العاملين في أرباح الوحدات الصناعية
بالمنطقة »

٢ - التبرعات والهبات والوصايا المخصصة لأغراض اللجنة .

٣ - الموارد الأخرى التي تحدد بقرار من المجلس الشعبي المحلي
للمحافظة أو مجالس إدارة الوحدات الصناعية بالمنطقة .

وتدرج حصيله هذه الموارد في حساب خاص للصرف منها بقرار من
لجنة الخدمات بالمنطقة الصناعية على الأغراض المخصصة لها تحت إشراف
المجلس الشعبي المحلي المختص »

مادة ١١٢ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) لرئيس
مجلس الوزراء اتفاد أي اجراء أو القيام بأى عمل من شأنه التنسيق بين

عدد من المحافظات فيما يتعلق بالمرافق والخدمات والمشروعات المشتركة، وذلك بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية واحد ورأى المحافظين المختصين .

مادة ١١٢ - لمحافظ الاقليم من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح المجالس الشعبية المحلية المختصة ويعد أخذ رأى المجلس الشعبى المحلى للمركز وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو المحافظات المختصة أن يقرر تشكيل لجنة مشتركة لإدارة المشروعات ذات النفع العام التى تشترك فيها محافظات أو مدن أو قرى متجاوزة .

ويحدد محافظ الاقليم عدد الأعضاء الذين ينتخبهم كل مجلس شعبى محلى فى هذه اللجنة ويجب أن ينضم الى عضوية هذه اللجنة عدد كاف من الخبراء والعاملين الذين لهم صلة بالمشروع ويختار محافظ الاقليم رئيس اللجنة .

مادة ١١٤ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية يجوز للمجلس الشعبى المحلى أن يضع لائحة داخلية لتنظيم العمل به وكيفية ممارسته لوظيفته .

ويعتمد المجلس الشعبى المحلى للمحافظة اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية المحلية الأخرى فى نطاق المحافظة .

وتسرى أحكام اللائحة النموذجية الداخلية للمجالس الشعبية المحلية التى يضعها المجلس الأعلى للحكم المحلى على المجالس الشعبية المحلية التى لا تضع لها لائحة داخلية . كما تسرى تلك اللائحة فى المسائل التى لا يرد بشأنها نص خاص فى اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية المحلية .

الفصل الثالث

التخطيط والشئون المالية لوحدات الإدارة المحلية

الفرع الأول

التخطيط

مادة ١١٥ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) لا يجوز للوحدات المحلية الارتباط بأية مشروعات أو أعمال تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الطبيعية أو تمويلها أو تنفيذها بما يخالف الخطة العامة للدولة أو الخطة الاقليمية .

كما لا يجوز للوحدات المحلية الارتباط بأية مشروعات استثمارية مشتركة مع رأس مال عربى أو اجنبى الا بعد موافقة جهات التخطيط المختصة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

مادة ١١٦ - المجالس الشعبية المحلية مسئولة عن تنمية المجتمعات المحلية تنمية شاملة أساسها مكونات وامكانيات المجتمع المحلى وعليها كشف الفرص الاستثمارية فى نطاق كل منها وحسن توزيع الموارد على الاحتياجات حسب أولويتها الفطية فى خططها المحلية .»

مادة ١١٧ - تقوم الأجهزة المحلية للتخطيط بمعاونة اللجان العليا للتخطيط الاقليمى وهيئات التخطيط الاقليمى والمجالس الشعبية المحلية فى التخطيط بما يحقق حسن استغلال الامكانيات المتاحة للوفاء باحتياجات الجماهير وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

مادة ١١٨ - مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) تتولى كلاً محافظة ابلاغ مضمون توجيهات السياسة العامة والخطوط الرئيسية لخطة التنمية للدولة الى الوحدات المحلية بدائرة المحافظة .

وتصدد الوحدات المحلية احتياجاتها بحسب الأولويات المدروسة وتجمعها وتنسقها في مشروع خطة محلية يتم اقرارها من المجلس الشعبي المحلي المختص وتبلغ للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل .

وتقوم أجهزة التخطيط بالمحافظة بالاستئراك مع هيئة التخطيط الاقليمي والوزارات المعنية بدراسة مشروعات التخطيط المقدمة من المجالس الشعبية المحلية في نطاقها ويجرى التنسيق والتكامل بين مختلف القطاعات بالمحافظة لاعداد مشروع الخطة السنوية لها لمرضاها مع مشروع الموازنة السنوية على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وكذا اللجنة العليا للتخطيط الاقليمي لاقرارها قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

وترفع مشروعات خطط المحافظات بعد اقرارها من المجالس الشعبية المحلية واللجان العليا للتخطيط الاقليمي الى وزير التخطيط ويتولى الوزير الربط والتنسيق بينها وبين الخطة العامة للدولة بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلي والوزراء المختصين ليتحقق النمو والمتوازن وفق خطة التنمية العامة .

وتتولى كل محافظة في نطاقها تنفيذ الخطة المحلية المعتمدة في المواعيد المحددة وتقوم أجهزة المتابعة في المحافظة بمتابعة وتقييم التنفيذ ورفع تقارير شهرية الى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والمافظ وذلك طبقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الفرع الثاني

الموازنة والخصاب الختامي

مادة ١١٩ - تحدد الأجهزة المالية المختصة بكل وحدة محلية مشروع موازنتها السنوية شاملا لاييراداتها ومصروفاتها وفقا للقواعد المعمول

بها في وضع موازنة الدولة وترفعه الى المحافظة وذلك قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل على أن يرفق بالمشروع جميع البيانات والمستندات التي بنيت عليها تقديرات الإيرادات والمصروفات .

مادة ١٢٠ - (مستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨) يتسوى الجهاز المالي بالمحافظة اعداد مشروع موازنة المحافظة شاملا مشروعات موازنات الوحدات المحلية في نطاقها ويعرض المحافظ المشروع على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لمناقشته واقراره قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل ، و ترسل كل محافظة مشروع موازنتها فور اقرار المجلس الشعبي المحلي له الى الوزير المختص بالادارة المحلية لبحثه مع المحافظ المختص ، ثم ارساله مشفوعا بملاحظات الى وزير المالية والتخطيط .

مادة ١٢١ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يجب ادراج المبالغ الآتية بمشروعات موازنات المحافظات اذا أغفلت كلها أو بعضها :

١ - الالتزامات التي تكون المحافظة أو إحدى وحدات الحكم المحلي في نطاقها ملتزمة بها .

٢ - الاستخدامات التي يقرها هذا القانون أو أي قانون آخر .

٣ - مصروفات الادارة أو الصيانة اللازمة لحسن سير المرافق والمنشآت أو الأعمال التي تتولاها المحافظة أو وحدات الحكم المحلي في نطاق المحافظة .

مادة ١٢٢ - تدرج موازنة كل محافظة في قسم خاص بالموازنة العامة للدولة وتعتبر جزءا منها ويسرى عليها ما يسرى على الموازنة العامة للدولة من أحكام .

مادة ١٢٣ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) على الأجهزة المالية المختصة بالمحافظة تقديم مشروعات الحسابات الختامية السنوية للمحافظة والوحدات المحلية التابعة لها الى كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للمسابات وذلك فى المواعيد ووفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى قانون الموازنة العامة للدولة .

مادة ١٢٤ - يعرض المحافظ مشروع الحساب الختامى السنوى للمحافظة شاملا لمشروعات الحسابات الختامية للوحدات المحلية فى نطاقها على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة مرفقا بها ملاحظات وزارة المالية وتقارير الجهاز المركزى للمسابات وذلك فى المواعيد ووفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية .

ويقدم المحافظ مشروعات الحسابات الختامية بعد اقرارها من المجلس الشعبى المحلى للمحافظة الى وزير المالية ويعرض الحساب الختامى لكل محافظة فى قسم خاص من الحساب الختامى للدولة ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحساب من أحكام .

الفروع الثالث

الضرائب والرسوم والموارد المحلية

مادة ١٢٥ - تبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بتحديد أسس واجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلى وطريقة التظلم منها واجراءات تخفيضها .

ويجوز أن تتضمن هذه اللائحة عدة نظم لأسس واجراءات حساب جميع هذه الرسوم ولكل مجلس من المجالس الشعبية المحلية أن يختار منها النظام الذى يلائم ظروف الوحدة المحلية .

مادة ١٢٦ - يتبع فى تحصيل الضرائب والرسوم المقررة للوحدات

٥٢٠ حكم محلي (إدارة محلية)

المحلية وفي الاعفاء منها وفي سقوطها بالتقادم القواعد المقررة بشأن الضرائب والرسوم العامة .

وتعتبر ديون تلك الضرائب والرسوم ديونا ممتازة على جميع أموال المدينين بها وتستوفى بعد المصاريف القضائية والضرائب الحكومية مباشرة .

ويجوز أن تتولى الأجهزة الحكومية المختصة ربط وتخصيص الضرائب والرسوم التي تنفص الوحدات المحلية وإداء النسيئة إليها وذلك بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .

مادة ١٢٧ - لا يجوز منح الترام استغلال أى مرفق من المرافق العامة المحلية أو أى مصدر من مصادر الثروة الطبيعية فيما عدا البترول والثروة المعدنية في نطاق اختصاص الوحدة المحلية إلا بعد الحصول على موافقة المجلس الشعبي المحلي المختص .

مادة ١٢٨ - (مستجلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) لا يجوز للمجلس الشعبي المحلي قبول التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذه عن سلطة المجلس أو أن يغير تخصيصها إلا بموافقة المحافظ ، ويجب موافقة رئيس مجلس الوزراء على قبول التبرعات والمساعدات التي تقدمها هيئات أو أشخاص أجنبية .

مادة ١٢٩ - لا يجوز لوحدات الإدارة المحلية إبرام أى قرض أو الارتباط بأى مشروع غير وارد في الخطة أو الموازنة إذا كان يترتب عليه انقضاء مبالغ في فترة مقبلة إلا بعد موافقة مجلس الشعب وذلك مع مراعاة أحكام المادة (١٥) .

مادة ١٣٠ - فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص . تسرى على الوحدات المحلية القوانين واللوائح المالية المطبقة في الحكومة وتسرى على الوحدات المحلية القواعد المقررة لأموال الحكومة وتعفى تلك الوحدات من جميع الضرائب والرسوم التي تعفى منها الحكومة .

الفصل الرابع

الإشراف والرقابة على وحدات الادارة المحلية

مادة ١٢١ - يهدف الإشراف والرقابة على أعمال المجالس الشعبية المحلية وأجهزتها التنفيذية الى تحقيق التناسق والترابط بينهما بما يتفق وأهداف السياسة العامة للدولة وكذلك تقديم المشورة والمساعدة للمجالس الشعبية المحلية بما يكفل تحقيق أهداف نظام الحكم المحلى .

مادة ١٢٢ - (١) تعتبر قرارات المجالس الشعبية المحلية نافذة في حدود الاختصاصات المقررة لها في هذا القانون وفي اطار النشطة العامة للدولة والموازنة المعتمدة وبمراجعة القوانين واللوائح .

ويجوز للمحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختصة الاعتراض على أى قرار يصدر من المجلس الشعبى المحلى بالمخالفة للخطة العامة للدولة أو الموازنة المعتمدة أو ينطوى على أية مخالفة للقوانين أو اللوائح أو يخرج عن اختصاصات المجلس المحددة في هذا القانون وله في هذه الحالة إعادة هذا القرار الى المجلس الشعبى المحلى الذى أصدره مشفوعاً بملاحظات والأسباب التى يبنى عليها اعتراضه ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه القرار .

فإذا أصر المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على قراره ، عرض الوزير المختص بالادارة المحلية الأمر على مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه به .

ويقوم مجلس الوزراء بالقبول فى القرارات المعترض عليها خلال

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) والفقرات الثالثة والرابعة والخامسة معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « ١ ») .

ثلاثين يوما من تاريخ عرض الأمر عليه ، ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائيا .

وفي حالة إصرار أى من المجالس الشعبية المحلية للوحدات المحلية الأخرى على قراره ، يخطر المحافظ المختص رئيس المجلس التسعبي المحلي للمحافظة ويعرض الأمر على الوزير المختص بالإدارة المحلية ، ويقوم الوزير بالبت في القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرضها عليه ، ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ١٣٣ - (١) يتولى مجلس الوزراء الرقابة على أعمال المحافظات وتقييم أدائها لأعمالها طبقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وتستهدف هذه الرقابة ما يلي :

- ١ - مراعاة تنفيذ السياسة العامة والخطة العامة للدولة .
- ٢ - تحقيق المحافظات للأهداف المقررة لها ، وتقييم أدائها وتنفيذها للتوجيهات التي تكفل التنسيق بين المحافظات والوزارات .
- ولرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية وبعد أخذ رأى المحافظ المختص أن يتخذ أى إجراء أو أن يقسوم بأى عمل كان يتعين على أى من المجالس الشعبية المحلية القيام به ونفسا للخطة العامة للدولة ، أو الموازنة المتعددة ، أو تفرضه القوانين واللوائح ، إذا كان امتناعه عن ذلك غير قائم على سبب يقره القانون وكان قد تم تنبيهه الى القيام به .

مادة ١٣٣ (مكررا) - (مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١)

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « أ ») .

يقدم الوزير المختص بالادارة المحلية لرئيس مجلس الشعب تقريراً سنوياً عن نشاط وانجازات المجالس الشعبية المحلية يتضمن ما تم تنفيذه من خطط التنمية والموازنات الخاصة بكل محافظة ، وبياناً بالأسئلة وطلبات الاحاطة والاقتراحات المهمة التى تمت مناقشتها فى المجالس الشعبية المحلية والقرارات التى صدرت بشأنها .

مادة ١٢٤ - لكل من لوزراء فى نطاق الاختصاص وزارته :

١ - ابلاغ المحافظات بالخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها من الناحية الفنية ، وكذلك ابلاغ الوحدات المحلية بما يراه من ارشادات وتوجيهات فنية تؤدى الى حسن سير الخدمات فى المرافق العامة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والتركيب المحصولى وشؤون التصوين وتسعير السلع .

٢ - وضع خطة سنوية بالاتفاق مع المحافظين المعنيين لتوزيع وتنسيق العمالة الفنية بين المحافظات وفق احتياجاتها وتبليغ هذه الخطة الى المحافظين لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

٣ - المساهمة مع الوحدات المحلية فى الأعمال والمشروعات الداخلة فى اختصاص هذه الوحدات بعد الاتفاق معها .

مادة ١٣٥ - يتولى المحافظ التفتيش على الأجهزة التنفيذية للوحدات المحلية فى نطاق المحافظة والمرافق الخاضعة لاشرفائها وله أن يكلف باجراء هذا التفتيش أجهزة الرقابة المختصة أو من يختاره من الفنيين والاداريين المختصين من العاملين المحليين بالمحافظة .

مادة ١٣٦ - تتولى كل من وزارة المالية والجهاز المركزى للحسابات طبقاً لقانون الموازنة العامة ، وقانون الجهاز المركزى للحسابات مراجعة حسابات الوحدات المحلية بالنسبة لاياداتها ومصروفاتها .

٥٢٤ حكم محلى (إدارة محلية)

ويكون ممثلو وزارة المالية في هذه الوحدات مسئولين عن صحة هذه الحسابات ومطابقتها للقوانين واللوائح والتطبيقات المالية المعمول بها وذلك على النحو الذى تنص عليه اللائحة التنفيذية .

يخطر الجهاز المركزى للمحاسبات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمحافظ المختص بالتقارير التى يحدها عن حسابات المحافظة والوحدات المحلية الأخرى الخاضعة لإشرافها .

مادة ١٣٧ - يتولى مجلس الدولة الاقضاء في الموضوعات القانونية المتعلقة بـوحدات الادارة المحلية ، كما تتولى هيئة قضائيا الدولة مباشرة الدعاوى التى تكون هذه الوحدات طرفا فيها .

وتتم احوالة الموضوعات القانونية المشار اليها من رئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو من المحافظ المختص أو من ينييه بحسب الأحوال .

الفصل الخامس

العاملون بـوحدات الادارة المحلية

مادة ١٣٨ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين في مجال اختصاصها في نطاق المحافظة ، ويكون العاملون في كل مديرية من هذه المديريات وحدة وظيفية واحدة ، مع مراعاة تخصصاتهم وذلك طبقا للمقارعة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١) يصدر بالترتيب أو الندب لشغل مناصب السكرتيرين العامين والسكرتيرين العامين المساعدين ورؤساء المدن والأحياء : كما يصدر بنقلهم من مناصبهم بين

وحدات الادارة المحلية ونقلهم الى أجهزة الادارة المحلية المختلفة قرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع المحافظين المختصين .

ويصدر بالتعيين والتدب لشغل مناصب رؤساء القري ونقلهم بين وحدات الادارة المحلية الداخلة في نطاق المحافظة ، قرار من المحافظة .

مادة ١٤٠ - مع مراعاة الأحكام المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة تعلن وحدات الادارة المحلية عن الوظائف الحالية بها واتمى يخون التعيين فيها بقرار من المحافظ ويتضمن الاعلان البيانات المتعلقة بالتوظيف وشروط شغلها .

ويحدد المحافظ الوظائف التى يكون شغلها بامتحان وتلك التى تشغل بدون امتحان ، ويكون التعيين فى الوظائف التى تشغل بامتحان بحسب الأسبقية الواردة بالترتيب النهائى لنتائج الامتحان ، وعند التساوى فى الترتيب تكون الأولوية فى التعيين لأبناء المحافظة .

ويجوز بقرار من المحافظ أن يكون الامتحان مقصوراً على أبناء المحافظة ويعتبر من أبناء المحافظة من يقيم بدائرتها إقامة عادية .

مادة ١٤١ - يجوز للمحافظة فى حدود الموازنة المعتمدة أن يشغل بعض الوظائف التى تقتضى تفرغ شاغليها بطريق التعاقد مقابل مكافأة شاملة يحددها العقد وذلك وفقاً للتقواعد العامة للصاغة فى هذا الشأن .

كما يجوز للمحافظ أن يعين بأقسام الوحدة بطريق التعاقد صناعاً ممتازين للأعمال الفنية التى تقتضى مهارة أو خبرة خاصة وذلك نظير أجر يحدده العقد .

مادة ١٤٢ - تنقل بقوة القانون الاعتمادات المالية الخاصة بأعمالين فى الجهات التى نقلت اختصاصاتها بمقتضى هذا القانون الى وحدات الادارة المحلية الى الموازنات الخاصة بهذه الوحدات .

مادة ١٤٣ - تسرى فيما يرد في شأنه نص في هذا القانون الأحكام والقواعد الخاصة بالمعاملين المدنيين في التولية على العاملين المدنيين بولايات الادارة المحلية *

الفصل السادس

حل المجالس الشعبية المحلية

مادة ١٤٤ - (١) لا يجوز حل المجالس الشعبية المحلية بإجراء شامل ، كما لا يجوز أن يحل المجلس الشعبي المحلي مرتين لسبب واحد.

مادة ١٤٥ - (١) يصدر بحل المجلس الشعبي المحلي للمحافظة أو غيرها من وحدات الادارة المحلية قرار من مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه الوزير المختص بالادارة المحلية لأسباب تقتضيها المصلحة العامة ويقدرها مجلس الوزراء *

وينشر القرار الصادر بحل المجلس الشعبي المحلي في الجريدة الرسمية ويخطر به مجلس الشعب خلال اسبوعين من تاريخ صدوره .

مادة ١٤٦ - يشكل في القرار الصادر بحل المجلس الشعبي المحلي مجلس مؤقت بناء على اقتراح المحافظ المختص ويجب أن يضم تشكيله عددا كافيا من قيادات التنظيمات المحلية ويتولى المجلس المؤقت مباشرة اختصاصات المجلس المنحل بالنسبة للمسائل الضرورية والعاجلة حتى يتم

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) والفقرة الثانية ملغاة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « ا ») .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٦/٢٥ - العدد ٢٦) والفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد ٢٣ تابع « ا ») .

حكم محلي (ادارة محلية) ٥٢٧

تشكيل المجلس الشعبي المحلي الجديد ويجب اجراء الانتخابات لتشكيل هذا
لمجلس الجديد خلال الستين يوما التالية لصدور قرار الحل .

وتعرض القرارات التي يتخذها المجلس المؤقت على المجلس الجديد
في أول جلسة يعقدها بعد تشكيله لاتخاذ ما يراه بشأنها وذلك طبقا
للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩

باصدار اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية

(٤٤٣٤٢٤١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة

١٩٧٩ .

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ يولية سنة ١٩٧٩ - العدد ٢٩ مكرر .

(٢) صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٦٨

لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية في ١٠/٢٧/١٩٨١ - العدد ٤٣ مكرر «ج»)
ونص في مادته الثانية على ما يأتي :

« يستبدل بعبارة « مساعد المحافظ » أو « مساعدى المحافظ » اينما

وردت بالقوانين واللوائح عبارة نائب المحافظ أو نائبى المحافظ حسب
الاحوال » .

(٣) صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام القرار

بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/٦/٩ - العدد
٢٣ تابع « أ ») ونص في مادته الاولى على ما يأتى :

« يستبدل بعبارتي « الحكم المحلى » و « الوزير المختص بالحكم

المحلى » عبارتا « لادارة المحلية » و « الوزير المختص بالادارة المحلية »
وذلك اينما وردتا في القرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون

الحكم المحلى ، وفي غيره من القوانين واللوائح » .

(٤) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨

(الجريدة الرسمية في ١٩٨٨/١٢/١ - العدد ٤٨) ونص في مادته الثالثة

على أن تلقى كلمتا « الاستجواب » و « الاستجابات » اينما وردت في
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس

الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ .

تفسير :

(المادة الأولى)

يعمل باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية المرافقة •

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة ، ويعمل به من تاريخ نشره ،

البناب الأول

وحدات الإدارة المحلية

مادة ١ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يكون تقسيم الجمهورية الى محافظات ومراكز ومدن وقرى بمراعاة الظروف الطبيعية والسكانية والاقتصادية وانعمرانية لكل وحدة • • ويراعى عند تقسيم المدن الكبرى الى أحياء العنصر السكانى وتكامل وحدات الخدمات والإنتاج وذلك وفقا للقواعد والأوضاع التى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يصدر قرار رئيس الجمهورية بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المحافظات وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وألغائها •

ويصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء المراكز والمدن والأحياء وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وألغائها بناء على اقتراح الوزير المختص بالحكم المحلى وبعد موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة •

ويصدر قرار المحافظ بإنشاء القرى وتحديد نطاقها وتغيير أسمائها وألغائها بناء على اقتراح المجلس الشعبى المحلى للمركز المختص وموافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة •

الباب الثاني
اختصاصات الوحدات المحلية
(الفصل الأول)
احكام عامة

مادة ٢ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تتولى وحدات الإدارة المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة وعلى النحو المبين في هذه اللائحة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية وحيثما مما يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة .

كما تتولى مباشرة جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها .

وتباشر المحافظات جميع الاختصاصات المتعلقة بالمرافق العامة التي لا تختص بها الوحدات المحلية الأخرى .

ويكون للأحياء في المحافظات ذات المدينة الواحدة مباشرة الاختصاصات التي تتولاها المراكز طبقاً لأحكام هذه اللائحة .

ويتباشر المركز أو الحي اختصاصات الوحدة المحلية للقرية بالنسبة للقرى التي لا يدخل في نطاق الوحدات المحلية القروية .

مادة ٤ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يصدر قرار رئيس الجمهورية باعتباره من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة المشار إليها في المادة السابقة بناء على اقتراح الجهات المختصة وبعد أخذ رأى الوزير المختص بالإدارة المحلية .

حكم محلي (إدارة محلية) ٥٣١

مادة ٤ مكررا - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يجتمع المجلس الأعلى للإدارة المحلية بدعوة من رئيس مجلس الوزراء أو من ينييه مرة على الأقل في السنة .

ويدعى إلى الاجتماع من يرى رئيس المجلس حضور جلساته من الوزراء أو غيرهم .

وتوجه الدعوة إلى اجتماع المجلس قبل الموعد المحدد للاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل ويرفق بها جدول الأعمال والموضوعات الواردة به والدراسات والأبحاث التي أعدت بشأنها .

مادة ٤ مكررا (١) - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) لكل إقليم اقتصادي لجنة للتخطيط الإقليمي ، على النحو الآتي :

محافظ الإقليم يكون له الرئاسة ويكون بالتناوب سنويا من محافظي المحافظات المكونة للإقليم .

محافظو المحافظات المكونة للإقليم .

رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للإقليم .

رئيس هيئة التخطيط الإقليمي - أمينا عاما للجنة .

ممثلو الوزارات المختصة ويصدر باختيار كل منهم قرار من الوزير المختص .

وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل عام بدعوة من رئيسها .

الفصل الثاني

شئون التعليم

مادة ٥ - (الفقرتين الأخيرتين مستبدلتان بقرار رئيس مجلس

٥٣٢ حكم محلي (ادارة محلية)

الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تتولى الوحدات المحلية كل في دائرتها وفق خطة وزارة التعليم انشاء وتجهيز وإدارة المدارس عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية وذلك على النحو التالي .

المحافظات : المدارس الفنية ودور المعلمين والمعلمات التي تخدم أكثر من مركز .

المراكز : المدارس الثانوية العامة والثانوية الفنية التي تخدم وحدات المركز .

المدن والأحياء : المدارس الثانوية العامة التي تخدم دائرة المدينة أو الحي .

المدارس الإعدادية والابتدائية ومراكز التدريب المحلية .

القرى : المدارس الإعدادية والابتدائية التي تخدم دائرة الوحدة، ولكل وحدة من الوحدات المحلية في سبيل ذلك وفي حدود الخطة التي تضعها المحافظة مباشرة :

تحديد مواقع المدارس - وتوزيع وفتح الفصول اللازمة للتوسع في التعليم .

الترخيص بانشاء مدارس وفصول خاصة وتحديد مسؤوليتها في ضوء السياسة العامة للتعليم وتحديد المصروفات المدرسية لها وفتح الاعانات المستحقة لكل مرتبة منها * على أن تعتبر من المدارس الخاصة دور الحضانه التابعة والمحققة بالمدارس .

الاشراف على تطبيق المناهج المقررة وتقديم الاقتراحات الخاصة بتعديلاتها وفقا لما يسفر عنه التطبيق وما تقتضيه البيئة المحلية * .

تحديد مواقيت الجدول المدرسي بما لا يتعارض مع الساعات المقررة في الخطة الدراسية .

حكم محلى (ادارة محلية) ٥٣٣

انشاء وتجهيز وإدارة المكتبات المدرسية والأندية الرياضية المدرسية.
تحديد مواعيد الإجازات المدرسية طبقا للظروف المحلية ، مع مراعاة
مدة السنة الدراسية المقرر .
رأسة واعداد الخطط والبرامج الخاصة بمصر الأمية وتعليم الكبار
وتتفيذها •

الاشراف على امتحانات النقل فى المدارس وفى المواعيد التى تحددها
المحافظة على أن تشرف المحافظة على امتحانات الشهادة الابتدائية والشهادة
الابتدائية والشهادة الإعدادية »
تدبير وتنظيم وسائل التغذية للتلاميذ •

ومع مراعاة قانون الجامعات ولائحته التنفيذية يعمل المحافظ على
دعم التعاون بين أجهزة المحافظة والجامعات والمعاهد العليا التى تقع فى
دائرة المحافظة لخدمة البيئة والنهوض بالمجتمع المحلى . يتم اذشاء
الكليات والمعاهد العليا فى المحافظة بالاتفاق بين المحافظ ومجلس الجامعة
المختص والمجلس الأعلى للجامعات والوزير المختص بالتنظيم العالى •

ويكون المحافظ ورئيس الجامعة مسئولين عن الأمن بها ويتم
التنسيق بينهما فى وضع القواعد واتخاذ الاجراءات التى تكفل حماية
أمن منشآت الجامعة ورعاية الطلاب بها •

الفصل الثالث

الشئون الصحية (أ)

مادة ٦ - تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها الشئون

(١) صدر قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالحكم
المحلى رقم ٣ (ج) لسنة ١٩٨٨ بإصدار اللائحة الاساسية للمستشفيات
والوحدات الطبية التابعة لوحدات الحكم المحلى (الوقائع المصرية - العدد
٩٨ فى ١٩٨٨/٤/٢٦) •

٥٢٤ حكم محلى (إدارة محلية)

الصحية والطبية وأنشاء وتجهيز وإدارة الوحدات الطبية في إطار السياسة العامة وخطة وزارة الصحة •• ويحدد اختصاص كل وحدة على الوجه الآتى :

أولاً — المحافظات :

- المستشفيات العامة والعيادات الشاملة •
- مستشفيات طب العيون ••
- مستشفيات ومستوصفات الصدر ووحدات مكافحة الدرن المجموعية •
- مستشفى الحميات ••
- مستشفيات ووحدات أمراض الجذام ••
- مستشفيات ووحدات الصحة النفسية والعقلية ••
- مشروعات التأمين الصحي ومستشفياته ••
- مراكز ووحدات الأسعاف الطبى ••
- وحدات التثقيف الصحى ••
- مدارس التمريض ••
- معامل الصحة العامة ••
- المجلس الطبى للمحافظة ••
- المكاتب التنفيذية لتنظيم الأسرة •
- المخازن الأكلية ••
- مجمعات الصحة المدرسية بمواسم المحافظات •
- تفتيش ومجموعات ووحدات مكافحة البلهارسيا والملاريا •
- الترخيص بأنشاء المستشفيات الخاصة ومنح التسهيلات لإنشائها وتحديد أجر العلاج بها والتفتيش عليها •
- وكذلك تتولى المحافظات الإشراف على المستشفيات التعليمية ومستشفيات المؤسسات العلاجية •

ثانيا : المراكز والمدن :

- المستشفيات المركزية والعيادات الشاملة .
- مراكز رعاية الطفولة والأمومة .
- وحدات الصحة المدرسية .
- وحدات الاسعاف الطبي .
- مكاتب الصحة ومراكز تنظيم الأسرة .
- المجلس الطبي للمركز .
- وحدات علاج الأمراض المتوطنة .
- مراكز فحص المشتغلين بالأغذية ومراكز تطعيم المسافرين .

ثالثا : الاحياء :

- مكاتب الصحة ومراكز تنظيم الأسرة وعيادات الاحياء ووحدات العلاج والاسعاف الطبي وغيرها من الوحدات الصحية التي تؤدي الخدمة على مستوى الحي .

رابعا : القرى :

- المجموعات الصحية والوحدات الريفية .
- وحدات رعاية الأمومة والطفولة .
- وحدات رعاية تنظيم الأسرة .

الفصل الرابع

شئون الاسكان والشئون العمرانية والمرافق البلدية

رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تتولى المحافظة في مجال الاسكان والشمسئون العمرانية والمرافق البلدية اقتراح مشروعات التخطيط العمراني في دائرتها والموافقة على الخطط والمشروعات الغلة المتعلقة بالاسكان والتشييد والمرافق .

كما تتولى طبقا للقواعد التي يضعها مجلس الرزراء تمويل وانشاء مشروعات الاسكان الاقتصادي والتصرف في الأراضي المدة للبناء الملوكة للدولة ووحدات الإدارة المحلية .

وبمباشرة الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية :

✻ تقرير احتياجات مواد البناء والعمل على توفيرها ووضع قراءد توزيعها .

✻ انشاء وإدارة وتشغيل وصيانة عمليات المياه والصرف الصحي وبرجر الصيانة وانشاء مزارع المجارى ومشروعات انتاج السماد النضوى وذلك بالنسبة للمشروعات التي تخدم المحافظة .

✻ تخطيط وانشاء المتنزهات العامة وشق الطرق والشنوارع ورصفها وصيانتها وتنفيذ أعمال تحسين البيئة والنظافة العامة وأحكام الرقابة على مرفق النظافة والعاملين به وتأمينه بالمعدات والتجهيزات اللازمة .

✻ تنفيذ القوانين والاشتراطات الخاصة المنطقة بانشاء الأسواق العامة والمساكنات (المجازر) الجبلانات :

✻ تطبيق القوانين والأحكام واللوائح المتعلقة بأعمال التنظيم وتقسيم الأراضي والمباني وخاصة فيما يتعلق بمطابقة المباني للمواصفات والاشتراطات اللازمة راصدار التراخيص الخاصة بذلك بما فيها تراخيص البناء والمهدم ؛ وأحكام الرقابة على اشغالات الطرق ومنح التراخيص الخاصة بذلك .

✻ الاشراف على الجمعيات التعاونية للاسكان .

✻ تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بتراخيص الملاهي

حكم محلى (ادارة محلية) ٥٣٧

والمحال العامة والصناعية والتجارية والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
والباعية المجاثلين .

✽ المحافظة وفقا لأحكام القانون على املاك الدولة العامة والخاصة
وادارتها وتنظيم استغلالها والتصرف فيها ومنح التبعيات عليها .

✽ فحص ومراجعة واعتماد اجراءات الخاصة بزوائد وضوائع
التنظيم والتصرف فيها . وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية
للقرى في هذا الشأن نهائية اذا لم تتجاوز قيمة هذه الزوائد أو الضوائع
٥٠٠٠ جنية وتكون القرارات الصادرة من الوحدات المحلية للمراكز والمدن
والأحياء نهائية اذا لم تتجاوز القيمة ١٠٠٠٠ جنية ، ويجب الحصول على
موافقة المحافظة فيما زاد على هذين الحدين .

✽ تنفيذ قواعد الانتفاع المؤقت بالأراضي الفضاء المملوكة للحكومة .

الفصل الخامس

الشئون الاجتماعية



مادة ٨ — تتولى المحافظة إنشاء وتجهيز وإدارة المؤسسات الاجتماعية
ومراكز التكوين المهني ومراكز ومؤسسات التأهيل الاجتماعي ومؤسسات
الدفاع الاجتماعي للاحداث وبرامج المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة
ومراكز التدريب ، وكذلك الاشراف على أنشطة معونة الشتاء والأسر
النتيجة .

وتباشر الوحدات المحلية الأخرى إنشاء وتجهيز وإدارة المؤسسات
الاجتماعية وإدارة المؤسسات الاجتماعية التي ترى المحافظة اسناد ادارتها
لها وتنفيذ تدابير المراقبة الاجتماعية للاحداث والمراقبة اللاحقة لخريجي
تلك المؤسسات .

وتتولى كل وحدة من الوحدات المحلية في حدود اختصاصها شئون

التمتية والرعاية الاجتماعية في اطار السياسة العامة التى تضمها وزارة
اشئون الاجتماعية وعلى الأخص ما يلى :

✽ اتخاذ كافة التدابير الخاصة بايواء وترطين المواطنين في حالات
الكوارث والنكبات العامة واغاثتهم وصرف المساعدات العاجلة لهم عن
الضائقر فى الأرواح والأموال فى حدود الاعتمادات المقررة لرعاية أسر
المجندين والشهداء والمصابين والموقنين •

✽ وضع وتنفيذ خطة التوعية الأسرية ودراسة والبت فى طلبات
انشاء مكاتب التوجيه الأسرى والمؤسسات الايوائية ودور الحضانة
وطليات الرعاية البديلة •

✽ تدريب العاملين بالقطاعين الحكومى والأهلى وأجراء البحوث
الميدانية والمسوح الاجتماعية التى يتقرر إجراؤها واعداد الاحصائيات
الخاصة بكافة الأنشطة الاجتماعية •

✽ تطبيق وتنفيذ قانون الخدمة العامة من خلال تدريب الكفئين
وتوزيعهم والاثراف عليهم ومنح شهادات تأدية الخدمة والاستثناء
منها •

✽ تنمية الوعي التأمينى لدى المواطنين وتوعيتهم وارشادهم •

✽ مساندة وتشجيع الجهود لدعم مجتمع المنتجين وذلك باتاحة
وسائل الانتاج المختلفة للمواطنين وتسهيل تقديم القروض الانتاجية
والاجتماعية لمحدودى الدخل •

✽ تنفيذ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن المؤسسات والجمعيات
الخاصة وتعتبر المحافظة هى الجهة الادارية المختصة فى تطبيق احكامه -
وتتولى اجراءات شهر تلك المؤسسات والجمعيات - وتوزيع الاعانات
التي تدرج والصندوق الفرعى بالمحافظة عليها ومنح تراخيص جمع المال
وتقديم الاعانات الجديدة والانشائية والتأثيثية ومراجعة قرارات مجالس
ادارتها واعتمادها •

ويعمارس المحافظ سلطات الجمع والذل وتمعين المديرين ومنجالس
الادارات المؤقتة وتصفية ما يقرر حله من تلك الجمعيات .

✽ التفتيش الفنى والمالى على كافة المؤسسات والوحدات الاجتماعية
الأهلية والحكومية واجراء انتسيق اللازم بين مشروعاتها .

الفصل السادس

شئون التموين والتجارة الداخلية

مادة ٩ - تتولى الوحدات المحلية بشئون التموين والتجارة الداخلية
وذلك على النحو التالى :

أولا : المحافظات :

✽ تشكيل لجان التسعيرة .

✽ وضع القواعد الخاصة بتوزيع المواد والسلع التموينية ومراقبة
توزيعها .

✽ مراقبة كفاية المواد والسلع التموينية ومتابعة توفيرها .

✽ تحديد أسعار المواد والسلع وفقا للاسس التى تضعها لجنة
التسعيرة العليا .

✽ القيام بأعمال الرقابة على تداول السلع وتخزينها وتطبيق
التسعيرة الجبرية .

✽ البت فى طلبات تنازل تجار التجزئة والمخابز ومستودعات الدقيق
وما يماثلها عن توزيع المواد التموينية المعهود اليهم توزيعها أو اعدادها .

✽ الاشراف على فروع شركات القطاع العام للتموين والتجارة
الداخلية التى تقوم بالبيع للمستهلك مباشرة وكذلك الاشراف على

٥٤٠ حكم محلى (إدارة محلية)

الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وتعتبر المحافظة هي الجهة الادارية المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ •

• انشاء وإدارة المجازر والمخابز الآلية والشئون العامة •

• الاشراف على الغرف التجارية بالمحافظة •

ثانيا : المراكز والمدن والأحياء والقرى :

• توزيع السلع والمواد التموينية والشعبية عدا المقرر توزيعها بالبطاقات التموينية ، وذلك في حدود الحصص المقررة لكل وحدة ووفقا للتقواعد التي تضعها المحافظة في هذا الشأن •

• انشاء وإدارة المجازر والمخابز والشئون ومخازن التبريد واعتماد انشاء ما قد يقيمه القطاع الخاص من هذه المشروعات ومنح التراخيص المتعلقة بمستودعات الدقيق للتجزئة ومطاحن البن وما في حكمها وذلك وفقا للتقواعد التي تضعها المحافظة في هذا الشأن في حدود الحصص الاجمالية المقررة •

• توفير المواد والسلع التموينية وضمان سلامة توزيعها •

• انشاء وإدارة مكتب السجل التجارى ومكاتب دمج المصوغات والموازين بالتنسيق مع وزارة القويين والتجارة الداخلية •

الفصل السابع

الشئون الزراعية

مادة ١٠ - تتولى الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها طبقا للسياسة الزراعية والخطة العامة للدولة والتركيب المحصولي للشئون الزراعية التالية :

— تنظيم الخدمات الزراعية والبيطرية وانشاء خدمات جديدة وبوجه خاص :

* تجميع الحيازات وتنفيذ نظام الدورة الزراعية طبقا للسياسة الاسامة للدولة .

- * تنفيذ نظام البطاقة الزراعية واستخدامها .
- * تنفيذ برامج مقاومة الآفات الزراعية طبقا لسياسة الدولة .
- * العمل على توفير الآلات الزراعية للجمعيات التعاونية .
- * الارشاد الزراعى بالتنسيق مع الأجهزة الفنية بوزارة الزراعة .
- * مراقبة المشائل المحلية .
- * مراقبة الاتجار فى البذور .
- * تنفيذ الحجر الزراعى الداخلى .
- * تنمية الثروة الخشبية .
- * جمع الاحصاءات الزراعية والحيوانية .
- * توزيع الأعلاف الحيوانية طبقا لظروف كل وحدة وفى حدود الكمية المخصصة لها .
- * الأعمال الفنية الخاصة بالمجازر والكثف على اللحوم .
- * تنمية الثروة الحيوانية والداجنة فى الانتاج والتسويق .
- * تنمية الثروة المائية فى الانتاج والتموين واستغلال المسطحات المائية .

- * انشاء وتجهيز وادارة كل من :
- * المتاحف والمعارض الزراعية والبيطرية .
- * المستشفيات والمعامل البيطرية الاقليمية .

• وحدات انتاج الثروة الحيوانية والداجنة •
وتشرف كل وحدة محلية على نشاط بنك الائتمان الزراعى بدائرتها •
وعلى الجمعيات التعاونية الزراعية والثروة المائية ومشروعات وجمعيات
الاصلاح الزراعى •
وتعتبر المحافظة هى الجهة الادارية المختصة لتلك الجمعيات ويمارس
المحافظ عليها سلطات الوزير المختص •

الفصل الثامن

استصلاح الاراضى

مادة ١١ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تتولى المحافظة انقيام باستصلاح الاراضى داخل الزمام والاراضى المتاخمة والممتدة الى مسافة كيلو مترين وذلك فى اطار السياسة العامة للدولة وبعد اخذ رأى وزارة استصلاح الاراضى وللمحافظة تقرير قواعد التصرف فى الاراضى المشار اليها فى حدود القواعد العامة التى يفسها مجلس الوزراء على أن تعطى الأولوية فى هذا التصرف لأبناء المحافظة المقيمين فيها ممن يعملون بالزراعة ، على أن تؤول حصيلة هذا التصرف وكذلك نصيب المحافظة فى قيمة الاراضى المستصلحة خارج الزمام الى الحساب الخاص المنصوص عليه فى المادة ٣٦ من القانون لتخصيصها لأغراض استصلاح الاراضى على مستوى المحافظة •

كما تتولى المحافظة :

- ١ - دراسة أساليب مقومات استصلاح الاراضى ورفع كفاءة وامكانيات تنفيذ المشروعات الخاصة بذلك بما يحقق أهدافها •
- ٢ - تنفيذ سياسية التوطين فى الاراضى المستصلحة بهدف تحقيق توزيع الكثافة السكانية •

حكم محلى (ادارة محلية) ٥٤٣

- ٣ - انشاء وادارة المجمعات الزراعية في المناطق المستصلحة .
- ٤ - تنظيم شئون المجتمعات الجديدة وتوغير الخدمات بمناطق استصلاح الاراضى .

الفصل التاسع

شئون الري

مادة ١٢ - تبأشر المحافظة فى اطار السياسة العامة والقواعد التى تضعها وزارة الري ما يأتى :

- * صيانة وتطهير المجارى المائية التى تستخدم المحافظة .
- * صيانة المصارف التى تقع بكاملها داخل المحافظة .
- * تشغيل وصيانة محطات الري والصرف التى تقدم زمام المحافظة .
- * استغلال المياه الجوفية بحق الآبار اللازمة ، وتركيب الضخبات فى المواقع ، وكذلك أعمال صيانة الآبار .
- * تطهير وصيانة مجارى الري والصرف الخصوصية .
- * الاشراف على تنفيذ المناوبات باعتبار الظروف والمتغيرات الطارئة التى توجب ادخال بعض التعديلات على المناوبات .
- * تحويل المساقى والمصارف الخصوصية الى مجارى عمومية .
- * ازالة التعديات والمخالفات المتعلقة بالري والصرف وتجريف التربة .
- * الموافقة على انشاء مشروعات الري والصرف الجديدة كما يتولى المحافظة تنفيذ وادارة الأعمال الخاصة بالمساحة ولك على الوجه الآتى :

- ✻ الخدمات المساحية .
- ✻ الأعمال المساحية المتبلقة بطلبات الشهر العقاري .
- ✻ اجراءات تنفيذ قانون السجل العيني وفق الخطة التي يقرها مجلس ادارة صندوق السجل العيني .
- ✻ أعمال تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعي .
- ✻ ازالة التعدييات على املك الدولة .
- ✻ اجراءات فصل الحدود بين املك الدولة و املك الأهالي .
- ✻ اعمال حصر الزراعات واستخراج مسطحاتها لموافاة وزارة الزراعة بها .

الفصل السادس

القوى العاملة والتدريب المهني

مادة ١٣ - تتولى المحافظة تنفيذ سياسيات القوى العاملة والتدريب المهني بما يكفل توحيد احتياجاتها من القوى العاملة .

وتباشر الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها الشؤون الآتية :

في مجال تخطيط وتنمية القوى العاملة :

- ✻ تنفيذ الخطط المتعلقة بتنظيم الاستخدام على أساس مبدأ تكافؤ الفرص ، وذلك التي تتصل بالتوجيه والتدريب والتأهيل المهني وقياس مستوى المهارة .
- ✻ اجراء الدراسات الخاصة باحتياجات سوق العمل المحلي من العمالة ، وجمع ما يلزم لذلك من بيانات .
- ✻ اجراء الدراسات اللازمة لتعديد الاحتياجات والامكانيات التدريبية على المستوى المحلي .

- ✱ تكوين اللجان الاستشارية الخاصة برسم سياسة الاستخدام المحلية والتدرج الصناعى والتدريب المهنى ، واقتراح تحديد الأجور .
- ✱ بحث طلبات التشغيل الإضافى للمنشآت .

فى مجال رعاية القوى العاملة :

- ✱ تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل ، والقوى العاملة .
- ✱ تنفيذ الخطط المتعلقة برعاية وحماية القوى العاملة بما يحقق الاستقرار فى علاقات العمل .
- ✱ إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشروط وظروف العمل .
- ✱ إنشاء وتجهيز وإدارة مكاتب العمل الميدانية .
- ✱ مباشرة الإجراءات الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين .

- ✱ تنسيق الخدمات العمالية .
- ✱ السعى لإبرام العقود المشتركة .
- ✱ التأكد من توافر وسائل واشتراطات الأمن الصناعى وتدريب الأفراد اللازمين لاستخدام هذه الوسائل .
- ✱ خلق المنشأة كليا أو جزئيا أو ايقاف إدارة آنية أو أكثر حتى تتولى أسباب الخطر إذا امتنع صاحب العمل عن تنفيذ احتياطات الأمن الصناعى .

✱ وضع خطة النقابات التى تهدف الى توعية طر فى الانتاج بالنسب التى تشكل الاستقرار فى علاقات العمل .

✱ اصدار ترخيص للعمل للأجانب فى حدود القانون .

- ✱ تقرير الأعداد اللازمة من العمال الموسمين للعمل بالمشروعات المحلية بالاتفاق مع جهاز العمال الموسمين مع رعايتهم صحيا واجتماعيا .

الفصل الحادى عشر شئون الثقافة والاعلام

مادة ١٤ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٣٩ لسنة ١٩٨٤) تعمل الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، فى إطار السياسة العامة لمجلس الأعلى للثقافة والبطلة العامة للدولة على تيسير سبل الثقافة للمواطنين تربطهم بالقيم الفكرية والروحية والأخلاقية للمجتمع وكذلك تنمية المواهب فى شتى مجالات الفكر والفن ، وذلك بإنشاء وإدارة المتاحف ودور الكتب الصامة ودور العرض والمسارح ومنح التراخيص الخاصة بها ومراقبة نشاطها .

وتتولى المحافظة مباشرة ما يأتى :

- إنشاء وتجهيز وإدارة قصور ومبوت وقوافل الثقافة ، للعمل على نشر الثقافة فى التجمعات الطلابية والعملية والفلاحين .
- تشجيع إقامة دور عرض جديدة وتنظيم التسييرات اللازمة .
- الترخيص بإنشاء التجمعات الثقافية وإقامة للندوات الفنية والإشراف عليها .
- تنظيم المسابقات والمهرجانات والمواسم الفنية المحلية بالتبادل مع المحافظات الأخرى .
- تنظيم الاحتفالات فى المناسبات القومية والعمل على نشر الوعى القومى .
- تباشير المحافظات الإشراف والتوجيه لكاتب الاعلام الواقعة فى نطاقها وتنظيم الخدمة الاعلامية • لتحقيق أهداف وسائل الاعلام .

الفصل الثانى عشر

الشباب والرياضة

مادة ١٥ - تتولى المحافظة لاعداد الخطط والبرامج التنفيذية فى مجال الشباب والرياضة وتنفيذها فى نطاق المحافظة فى اطار السياسة العامة للمجلس القومى للشباب والرياضة .

تباشر الوحدات المحلية فى دائرة إختصاص كل منها الشئون المتعلقة بالشباب والرياضة وعلى الأخص ما يأتى :

✻ الاشراف على تنفيذ خطة الاستثمارات ومتابعة تنفيذ الاعانات الانشائية للاندية ومراكز الشباب والهيئات الأهلية .

✻ الاشراف على الهيئات الأهلية والمناطق والاندية الرياضية وبيوت الشباب .

✻ اعداد القيادات الشبابية والرياضية المعنية والتطوعية العاملة فى المؤسسات الشبابية والرياضية .

✻ تنظيم وتنفيذ الاحتفالات والمهرجانات والعروض الشبابية والرياضية وإحياء المناسبات الوطنية والقومية بالتنسيق مع الأجهزة المختصة مركزيا ومحليا .

✻ تنظيم عمليات التمويل الذاتى والشعبى للخدمات الشبابية والرياضية بالمحافظة .

✻ انشاء وتجهيز والاشراف على ادارة مراكز الشباب بمصدد مستوياتها كذا انعية الطلائع .

✻ انشاء وتجهيز والاشراف على ادارة الاندية الريفية والشعبية .

✻ تنفيذ البرامج الشبابية والرياضية والتجريبية المعتمدة من المجلس القومى للشباب والرياضة .

٥٤٨ حكم محلى (ادارة محلية)

✻ المعلونة فى انشاء الأندية الرياضية وبيوت الشباب وتجهيزها وتوفير العمالة لها .

✻ المعلونة فى انشاء وإدارة معسكرات الشباب وتجهيزها .

وتعتبر المحافظة هى الجهة الادارية المختصة فى تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالشباب والرياضية .

الفصل الثالث عشر

السياحة

مادة ١٦ - تتولى كل محافظة بالاشتراك مع وزارة السياحة تحديد المناطق السياحية التى تقع بذاتها وتطبق القوانين واللوائح الخاصة باستغلال تلك المناطق لأغراض السياحة .

وللمحافظ كذلك منح تراخيص انشاء وإقامة واستغلال المنشآت الفندقية والسياحية بالشروط والاجراءات التى يصدر بها قرار من وزير السياحة .

وتباشر الوحدات المحلية كل فى حدود اختصاصها بتنشيط السياحة الداخلية ولها فى سبيل ذلك :

✻ العمل على توفير الاستغلال الأمثل للإمكانات والقومات السياحية والإشراف على المناطق الأثرية وتنظيم زيارتها ومنع ما قد يقع عليها من تعديات .

✻ الإشراف على استقبال السائحين وتقديم الخدمات السياحية لتسهيل زيارتهم وتعرفهم على معالم المحافظة وتزويدهم مكافأة المعلومات والبيانات اللازمة فى هذه الشأن ، والبت فى الشكاوى المقدمة من السائحين عن عدم قيام شركات السياحة والمنشآت الفندقية والسياحية بتنفيذ التزاماتها داخل نطاق المحافظة .

✽ تشجيع انشاء وإدارة الفنادق وما إليها من المنشآت السياحية مما يساعد على دعم الخدمات السياحية وذلك بالاستفادة من مصادر الخبرة والامكانيات المحلية .

✽ الاشراف على وكالات السياحة والسفر ووسائل النقل السياحي وكذلك على المرشدين السياحيين وذلك وفقا للقوانين والنظم المقررة .

✽ وضع البرامج التطعيمية لتفريق دفعات مجرية على العمل بالمرافق الفندقية .

✽ عرض وتنمية المنتجات المحلية .

✽ وضع الأسلوب الأمثل للنوحت الارشادية ومناطق الاستعلام السياحية .

✽ توعية المواطنين وتدريبهم على معاملة السائحين .

الفصل الرابع عشر

شئون المواصلات



مادة ١٧ - تتولى المحافظة في مجال المواصلات مباشرة الاختصاصات الآتية :

✽ اقتراح خطط المواصلات السلكية واللاسلكية بالنسبة لمشروعات انشاء السفن والآلات والشبكات الجديدة وصيانتها وتجديدها في دائرة المحافظة .

✽ الموافقة على تحديد واختيار مواقع مكاتب المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والمعاونة في انشاء وتجهيز مكاتب البريد الخاصة .

✽ المساهمة في تنمية المحذرات المحلية عن طريق صندوق توفير البريد .

✽ وضع الآسس والمعايير الخاصة بتركيب التليفونات والبت في الطلبات المتعلقة بذلك .

وتتولى كل وحدة محلية ابداء الملاحظات عن سير العمل بالمكاتب
النشار اليها بما يضمن النهوض بمستوى الخدمة ورفع كفاءة الأداء .

الفصل الخامس عشر

شئون النقل

مادة ١٨ - تبأثر المحافظة في دائرة اختصاصها شئون النقل الآتية:

• الطرق والكبارى والنقل :

• إنشاء وصيانة الطرق الاقليمية وكذلك الأعمال الصناعية الخاصة
بها واقامة وصيانة الكبارى المنشأة عليها .

وبالنسبة للمحافظات ذات المدينة الواحدة تتولى المحافظة انشاء
وصيانة جميع أنواع الطرق والكبارى والأهتاق .

• تنفيذ قانون الطرق العامة والقرارات المكملة له بالنسبة للطرق
الاقليمية الواقعة في اختصاص كل بمحافظة .

• الاشراف على تشغيل سيارات نقل الركاب داخل حدود المحافظة
وانشاء محطات واستراحات لخدمتهم .

• تنفيذ قوانين منح التزام سيارات النقل العام للركاب فيما
يختص بالخطوط التي تبدأ وتنتهى داخل المحافظة الواحدة والاهتراق
على الشركات القائمة على تنفيذ الالتزام .

• الاشراف على الجمعيات التعاونية للنقل وفقاً لقطاع عمل كل
جمعية .

وتعتبر المحافظة هي الجهة الادارية المختصة بالنسبة لتلك الجمعيات .

• السكة الحديد :

• تقديم الاقتراحات والتوصيات لوزارة النقل فيما يختص بحركة
الجدول واقامة المحطات والمخلات وتعيين مستوى الخدمة .

• الاشراف على محطات السكة الحديد بما يكفل تيسير الخدمة للجمهور وراحتة .

• ابداء الراى فى انشاء السكك الحديدية التى تقدم المحافظة وفى تعديل خطوطها .

• النقل النهري :

• ادارة ومنح تراخيص المدييات والوحدات القائمة وتشغيلها .

• الترخيص بانشاء المراسى العامة والخاصة .

• الموانى :

• الاشتراك فى اعداد خطط تحسين وتطوير الموانى وتجهيزها بدائرة المحافظة والارتفاع بكفاءتها والنهوض بالخدمات التى تؤديها .

• التنسيق بين أعمال الجهات المختلفة التى تعمل فى البناء بهدف ازالة المعوقات والعقبات التى تعترض انتظام سير العمل داخل الميناء والارتفاع بقدرتها فى شحن وتفريغ البضائع .

الفصل السادس عشر

الكهرباء

مادة ١٩ - تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها وفى حدود السياسة العامة فى مجال الطاقة الكهربائية الأمور الآتية :

المحافظة :

• الموافقة على خطط مشروعات توزيع الكهرباء بالمحافظة .

• اعتماد برامج انارة القرى .

٥٥٢ حكم محلى (ادارة محلية)

* الاشراف على شروع شركات توزيع الكهرباء بإبداء الملاحظات واقتراح الحلول في شأن الانتاج وحسن الأداء .

الوحدات المحلية الأخرى :

- * الموافقة على خطة توزيع الطاقة الكهربائية .
- * الموافقة على خطة انشاء وصيانة منشآت توزيع الطاقة الكهربائية .
- * انشاء وصيانة شبكات الامارة العامة والعمل على مدها الى مختلف المناطق .
- * أحكام الرقابة على تحصيل قيمة استهلاك الكهرباء ، والتفتيش والتأكد من قانونية وسلامة التركيبات .

الفصل السابع عشر

الصناعة



مادة ٢٠ - تتولى المحافظة في مجال الصناعة مباشرة الأمور الآتية :

- * اختيار وتمديد مواضع المصانع بدائرة المحافظة بمراعاة توفير جميع المرافق العامة اللازمة لها بالتنسيق مع وزارة الصناعة .
- * تحديد نطاق المناطق الصناعية بالمحافظات وانشاء لجان الخدمات بها .
- * الترخيص باقامة وإدارة المعدات والآلات الحرارية .
- * تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالأمن الصناعي .
- * مباشرة اختصاصات وزارة الصناعة في شئون المحاجر والملاحات وذلك عدا شئون التخطيط والبحوث الفنية .

حكم محلي (إدارة محلية) ٥٥٣

- * اتخاذ الوسائل الكفيلة لحل المشاكل العمالية والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة لهم *
- * متابعة نشاط الغرف الصناعية *

الفصل الثامن عشر

الاشتون الاقتصادية

مادة ٢١ - تبأشر الوحدآت المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية :

- * مشروعات الأمن الغذائى والكسائى والاسكانى *
- * تهيئة المناخ المناسب لمشروعات الانفتاح الاقتصادى بتسهيل وتبسيط الاجراءات الخاصة بالاستثمارات والمشروعات الخاصة والمشاركة واعداد المرافق العامة اللازمة لهذه المشروعات *
- * تنفيذ المشروعات الانتاجية المحلية ومشروعات الخدمات المحلية *
- * اقامة المعارض المحلية وتنظيمها *

الفصل التاسع عشر

التعاون

مادة ٢٢ - تتولى الوحدآت المحلية كل في دائرة اختصاصها تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالتعاون وذلك على النحو التالى :

- * متابعة نشاطات الاتحادات والجمعيات والهيئات التعاونية *

٥٥٤ حكم محلى (ادارة محلية)

* العمل على تشجيع الحركة التعاونية والتسويق التعاونى ونشر
الوعى التعاونى وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

وتعتبر المحافظة هى الجهة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيات
التعاونية التى تقع فى دائرتها ، ويمارس المحافظ عليها سلطات الوزير
المختص .

الفصل العشرون بناء وتنمية القرية

مادة ٢٣ - تباشر المحافظة والمراكز والقرى كل فى حدود اختصاصها
وطبقا لامكانيات كل منها وعلى أساس الخطة التى يضعها جهاز بناء وتنمية
القرية المصرية (١) الأمور الآتية :

* تقويم الامكانيات المحلية فى القرى فى نطاق المحافظة وتحديد
متطلبات دعمها .

* إعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات بناء وتنمية القرية المصرية فى
حدود الاعتمادات المدرجة فى الخطة .

* المشاركة فى اعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بهذه المشروعات
من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية .

* المشاركة فى اعداد البرامج التدريبية اللازمة للعاملين فى مجالات
تنمية القرية .

* تنفيذ مشروعات التنمية التى تتضمنها الاتفاقيات التى يبرمها
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مع الهيئات الدولية والأجنبية .

(١) انظر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩١ لسنة ١٩٧٣ بشأن انشاء
جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٣/٦/٢٨ -
العدد ٢٦) .

الفصل الحادى والعشرون الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجى

مادة ٢٤ - تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها الأمور التالية :

- ✽ حصر وتصنيف الحرفيين وتجميعهم فى جمعيات تعاونية انتاجية.
- ✽ توفير الخامات اللازمة للحرفيين والإشراف على توزيعها .
- ✽ النهوض بالجمعيات التعاونية الانتاجية والإشراف عليها وتسويق منتجاتها .

✽ إنشاء وإدارة مراكز التدريب المهنى .

وتعتبر المحافظة هى الجهة الادارية المختصة للجمعيات التعاونية الانتاجية وجمعيات الخدمات الواقعة بدائرتها .

الفصل الثانى والعشرون شئون الأوقاف

مادة ٢٥ - تتولى المحافظة دراسة واقتراح خطط ومشروعات استثمارات الأوقاف فى نطاق المحافظة وذلك بالاتفاق مع هيئة الأوقاف المصرية .

وتتولى الوحدات المحلية كل فى حدود اختصاصها بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ما يأتى :

- ✽ نشر الدعوة الاسلامية .
- ✽ تنمية أعمال البر والخير .

٥٥٦ حكم محلى (ادارة محلية)

- الاشراف على المساجد وصيانتها وانتظام الشعائر الدينية بها .
- صيانة أموال الأوقاف وحمايتها .»

الفصل الثالث والعشرون

شئون الأزهر



مادة ٢٦ - تتولى المحافظة إنشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الجينية الأزهرية الثانوية .»

كما تتولى الوحدات المحلية الأخرى إنشاء وتجهيز وإدارة المعاهد الأزهرية الاعدادية والابتدائية وكذلك مكاتب تمليظ القرآن الكريم .
ويؤخذ رأى المحافظة فى إنشاء التجمعات للمعاهد العليا الأزهرية أو نقلها ويم التنسيق بين المحافظ ورئيس جامعة الأزهر حول أمور أمن الجامعة الأزهرية ورعاية الطلاب بها .»

الفصل الرابع والعشرون

شئون الأمن



مادة ٢٧ - يكون المحافظ مسئولاً عن الأمن والإخلاق الصامة فى المحافظة يعاونه فى ذلك مدير الأمن .»

وعلى مدير الأمن أن يبحث مع المحافظ الخطط الخاصة بالأمن لاعتمادها . وأن يعرض عليه تقرير دورية للاحاطته علما بكافة الأمور الى جانب الاخطار الفورى للحوادث التى لها أهمية خاصة .»

وتتولى المحافظة :

• تقديم المقترحات الى وزارة الداخلية فى كل ما يتعلق باستتباب

الأمن كلنشاء مراكز ونقط الشرطة أو زيادة القوات فيها ، وكذلك بالنسبة لمكافحة الكوارث والنكبات الطبيعية .

✽ انشاء وتجهيز أجهزة الدفاع المدنى ووحدات شرطة المرور ، والمطافى ، والمرافق ، والإشراف على ادارتها من خلال مدير الأمن .

✽ الإشراف على حسن أداء السجل لمدنى ووضع القواعد التى تكفل حسن سير العمل .

الباب الثالث

المجالس الشعبية المحلية

مادة ٢٩ - (مستتيلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) يشكل المجلس الشعبى المحلى لكل وحدة من وحدات الادارة المحلية من :

الأعضاء الأصليين انواردة أسماؤهم بالقائمة الحزبية التى فازت بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخابات أو التى فازت بالتركية .

العضو الذى حصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة أنتى أعطيت فى نظام الانتخاب الفردى ، أو أعلن فوزه بالتركية .

وفى حالة خلو مكان أحد أعضاء المجلس من بين المنتخبين بالقائمة تيك انتهاء مدة عضويته بحل محام العضو الاحتياطى من ذات الصفة بالقائمة المنتخبة طبقا لترتيب أسماء المرشحين احتياطيا .

إذا كان العضو الذى خلا مكانه منتخبا بنظام الانتخاب الفردى حل محله الحاصل على عدد الأصوات التالية له مباشرة ، أما إذا كان العضو

الذى خلا مكانه غائرا بالتركية فيجرى انتخاب تكميلى بنظام الانتخاب الفردى لشغل هذا المكان .

— وفى جميع الأحوال تكون مدة العضو بتحديد تكملة لمدة عضوية سلفه .

مادة ٣٠ — (١) تكون مدة المجلس الشعبى المحلى أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له وتنتهى مدة المجالس الشعبية المحلية الخاصة لاشراف ورقابة مجالس شعبية محلية أخرى بانقضاء المدة القانونية لهذه المجالس ، ويجوز لرئيس الجمهورية لأسباب يتقدها استمرار مدة المجلس لسنة خاصة ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس الشعبى المحلى خلال السنتين يوما السابقة على انتهاء مدته .

ويكون دور انعقاد المجلس عشرة أشهر على الأقل يراعى أن تبدأ من أول سبتمبر وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام .

ويجوز بقرار من المحافظ بناء على اقتراح رئيس المجلس الشعبى المحلى للمحافظة تعديل موعد بداية ونهاية دور الانعقاد لبعض المجالس الشعبية المحلية لطروف تتعلق بوحداها المحلية .

مادة ٣١ — يجتمع المجلس الشعبى المحلى فى المقر المخصص له اجتماعا عاديا مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه فى الموعد الذى يحدده .

وفيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص فى القانون لا يكون اجتماع

(١) مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية فى ١٥/٤/١٩٨٢ - العدد ١٥) والفقرة الاولى مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٠١ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية فى ١٩٨٨/١٢/١ - العدد ٤٨) .

المجلس صحيحا الا بحضور اغلبيه أعضائه ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٢٢ - ينتخب المجلس الشعبى المحلى للمحافظة من بين أعضائه فى أول اجتماع لحدود الانعقاد العادى ولبدء هذا الدور رئيسا له ورجلين على أن يكون احدهما على الأقل من اأعمال او الفلاحين كما ينتخب من مجلس شعبى محلى للوحدات المحلية الأخرى رئيسا ورجلا له يراعى أن يكون احدهما على الأقل من أعمال أو الفلاحين ، ويمثل المجلس الشعبى المحلى رئيسه أمام القضاء وفى مواجهة الغير .»

مادة ٢٣ - يعد لكل مجلس شعبى محلى ولجانه مقر ويلحق به عدد من العاملين اللزمين لحسن سير العمل بالمجلس وتعاون الأجهزة التنفيذية المختصة بالوحدة المحلية رئيس المجلس فى ممارسة اختصاصاته المالية والإدارية ومباشرة سلطاته على العاملين بالمجلس .»

مادة ٢٤ - (مسجلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يجب على السلطات المختصة اخطار المجلس الشعبى المحلى بما يتخذ من اجراءات جنائية ضد أى عضو من أعضائه خلال ثمان اأربعين ساعة على الأكثر من تاريخ اتخاذ هذه الاجراءات ويتعين اخطار المجلس قبل مباشرة أية اجراءات تأديبية ضد أى من أعضائه إذا كان من العاملين بالجهاز الادارى للدولة والقطاع العام أو القطاع الخاص .»

كما يتعين أخذ موافقة المجلس الشعبى المحلى قبل تنفيذ نقل أحد أعضائه من وظيفته إلا اذا كان النقل بناء على طلبه وعلى الجهة التى يتبعها عضو المجلس الشعبى المحلى أن تيسر له أداء واجبات العضوية بما فى ذلك حضور الجلسات بالمجلس ولجانه والقيام بالزيارات الميدانية التى يكلفه بها المجلس .»

وفي جميع الأحوال يعتبر عضو المجلس أثناء تأدية واجبات العضوية قائما بعمله الرسمي •

مادة ٣٥ - (مستجلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يصرف لأعضاء المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وأعضاء المجلس التنفيذي بها مقابل ما يتكبذونه من أعباء مبلغ خمسة جنيهاً عن كل جلسة من جلسات المجلس الشعبي المحلي ولجانته أو كل جلسة من جلسات المجلس التنفيذي حسب الأحوال على ألا يتجاوز مجموع ما يتم صرفه لعضو مبلغ عشرين جنيهاً في الشهر •

ويكون هذا المقابل لأعضاء المجالس الشعبية المحلية للعراكر والمدن والأحياء وأعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع ثلاثة جنيهاً للجلسة الواحدة وبحد أقصى قدره اثني عشر جنيهاً شهرياً لكل عضو •

كما يكون المقابل المشار إليه لأعضاء المجالس الشعبية المحلية للقرى وأعضاء المجالس التنفيذية بها بواقع جنيهاً للجلسة الواحدة وبحد أقصى قدره ثمانية جنيهاً شهرياً •

وفي جميع الأحوال تعتبر الجلسة واحدة لحين الانتهاء من جداول الأعمال المعد لها •

وفي حالة اشتراك أي من أعضاء المجالس التنفيذية في عضوية أكثر من مجلس تنفيذي فلا يجوز أن يزيد المقابل الذي يتقاضاه على الحد الأقصى للمقابل المقرر لحضور المجلس التنفيذي الأعلى •

ويصرف لرئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بدل تمثيل قدره أربعون جنيهاً شهرياً ولرئيس كل من مجلس المركز والمدينة والحي عشرون جنيهاً ورئيس مجلس القرية عشرة جنيهاً •

كما يصرف لرئيس الوحدة المحلية للقرية بدل طليمة عمل مقداره خمسة عشر جنيهاً شهرياً •

مادة ٣٦ - (١) يحضر المحافظ أو من يثل محله عند الضرورة جلسات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة كما يحضرها رؤساء المصانع والوحدات المحلية ورؤساء الهيئات العامة ممن تتصل اختصاصاتهم بالمسائل المعروضة على المجلس .

ويحضر رئيس كل وحدة محلية جميع جلسات المجلس الشعبى المحلى لها كما يحضرها من يرى رئيس الوحدة حضورهم من مديرى الإدارات والأجهزة ممن لهم صلة بالموضوعات المعروضة على المجلس .

ويجوز لأعضاء مجلس الشعب فى المحافظة حضور جلسات المجالس الشعبية المحلية فى نطاقها والمشاركة فى مناقشاتها ولهم الحق فى تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة دون أن يكون لهم صوت محدود فى اتخاذ القرارات .

كما يجوز لأعضاء مجلس الشورى فى المحافظة حضور جلسات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة والمشاركة فى مناقشاته ويكون لهم الحق فى تقديم الاقتراحات والأسئلة وطلبات الإحاطة دون أن يكون لهم صوت محدود فى اتخاذ القرارات .

مادة ٣٧ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يضع كل مجلس شعبى محلى لائحة داخلية لتنظيم سير العمل به وكيفية ممارسته لوظائفه ويعتمد المجلس الشعبى المحلى للمحافظة اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية المحلية الأخرى فى نطاق المحافظة .

ويضع المجلس الأعلى للحكم المحلى لائحة داخلية نموذجية للمجالس

(١) مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية فى ١٥/٤/١٩٨٢ - العدد ١٥) والفقرة الرابعة مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ (الجريدة الرسمية فى ١٢/١٢/١٩٨٨ - العدد ٤٨) .

الشعبية المحلية وتشترى أحكام هذه اللائحة على المجالس الشعبية البلدية التي لا تضع لها لائحته داخلية كما تشترى تلك اللائحة على المجالس التي لم يرد بشأنها نص خاص في النوائح الداخلية للمجالس الشعبية المحلية .

وتتضمن اللائحة الداخلية للمجلس الشعبي المحلي طريقة تقديم الاقتراحات للمجلس وتنظيم إجراءات وأوضاع تقديم الاستئنه وطليبات الاحاطة والاجابة عليها والاستجوابات ومناستها »

مادة ٢٨ - يجوز لعدد لا يقل عن خمسة من أعضاء المجلس الشعبي المحلي أن يطلبوا طرح موضوع عام يتصل بالمحافظة أو بغيرها من الوحدات المحلية في نطاقها للمناقشة العامة ويرفع هذا الطلب الى المحافظ أو الى رئيس الوحدة المحلية المختص حسب الاحوال الذي يحيله الى المجلس التنفيذي ليتولى بحثه وفحصه ودراسته ويرفع الى المحافظ أو الى رئيس الوحدة المحلية تقريراً بنتيجة البحث والدراسة .

ويقوم المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية بحالة هذا التقرير مشفوعاً برأيه الى المجلس الشعبي المحلي المختص لمناقشته وتبادل الرأي وتخاذ القرار أو التوصية اللازمة بشأنه مراعاة الاعتبارات المحلية .

مادة ٣٩ - تباشر المجالس الشعبية المحلية اختصاصاتها المبينة في القانون وفقاً للسياسة العامة للدولة وللمحافظ ولكل من رؤساء الوحدات المحلية ولكل عضو من أعضاء المجالس الشعبية المحلية التقدم باقتراحاتهم الى المجلس المختص وذلك في المسائل الداخلة في اختصاص المجلس وطبقاً للاوضاع والأجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية »

مادة ٤٠ - للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة في سبيله ممارسة سلطة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال في نطاق المحافظة أن يطلب من المحافظ موافاته بتقارير عن نشاط تلك المرافق مدعمة بالبيانات الاحصائية

ومعدلات الانتاج والخدمات على ان تضمن تلك التقارير ما يواجهه المرفق من مشكلات ومعمومات والمقترحات اللازمة لحلها وازالتها .

وللمجلس الشعبى المحلى للمحافظة ان يطلب من المحافظ تقارير دورية تتعلق بتنفيذ الخطط الخاصة بالتنمية المحلية لنتائجه تنفيذها على النحو الذى يتفق مع أعراضها ولايجاد الحلول اللازمة لمواجهة ما يعرضها من مشاكل ومعمومات .

مادة ٤١ - للمجلس الشعبى المحلى للمحافظة بالاتفاق مع المحافظ ان يقرر تمثيل المنتفعين فى الادارة والاتراف على المشروعات والإجهزة والوحدات التى تقوم على ادارة وتسيير المشروعات والخدمات السامة بالمحافظة فى المجالات الآتية :

التعليم - انتفاضة - الصحة - الشؤون الاجتماعية - النقل والمواصلات - الاسكان - المياه - الكهرباء - انصرف الصحى - توزيع السلع التموينية والشعبية - المعاشات والتأمينات الاجتماعية - المساجد .

ويشترط أن يتضمن قرار المجلس المشروع أو المرفق المراد تمثيل المنتفعين فيه وعدد الممثلين .

مادة ٤٢ - يصدر باختيار ممثلى المنتفعين المشار اليهم قرار من المحافظ على أن تتوفر فى كل منهم الشروط الآتية :

- شروط العضوية بالمجالس الشعبية المحلية .

- ان يكون من المواطنين المشهود لهم بالغيرة على الصالح العام والنزاهة .

- ان يكونوا مقيمين بدائرة الوحدة المحلية التى يوجد بها مقر الجهة التى يمثلها المنتفعين لديها .

نفسه الا يكونوا من العاملين في تلك الجهة أو من أعضاء مجلس الشعب
أو المجلس المحلية *

مادة ٤٣ - نشط لجنة من الممثلين والأجهزة المختصة بالمرفق تقوم
ببحث السياسة العامة للمرفق ومتابعه اوجه نشاطه والمسائل والمعوقات
تعرض الاداره ووضع الحلول المناسبة لتتبعها بما يؤدي الى حسن
اداء خدمه كما تقوم اللجنة بتقييم نشاط المرفق *

وتباشر اللجنة أعمالها وفقا لأحكام لائحة يصدر بها قرار من
من المحافظ المختص *

مادة ٤٤ - يعتبر ممثل المنتفعين مكلفا بخدمة عامة في تطبيق أحكام
قانون انقوبات ولا يجوز نه التدخل في سير العمل الادارى أو التنفيذى
في الجهات التى يمثلها المنتفعين لديها ، كما لا يجوز له نقاض أية مبالغ
أو الحصول على أية مزايا من هذه الجهات أو معاملته أية معاملة خاصة
في أى تعامل معها ..

مادة ٤٥ - يتولى المجلس الشعبى المحلى للمحافظة الاشراف على
أعمال ونشاط المجالس الشعبية المحلية الأخرى في نطاق المحافظة ،
كما يتولى المجلس الشعبى المحلى للمركز الاشراف والرقابة على أعمال
ونشاط المجالس الشعبية المحلية للمدن والقرى الواقعة في دائرته ويتولى
المجلس الشعبى المحلى للمدينة الاشراف والرقابة على أعمال ونشاط
المجالس الشعبية المحلية للاحياء بالمدينة *

ولكل مجلس في سبيل ذلك الاستعانة بلجانه وفي هذه الحالة تتولى
كل لجنة مختصة التفتيش دوريا على أعمال ونشاط تلك المجالس ، وتقدم
للمجلس الشعبى المحلى المختص تقريرها بنتيجة التفتيش ، ويقوم
المجلس بابلاغ التقرير مشفوعا بملاحظاته الى المجلس المعنى بالتفتيش *

مادة ٤٦ - يصدر المجلس الشعبي المحلي قراراته بعد دراسة الموضوعات المعروضة عليه ومناقشتها ، ولا يجوز في غير الاحوال العاجلة عرض أى موضوع على المجلس قبل إحالته الى اللجنة المختصة وعرض تقريرها على المجلس في شأنه .

مادة ٤٧ - للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية الأخرى في نطاق المحافظة وللمجلس الشعبي المحلي للمركز بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية للمدن والقرى الواقعة في دائرته وللمجلس النسبي المحلي لأمدينة بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية للاحياء التصديق أو الاعتراض على القرارات الصادرة من تلك المجالس في المجالات الآتية :

— تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والامكانيات الذاتية في المشروعات المحلية .

— تجديد وإقرار القواعد العامة لإدارة واستخدام ممتلكات الوحدة والتصرف فيها .

— قواعد بتنظيم تعامل أجهزة الوحدة المختصة مع الجماهير .

— قواعد بتنظيم المرافق العامة المحلية ورفع كفاءة العمل بها .

— اقتراح خطة تنمية القرية اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا .

— اقتراح مشروع الخطة والموازنة .

ويجب على المجلس الشعبي المحلي المختص ابلاغ قراراته في المجالات المشار اليها الى المجلس الأعلى خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ويتم التصديق أو الاعتراض على القرارات المشار اليها في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار — واذا مضت هذه المدة دون اعتراض اعتبر القرار نافذا .

ويجب أن يكون القرار الصادر من المجلس الشعبي المحلي المختص بالاعتراض على كل أو بعض القرارات الصادرة من المجالس المحلية الأخرى مسبباً وأن يخطر به رئيس المجلس الشعبي المحلي الذي أصدر القرار المعترض عليه ، وفي هذه الحالة يوقف القرار .

مادة ٤٨ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تتولى رئاسة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة إبلاغ قرارات المجلس وتوصياته واقتراحاته الى المحافظ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها .

ويتولى رئيس المجلس الشعبي المحلي بكل وحدة أخرى إبلاغ قراراته وتوصياته واقتراحاته الى رئيس الوحدة المحلية المختص خلال المدة المشار إليها .

مادة ٤٨ - مكرراً - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) تتخذ قرارات المجالس الشعبية المحلية في حدود الاختصاصات المقررة لها في القوانين وفي إطار الخطة العامة للدولة وموازنتها المعتمدة وبمراعاة القوانين وللوائح .

وفي حالة اعتراض المحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختص على أي قرار يصدر من المجلس الشعبي المحلي مخالفاً للخطة العامة للدولة أو موازنتها أو يكون مخالفاً للقوانين أو اللوائح أو يخرج عن اختصاصات المجالس المحددة في قانون نظام الإدارة المحلية فلا إعادة القرار الى المجلس الشعبي المحلي الذي أصدره مشفوعاً بملاحظات وأسباب التي بنى عليها اعتراضه وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه القرار .

فإذا أصدر المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على قراره يقوم المحافظ

حكم محلي (إدارة محلية) ٥٦٧

باخطار الوزير المختص بالإدارة المحلية ليعرض الأمر على مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه ، ويقوم مجلس الوزراء بالبت في القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الأمر عليه ، ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائيا .

وفي حالة إصرار أى من المجالس الشعبية المحلية أو الوحدات المحلية الأخرى على قراره يخطر المحافظ المختص رئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة ويعرض الأمر على الوزير المختص بالإدارة المحلية ، ويقوم الوزير بالبت في القرارات المعترض عليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرضها عليه ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤٩ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨١) يصدر قرار المحافظ المختص بتحديد نطاق المناطق الصناعية بالمحافظة وإنشاء لجان للخدمات بها بناء على اقتراح المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وبعد أخذ رأى وزراء التخطيط والمالية والصناعة والحقوى العامة .

مادة ٥٠ - لمحافظ الإقليم من تلقاء نفسه أو بناء على اقتراح من المجالس الشعبية المحلية المختصة وبعد أخذ رأى المجلس الشعبي المحلي للمركز وموافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة أو المحافظات المختصة أن يقرر تشكيل لجنة مشتركة لإدارة المشروعات ذات النفع العام التي تشترك فيها محافظات أو مدن أو قرى متجاورة ويحدد القرار عدد ممثلي كل مجلس شعبي محلي في هذه اللجنة ، ويجب أن يشترك في عضوية اللجنة عدد كاف من الضباط والعاملين الذين لهم صلة بالمشروع وتكون رئاسة اللجنة لمن يختاره محافظ الإقليم .

الباب الرابع المحافظون

مادة ٥١ - (الفقرة الأولى مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) يعتبر المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية بالمحافظة ويشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وعلى مرافق الخدمات والانتاج في نطاق المحافظة ، ويكون مسئولاً عن كفالة الأمن الغذائي ، ورفع كفاءة الانتاج الزراعي والصناعي بالمحافظة .

والمحافظ مسئول عن الأمن والأخلاق والقيم العامة بالمحافظة .
ويعتمد المحافظ الخطط الخاصة بالمحافظ على أمن المحافظة ويتخذ بالاتفاق مع مدير الأمن التدابير اللازمة لمواجهة الحوادث ذات الأهمية الخاصة .

مادة ٥٢ - يتولى المحافظ كافة السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح بالنسبة للمرافق العامة التي تنشئها وتديرها وحدات الحكم المحلي بالمحافظة وله في سبيل ذلك سلطة الرقابة والإشراف على أعمالها والعاملين بها واتخاذ ما يراه مناسباً من وسائل وإجراءات لمباشرة اختصاصه في هذا الشأن .

مادة ٥٣ مكرراً - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) على الوزارات والجهات لم ينقل اختصاصها إلى الوحدات المحلية أن تخطر المحافظ بأسماء العاملين بغروعه بالمحافظة من المرشحين للترقية أو النقل ليبيدي المحافظ رأيه في كل عامل منهم قبل صدور القرار بترقيته أو نقله .

وللمحافظ اقتراح نقل أى عامل من المحافظة إذا تبين أن وجوده فيها لا يتلاءم مع المصلحة العامة .

حكم محلى (ادارة محلية) ٥٦٩

وفي الحالتين السابقتين يجب أن يكون رأى المحافظ أو اقتراحه مدعما بالأسباب والمبررات التى بنى عليها .
ولا يسرى حكم هذه المادة على الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها .

مادة ٥٣ - يعهد المحافظ الى رؤساء المصالح كل فيما يخصه بتنفيذ قرارات المجلس الشعبى المحلى للمحافظة تحت اشرافه وبمراعاة ما يقرره المجلس التنفيذى للمحافظة فى هذا الشأن .

مادة ٥٤ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) للمحافظ أن يفرض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه ونسبه أن يفوض بعض هذه السلطات والاختصاصات الى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير العام المساعد بالنسبة لديوان عام المحافظة أو الى رؤساء المصالح والهيئات العامة بالمحافظة بالنسبة لشئون المرافق والهيئات التى يشرفون عليها أو الى رؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى بالنسبة الى الوحدات المحلية التى يرأسونها .

مادة ٥٥ - يعتبر المحافظ الوزير المختص بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس ادارات الهيئات العامة التى تتولى مرافق عامة للخدمات بدائرة المحافظة .

وبيلغ رئيس مجلس الادارة المختص بقرارات مجلس الادارة الى المحافظ لاعتمادها وتكون هذه القرارات نافذة بصحور قرار المحافظ بشأنها .

وله أن يصدر قراره ويبلغه الى رئيس مجلس الادارة خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الأوراق اليه والا اعتبرت القرارات نافذة .

واذا كان نطلق عمل الهيئة يشمل أكثر من محافظة فيحدد رئيس

٥٧٠ حكم محلي (ادارة محلية)

مجلس الوزراء بقرار منه المحافظ الذي يعتبر وزيرا مختصا بالنسبة للقرارات الصادرة من مجلس ادارتها ، كما يحدد القرار العلاقات بين تلك الهيئة والمحافظات التي تعمل في دائرتها .

مادة ٥٦ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١
١٩٨٨) يكون المحافظ مسئولاً أمام رئيس مجلس الوزراء في مباشرة
لاختصاصاته .

ويلتزم بتقديم تقارير دورية الى الوزير المختص بالادارة المحلية عن
نتائج الأعمال في مختلف الأنشطة التي تؤولها المحافظة وكذلك أية
موضوعات تحتاج الى تنسيق مع المحافظات الأخرى أو الوزارات المعنية .

ويقوم الوزير المختص بالادارة المحلية بعد دراسة التقارير الدورية
التي تقدم له من المحافظ بعرض تقرير دورى عنها على رئيس مجلس
الوزراء .

مادة ٥٧ - يجوز ضم رؤساء مصالح أخرى الى المجالس التنفيذية
لبعض اوضاع المحلية وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على
اقتراح المحافظ المختص .

مادة ٥٨ - يرأس المحافظ المجلس التنفيذي للمحافظة كما يرأس
المجلس التنفيذي لكل وحدة محلية رئيسها ويجتمع المجلس بدعوة من
رئيسه ورئيسه أن يدعو لاجتماعات المجلس من يرى الاستعانة بهم
من الخبراء والفنيين لابتداء رأيهم في المسائل المعروضة عليه ، كما له أن
يكلف أحد أعضائه بدراسة موضوع معين وعرض النتيجة على المجلس .

وعلى أمين المجلس أن يحون بمحاضر جلساته ما دار بها من مناقشات
والقرار الذي اتخذته المجلس في الموضوع المعروض عليه .

مادة ٥٩ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يضم المجلس التنفيذى للمحافظة الى عضويته رؤساء المصالح والهيئات الآتية :

الداخلية - التعليم - الصحة - الاسكان - التعمير واستصلاح
الأراضى - الزراعة - الطب البيطرى - الرى - الشئون الاجتماعية -
القوى العاملة - التموين والتجارة الداخلية - النقل - المواصلات -
الكهرباء - الصناعة - الثقافة - الاعلام - السياحة - الشباب والرياضة -
الأوقاف - الأزهر - المالية - التنظيم والإدارة - الهيئات العامة التى
تتولى مرافق عامة للخدمات فى نطاق المحافظة وبك التنمية والائتمان
الزراعى .

مادة ٦٠ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يضم المجلس التنفيذى لكل من المركز والمدينة والحي الى عضويته مديرى إدارات الخدمات والانتاج ورؤساء الهيئات الآتية :

الداخلية - التعليم - الصحة - الاسكان - الزراعة - الطب
البيطرى - الرى الشئون الاجتماعية - التأمينات الاجتماعية - القوى
العاملة - التموين والتجارة - الداخلية - الكهرباء - الثقافة - الشباب
والرياضة - الأوقاف - الأزهر - المالية - بنك التنمية والائتمان
الزراعى .

مادة ٦١ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يضم المجلس التنفيذى للقرية الى رؤساء الأجهزة التنفيذية الآتية :

الداخلية - التعليم - الشئون الاجتماعية - الصحة - الزراعة -
الاسكان - بنك القرية .

مادة ٦١ مكررا - (١)

مادة ٦١ مكررا (١) - (١)

مادة ٦١ مكررا (٢) - (١)

مادة ٦١ مكررا (٣) - (١)

مادة ٦١ مكررا (٤) - (١)

الباب الخامس

التخطيط والشئون المالية لوحدات الحكم المحلي

الفصل الأول

التخطيط

مادة ٦٢ - تفتص وحدات الحكم المحلي للمراكز والمدن والأحياء والقرى باقتراح مشروعات خطط التنمية الخاصة بها +

ويختص المجلس الشعبي المحلي للمحافظة باقرار مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة وفق السياسة العامة للدولة وفي اطار الخطة العامة +

مادة ٦٣ - تقوم الأجهزة المحلية للتخطيط بمعاونة الوحدات المحلية في وضع مشروعات خطط التنمية بها بما يحقق حسن استغلال الامكانيات المتاحة للوفاء باحتياجات الجماهير وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١) مواد مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢
(الجريدة الرسمية في ١٥/٤/١٩٨٢ - العدد ١٥) وفلغاة بقرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ (الريدة الرسمية في ١/١٢/١٩٨٨ -
العدد ٤٨) +

حكم محلى (ادارة محلية) ٥٧٣

وعليها في سبيل ذلك حراسة امكانيات المجتمع المحلى وتكثيف النقص
الاستثمارية بكل وحدة واقتراح توزيع الموارد على الاحتياجات المحلية
حسب اولوياتها الفعلية .

مادة ٦٤ - تنشأ بكل محافظة ادارة للتخطيط والمتابعة تبشأر
الاختصاصات الآتية :

- ١ - ابلاغ مضمون توجيهات السياسة العامة للدولة والخطوط
الرئيسية لخطة التنمية العامة لها الى الوحدات المحلية بدائرة المحافظة .
- ٢ - الاشتراك مع هيئة التخطيط الاقليمى والوزارات المختصة في
دراسة مشروعات الخطط المقدمة من الوحدات المحلية بدائرة المحافظة
واجراء التنسيق الكامل بين مختلف القطاعات بالمحافظة لاعداد مشروع
الخطة وعرضه على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة .
- ٣ - الاشراف على تنفيذ الخطة المحلية المعتمدة في نطاق المحافظة
ومتابعة تنفيذها .
- ٤ - معلونة الوحدات المحلية وأجهزتها في إيجاد الحل المناسب
للمشاكل التى تعترض تنفيذ الخطة وإزالة معوقاته .
- ٥ - عرض تقارير شهرية على المجلس الشعبى المحلى للمحافظة
والمحافظ بنتيجة متابعتها لتنفيذ الخطة تتضمن كافة التفصيلات المتعلقة
 بتنفيذ الخطة مدعمة بالبيانات الإحصائية لها ثم تنفيذه والمبالغ التى
أنفقت في هذا الشأن .

مادة ٦٥ - (البند رقم ٤) مستبدل بقرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) يراعى عند وضع خطط التنمية للوحدات المحلية
ما يأتى :

- ١ - تحدد كل وحدة محلية احتياجاتها بحسب الأولويات المدروسة
وتجمعها وتنسقها في مشروع خطة محلية .

٢ - يتولى رئيس الوحدة المحلية عرض مشروع الخطة على المجلس الشعبي المحلي المختص لإقراره لم يرفع إلى المحافظة قبل بدء السنة المالية بخمسة أشهر على الأقل لدراسته وإجراء التنسيق ولتكمال بين مختلف القطاعات بالمحافظة .

٣ - يتولى المحافظ عرض مشروع الخطة السنوية على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة واللجنة العليا للتخطيط الاتفيقي لإقراره قبل بدء السنة المالية بأربعة أشهر على الأقل .

٤ - يتولى وزير التخطيط بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلي والوزراء المختصين الربط والتنسيق بين هذه التخطيط والخطة السامة للدولة .

مادة ٦٥ مكررا - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) تعتبر أموال الحسابات المنشأة بالوحدات المحلية وفقا لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية أموالا عامة ، ويصدر بتنظيم وإدارة هذه الحسابات وقواعد وإجراءات الصرف منها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية ، ولا يجوز الصرف منها إلا في الأغراض التي أنشئت من أجلها هذه الحسابات .

الفصل الثاني

الموازنة والنظام المالي

مادة ٦٦ - يكون لكل وحدة محلية موازنة خاصة تشمل جميع الإيرادات المنتظر الحصول عليها والمصروفات المقرر صرفها خلال السنة المالية .

ويسرى على موازنات الوحدات المحلية ما يسرى على الموازنة العامة للدولة من أحكام .

مادة ٦٧ - تدرج موازنة كل محافظة شاملة لموازنات الوحدات المحلية في نظامها بالموازنة العامة بدونها وتعتبر جزءاً منها •

ويجب في تقسيم موازنه الوحدات المحلية النظام المتبع في الموازنه العامة لسونه ومسرى عليها الإحكام الخاصة بأعداد تلك الموازنه •

مادة ٦٨ - / مستبدية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ في يوم الخميس الماليه يدل مجلسه بأعداد مشروع موازنه المحافظة شاملاً مسروعات موازنات الوحدات المحلية في نظامها ، ويعرض المحافظ المشروع على المجلس الشعبى المحلى لمناقشته وإقراره قبل بدء السنة الماليه بأربعه أشهر على الأقل ، وترسل كل محافظة مشروع موازنتها فور إقرار المجلس الشعبى المحلى له الى الوزير المختص بالإدارة المحلية ليتولى بحثه مع المحافظ المختص ثم يقوم بإرساله مشموعاً بملاحظاته إلى وزيرى الماليه والتخطيط •

مادة ٦٩ - تبلغ المحافظات للوحدات المحلية الواقعة في دائرتها بموازنه كل منها فور صدور قانون ربط الموازنه العامة للدولة العمل على تنفيذها •

ولا يجوز الارتباط بنفقة الا في حدود اعتمادات الموازنه كما لا يجوز استعمال أى اعتماد في غير الغرض المخصص له في الموازنه •

مادة ٧٠ - للمافظ اختصاصات الوزير المختص وكذلك اختصاصات وزير الماليه وسلطاته في المسائل الماليه بالنسبة للمرافق والأجهزة والوحدات المحلية وموازناتها وذلك بما لا يتعارض مع التأشيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنه العامة للحولة •

ويكون لرؤساء المصالح أعضاء المجلس التنفيذي بالمحافظة سلطات وكيل الوزارة في المسائل الماليه بالنسبة للاعتمادات الماليه التى توضع تحت تصرفهم من الاعتماد الخاص بالمرفق الذى يشرفون عليه •

٥٧٦ حكم محلي (ادارة محلية)

ويكون لسكرتير عام المحافظة سلطات وكيل الوزراء في المسائل المالية بالنسبة لديوان عام المحافظة .

ويكون لكل من رؤساء المراكز والمدن والاحياء بالنسبة للاعتمادات التي توضع تحت تصرفهم والخاصة بكافة المرافق سلطات وكلاء الوزراء ورؤساء المصالح في المسائل المالية .

ويكون لكل من رؤساء المراكز والمدن والاحياء بالنسبة للاعتمادات المشار اليها «.

مادة ٧١ - (الفقرة الثانية مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) لا يجوز للوحدة المحلية قبول التبرعات «المقيدة بشرط يفرج تنفيذه عن سلطه الوحدة أو ان يغير تخصيصها بغير موافقة المحافظ وتعرض الوحدة المحلية الامر على المحافظ مشفوعا بتقرير ينظم قيمة التبرع واسم الشخص أو الجهة التي تقدمته والشروط المقيدة له أو مبررات نعيم تخصيصه والعرض من ذلك .

فاذا كان التبرع مقدما من هيئة أو شخص أجنبي تصدر الموافقة على قبوله من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٧٢ - لا يجوز للوحدات المحلية ابرام أى قرض أو الارتباط بأى مشروع غير وارد في الخطة أو الموازنة أو اذا كان يترتب عليه انفاق مبالغ في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب «.

وعرض الأمر على مجلس الشعب بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي لكل من الوحدة المحلية المختصة والمحافظة عن قيمة القرض ومبررات عنده واستعمالاته وبعد أخذ رأى المحافظ وموافقة رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٧٣ - تتبع الوحدة المحلية فيما يتعلق بامساك الخافض والسجلات المالية والاستثمارات وضبطها للنظام المتبع بوزارة المالية .

مادة ٧٤ - يفتح للوحدة حساب فى البنك الذى يعينه المحافظ بالاتفاق مع وزارة المالية ويدون الصرف بشيحات موفعه من رئيس الوحدة او من يبينه نوبيا اولا ومن رئيس الحسابات او مندوب عنه توميا تانيا وذلك دون اخلال باختصاصات رئيس المجلس الشعبى المحلى بالنسبة للاستهادات المخرجة بالموازنة لواجهه نفقات الوحدة المحلية *

مادة ٧٥ - تسرى على أموال الوحدات المحلية وحساباتها ومخازنها أحكام الملائحة المالية للميزانية والحسابات ولاحة المخازن والمشتريات ولاحة المناقصات والمزايدات وغيرها من القواعد العامة المطبقة على الأموال الحكومية *

مادة ٧٦ - تسرى على الوحدات المحلية بالنسبة للحسابات الختامية والمتابعة المسانية ما تصدره وزارة المالية من تعليمات عن كيفية ونوعية تقديم الحسابات الختامية والمتابعة المالية بالنسبة للوحدات اجهاز الادارى للجنة *

مادة ٧٧ - تعين وزارة المالية بكل محافظة مديرا ماليا ممثلا لها يختص بمراجعة حسابات المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها ايرادا ومصروفا ويكون مسئولا عن صحتها ومطابقتها للقوانين واللوائح والتعليمات المالية المعمول بها ويعاونه فى ذلك مديرو أو رؤساء الحسابات ووكلاؤهم فى كل وحدة *

الفصل الثالث

الرسوم المحلية

مادة ٧٨ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) مع مراعاة أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة (م ٣٧ - موسوعة مصر ج ١٤)

١٩٧٩ باصدار قانون نظام الادارة المحلية تتبع الأحكام الواردة في القرار الصادر من مجلس الوزراء ، بشأن زيادة الموارد المالية والرسوم المحلية الواردة بقرار وزير الادارة محلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١ والقرارات المكمله له *

كما تتبع الأحكام الواردة في المواد من ٧٩ الى ٩١ من هذه اللائحة في شأن تحديد أسس واجراءات حساب جميع الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التقدير منها واجراءات تنفيذها *

مادة ٧٩ - تقسم المحال العامة والاندية والمحال الصناعية والتجارية الواردة في البند خامسا من المادة (٥١) من القانون الى درجات حسب الأهمية النفسية لكل منها ويراعى في التقسيم المذكور القيمة الايجارية للمكان الذى تشغله وتحدد لكل درجة فئة معينة من الرسوم أما الشئون ومخازن السماد فيكون تحديد الرسوم بالنسبة لها على أساس ما تنسج له من بضائع *

بالنسبة للمحال الصناعية يكون تحديد الرسوم على أساس انتاجها انقطعى فإذا تعذر التحديد على هذا الأساس يكون على أساس القسوى المحركة في هذه المحال وعدد المدواليب أو الآلات أو الأنوال التى تدار فيها أو بنسبة مئوية من القيمة الايجارية من المكان الذى تشغله *

وبالنسبة الى المحال المطلقة للراحة والمخسرة بالصحة والفسخرة تصرى عليها أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة اذا كانت من المحال التجارية ، وتصرى عليها أحكام الفقرة الثانية اذا كانت من المحال الصناعية *

ويحدد رسم سنوى ثابت على كل من حيوانات الجر والكلاب *

مادة ٨٠ - مع مراعاة أحكام قانونى الملاحة الداخلية والرسو في المياه الداخلية يكون تحديد لرسوم على الكراكب التجارية ومراكب الصيد

والنزمة ومعديات النيل والعائمات على حسب نوع كل منها ويراعى في تقدير فئات تلك الرسوم حمولة المركب أو عدد بياراتها أو قوتها المحركة.

مادة ٨١ - يكون تحديد الرسوم على ما يذبح في المذابح العامة أو انقطة المستعملة بواقع الرأس أو بواقع الوزن الصافي لنحوم^{١٠}

مادة ٨٢ - يكون تحديد الرسوم على الأسواق المرخص في ادارتها للأفراد والهيئات والشركات بنسبة إيراداتها أو بتقدير رسم مستوى مع مراعاة مساحتها ومواقعها من المدينة أو القرية والحركة التجارية فيها .

مادة ٨٣ - يكون تحديد الرسوم على استغلال الشواطئ والسواحل على أساس المساحة المشغولة ومدة الأشغال مع مراعاة الموقع والتحسينات التي تطرأ عليه .

مادة ٨٤ - يؤلف في كل مدينة أو قرية لجنة للقيام بعمليات حصر المحال والمقارن والأشياء المبينة في المادة (٥١) من القانون وتقدير الرسوم على كل منها طبقاً للأساس الذي اختارته الوحدة المحلية عند تقدير الرسم طبقاً للقواعد السابقة كما تقوم اللجنة بتحديد تاريخ استحقاق هذه الرسوم^{١١}

مادة ٨٥ - (الفقرة الأخيرة مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تشكل اللجنة المشار إليها في المادة السابقة من :

— أحد العاملين بالمحافظة يختاره المحافظ سنوياً وتكون له الرئاسة .

— مهندس تنظيم يتعنه رئيس المدينة أو القرية .

— أحد العاملين بالوحدة المحلية يختاره رئيسها ويكون سكرتيراً

للجنة^{١٢}

وتبدأ اللجنة عملها في أول مارس من كل سنة على أن تنتهي منه خلال شهر ثم تقدم كشوف الحصر والتقدير الى رئيس الوحدة موقعها عليها منها .

مادة ٨٦ - يفوض رئيس الوحدة باخطار كل مهول يخطاب موسى عليه بقيمة الرسم التي مدرته عليه اللجنة وتعد الوحدة كشوفها بأسماء الممولين وقيمة الرسوم المقررة على كل منهم ويتفق هذه الشكوف على لوحات خاصة تعدها الوحدة لهذا الغرض تعرض في ممر الوحدة وفي مركز الشرطة او دار العمدة على حسب الأحوال مدة خمسة عشر يوما على الأقل تحسب ابتداء من اتمام الاخطارات على ان ينتهي كل ذلك في اخر الشهر الثاني لنشر المصوص عليه في المادة السابقة .

مادة ٨٧ - لكل مهول الحق في أن يقدم تظلماً - الى رئيس الوحدة يخطاب موسى عليه - من الرسوم التي قدرتها اللجنة في مدى احمسة عشر يوما انتاليه لانقضاء مدة العرض ولا يكون التظلم مقبولا اذا قدم بعد هذا اليعاد .

مادة ٨٨ - يعرض رئيس الوحدة التظلمات مع كشوف حصر على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- أحد كبار موظفي المحافظة يندب المحافظ سنويا وتكون له الرئاسة .
- عضو المجلس التنفيذي بالمدينة أو القرية المختص بالمرافق العامة .
- مأمور ضرائب المدينة أو القرية أو مفتش مصلحة الضرائب فيها أو أقرب بلدة أو قرية اليها .

مادة ٨٩ - على لجنة التظلمات المنصوص عليها في المادة السابقة مراجعة كشوف الحصر والتقدير وفحص التظلمات وتقرير ما تراه من الاعفاء أو الرفع أو التعديل على أن يتم ذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ وصول التظلم .

مادة ٩٠ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تقوم لجنة الحصر والتقدير المنصوص عليها في المادة (٨٤) في شهر سبتمبر من كل سنة بحصر ما يكون قد استجد من الحال وغيرها خلال السنة وتقدير الرسوم المستحقة عليها على أن يتبع في ذلك الاجراءات السابقة .

مادة ٩١ - لا ترفع الرسوم المحلية خلال السنة المالية الا اذا زالت الاسباب الداعية لفرضاها ومع ذلك فلا ترفع الرسوم عن الحال الثابتة تجارية كانت أم صناعية - التي يقتصر العمل فيها على فترات متقطعة من السنة ويجوز تخفيض الرسوم أثناء السنة اذا طرأ من الظروف ما يجعل الرسم الذي كانا مربوطا من قبل غير مناسب مع الحالة الجديدة ويكون الرفع أو التخفيض بناء على طلب يقدمه الممول وتتخذ في شأنه الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة ٩١ مكررا - (مضافة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥١ لسنة ١٩٨٨) مع مراعاة حكم المادة ٨٧ من قانون نظام الإدارة المحلية يؤول المبلغ الذي أودعه طالب الترشيح الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة للصرف منه على ازالة الملصقات وفقا للمادة ٨١ من القانون المشار اليه ، وما زاد على ذلك يخصص لتمويل الأغراض التي من أجلها أنشئ الحساب .

الباب السادس

العاملون ب وحدات الحكم المحلي

مادة ٩٢ - تطبق في شأن العاملين ب وحدات الحكم المحلي الأحكام والقواعد السارية في شأن العاملين المحليين بالدولة وذلك فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون الحكم المحلي وهذه اللائحة .

مادة ٩٣ - (مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢) تضع كل محافظة هيكل تنظيمية لها ويعتمدها المحافظ بعد أخذ رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وبمراعاة أن يكون لكل مديرية من مديريات المحافظة هيكل تنظيمى مستقل يشمل جميع العاملين فى مجال اختصاصها •

كما تضع المحافظة جداول لوظائف وحدات الحكم المحلى بها ترفق بها بطاقات وصنف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها ليعمل يشغلها وتصنيفها وترتيبها فى احدى المجموعات الوظيفية وتقييم درجاتها ويصدر قرار من رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة باعتماد هذه الجداول •

مادة ٩٤ - يعتبر العاملون بالدواوين العامة لوحدات الحكم المحلى وحدة واحدة فى نطاق المحافظة كما يعتبر العاملون فى كل مديرية وحدة واحدة وذلك فيما يتعلق بالأقدمية والترقية والنقل مع مراعاة تخصصاتهم •

مادة ٩٥ - (ملغاة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢)

مادة ٩٦ - يكون شغل وظائف مديرى ومكلاء المديريات بقرار من الوزير المختص بالاتفاق مع المحافظ ، وتدرج وظائفهم بموازنة الوزارة المختصة على سبيل التذكير على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم بموازنات وحدات الحكم المحلى المختصة ولا يجوز نقل أى من هؤلاء أو ترقيته الا بعد أخذ رأى المحافظ المختص •

مادة ٩٧ - يتم التنسيق فيما يتعلق بتوزيع العمالة الفنية على المحافظات أو فيما بينها أو فيما بين الوزارات والمحافظات باتفاق بين المحافظين والوزراء المختصين »

مادة ٩٨ - يعتبر السكرتيريون العامون والسكرتيريون العامون

المساعدون ورؤساء المراكز والمدن والأحياء وحدة واحدة فيما يتعلق بالأهمية والترقية والنقل وتدرج وظائفهم بموازنة الأمانة العامة للحكم المحلى على سبيل التذكار على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لمرتباتهم ومخصصاتهم في موازنات وحدات الحكم المحلى المختصة .

مادة ٩٩ - مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ مع مراعاة القواعد العامة المنصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة في شأن التعيين في الفئات المالية أو الترقية إليها يصدر بالتعيين أو النذب لشغل مناصب السكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين بالمحافظات ورؤساء المدن والأحياء ونقلهم من مناصبهم بين وحدات الحكم المحلى أو الى أجهزته المختلفة قرار من رئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع المحافظين المختصين .

ويصدر بشغل مناصب رؤساء القرى ونقلهم بين وحدات الحكم المحلى الداخلة في نطاق المحافظة قرار من المحافظ .

مادة ١٠٠ - تنشأ لجنة شؤون العاملين بكل من ديوان المحافظة وكل مديرية من مديرياتها من ثلاثة أعضاء على الأقل .

ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من المحافظ ويراعى أن يضم الى عضويتها رئيس المصلحة المختص وممثلون من المراكز أو المدن .

الباب السابع

حل المجالس الشعبية المحلية



مادة ١٠١ - (الفترة الأولى مستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨) يصدر بحل المجلس الشعبى المحلى للمحافظة أو لغيرها من وحدات الادارة المحلية قرار من مجلس الوزراء بناء على ما

يعرضه الوزير المختص بالإدارة المحلية لأسباب تقتضيها المصلحة العامة ويقدرها مجلس الوزراء ، ويتضمن القرار الصادر بحل المجلس الشعبي تشكيل مجلس مؤقت بناء على اقتراح المحافظ المختص »

ويباشر المجلس المؤقت افتصاصات المجلس المنحل في المسائل الضرورية والمعالجة ، وتعرض القرارات التي يتخذها المجلس المؤقت على المجلس الجديد في أول جلسة يعقدها بعد تشكيله لاتخاذ ما يراه بشأنها « فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس الجديد عليها زال ما كان لها من أثر دون مساس بحقوق الغير حسن النية »

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧

لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة

١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة

١٩٧٩ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة

الاسكان والتعمير ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة

استصلاح الاراضى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة

التعمير والمجتمعات الجديدة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة ١ - تنقل الى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها ،

(١) الجريدة الرسمية في ٢٤ يونية سنة ١٩٨٢ - العدد ٢٠ .

الاختصاصات التى تبأشرها حالياً وزارة الإسكان وفقاً للقوانين واللوائح
ولقرارات المعمول بها فى المجالات الآتية :

- تقسيم الأراضى المعدة للبناء .
- تنظيم وتوجيه أعمال البناء .
- تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .
- تعلية واستكمال المباني .
- هدم المباني غير الآيلة للسقوط .
- نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين .
- نزع ملكية الأحياء لاعادة تخطيطها وتعميرها .
- فرض مقابله تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين يسبب
أعمال المنفعة العامة .
- المصاعد الكهربائية .
- المساكن الشعبية والاشتراف عليها .
- غريبة الأرض الفضاء .
- النظافة العامة .
- تنظيم تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .
- صرف المتخلفات السائلة .
- التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر .
- اشغال الطرق والميادين العامة ١٥
- الموارد العامة للمياه اللازمة للشرب والاستعمال الآدمى .
- الجبانات .
- المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المعلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة ١٥

— تنظيم الاعلانات •

— المحال العامة •

— أملاك الميرى الحرة •

— الملاهى •

— تسجيل مقلولى القطاع الفلص •

— الباعة الجائلن •

٢ — (١) ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، وزير الاسكان عبارتا المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة •

مادة ٢ — ينقل من وزارة الاسكان الى الوحدات المحلية المختصة ، العاملون القائمون على الاثالة التى نقلت الى المحليات وفقا لأحكام المسادة السابقة ، ويتم نقلهم بحالاتهم ودرجاتهم وأوضاعهم ومزاياهم الوظيفية بالاتفاق بين وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضى والوزير المختص بالحكم المحلى •

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية •

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٤٠٢ (١٠ يونية سنة ١٩٨٢) •

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٧/٥/١٩٨٦ فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٥ قضائية « دستورية » بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى فيما تضمنته من استبدال عبارة « المحافظ المختص » بعبارة « وزير الاسكان » الواردة بالفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ • (الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ٢٩/٥/١٩٨٦) •

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠

بتقسيم الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة
الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات (١) و (٢)
(بعد النياحة)

المادة الأولى ينقسم الاقليم الجنوبى الى المحافظات الآتية :

- ١ - محافظة القاهرة ، ومقرها مدينة القاهرة .
- ٢ - محافظة الاسكندرية ، ومقرها مدينة الاسكندرية .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩٦٠/١١/٧ - العدد ٢٥٤ .
(٢) من القرارات الجمهورية الصادرة بعد القرار ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠
والخاصة بادخال تعديلات على التقسيم الادارى للجمهورية ، القرارات
التالية :

- القرار الجمهورى رقم ٣٢٤٥ لسنة ١٩٦٤ بتقسيم محافظة
الاسماعيلية الى مدن وقرى (الجريدة الرسمية فى ١٩٦٤/١١/٥ - العدد
٢٥٤) .

- القرار الجمهورى رقم ٢٤١ لسنة ١٩٧٧ بتعديل نطاق كل من
محافظتى القاهرة والقليوبية (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٧/٦/٩ -
العدد ٢٣) .

- القرار الجمهورى رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٨ بتعديل نطاق محافظتى
الشرقية والاسماعيلية (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/١/١١ - العدد ٢) .
- القرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ بتقسيم سيناء الى محافظتين
وبتعديل الحدود الادارية الشرقية لمحافظات القناة الثلاثة (الجريدة
الرسمية فى ١٩٧٩/٤/١٢ - العدد ١٥) .

- القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٩ بتعديل نطاق كل من
محافظتى البحر الاحمر وقنا (الجريدة الرسمية فى ١٩٧٩/٧/٥ - العدد
٢٧) .

- القرار الجمهورى رقم ٤١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل نطاق كل من
محافظتى اسيوط والوادى الجديد (الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٧/٢٥ -
العدد ٣٠) .

- ٣ — محافظة بورسعيد ، ومقرها مدينة بورسعيد .
- ٤ — محافظة الاسماعيلية ، ومقرها مدينة الاسماعيلية .
- ٥ — محافظة السويس ، ومقرها مدينة السويس .
- ٦ — محافظة انقليوبية ، ومقرها مدينة ينها .
- ٧ — محافظة الشرقية ، ومقرها مدينة الزقازيق .
- ٨ — محافظة الدقهلية ، ومقرها مدينة المنصورة .
- ٩ — محافظة دمياط ، ومقرها مدينة دمياط .
- ١٠ — محافظة دفر الشيخ ، ومقرها مدينة كفر الشيخ .
- ١١ — محافظة الغربية ، ومقرها مدينة طنطا .
- ١٢ — محافظة المنوفية ، ومقرها مدينة شبين الكوم .
- ١٣ — محافظة البحيرة ، ومقرها مدينة دمنهور .
- ١٤ — محافظة الجيزة ، ومقرها مدينة الجيزة .
- ١٥ — محافظة الفيوم ، ومقرها مدينة الفيوم .
- ١٦ — محافظة بنى سويف ، ومقرها مدينة بنى سويف .
- ١٧ — محافظة المنيا ، ومقرها مدينة المنيا .
- ١٨ — محافظة أسيوط ، ومقرها مدينة أسيوط .
- ١٩ — محافظة سوهاج ، ومقرها مدينة سوهاج .
- ٢٠ — محافظة قنا ، ومقرها مدينة قنا .
- ٢١ — محافظة أسوان ، ومقرها مدينة أسوان .
- ٢٢ — (١) محافظة مطروح ، ومقرها مرسى مطروح .
- ٢٣ — (١) محافظة الوادى الجديد ، ومقرها مدينة الخارجة .
- ٢٤ — (١) محافظة البحر الأحمر ، ومقرها مدينة الغردقة .

٢٥- (١) محافظة شمال سيناء ومقرها مدينة العريش .

٢٦- (١) محافظة جنوب سيناء ومقرها مدينة الطور .

المادة الثانية - تقسم المحافظات المشار اليها الى المدن والقرى
الريفية في الجداول المرفقة .

المادة الثالثة - تحدد نطاق المحافظات وفقا للبيانات الموضحة في
الكشوف والخرائط المرفقة .

المادة الرابعة - يلتزم كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

المادة الخامسة - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل
به (٣) من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٨٠ (١٢ أكتوبر
سنة ١٩٦٠) .

(١) مضافة بالمادة الاولى من قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٩ (الجريدة الرسمية في ١٢/٤/١٩٧٩ - العدد ١٥) .
(٢) انظر قرار وزير الداخلية رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتنفيذ بعض
احكام القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، وكذا قرار المدير العام
لمصلحة المساحة رقم ٧٦ لسنة ١٩٦١ بتنفيذ القرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة
١٩٦٠ (الوقائع المصرية في ٢٨/١٢/١٩٦١ - العدد ١٠٣ ملحق) .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧
بتقسيم جمهورية مصر العربية الى اقاليم اقتصادية
وانشاء هيئات التخطيط الاقليمى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ،
ومتابعة تنفيذها ،
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ،

قصره :

مادة ١ - (٢) تقسم جمهورية مصر العربية الى الأقاليم الاقتصادية
الآتية وفقا للمحدود بالوصحة بالخريطة المرافقة :

١ - اقليم القاهرة :

وعاصمته القاهرة ويشمل محافظات (القاهرة والجيزة) .

٢ - اقليم الاسكندرية :

وعاصمته الاسكندرية ويشمل محافظات (الاسكندرية ، البحيرة -
منطقة النوبارية - مطروح) .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٤٠ .
(٢) معدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٦
(الجريدة الرسمية - العدد ٩ فى ١٩٨٦/٢/٢٧) .

٢ - اقليم الدلتا :

وعاصمته طنطا ويشمل محافظات (المنوفية - الغربية - كفر الشيخ - دمياط - انقشلية) .

٤ - اقليم قناة السويس :

وعاصمته الاسماعيلية ويشمل محافظات (سيناء - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الشرقية - الجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس) .

٥ - اقليم شمال الصعيد :

وعاصمته المنيا ويشمل محافظات (بنى سويف - المنيا - الفيوم - جزء من شمال محافظة البحر الأحمر) .

٦ - اقليم اسيوط :

وعاصمته اسيوط ويشمل محافظتى (اسيوط - الوادى الجديد) .

٧ - اقليم جنوب الصعيد :

وعاصمته أسوان ويشمل محافظات (سوهاج - قنا - أسوان - الجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر) .

مادة ٢ - تنشأ بكل اقليم لجنة عليا للتخطيط الاقليمى يشرف عليها الوزير المختص بانحكم المحلى وتشكل كل منها على الوجه الآتى :

• محافظ عاصمة الاقليم رئيسا .

• محافظو المحافظات المكونة للاقليم .

رؤساء المجالس المحلية للمحافظات المكونة للاقليم .

• رئيس هيئة التخطيط الاقليمى (أمينا عاما للجنة)

• ممثلوا الوزارات المختصة ويصدر باختيارهم قرار من الوزير

المختص .

وتختص بما يأتى :

١ - اقرار الأولويات التى تقترحها هيئة التخطيط الاقليمى والتى
تخضع هذه الهيئة أساسا فى وضع بدائل لخطة الاقليم وذلك على ضوء
الموارد المتاحة محليا ومركزيا .

٢ - اقرار أحد بدائل الخطة الاقليمية المقترحة من هيئة التخطيط
الاقليمى .

٣ - اقرار التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة .

٤ - استعراض أية تعديلات تقترحها هيئة التخطيط الاقليمى فى
الخطة وفقا للمشكلات التى تواجه تنفيذها مع اتخاذ إجراءات إصدار
القرارات اللازمة بشأنها من وزير لتخطيط .

وتبلغ ما تصدره اللجنة من قرارات الى الوزير المختص بالحكم
المحلى لبحثها مع وزير التخطيط تمهيدا لعرضها على اللجنة الوزارية للحكم
المحلى واللجنة العليا للتخطيط .

مادة ٣ - تنشأ بكل من الأقاليم الاقتصادية هيئة للتخطيط الاقليمى
تتبع وزارة التخطيط ويصدر بتنظيمها وتحديد العلاقة بينها وبين إدارات
التخطيط والمتابعة بالمحافظات قرار من وزير التخطيط بعد الاتفاق مع
الوزير المختص بالحكم المحلى وتختص بالآتى :

١ - دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية
للاقليم .

٢ - القيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد امكانيات وموارد
الاقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستغلالاتها المحلى .

٣ - اقتراح اتجاهات التنمية وخطوط التطور الاجتماعى فى الاقليم .
(م ٢٨ - موسوعة مصر ج ١٤)

٤ - ترجمة هذه الاتجاهات الى مشروعات مدروسة ومحددة .

٥ - القيام باعداد الكوادر الفنية اللازمة للقيام بالدراسات والبحوث وأعمال التخطيط على مستوى الاقليم .

٦ - اعداد التخطيط الاقليمي في ضوء الأولويات والمعايير التي تحددها اللجنة العليا للتخطيط الاقليمي وذلك بالاضافة الى متابعة تنفيذ الخطة عند اقوارها .

مادة ٤ : - ينشئ هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٧ اكتوبر سنة ١٩٧٧) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	الشعر المقدر	مكان النشر من	لغة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصاريح التكميلية للموظفين

م	النوع المفضل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

خدمة عسكرية ووطنية

- القسم الأول : في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له .
- القسم الثاني : في القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية .

القسم الأول

في القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠

والقرارات المنفذة له

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠

بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية المرفق اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٨٠ . ويلغى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية اعتباراً من هذا التاريخ .

مادة ٢ - على كل فرد من الذكور أتم الثلاثين من عمره عند نشر هذا القانون ولا يتم الخامسة والثلاثين في أول ديسمبر ١٩٨٠ أو يتم الثلاثين حتى هذا التاريخ ولم يتحدد موقفه بالنسبة إلى التجنيد أن يتقدم إلى منطقة التجنيد والتبئة المختصة في موعد غايته ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ لمعاملته على النحو التالي :

(أ) من لا يتم الخامسة والثلاثين حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ يجند للمدة المقررة عليه إلزامياً طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه مع عجم تجنيده سنة زائدة .

(ب) المتخلفون ممن أتموا أو يتمون سن الخامسة والثلاثين عند

(١) الجريدة الرسمية في ١٠ يونية سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٨ «تابع» .

٦٠٠ خدمة عسكرية ووطنية

صدور هذا القانون وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٠ تكون العقوبة التي توقع عليهم هي الغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ولا تزيد عن ألف جنيه .

(ج) كل من يتخلف عن تقديم نفسه الى منطقة التجنيد والتمثبة المختصة من الأفراد المذكورين في الفقرتين (ا ، ب) سالفتي الذكر حتى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ تطبق عليه أحكام القانون المرفق .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل بأحكام المادة السابقة اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ شعبان سنة ١٤٠٠ (٦ يوليو سنة ١٩٨٠) .

قانون الخدمة العسكرية والوطنية

الباب الأول

في فرض الخدمة العسكرية والوطنية

مادة ١ - تفرض الخدمة العسكرية على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره وتفرض الخدمة الوطنية على من أتم الثامنة عشرة من الذكور والاثبات ، وذلك كله وفقاً للاحكام المقررة في هذا القانون .

مادة ٢ - تشمل الخدمة العسكرية والوطنية :

أولاً - الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة ، ويؤديها الذكور في المنظمات الآتية :

(أ) القوات المسلحة بقرونها المختلفة .

(ب) الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري التي تتحدد بقرار من رئيس الجمهورية (١) ، ولا يجوز أن يؤدي أحد الأفراد المنصوص عليهم في البند (أ) أولاً (٢) من المادة (٤) خدمته في إحدى هذه الجهات (٣) .

(ج) كتائب الأعمال الوطنية التي تنشأ بقرار من مجلس الوزراء ويخدم بها اللائقون للخدمة العسكرية ممن يزيدون على حاجة القوات

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١ لسنة ١٩٨١ ونص في مادته الأولى على أن « تعتبر وزارة الداخلية والمصالح والأجهزة والادارات التابعة لها من المصالح ولهيات الحكومية ذات النظام العسكري التي يجوز أن يؤدي من يطلب للخدمة العسكرية الإلزامية خدمته بها » (الجريدة الرسمية في ١٩٨١/١/٢٢ - العدد ٤) .

٦٠٢ خدمة عسكرية ووطنية

المسلحة قبل مضي مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في البند (أ) أولاً
من المادة (٣٥) •

ويتم توزيع الأفراد على هذه المنظمات طبقاً للقواعد التي يضعها
وزير الدفاع بقرار منه •

وبين قرار رئيس مجلس الوزراء بإنشاء كتائب الأعمال الوطنية
نوع العمل وطريقة تنظيمه ومعاملة الأفراد من حيث الإعاشة والإيواء
ومدة الخدمة وساعات العمل وغير ذلك من المسائل التي تتعلق بالخدمة
بها •

ثانياً - الخدمة في المنظمات الوطنية ، ويقصد بها :

(أ) أداء الخدمة العامة للذكور والاثاث من الفئات الخاضعة
لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي
أنهى المراحل التعليمية وطبقاً لأحكامه •

(ب) أداء الخدمة العامة لغير من تقدم ذكرهم في البند السابق من
الفئة المنصوص عليها في المادة (٥) وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي
يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء •

مادة ٣ - أولاً : مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العامة ثلاث
سنوات •

ثانياً : مدة الخدمة العسكرية الإلزامية في كتائب الأعمال الوطنية
ثلاث سنوات على الأكثر •

ثالثاً : مدة الخدمة في المنظمات الوطنية سنة واحدة •

ولا يلزم أفراد كتائب الأعمال الوطنية والمنظمات الوطنية المنتسبين
إليها بالبندين (ثانياً ، ثالثاً) بالخدمة في الاحتياط •

مادة ٤ - (١ ، ٢) أولا : تخفيض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة المنصوص عليها في البند (أولا) من المادة (٣) لتكون :

(أ) سنة واحدة لضريحي كليات الجامعات والمعاهد العليا في جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها في الخارج .

(ب) سنتين للخاصين على الشهادات المتوسطة أو أية شهادات أخرى معادلة لها من الخارج ، على أن يمنحوا مكافأة شهرية شاملة تعادل تعادل بداية الأجر المقرر لأقرانهم الجاز الإداري للدولة ، وذلك طوال الستة أشهر الأخيرة من خدمتهم الإلزامية .

وبالنسبة للخاصين على الشهادات فوق المتوسطة أو أية شهادات أخرى معادلة لها من الخارج تكون مدة النخبة المقررة عليهم ثمانية عشر شهرا .

وتتم معادلة الشهادات المنصوص عليها في البندين ١ ، ب طبقا للقوانين واللوائح ويعتد في مجال تخفيض المدد العسكري بالمؤهل الدراسي الذي حصل عليه الفرد عند بدء التعاقب بالخدمة الفعلية التي تنتهي بالنقل الى الاحتياط . ويصدر قرار من وزير الدفاع بتنظيم أداء هؤلاء الأفراد للخدمة العسكرية الإلزامية وهو يعد تسريحهم ونقلا للحكام .
هـذا القانون .

(١) الفقرة الأولى من البند (ب) من البند أولا مستبدلة بالمادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٧/٧/٢ - العدد ٢٧) وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على سريان أحكامه على المصندين الحاليين بالقوات المسلحة ، ويكون تسريح من أمضى المدة المبينة في المادة الأولى في تاريخ العمل بهذا القانون بقرار من وزير الدفاع على دفعات طبقا لحاجة القوات المسلحة .

(٢) الفقرة (د) من البند أولا مضافة بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٧/٣ - العدد ٢٧ « تابع ») .

(ج) سنة واحدة بالنسبة لحفظه القرآن الكريم بتمساه من غير حملة المؤاملات ، ويصدر بتنظيم شروط وأوضاع توافر هذا الشرط قرار من وزير الدفاع بالاتفاق مع الوزير المختص بشئون الأحرار (١) .

(د) سنة واحدة بالنسبة لطلبة الكليات والمعاهد المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة أو ضباط الشرطة الذين لم يمتوا دراساتهم بشرط أن يكونوا قد أمضوا بها وبمجاح سنتين دراسيتين على الأقل ولا يكون انتهاء علاقاتهم بالكلية أو المعهد بسبب تأديبي أو بالاستقالة أو بسبب تعمدهم استئناف مرات الرسوب .

ثانيا : تخفيض مدة لا تزيد على ستة أشهر من مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في البند (أولا) من المادة (٣) لأصحاب الحرف والمهن التي تحتاج اليها القوات المسلحة . وتعتمد هذه المهن والحرف ومحدد التخفيض وشروط أعمالها بقرار من وزير الدفاع (٢) .

مادة ٥ - يطلب للخدمة الوطنية المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند (ثانياً) من المادة (٢) الأفراد الذكور الزائدون على حاجة القوات المسلحة ، وذلك بعد مضي مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في البند (أولاً) من المادة (٣٥) من هذا القانون .

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ في شأن تخفيض مدة الخدمة الالزامية العاملة لحفظه القرآن الكريم (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/١٢/٣١ - العدد ٢٩٦) والمعدل بقرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٧ (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٨/٣١ - العدد ١٩٥) .

(٢) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ في شأن تخفيض مدة الخدمة العسكرية العاملة لأصحاب المهن والحرف (الوقائع المصرية في ١٩٨٠/١٢/٣١ - العدد ٢٩٦) . كما صدر القرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل المستوي الثقافي المقرر للسائقين شبل التجنيد عند تخفيض مدة خدمتهم (الوقائع المصرية في ١٩٨٦/١٠/١٨ - العدد ٢٣٤) .

مادة ٦ - (١) يستثنى من تطبيق حكم المادة (١) :

أولاً : المينون برتبة ضابط للخدمة في التوات المسلحة أو الشرطة
أو في إحدى الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري •

ثانياً : طلبة التكاليف والمعاهد المعدة لتفريغ ضباط القوات المسلحة
أو ضباط الشرطة والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري ،
وذلك بشرط أن يستمر الطالب في الدراسة حتى تخرجه •

ثالثاً : المتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية الذين أدوا فعلاً
الخدمة العسكرية في جيش دولة أجنبية إذا كانوا قد إقاموا إقامة عادية
في هذه الدولة والتزموا بمقتضى قانونها بأداء هذه الخدمة •

رابعا : الفئات التى يصدر بقواعد وشروط استثنائها قرار من وزير
الدفاع طبقاً لمتعضيات المصلحة العامة أو أمن الدولة ويصدر باستثناء
قرار من وزير الدفاع (٣) •

(١) البند ثانياً مستبدل بالمادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٦ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٦/٧/٣ - العدد ٢٧ «تابع») •
وقد صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١
بتحديد المستندات اللازمة للاستثناء من أداء الخدمة العسكرية والوطنية
والاعفاء والتأجيل منها (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) •
(٢) صدر قرار وزير الدفاع رقم ١١٥ لسنة ١٩٨١ بشأن قواعد
وشروط الاستثناء من أداء الخدمة العسكرية والوطنية (الوقائع المصرية
العدد ٨٦ في ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) وفيما يلى نصه :

مادة ١ - يجوز أن يستثنى من تطبيق حكم المادة (١) من قانون
الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه كل من :

(١) الأفراد الذين صدرت ضدهم أحكام نهائية بالادانة في إحدى
الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من
قانون العقوبات •

(ب) الاشقياء من معتادى الاجرام الذين صدرت ضدهم أحكام في

وعلى الطلبة المنصوص عليهم في البند « ثانيا » تقديم أنفسهم الى منطقة التجنيد والتعبئة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب .

وعلى متوري الكليات والمعاهد ، ومن في حكمهم ابلاغ منطقة التجنيد والتعبئة المختصة عن كل طالب لم يتم دراسته بالكلية أو المعهد لاي سبب .

ويشترط غيبن يكلف للعمل بالقوات المسلحة برتبة الضابط أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها بصفة نهائية .

قضايا السرقة أو التزيف أو التزوير أو احدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

(ج) الأفراد الذين يثبت في حقهم افساد الاخلاق العامة وحسن الآداب من القوادين والشواذ جنسيا ممن أصدرت ضدهم أحكاما قضائية .
(د) (مضافة بالقرار ٢٨٠ لسنة ١٩٨٦) المصريون المقيمون في دولة اجنبية الذين اكتسبوا جنسية هذه الدولة مع احتفاظهم بجنسيتهم المصرية ويزول الاستثناء في حالة فقد الفرد لجنسيته الاجنبية .

مادة ٢ - (مستجلة بالقرار ٢١٠ لسنة ١٩٨٦) يتم فحص حالات الذين ينطبق في شأنهم حكم المادة السابقة بواسطة لجنة تشكل في ادارة التجنيد من كل من :

رئيسا	نائب مدير ادارة التجنيد
{	عضو من النيابة العامة
	ضابط من المخابرات الحربية
	ضابط من الشرطة العسكرية
	مندوب مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية

وتقوم اللجنة بعمل تقرير عن كل حالة في ضوء البيانات التي ترد اليها من جهات الامن المختلفة وما تتضمنه من صحيفة السوابق الجنائية وتقدم اللجنة اقتراحها بالاستثناء مراعية في ذلك جسامه الجريمة والعقوبة المحكوم بها وحالات العود ، والموقف من الجنسية المصرية والاجنبية .

مادة ٣ - تزفع اقتراحات اللجنة الى وزير الدفاع عن طريق هيئة التنظيم والادارة لاصدار قرار الاستثناء .

مادة ٧ - أولاً : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائياً :

- (أ) من لا تتوافر فيهم اللياقة الطبية لنظك الخدمة (١) .
- (ب) الابن الوحيد للأب المتوفى أو غير القادر نهائياً على الكسب .
- (ج) أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء المواطن الذي يستشهد أو يصاب بإصابة تعجزه عن الكسب نهائياً بسبب العمليات الحربية ،
- (د) أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء الضابط أو المجند أو المتطوع الذي توفى بسبب الخدمة أو الذي أصيب بمرض أو عاهة يسبب الخدمة وكان من شأنها أن تجعله عاجزاً نهائياً عن الكسب .

ثانياً - يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتاً :

- (أ) الابن الوحيد لأبيه الحي .
- (ب) العائل الوحيد لأبيه غير القادر على الكسب وكذلك عائل أخيه أو أخوته غير القادرين على الكسب .
- (ج) العائل الوحيد لأمه إذا كانت أرملة أو إذا كانت مطلقة طلاقاً بائناً أو كان زوجها غير قادر على الكسب .
- (د) العائل الوحيد لأخته أو أخواته غير المتزوجات .
- (هـ) أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء الضابط أو المجند أو المتطوع أو المواطن الذي فقد بسبب العمليات الحربية ، ويزول هذا الاعفاء بمجرد عودته أو ثبوت وجوده على قيد الحياة ويعامل العائلي في العمليات الحربية معاملة المفقود إلى أن يتضح موقفه .

(١) صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية بالقوات المسلحة (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/٢/٢٨ - العدد ٥٠ تابع) .

وفي جميع حالات الاعفاء المؤقت يزول الاعفاء بزوال سببه ويجب على كل من زال عنه سبب الاعفاء أن يقدم نفسه الى منطقة التجنيد والتعبئة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب لمعاملته تجنيديا بما يستحق (١٥)

ثالثا : إذا جند أحد الأخوين أو الأخوة أو استدعى للخدمة في الاحتياط طبقا للمادة (٣٣) يعطى مؤقتا من الخدمة الانزامية المعاملة الأخ الآخر أو أكبر الأخوة الباقين بعد استبعاد غير القادرين منجم على الكسب. ويشترط ألا يكون بين الأخوة أى متخلف عن التجنيد أو جاوز الثلاثين أو أخ معفى من التجنيد .

ويزول الاعفاء بانتهاء خدمة الموجد الانزامية أو فترة استدعائه للخدمة في الاحتياط أو عند فراره أو بزوال عدم القدرة على الكسب .

وعلى كل من زال عنه سبب الاعفاء تقديم نفسه الى منطقة التجنيد والتعبئة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب لمعاملته تجنيديا بما يستحق .

رابعا : يحدد وزير الدفاع بقرار منه شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية (١٦) وشروط عدم القدرة على الكسب النهائية والمؤقتة (١٧) .

مادة ٨ - يجوز تأجيل الخدمة العسكرية الانزامية المعاملة للدراسة

(١) صدر قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٧ بشأن مستويات اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية بالقوات المسلحة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٢/٢٨ - العدد ٥٠ تابع) .
(٢) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن حالات عدم القدرة على الكسب النهائية والمؤقتة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) .

٦٠٤ خدمة عسكرية ووطنية

وقت السلم للطلبة النظاميين والمنشعبين المتفرغين للدراسة الآتي بيانهم ،
وذلك لحين حصولهم على المؤهل الدراسي الذي أجلت لهم الخدمة بسببه :
(أ) طلبة المدارس الثانوية والمدارس المعادلة في داخل الجمهورية
أو في الخارج بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على اثنين
وعشرين عاما .

(ب) طلبة المعاهد الثانوية الأزهرية وطلبة معاهد دور المعلمين
الأزهريه وما يعادلها بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل
على أربعة وعشرين عاما .

(ج) طلبة المعاهد التي تكون مدة الدراسة بها سنتان يعد الثانوية
العامة وما يعادلها وطلبة المعاهد والمدارس ومراكز التدريب التي تكون
مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الإعدادية وما يعادلها بشرط ألا تزيد
سن الطالب خلال فترة التأجيل على خمسة وعشرين عاما .

(د) طلبة المعاهد التي تكون مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يعد
الثانوية العامة وما يعادلها بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل
على ستة وعشرين عاما .

(هـ) طلبة كليات جامعات جمهورية مصر العربية والمعاهد والمدارس
العليا وما يعادلها في داخل الجمهورية أو في الخارج بشرط ألا تزيد سن
الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاما .

على أنه بالنسبة الى طلبة كليات الجامعة الأزهرية يشترط ألا تزيد
سن الطالب على ثلاثين عاما .

وإذا بلغ سن الطالب في الفرق النهائية الحد الأقصى المئزر اليه في
البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ من الفقرة الأولى استمر تأجيل تجنيده الى
نهاية العام الدراسي بشرط ألا يتجاوز سن الطالب الثلاثين عاما وستة
أشهر بالنسبة لطلبة كليات الجامعة الأزهرية .

(م ٣٩ - موسوعة مصر ج ١٤)

ويحدد الوزير المختص بالاتفاق مع وزير الدفاع الكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب التي تعتبر معادلة للكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب المنصوص عليها في الفقرات السابقة ويصدر بهما قرار وزير الدفاع (١) .

وعلى الطلبة المؤجل تجنيدهم في جميع الأحوال تقديم أنفسهم الى منطقة التجنيد والتعبئة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب لمعاملتهم تجنيديا بما يستحقون .

(١) صدر - في ظل العمل بقانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - قرار وزير الحربية رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن الكليات والمعاهد والمدارس التي يسرى عليها أحكام المادة ٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية (الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/٢٣ - العدد ٤٨ ملحق) . وقد أدخلت التعديلات العديدة على الجداول المرافقة لهذا القرار، واستمرت تلك التعديلات تتوالى حتى بعد العمل بقانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ وذلك عملا بحكم المادة ٥٨ من هذا القانون الأخير التي تقضي بأن تظل سارية القرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه الى أن تعدل أو تلغى .

هذا ومن القرارات الهامة في شأن تأجيل التجنيد تشير الى :
- قرار وزير الحربية رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن تأجيل التجنيد للحاصلين على شهادات نهائية .

- قرار وزير الحربية رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بتأجيل الخدمة الانزامية للمعدين بالجامعات والمعاهد العليا حتى سن ٢٨ سنة .

- قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن تأجيل تجنيد الدارسين داخل الجمهورية للحصول على درجة الدكتوراه ومعاملتهم كالبعوثين بالخارج .

- قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن جواز تأجيل تجنيد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها بغرض تحسين المجموع بشرط عدم تجاوز اعمارهم الحد الأقصى المحدد لتأجيل تجنيدهم في أول سبتمبر من العام الذي سيقيدون فيه لتحسين المجموع ولمرة واحدة فقط (الوقائع المصرية في ١٩٨٧/١/٣ - العدد ٢) .

وعلى عمداء الكليات والمعاهد ومديري ونظار المعاهد والمدارس ومراكز التدريب ومن في حكمهم وقناصل الدوله في الخارج إبلاغ منطمة التجنيد والتسبنة المختصة بفصل الطلبة من الكلية او المعهد او المدرسة او مركز التدريب التي أجت خدمته بسبب انتحاله بها او حصوله على المؤهل الدراسي او مجرد بوعه السن المشار اليها في البنود (أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، هـ) من مقرر الاوئى وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال السبب .

مادة ٩ - يجوز بقرار من وزير الدفاع تأجيل الخدمة الانزامية المدة التي يراها للامراد الاتى بيانهم .

أولاً : خريجو الكليات والمعاهد التي تحتتم طبيعة شهادة تهم قضاء فترة دراسية أو تمرين بعد الحصول على المؤهل العالي على ألا يكون الفرد متخلفا عن انقصاص أو التجنيد دون عذر مقبول ويشترط ألا تزيد سن الفرد خلال فترة التأجيل على ثمان وعشرين سنة ، وعلى ثلاثين سنة بالنسبة لخريجي كليات الجامعة الأزهرية فاذا زادت على ذلك تحتتم طلبهم للتجنيد .

ثانياً : خريجو الجامعات والمعاهد العليا الذين توفدهم الدولة في بعثات الى الخارج او الداخل من مستحقى الاعفاء المؤقت الذين يبقى على زوال سبب اعفائهم ثلاث سنوات على الأقل وذلك على أن يقدموا انفسهم الى مناطق التجنيد والتعبئة المختصة قبل اتمامهم سن الثلاثين بسنة أشهر على الأقل .

وعلى المبعوثين الى الخارج أن يسجلوا انفسهم قبل السفر .

وعلى المؤجل تجنيدهم في الأحوال السابقة التقدم من تلقاء انفسهم الى مناطق التجنيد والتعبئة المختصة عند زوال سبب التأجيل لتسجيل أسمائهم أو تجنيدهم وذلك في المواعيد التي يحددها وزير الدفاع .

وعلى مديري الجهات التي يتبعونها إبلاغ منطقة التجنيد والتعبئة المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ زوال سبب التأجيل أو بلوغهم السن المحددة في البنود السابقة .

الباب الثاني

في التنظيم والاختصاص

مادة ١٠ - تقسم جمهورية مصر العربية لأغراض أداء الخدمة العسكرية والوطنية وأعمال التعبئة إلى مناطق تجنيد وتعبئة تتبع إدارة التجنيد .

وينشأ في كل محافظة فرع تجنيد وتعبئة كما ينشأ مركز تجنيد وتعبئة بكل قسم أو مركز شرطة وتكون جميعها تابعة لمنطقة التجنيد والتعبئة الواقعة في دائرة اختصاصها ويصدر بتشكيل واختصاص تلك المناطق والأفرع والمراكز قرار من وزير الدفاع (١) م .

مادة ١١ - تختص مناطق التجنيد والتعبئة وأفرع التجنيد والتعبئة بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه بالبت في طلبات الاستثناء من الخدمة العسكرية والاعفاء منها وتأجيلها داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها متى توفرت الشروط في أي وقت .

كما تختص مناطق التجنيد والتعبئة وأفرع التجنيد والتعبئة بالمحافظات بالبت فيما يجد من أسباب الاستثناء والاعفاء والتأجيل للمجندين ، كما تختص أيضا بالبت فيما يجد من أسباب الاستثناء والاعفاء للمعنيين في خدمة الاحتياط .

وعلى من يطلب استثناء أو اعفاء من الخدمة العسكرية أو تأجيل

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١١٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تقسيم جمهورية مصر العربية إلى مناطق تجنيد وتعبئة وتحديد اختصاصها (الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦) .

خدماته العسكرية الإلزامية طبقاً لنصوص المواد (٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) أن يقدم المستندات التي تؤدي أحقيته في ذلك .

وعلى الجهات المختصة بإصدار هذه المستندات أن تعطيها لهم عند طلبهم لها ويحدد وزير الدفاع بقرار منه المستندات المطلوبة في كل حالة .

وتكون لقنصل الدولة بالخارج أو من يقوم مقامهم سلطة الفصل نهائياً في طلب تأجيل للخدمة الإلزامية طبقاً لنص الماد (٨) إذا توافرت شروطه بالنسبة للمقيمين في الخارج وعلى القناصل إخطار منطقة التجنيد والتعبئة المختصة فوراً .

ويجب على الذين تؤجل خدمتهم الإلزامية بمعرفة القناصل وزال عنهم سبب التأجيل سواء بالحصول على المؤهل أو بلوغ السن المقررة أو استنفاد مرات الرسوب أو الفصل أن يعودوا إلى أرض الوطن ويقدموا أنفسهم إلى منطقة التجنيد والتعبئة المختصة وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ زوال السبب لتعديد مواعدهم من التجنيد .

مادة ١٢ — يلحق بكل منطقة تجنيد وتعبئة مجلس طبي عسكري يؤلف من أخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن خمسة يقوم بعد استبعاد من تقرر إعفاؤهم نهائياً أو استثناءهم بالكشف الطبي على الأفراد المطلوبين للتجنيد لتقرير مدى لياقتهم للخدمة العسكرية وتعديد مستواهم الطبي .

كما يقوم المجلس الطبي بالكشف على الآباء والأخوة لتقدير مدى قدرتهم على الكسب عند أحالتهم إليه من مدير إدارة التجنيد أو مديري مناطق التجنيد والتعبئة .

ويتم ذلك وفقاً للشروط التي يحددها وزير الدفاع بقرار منه .

«وينجز» إنشاء مجلس طبي عسكري آخر بمناطق التجنيد والتعبئة يقوم بالكشف الطبي على الأفراد المطلوبين لمرحلة الفحص بالفرع التجنيد

والتعبئة بالمحافظات لتقدير مدى لياقتهم للخدمة العسكرية وتحديد مستواهم الطبى وذلك فى المواعيد التى يحددها مدير ادارة التجنيد بقرار منه وفقا للبرنامج العام الذى يصدر فى هذا الشأن

ويجوز لمدير ادارة التجنيد اذا اقتضى الأمر فى أى وقت أن يأمر بتوقيع الكشف الطبى مرة ثانية على الأفراد غير اللاتقين طبيا للخدمة العسكرية والآباء والأخوة غير القادرين على الكسب ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسة رئيس الفرع الطبى بادارة التجنيد وعضوية طبيين على الأقل لا تقل رتبة كل منهم عن رائد يختارهم مدير ادارة الخدمات الطبية من الأطباء الاختصاصيين بها ممن لم يسبق لهم توقيع الكشف الطبى على الفرد المعروض على هذه اللجنة ويصدر بتعيينهم قرار من مدير ادارة التجنيد •

ويجوز لمدير ادارة التجنيد بناء على اقتراح رئيس الفرع الطبى بادارة التجنيد بعد فحصه الحالة أن يأمر بتوقيع الكشف الطبى مرة ثانية على الأفراد اللاتقين طبيا قبل تسليمهم لسلاحهم الذى الحقوا عليه وذلك عرضهم على اللجنة الطبية العليا المذكورة لتقدير مدى لياقته للخدمة العسكرية •

ويجوز لهذه اللجنة بعد موافقة مدير ادارة التجنيد الاستماعة بطبيب أو أكثر من الأطباء الاختصاصيين بادارة الخدمات الطبية وذلك فى حالة اختلاف الرأى •

مادة ١٣ - ينشأ بكل منطقة تجنيد وتعبئة لجنة فنية لانتقاء وتوزيع الأفراد اللاتقين للخدمة على المنظمات المنصوص عليها فى المبدأ أولا من المادة (٢) •

ويجوز إنشاء لجنة فنية أخرى بكل منطقة تجنيد وتعبئة تقوم بإجراء الاختبارات النفسية والثقافية والمهنية على الأفراد والمطلوبين

لمرحلة الفحص بأفرع التجنيد والتعبئة بالمحافظات ، وتحدد لكل منهم درجة لياقته وذلك في المواعيد التي تحدد بقرار من مدير إدارة التجنيد في حدود البرنامج العام .

وينظم وزير الدفاع بقرار منه كيفية اعداد السجلات الخاصة بهم ومعاملة المتخلفين منهم ، كما يحدد هذا القرار اختصاصات واجراءات هذه اللجان (١) .

مادة ١٤ - يكون لكل فرد من الذكور بلغ سن الاالزام بالخدمة بطاقة تسمى بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية ويتمن عليه حملها بصفة دائمة بمجرد تسلمه لها ولا يجوز له أن يحصل على أكثر من بطاقة واحدة، وعليه في حالة فقدانها أو تلفها اخطار منطقة التجنيد والتعبئة المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو التلف لاتخاذ اجراءات استرجاع بطاقة أخرى .

ويحدد شكل البطاقة والبيانات الواجب اثباتها والجهة التي تصدرها ومدة صلاحيتها واجراءات استرجاعها ، وكذلك الكشف والسجلات المنظمة لعملية التجنيد قرار من وزير الدفاع (٢) .

كما يحدد هذا القرار مقدار الرسوم التي تؤدي لاسترجاع بدل المفقد أو التالف للبطاقة ، على ألا تتجاوز خمسمائة مليم .
وتكون منطقة التجنيد والتعبئة بمعاملة الفرد بالنسبة للتجنيد هي

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة توزيع المجندين في القوات المسلحة وتحميد اختصاصاتها (الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦) .

(٢) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن استخراج بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية (الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦) .

المنطقة التي يقع في دائرة اختصاصها الجهة الإدارية التي استخرجت منها بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية لأول مرة كما تعتبر منطقة تجنيد وتعبئة القاهرة هي المختصة بالنسبة الى من استخرج بطاقة اثبات الشخصية من قنصليات جمهورية مصر العربية بالخارج •

مادة ١٥ - على كل فرد أتم الثامنة عشرة من عمره أن يقدم نفسه ومعه بطاقة اثبات الشخصية الى مركز التجنيد والتعبئة الذي يقيم بدائرته في خلال شهر ديسمبر من العام الذي يتم فيه تلك السن لاستلام بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية محددا بها موعد طلبه لرحلة الفحص، وذلك دون ما حاجة الى اعلانه بالحضور في الموعد المحدد •

وعلى مندوب التجنيد تسليم بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية للفرد بعد التحقق من شخصيته •

وعلى كل من أتم التاسعة عشرة من عمره ولم يثبت في بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية الفاصلة به ما تم نحوه تجنيديا أن يتقدم بالبטاقة الى مركز التجنيد والتعبئة الذي استخرجت منه خلال ثلاثين يوما من اتمامه تلك السن لتقرير معاملته التجنيدية •

فاذا لم يكن الفرد قد استخرج بطاقة شخصية ولم يتقدم بشهادة ميلاده أو مستخرج رسمي منها وجب أن يعرض على المجلس الطبي المنصوص عليه في المادة (١٢) لتقدير سنه وتعدد معاملته بالنسبة الى التجنيد •

مادة ١٦ - يلتزم كل فرد من تاريخ تسلمه بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية الى أن يتم سن الثلاثين من عمره أن يتقدم في حالة تغيير محل اقامته أو عمله ومعه بطاقة اثبات الشخصية الى القسم أو المركز الذي انتقلت اليه اقامته وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث التغيير •

وعلى القسم أو المركز اخطار مندوب التجنيد بالجهة الادارية التى تسلم منها الفرد بطاقة الخدمة العسكرية بتخير محل اقامته .

مادة ١٧ - تلتزم كليات الجامعات المصرية والجامعة الأزهرية والمعاهد والمدارس العليا وما يعادلها والمعاهد الثانوية والأزهرية والمعاهد والدارس ومراكز التدريب التى تكون مدة الدراسة بها سنتين أو أكثر بعد الثانوية العامة وما يعادلها أو خمس سنوات بعد الاعدادية وما يعادلها ، والمدارس الثانوية وما يعادلها بإعداد سجلات خاصة بأعمال التجنيد يقيد بها أسماء الطلبة بالسنوات النهائية ، وتقوم الكليات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب المذكورة بتسليم مناطق التجنيد والتعبئة كشوف بأسماء هؤلاء الطلبة نظاميين ومنتسبين وأرقام جلوسهم .

ويلتزم الجهاز الادارى للدولة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع المام والهيئات الاعتبارية الأخرى والهيئات والشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال بإعداد سجلات خاصة بأعمال التجنيد يقيد بها أسماء العاملين بظك الجهات فيما بين سنن الثامنة عشرة وبين سنن الثلاثين أو الحادية والثلاثين حسب الأحوال وذلك مع مراعاة حكم المادة (٣٦) من هذا القانون .

ويحدد وزير الدفاع بقرار منه شكل السجلات والكشوف المتقصد ذكرها والبيانات الواجب اثباتها وعدد النسخ التى ترسل الى ادارة التجنيد ومواعيد ارسالها (١) .

مادة ١٨ - يكون لتظلم من قرارات التجنيد الى لجنة مؤلفة من ضابطين عظيمين من القوات المسلحة وعضو من مجلس الدولة بدرجة نائب

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم واعداد السجلات والكشوف الخاصة بأعمال التجنيد (الوقائع المصرية فى ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦) .

على الأقل، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان المتظلم بصدور قرار التجنيد ويمصر بتشكيل هذه اللجنة وبيان اجراءاتها قرار من وزير الدفاع (١) ٣

ولا تكون قرارات هذه اللجنة نهائية الا بعد التصديق عليها من وزير الدفاع (٢) ويجب أن يتم التصديق خلال ستين يوما من تاريخ تقديم التظلم الى اللجنة ويعتبر عدم صدور قرار اللجنة مصدقا عليه في الميعاد بمثابة رفض للتظلم *

ولا تقبل الدعاوى أمام القضاء بلغاء القرارات المشار اليها قبل التظلم منها على الوجه المتقدم *

الفصل الثالث

في الطلب للخدمة العسكرية والوطنية

مادة ١٩ — يطلب سنويا بمعرفة مناطق التجنيد والتعبئة عدد ممن ثبتت اياقتهم طبيا طبقا للمادة (١٢) أو ممن تحددت لهم درجة (ثقافية — مهنية — نفسية) طبقا للمادة (١٣) والأفراد المتخلفون عن مرحلة الفحص للاحاقهم بأحدى المنظمات المنصوص عليها في البند أولا من المادة (٢)

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١١٦ لسنة ١٩٨١ بتشكيل واجراءات لجنة التظلمات من قرارات التجنيد (الوقائع المصرية في ١٢/٤ — العدد ٨٦) *

(٢) صدر قرار الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٢ بتفويض السيد اللواء بحرى ا. ج / فؤاد محمد لبيب مساعد وزير الدفاع في التصديق على قرارات لجنة التظلم من القرارات الصادرة من مدير ادارة التجنيد او من مديري مناطق التجنيد المنصوص عنها بالمادة ١٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية (الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٤ — العدد ٨٢) *

وينظم وزير الدفاع بقرار منه كيفية طلب وإعلان هؤلاء الأفراد ومعاملة المتخلفين منهم (١) .

وتبدأ مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنسبة لهم من تاريخ موافقة مديري مناطق التجنيد والتعبئة المختصة أو من يقوم مقامهم على التحاقهم بها .

الإسب الرابع

في التطوع

مادة ٢٠ - أولا : يجوز لأي فرد من الذكور بلغ سن الإلزام بالخدمة ولم يطلب بعد للتجنيد ، أو لم يصبه الدور طبقا للبلد « أولا » من المادة (٣٥) أو كان معفيا منها أن يتطوع في القوات المسلحة أو في كتائب الأعمال الوطنية بعد موافقة وزير الدفاع مدة مساوية لمدة الخدمة الإلزامية وتسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين الزاماً .

ثانيا : يجوز لأي فرد من الذكور لم يبلغ سن الخدمة الإلزامية أن يتطوع في القوات المسلحة بعد موافقة وزير الدفاع ، وذلك طبقا للشروط

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١١٣ لسنة ١٩٨١ بشأن كيفية أعداد السجلات الخاصة بمرحلة الفحص (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) كما صدر القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨١ فى شأن نظام طلب وتجنيد الأفراد من غير الحاصلين على مؤهلات عملية (الوقائع المصرية فى ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) ، ويضاهى القرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم تسجيل وتجنيد وتسريح ذوى المؤهلات العليا (الوقائع المصرية فى ١٩٨٥/٩/١١ - العدد ٢٠٦) .

كما صدر القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن تنظيم تسريح المجندين ذوى المؤهلات فوق المتوسطة الموجودين بالقوات المسلحة (الوقائع المصرية فى ١٩٨٧/٩/٢٠ - العدد ٢١٢) .

التي يضعها بقرار منه • وتسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين الزاماً فيما عدا الميعاد الذي يستحقون فيه التسريح من الخدمة •

ثالثاً : يجوز لأى فرد من الذكور بعد أدائه الخدمة العسكرية المنصوص عليها فى المبدأ أولاً من المبدأ (٢) التطوع أو التعيين للخدمة فى الشرطة أو احدى المصالح الحكومية ذات النظام العسكرى بعد موافقة وزير الدفاع وتحسب مدة التطوع فى هذه الحالة من مدة الخدمة فى الاحتياط •

رابعاً : يجوز لأى فرد من الذكور بلغ سن الإلزام بالخدمة أو لم يبلغ تلك السن أن يتطوع للخدمة فى القوات المسلحة بشرط أن يكون من أصحاب الحرف أو المهن أو التخصصات أو المؤهلات التى تحتاج إليها تلك القوات ويحددها وزير الدفاع بقرار منه •

فاذا أُنعت خدمة التطوع خلال الثلاث السنوات الأولى من تطوعه وكان ملزماً بالخدمة العسكرية جاز تجنيده الزاماً المدة التى تكمل مدة الخدمة العسكرية الإلزامية المعناة المقررة عليه فإذا زادت مدة تطوعه على تلك المدة تحسب المدة الزائدة من خدمته فى الاحتياط •

ولا يسرى هذا الحكم فى حالات الرقت للمتطوعين التى يصدر بشأنها قرار من وزير الدفاع •

وإذا تقدم أى فرد من الذكور من سبق الإشارة اليهم بالمجندين أولاً : ورابعاً للمتطوع من سبق أن تقرّر اعفاؤه من الخدمة بسبب عدم اللياقة الطبية ووجد لائقاً للخدمة العسكرية عند تطوعه — يجند الزاماً — فإذا لم تتكشف تلك الواقعة إلا بعد قبول تطوعه فيعتبر مجنّداً الزاماً من تاريخ بدء خدمته كما يشترط لقبول تطوع من لم يبلغ سن الإلزام بالخدمة موافقة والده أو ولى أمره •

مادة ٢١ — يجوز بقرار من وزير الدفاع اعتبار أى فرد جند بطريق الإلزام فى خدمة القوات المسلحة متطوعاً وذلك من تاريخ التصديق على

٦٢١ خدمة عسكرية وطنية

تطوعه اذا كان من اصحاب الحرف أو المهن أو التخصصات أو المؤهلات المنصوص عليها في البند رابعا من المادة (٢٠) وفي هذه الحالة تسرى عليه احكامها (١) .

فاذا أنهيت خدمة التطوع بسبب عدم تمضيته الدراسة بنجاح وكان ملزما باداء الخدمة العسكرية جاز تجنيده ، نزما المدة المبررة لخدمته الانزامية العاملة المقررة عليه .

ولا تحسب له في هذه الحالة مدة الدراسة من مدة الخدمة العسكرية بقسميهما .

مادة ٢٢ - يجوز بقرار من وزير الدفاع فتح باب التطوع للاناث للخدمة في بعض وحدات القوات المسلحة أو في كتائب الاعمال الوطنية المنصوص عليها في الفقرة (ج) بند « أولا » من المادة (٢٠) يبين غيبه طريقه ذلك التطوع ومذته وشروطه واحكامه (٢) .

ولا يلزم هؤلاء الاناث بالخدمة في المنظمات الوطنية المنصوص عليها في البند « ثانيا » من المادة (٣) .

الباب الخامس

في الخدمة في الاحتياط والرفق

مادة ٢٣ - تنتهى مدة الخدمة العسكرية الانزامية العاملة بالنقل الى

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١١١ لسنة ١٩٨١ في شان قبول تحويل المجندين الى متطوعين بالقوات المسلحة (. الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) .

(٢) من القرارات الصادرة في ظل العمل بقانون الخدمة العسكرية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والخاصة بشروط تطوع الاناث للخدمة في القوات المسلحة ، قرار وزير الحربية رقم ١٦٩٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٧ ، والقرار رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٦٠ .

٦٢٢ خدمة عسكرية ووطنية

الاحتياط ويجرى هذا النقل سنويا على دفعات يقررها وزير الدفاع (١) .

وينقل كل مجند الى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء
المدة المقررة لخدمته .

كما تنتهي الخدمة العسكرية الإلزامية الساملة أو الخدمة في الاحتياط
وفقا للحالات المخصوص عليها في قانون شروط الخدمة والترقي لضباط
الشرف المساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

مادة ٢٤ - يجوز لوزير الدفاع وقف نقل المجندين الى الاحتياط
بقرار منه في حالة الحرب أو التعبئة أو الطوارئ ، وتطبق عليهم في هذه
الحالة جميع أحكام القوانين والقرارات والنظم الخاصة بأفراد الاحتياط
اعتبارا من التاريخ المحدد لفرغهم الى الاحتياط .

كما يجوز لوزير الدفاع عند الاقتضاء أن يقرر دفعة مجندين الى
الاحتياط قبل حلول موعدها .

مادة ٢٥ - مدة الخدمة في الاحتياط تسع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء
مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة ويجوز تخفيض تلك المدة في
الحالات وبالشروط التي يصدر بها قرار من وزير الدفاع .

مادة ٢٦ - تتولى مناطق التجنيد والتعبئة وأفرع التجنيد والتعبئة
بالمحافظات ومراكز التجنيد والتعبئة بأقسام ومراكز الشرطة مسئولية

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١
بشان تنظيم مواعيد نقل المجندين بالقوات المسلحة الى الاحتياط سنويا
(الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) ، ونص في مادته الأولى
على أن « تنتهي مدة الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة للمجندين بالنقل
بالنقل الى الاحتياط مع أول دفعة يحل موعدها بالوحدة بعد انقضاء مدة
الخدمة الإلزامية المقررة عليهم خدمة فعلية في التوقيعات التالية : أول يناير
أول إبريل ، أول يوليو ، أول أكتوبر » .

١٢٣ خدمة عسكرية وطنية

تعبئة الاحتياط للقوات المستتعة بأفرعها المختلفة والشرطة والمصالح والهيئات ذات النظام العسكري في حدود المخطط الذي يصممه الجيش المختصة بوزارة الدفاع^(١).

وتنظم إجراءات التسجيل والتعبئة بقرار يصدر من وزير الدفاع .
مادة ٢٧ - يجوز للمجلس الطبي العسكري بمناطق التجنيد والسيئة توزيع الخلف الطبي على أفراد الاحتياط لتفريق مدى قيامهم طبيه تلك الخدمة في الحالات التي تستدعي ذلك .

مادة ٢٨ - يستدعي بعض أو كل أفراد الاحتياط بقرار من وزير الدفاع في الأحوال الآتية :

(أ) لأغراض التدريب لمدة لا تزيد على ثمانية أسابيع في العام لتدريسي الواحد .

(ب) تكمل مرتبات الوحدات لمدة ستة أشهر فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من تاريخ الاستدعاء .

(ج) في حالة الحرب أو عند اعلان التعبئة أو الطوارئ وحتى نهايتها .

مادة ٢٩ - يصدر قرار من وزير الدفاع بتحديد الشروط والحالات التي يجوز فيها الاعفاء من الاستدعاء للخدمة في الاحتياط بالنسبة الى الأفراد الذين تقتضى أعمالهم بالمرافق العامة ذلك ويكون الاعفاء بقرار من وزير الدفاع بناء على طلب الوزير المختص^(٢).

مادة ٣٠ - لا يجوز استبقاء من يصدر أمر استدعائه من أفراد الاحتياط بجهة عمله أو الاستمرار فيه .

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ في شأن أسلوب استدعاء الأفراد الاحتياط بالقوات المسلحة (الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦) .

٢٢٤ خدمة عسكرية ووطنية

المادة ٢٠ - وعلى رؤساء الجهات التي يعملون بها اخلاء طرفهم عند استدعائهم.

ولا يسمح لهم بالعودة الى عملهم أو الاستمرار فيه الا بعد تقديم تقديم كتاب معتمد من الجهة العسكرية المختصة التي يحددها وزير الدفاع بقرار من مفيد انهاء استدعائهم (١).

مادة ٢١ - على كل فرد يدرج اسمه بكتشوف الاحتياط أن يبين محل اقامته وعنوان عمله وأن يخطر مركز التجنيد والتعبئة المختص عن أى تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال ثلاثين يوما من تاريخ حدوث هذا التغيير .

وفي حالة عدم اخطاره بالتغيير ، يعتبر اعلانه للحضور بالجهة الأصلية صحيحا .

مادة ٢٢ - تلتزم جهات العمل باعداد سجلات خاصة بالأفراد المرحلين بالاحتياط وتتقوم باخطار مراكز التجنيد والتعبئة المختصة عن أى تغيير يحدث في هذه البيانات فور حدوثه .

مادة ٢٣ - يتبع في استدعاء أفراد الاحتياط الأحكام الآتية :

أولا : تصب مة استدعاء أفراد الاحتياط طبقا لأحكام المادة (٢٨) للعاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقوتين « ثانياً و ثالثاً » من هذه المادة اجازة استثنائية بهرب أو أجر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ ونص في مادته الاولى على أنه « يعتبر مركز التجنيد والتعبئة المختص هو الجهة العسكرية المختصة باصدار كتاب معتمد لفرد الاحتياط للسماح له بالعودة الى عمله أو الاستمرار فيه بناء على خطاب الوحدة التي انتهت استدعاءه » كما نص القرار في مادته الثانية على أن « يسلم هذا الكتاب لفرد الاحتياط خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تقديمه لمركز التجنيد والتعبئة المختص .

(الوقائع المصرية في ٢٧/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٤٣) .

المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها العلاوات والبدلات التى لها صفه الدوام والمقررة فى جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستدعاء .

ثانيا : يتحمل الجهاز الإدارى للدولة و وحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام يكامل الأجور والمرتبات وكلفة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين من بين العاملين بها وذلك طوال مدة استدعائهم .

ثالثا : تتحمل الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال بكامل الأجور والمرتبات وكلفة الحقوق والمزايا الأخرى لأفراد الاحتياط المستدعين منها وذلك طوال مدة استدعائهم .

وفى حالة ما إذا كان عدد العاملين بهذه الجهات أقل من خمسين فردا فتتحمل وزارة الدفاع بكامل هذه الاستحقاقات عن المدة التى تزيد على اثنى عشر شهرا .

رابعا : تصرف وزارة الدفاع للأفراد الاحتياط المستدعين من غير الجهات المنصوص عليها بالفترتين « ثانيا وثالثا » من هذه المادة مكافأة شهرية شاملة طوال مدة استدعائهم تعادل أول مربوط درجات إقرانهم من الأفراد العسكريين ذوى الرواتب المعالفة مضافا إليها التوفيقات والمكافآت العسكرية المقررة لأفراد الاحتياط فيما عدا مكافأة الاحتياط وعلاوة امتداد الخدمة كل حسب الدرجة المستدعى بها .

ويمنح العاملون المستدعون لخدمة الاحتياط من الجهات المنصوص عليها بالفترتين « ثانيا وثالثا » من هذه المادة مكافآت وخوافز الانتاج بذات النسب التى يحصل عليها زملاؤهم من العاملين الذين يسهمون فى زيادة الانتاج بصفة فعلية .

خامسا : يحرم الأفراد الاحتياط من استحقاقاتهم المالية الموضحة بهذه المادة عن مدد غيابهم في فترات استدعائهم .

الباب السادس

أحكام عامة

مادة ٣٤ - أولا : كل من تخلف عن مرحلة الفحص أو طلب للتجنيد وتغلف أو لم يقدم نفسه الى منطقة التجنيد والتعبئة المختصة بعد أن زال عنه سبب الإعفاء أو التأجيل خلال المدة المقررة تضاف الى فترة تجنيده سنة عند التحاقه بالخدمة العسكرية .

ويعفى المتخلف من خدمة تلك السنة اذا كان التماحق بالخدمة قد تم خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ طلبه للتجنيد أو من تاريخ زوال سبب الإعفاء وسلك سلوكا حسنا أثناء مدة تجنيده طبقا للقواعد والشروط الواردة بقانون الخدمة والترقي لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة .

ثانيا : كل من أخفى مؤهله الدراسي أو درجة الملمه بالقراءة أو الكتابة أو حرفته أو مهنته أو تخصصه عند بدء تجنيده مما يترتب عليه معاملته بالنسبة الى التجنيد على خلاف ما يستحق قانونا تضاف سنة الى مدة تجنيده .

واذا ما ترتب على ذلك تقرير معاملته التجنيدية طبقا لأحكام البند د أولا من المادة (٣٥) تطبق عليه العقوبات المقررة بالمادة (٥٠) .

مادة ٣٥ - أولا : يوضع تحت الطلب لمواجهة حاجة القوات المسلحة لمدة ثلاث سنوات الأفراد الآتى بيانهم :

١ - الأفراد الذين لم يطلبوا بعد استكمال حاجة المنظمات المنصوص عليها في البند (أولا) من المادة (٢) حتى نهاية سنة التجنيد .

٢ - الأفراد الذين طلبوا خلال سنة التجنيد ووضعا تحت الطلب
زيادة عن الحاجبة ٤.

وتحسب مدة الثلاث السنوات من تاريخ وضعهم تحت الطلب .
ولا يجوز تجنيد الأفراد المنصوص عنهم في هذه المادة بعد انتهاء
مدة الثلاث السنوات الا في حالة الحرب أو التعبئة أو الطوارئ وبقرار من
رئيس الجمهورية .

ثانيا : يوضع الأفراد الذين يحصلون على مؤهلاتهم من تجاوزوا
الحد الأقصى لتأجيل التجنيد خلال العام الدراسي في الفرق النهائية وامتد
لهم التأجيل حتى نهاية العام الدراسي طبقا للمادة (٨) تحت الطلب حتى
نهاية ديسمبر من نفس العام الذي حصل فيه كل منهم على المؤهل .

مادة ٣٦ - لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية من أتم الثلاثين من
عمره ، ويستثنى من ذلك طلبة كليات الجامعة الأزهرية المشارس اليهم في
الفترتين الثانية والثالثة من البند (٨) من المادة (٨) وكذلك من يحصل
منهم على المؤهل بعد اتمامه من الثلاثين فيمتنع طلبه للخدمة العسكرية عند
اتمامه سن الحادية والثلاثين .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة في حالة الحرب أو التعبئة أو الطوارئ .
وبقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣٧ - لا يجوز الترخيص لأي فرد من الذكور من المتعدين
بجنسية جمهورية مصر العربية فيما بين التاسعة عشرة والثلاثين من عمره
في متادرة البلاد ما لم يحصل على إذن من وزير الدفاع (١) أو يقدم احدى
المسوغات الآتية :

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١
بشأن تنظيم سفر اقتراد القوات المسلحة الذين انتهت خدمتهم
(الوقائع المصرية في ١٤/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦) .

(١) بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية. موضحاً فيها ما يفيد حضوره المرحلة الأولى للتجنيد (الفصل) وذلك بالنسبة إلى الأفراد الذين يرغبون في السفر خلال العام الذي يبلغون فيه التاسعة عشرة من عمرهم ولم يتجاوزوا العشرين .

(ب) شهادة بالاستثناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة (٦) .

(ج) شهادة بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة (٧) .

(د) شهادة بأن الفرد لم يصبه الدور للتجنيد طبقاً للبند «أولاً» من المادة (٣٥) .

(هـ) شهادة من الجهة المختصة بأداء الخدمة العسكرية أو الوطنية .

(و) شهادة بالانتهاء من خدمة الاحتياط أو الاعفاء منها .

(ز) نموذج بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً للمادة (٨) للطلبة المخددين باحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس خارج الجمهورية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على من غادر البلاد بقصد الهجرة (١) على أنه في حالة عودته نهائياً من الهجرة يسرى في شأنه حكم هذه المادة .

مادة ٣٨ - لا يجوز أن يلحق أي طالب باحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب بالجمهورية أو ينتسب إليها أو يبقى فيها بعد اتمامه الثامنة عشرة ما لم يكن حاملاً لبطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

(١) صدر قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن قواعد وشروط هجرة الأفراد النشيطين بلغنوا سن الالتزام (الوقائع المصرية في ١٩٨٢/٤/١٢ - العدد ٨٦) .

ولا يجوز أن يبقى أى طالب بالكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب المذكورة فيما بين العشرين والثلاثين من عمره ما لم يكن لديه إحدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها في المادة (٤٥) «.

ولا يجوز قيد أى طالب منتظماً أو منتسباً بإحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب يوم أول سبتمبر من العام الذى يلتحق أو ينتسب فيه إذا تجاوزت سنة الحد الأقصى لتأجيل التجنيد المشار إليه في الفقرات ٢ ب، ج، د من المادة (٨) وذلك ما لم يقدم إحدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها في المادة (٤٥) عدا أنموذج تأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادة (٨) «. على أنه يجوز التقدم بهذا النموذج الأخير ولمرة واحدة من الطلبة المراد قيدهم أو المحولين من إحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب إلى أخرى مماثلة أو غير مماثلة «.

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الطلبة الذين تجاوزوا الحد الأقصى لتأجيل التجنيد خلال العام الدراسي في الفرق النهائية وامتد لهم التأجيل حتى نهاية العام الدراسي طبقاً للمادة (٨) ووضعوا تحت الطلب حتى نهاية ديسمبر من نفس العام الذى حصلوا فيه على المؤهل طبقاً للبند « ثانياً » من المادة (٣٥) «.

وتسرى أحكام هذه المادة على الطلبة الذين يلتحقون بالكليات أو المعاهد الموجودة بالخارج عند النظر في تأجيل تجنيدهم طبقاً لأحكام المادة (٨) «.

ويجوز قيد المجندين والمتطوعين كمنتسبين بالكليات أو المعاهد أو المدارس أو مراكز التدريب المشار إليها إذا قدموا ترخيصاً من الجهة المختصة في وزارة الدفاع بالموافقة على انتسابهم «.

ولا يستعد قبل إدارة التجنيد بأى قيد يتم على خلاف الأحكام السابقة «.

مادة ٣٩ - لا يجوز استقدام أى فرد بعد اتمامه الثامنة عشرة من

عمره أو بقاءه في وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصا في مزاوله مهنة حرة أو قيده في جدول المشتغلين بها ما لم يكن حاملا بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

كما لا يجوز ذلك أيضا بالنسبة الى أى منهم فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من عمره ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها في المادة (٤٥) أو شهادة تأدية الخدمة في المنظمات الوطنية أو أنموذج وضع التردد تحت الطلب لأجل معين . ويتم إيقاف الحامل الذي لا يقدم إحدى الشهادات أو النماذج المنصوص عليها في المادة (٤٥) سائلة الذكر عن العمل لمدة ستين يوما يصدر بعدها قرار بفصله من وظيفته أو عمله .

واستثناء من شرط التفرغ للدراسة المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة (٨) يسمح بالعمل خلال المصطلات الصيفية بصفة مؤقتة للطلبة الآتين بعد :

- (أ) الطلبة المؤجل تجنيدهم طبقا لأحكام المادة (٨) .
- (ب) الطلبة الذين تستدعي طبيعة دراستهم ذلك العمل .

ويصدر وزير الدفاع بالتنسيق مع الوزير المختص قرارا يحدد الجهات والحالات وقواعد وشروط ومدة العمل وكافة المسائل المتعلقة بذلك .

مادة ٤٠ - مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٨) لا يجوز لرؤساء ومديرى المصالح الحكومية ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والهيئات الاعتبارية الأخرى والهيئات والشركات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال الامتناع عن تعيين أى فرد لم يبلغ سن التاسعة عشرة من عمره وبكذا المعافين مؤقتا والموضوعين تحت الطلب لأجل معين في الوظائف الخالية استنادا الى أن موقفهم من التجنيد لم يحدد بصفة نهائية .

مادة ٤١ - يجوز للمجندين والموضوعين تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية التقدم للتوظيف ب وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام * ويعتبر المجندون منهم بعد التعيين في حكم الممارين *

كما يجوز لهم التقدم للعمل بالشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة والمشروعات الفردية ويحتفظ لهم بوظائفهم أو أعمالهم بعد التعيين وفقا لأحكام المادة (٤٣) من هذا القانون *

ويكون للمجنّد وإن أتم خدمته الإلزامية الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه في ذات مرتبة النجاح ، وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فيكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذات الامتحان المتساوين معه في درجات أو مرتبة النجاح في الامتحان ويشترط للمتبع بهذه الأولوية الحصول على درجة أخلاق لا تقل عن (جيدة) أو تقارير سرية مرضية *

وإذا تعدد المرشحون الناجحون في امتحان المسابقة من الفئات المشار إليها يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان ومع ذلك يعمى الحاصلون منهم على المؤهلات اللازمة لشغل الوظيفة من امتحان المسابقة *

مادة ٤٢ - يمين بالجهات المشار إليها في الفقرتين « الأولى والثانية » من المادة السابقة المجنّعون والمستبقون والمستدعون الذين يملّون بلاد حسنا في العمليات الحربية متى كانوا مستوفين شروط التعيين في الوظيفة ، ويجوز اعفاؤهم من بعض شروط التعيين عدا المؤهلات الدراسية اللازمة لشغل الوظيفة وذلك وفقا للقواعد وطبقا للشروط والأوضاع التي يمسدر بها قرار من وزير الدفاع ويشترط أن يتقدموا بطلباتهم إلى تلك الجهات في مدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء آخر خدمة أبلوا خلالها بلاد حسنا في العمليات الحربية *

ويتم تعيين المرشحين بمكافأة إذا لم توجد فئات مالية خالية بالجهات المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وفي حدود نسبة ١٠٪ من عدد العاملين بالجهات المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة السابقة.

ويجب على الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام أيًا كان عدد العاملين فيها وكذلك الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال الذين لا يقل عدد العاملين لديهم عن عشرة إخطار الجهة التي يحددها وزير الدفاع والوظائف الخالية بها قبل عقد امتحان المسابقة أو التعيين أو التعاقد بمدة شهر على الأقل. ولهذه الجهات شغل الوظائف التي تحتجزها القوات المسلحة إذا لم يتم الترشيح لها خلال ستين يوما من تاريخ إخطار الجهة التي يحددها وزير الدفاع لها .

مادة ٤٣ - يجب على الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام أيًا كان عدد العاملين فيها ، وكذلك الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال الذين لا يقل عدد العاملين لديهم عن عشرة أن يحتفظوا لمن يجند من العاملين بوظيفته أو يعمله أو بوظيفة أو بعمل مماثل إلى أن ينتهي من أداء الخدمة العسكرية والوطنية ويجوز شغل وظيفة المجند أو عمله بصفة مؤقتة خلال هذه المدة (١) .

(١) قضت محكمة النقض في ظل العمل بالنص المقابل لقانون الخدمة العسكرية السابق بالآتي :

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل وطبقا لاحكام المواد ٦٩٤ من القانون المدني و ٧٢ و ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ان لصاحب العمل انتهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وان هذا الانهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الامر انه يترتب للعامل الذي اصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض وان المشرع استثنى من هذا الاصل اجاز اعادة العامل الى عمله رغم انتهاء رب العمل للعقد وذلك في حالة واحدة ضمنها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار اليه وهي اذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون . لما كان ذلك وكانت الفقرة

الاولى من المادة ٧٩ من قانون العمل آلف الذكر تنص على ان « للعامل الذى يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الالزامية (خدمة العلم) الخيار بين ان يطلب الغاء العقد والحصول على المكافأة عن مدة خدمته المنصوص عليها فى المادة ٧٣ وبين التمسك بالاحكام الخاصة بالخدمة العسكرية والوطنية (خدمة العلم) وكانت المادة ٦٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٥ والمنطبقة على واقعة الدعوى - تنص على انه : « يجب على الهيئات والافراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميهم وعمالهم عن خمسين ان يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته او بعمله او بوظيفة او بعمل مساو له مدة تجنيده ٠٠ » كما تنص المادة ٦١ من القانون ذاته على انه : « يعاد الموظف او المستخدم الى العامل الى الوظيفة او العمل المحتفظ له به اذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الالزامية وتجب اعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ٠٠ واذا لم يقدم الموظف او المستخدم او العامل طلبه فى الميعاد او لم يتسلم عمله خلال عشرة ايام من تاريخ امر العودة للعمل جاز رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير لعذر قهرى » ، فان مفاد هذه النصوص مترابطة ان صاحب العمل الذى يستخدم خمسين عاملا على الاقل يكون ملزما بان يحتفظ للعامل المجند بوظيفته او بعمل مماثل اذا لم يختار العامل انتهاء عقد عمله بحيث اذا طلب العامل العودة الى العمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية الالزامية وجب على صاحب العمل اعادته الى عمله فى خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ، بيد ان تلك النصوص لم تخول للمجكمة سلطة القضاء باعادة العامل الى عمله فى حالة امتناع صاحب العمل عن ذلك مثل ما نصت عليه المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى حالة الفصل للنشاط النقابى ، مما مؤداه ان صاحب العمل اذا امتنع عن اعادة العامل الى العمل بعد انتهاء مدة تجنيده ، اعتبر ذلك انتهاء غير مشروع لعقد العمل ، ويضحي حق العامل مقصورا على المطالبة بالتعويض ان كان له مقتضى ، فضلا عن تعرض صاحب العمل للعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . ولما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى ببطلان قرار الفصل المطعون ضده واعادته الى العمل ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باقى اسباب الطعن (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٨ - مدولتنا الذهبية - البعد الثانى - فقرة ١٧١٨) .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على العاملين بمقود مؤقتة أو مصددة المدة بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وذلك إلى نهاية مدة عقودهم وعلى تلك الجهات تثبيت هؤلاء العاملين على الوظائف المناسبة ، التي تخلو بها أثناء مدة تجنيدهم أو استبقائهم كما يكون عليها أخطار الوحدات العسكرية بما يفيد حفظ وظيفة المجند في مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ أخطارها بتجنيد العامل .

ويعاد الموظف أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية والوطنية ، ويجب اعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر تاريخ تقديم الطلب هو تاريخ عودته للعمل .

أما إذا أصبح غير لائق بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة العسكرية والوطنية ولكنه يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر ، فيعاد إلى هذا العمل أو تلك الوظيفة ، على أن يزاعى وضعه في المركز الذي يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب .

وإذا لم يقدم الموظف أو العامل طلبه في الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال ثلاثين يوما من تاريخ أمر العودة للعمل جاز رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير لمعذر مقبول .

ويحتفظ للموظف أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك المستقنين منهم بما يستحقون من ترقية وعلوات (١) ، كما

(١) قضت محكمة النقض بأنه لا وجه للتعدي بمبدأ المساواة بين العاملين للخروج عن الأصل الذي قرره المشرع بنص صريح ، وأن كان الأصل في استحقاق الأجر طبقا لنص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أنه لقام

لو كانوا يؤدون عملهم غملا ، وتضم مدة خدمتهم فيها لمدة عملهم وتخصب في المكافأة أو المعاش كما تخصب لهم مدد الخدمة اضافية والضمان في حساب تلك المكافأة أو المعاش طبقا لأحكام القانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧٥ في شأن التأمين والتقاعد والمعاشات للقوات المسلحة .

وتعتبر مدة الخدمة قد قضيت بنجاح ان كان التعيين تحت الاختيار ويؤدى لهم خلال مدة الاستبقاء كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها البدلات والمكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لأقرانهم في جهات عملهم الأصلية وذلك علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الدفاع عن مدة الاستبقاء .

مادة ٤٤ - (الفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢)
تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية العامة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتخصب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة .

كما تخصب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عقد التعيين أو الترقية.

العمل الذى يقوم به العامل ولم يستثن المشرع من هذا الاصل سوى حالات معينة أوردها على سبيل الحصر يستحق فيها العامل الاجر رغم أداء المعمل وليس من بينها حالة استدعاء العامل لاداء الخدمة العسكرية الإلزامية (نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٢ - مدونتنا الذهبية - العبد الثاني - فقرة ١٧٢٣) .

ويستحقون عنها العلاوات المقررة (١) .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على
النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو
مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في ذات الجهة .

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت الفقرتان الأولى والثانية من
المادة ٤٤: من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨٠ والتي عمل بها اعتباراً من ١٩٦٨/١٢/١ - تاريخ العمل
بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ - تنص على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية
والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة
الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد
انقضائها بالجهة الإدارية للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة
ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في
الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة كما تحسب خبرة وأقدمية بالنسبة
إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشترطها عند
التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة » وكانت عبارة النص
في الفقرة الأولى قد جاءت في صيغة عامة ومطلقة بالنسبة للمجندين العاملين
بأحكامه فينصرف مدلولها إليهم كافة سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين؛
كما جاءت عبارة النص في الفقرة الثانية صريحة وقاطعة في حساب مدة
الخدمة العسكرية الفعلية الحسنة كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة للعاملين في
القطاع العام عند التعيين أو الترقية مما مؤداه وجوب حساب مدة الخدمة
العسكرية المشار إليها في هذه المادة ضمن مدة خبرة وأقدمية جميع المجندين
عند تعيينهم أو ترقيتهم بالقطاع العام ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه
الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه « في جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب
على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو
مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في
ذات الجهة » إذ أن حكم هذه الفقرة وقد أشتراط زمالة التخرج فإن لازم
ذلك أن يقتصر تطبيقه على المجندين ذوي المؤهلات متى توافر وجود
زميل للتخرج في ذات الجهة التي عين أو بعين بها المجند (نقص مدني
١٩٨٢/١٢/٢٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٩٣١) .

ويعمل بأحكام هذه المادة اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ (١) .»

ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة، لا يجوز الاستناد الى الأقدمية المقررة بها للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١/١٢/١٩٦٨ حتى ١/١٢/١٩٨٠ تاريخ العمل بهذا القانون.
مادة ٤٥ - تعطى وزارة الدفاع الشهادات والنماذج الآتية : بعد اداء الرسوم المقررة قانوناً :

(١) قضت محكمة النقض بأنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية الوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ تنص على سريان احكامها اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٨ وهو ذات التاريخ الذي سرى منه حكم المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٨ ١٩٧١ والذي طبقه الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى - ويجرى بص هذه المادة بأن « تعتبر الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الانزامية للمجندين الذين يتم تعيينهم اثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية ، وتحسب هذه المدة في الاقدمية بالنسبة الى العاملين بالجهاز الاداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كمدة خبرة بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام ، وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم ان تزيد اقدمية المجندين او مدد خبرتهم على اقدمية او مدد خبرة زملائهم في التفرج الذين عينوا في الجهة ذاتها» . وكان مؤدى سريان احكام هذين النصين اعتباراً من التاريخ المشار اليه ان حساب مدة الخدمة العسكرية الفعلية الحسنة كمدة خبرة واقدمية للعاملين بالقطاع العام لا يكون الا من ١/١٢/١٩٦٨ ، فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون ضده اعتباراً من ١/١٢/١٩٦٤ ورتب على ذلك استحقاق هذا الأخير للفة المطالب بها في ١/١٢/١٩٧٢ ، ويكون قد اخطأ في تطبيق القانون (: نقضاً مدنى ١٩٨٣/٢/٢٠ : مذونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٧٢٢) .

أولاً : الشهادات :

- (أ) شهادة بالاستثناء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة (٦) .
- (ب) شهادة بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية طبقاً للمادة (٧) .
- (ج) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادة (٩) .
- (د) شهادة بأن الفرد لم يصبه الدور للتجنيد طبقاً للبند « أولاً » من المادة (٣٥) .
- (هـ) شهادة تأدية الخدمة العسكرية .
- (و) شهادة بالانتهاء من خدمة الاحتياط .

ثانياً : النماذج :

- (أ) النموذج بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقاً لأحكام المادة (٨) .
- (ب) نموذج بأن الفرد تحت الطلب لأجل معين .
- ولا تصرف هذه الشهادات والنماذج إلا بعد تقديم بطاقة الخدمة العسكرية والوطنية .

ويعمل بالشهادات والنماذج المؤقتة حتى نهاية الأجل المحدد بها .

مادة ٤٦ - تتولى الأجهزة المختصة بوزارة الداخلية تقديم جميع البيانات المطلوبة لتنفيذ أحكام هذا القانون إلى الأجهزة المختصة بوزارة الدفاع وكذا أعضاء الأفراد المطلوبين للتجنيد والمستعدين لخدمة الاحتياط وضبط المتخلفين منهم .

مادة ٤٧ - يعمل بالتقويم الميلادى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

الباب السابع

في العقوبات

مادة ٤٨ - يخضع لقانون الأحكام العسكرية الأفراد الآتي ذكرهم :

(أ) من تقرر منطقة التجنيد والتصيئة المختصة بتجنيدهم وذلك إلى حين تسريحهم .

(ب) المتخلفون عن استدعاء الإحتياط من التاريخ المحدد لاستدعائهم .

(ج) من يطلبون مرحلة الفحص أو مرحلة التجنيد ويتخلفون ولم يقبل عددهم في المتخلف .

مادة ٤٩ - (مستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٨) مع عدم الإخلال بحكم المادة (٣٦) يعاقب كل متخلف عن مرحلة الفحص أو التجنيد جاوزت سنه الثلاثين أو الحادية والثلاثين - حسب الأحوال - بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥٠ - يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على سبع سنوات كل فرد ملزم بإداء الخدمة العسكرية تخلف أو حاول التخلص من الخدمة بطريق الغش أو بتقديمه مستندات باطلة تخالف الحقيقة ويترتب عليها استثنائه أو إعفاؤه أو تأجيل تجنيده أو تجنيبه الخدمة دون وجه حق ، وذلك مع عدم الإخلال بوجوب تجنيد الفرد إذا كان لائقاً للخدمة العسكرية .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من جنب أو حاول عدا تجنيد فرد الخدمة العسكرية أو استثنائه أو إعفاؤه منها أو تأجيل تجنيده بغير حق سواء

باغتيال ادراج اسمه في الكشف والسجلات والبطاقات أو حذفه أو اضافته اليها دون وجه حق أو بالإدلاء ببيانات كاذبة أو بالتسمى أمام أحد المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون باسم فرد آخر أو بغير ذلك من الطرق *

كما يعاقب بنفس العقوبة كل فرد عدا الأم أو الزوجة أخفى فردا يقصد تجنيبه الخدمة العسكرية *

وتتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات في حالة العود أو اذا كان الفاعل من بين العاملين بأجهزة التجنيد أو من الأجهزة التي تتعاون في تنفيذ أحكام هذا القانون المشار اليهم في المادة (٤٦) *

مادة ٥١ - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل فرد أحد نفسه أو بواسطة غيره جرحا أو أصابة أو عاهة ترتب عليها عدم إياقته طبيا للخدمة العسكرية نهائيا *

مادة ٥٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستدعي للخدمة في الاحتياط وتختلف دون عذر مقبول *

مادة ٥٣ - لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى على المزمين بالخدمة العسكرية والوطنية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والعشرين ويعاقب على الشروع في ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة *

مادة ٥٤ - يعاقب عن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين *

مادة ٥٥ - لا تغل العقوبات المقررة في هذا القانون بتوقيع أية عقوبة أشد تكون في قانون العقوبات أو أى قانون آخر للفعل المرتكب *

مادة ٥٦ - يكون لوزير ادارة التجنيد ومساعديه ومديرى مناطق التجنيد والتعبئة ومساعديهم واعضاء المفتيش واعضاء لتسئون القانونية بجهاز التجنيد ورؤساء أفرع التجنيد والتعبئة بالمحافظات وقادة مراكز التجنيد والتعبئة باقسام ومراكز الشرطة صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ويخون لاعضاء المفتيش بادارة التجنيد ومناطق التجنيد والتعبئة وافرع التجنيد والتعبئة بالمحافظات حق المفتيش على سجلات التجنيد وملفات العاملين باجهزة الادارى لدخوله ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام والهيئات الاعتبارية الاخرى والهيئات والشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة والافراد وسجلات التجنيد والتعبئة وملفات الطلبة بالجامعات والمعاهد العليا ومعاهد اعداد الفنانين ومراكز التدريب المهنى والمدارس المختلفة وذلك للتأكد من تنفيذ الأحكام الواردة بهذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

كما يكون لضباط فرع الأفراد بهيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة الذين يصدر بهم قرار من رئيس الهيئة صفة رجال الضبط القضائى فى مجال المفتيش على أذونات السفر التى تستخرج من هيئة التنظيم والادارة تنفيذا لحكم الفقرة الأولى من المادة (٣٧) ١٠

ويكون لضباط فرع التسئون الشخصية بالهيئة المذكورة والذين يصدر بهم قرار من رئيس الهيئة صفة رجال الضبط القضائى فى مجال تنفيذ أحكام المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من هذا القانون .

الباب الثامن

أحكام وقتية

مادة ٥٧ - لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق استثناءؤه

(م ٤١ - موسوعة مصر ج ١٤)

أو إعفاؤه نهائيا من الخدمة العسكرية وذلك فيما عدا الأفراد الذين يعاد عليهم الكشف الطبي مرة ثانية بالتطبيق لحكم المادة (١٢) .

أما من سبق إعفاؤه بصفة مؤقتة ١٠، وكذلك من أجل تجنيده فسلاما تسرى عليه أحكام هذا القانون إلا من تاريخ زوال سبب الإعفاء أو التأجيل طبقا لنصوص القانون الذي عومل بمقتضاه .

مادة ٥٨ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .
ويصدر وزير الدفاع القرارات اللازمة لتنفيذه ١٠، وتظل سارية القرارات والأوامر والتعليمات الصادرة قبل العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه إلى أن تعدل أو تلغى .

قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٠

فى شأن تخفيض مدة العسكرية ناصلة
لأصحاب المهن والحرف (١)

وزير الدفاع والانتاج الحربى

بعد الاطلاع على قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠،

وعلى ما تقدمت به هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة،

قرر :

مادة ١ - تخفيض مدة الخدمة العسكرية الناصلة للمجندين من غير
ذوى المؤهلات من أصحاب المهن والحرف التى تحتلها القوات المسلحة
والواردة بالمحق (١) (٢) المرافق وطبقا للمدة الموضحة قرين كل مهنة
أو حرفة وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن تكون المهن والحرف المشار إليها فى حدود الأعداد
والمستويات الثقافية المقررة بالإدارات المختصة .

(ب) أن يتقدم المجند بطلب تأدية الاختبار فى مهنته أو حرفته فى
موعد لا يتجاوز الثلاثة شهور الأولى من تاريخ تجنيده ويجوز لرئيس هيئة
التنظيم والإدارة للقوات المسلحة مد هذه المدة ثلاثة أشهر أخرى لمن
يقبل عذرهم فى التخلف عن الاختبار خلال الثلاثة أشهر الأولى .

(١) الوقائع المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ - العدد ٢٩٦ .

(٢) الملحق منشور بالوقائع المصرية .

(ج) أن يجتاز المجند الاختبارات المقررة لمهنته أو حرفته بمعرفة مديري الإدارات المتخصصة أو من يفوضونهم .
 (د) أن يمارس المجند مهنته أو حرفته طوال مدة خدمته العسكرية العاملة .

(هـ) أن يكون الفرد قد مارس هذه الحرفة قبل التجنيد ويبدون ذلك في بطاقته الشخصية أو العائليه وأن يكون قد جند فعلا بحرفي .
 (و) لا يجوز للفرد أن يتقدم للاختبار أكثر من مرة واحدة .

ويجوز لرئيس هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة التصديق بدخول هذا الاختبار للمجندين من أصحاب المهن والحرف المشار إليها بالملحق المرافق والذين يجندون خارج الإدارات المتخصصة لتلك المهن أو الحرف على أن يكون التقدم يطبق ذلك خلال الستة شهور الأولى من تاريخ التجنيد مع مراعاة الشروط السابقة .

مادة ٢ - تنظيم الاجراءات التفصيلية الخاصة بأسلوب الاختبار والتفويض لأصحاب المهن والحرف المشار اليهم بالمادة السابقة طبقا لتعليمات التي تصدر من رئيس هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في ملحق الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ويعمل به اعتبارا من ١٢/١/١٩٨٠ «

صدر في ١٢ المحرم سنة ١٤٠١ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠) .

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع والانتاج الحربي

رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٨٦

بشأن تعديل المستوى اللقائى المقرر للسائقين قبل التجنيد

عند تخفيض مدة خدمتهم (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الدفاع والانتاج الحربي

بعد الاطلاع على قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥
بشأن تخفيض مدة الخدمة العسكرية لأصحاب المهن والهنر ،

وعلى قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي رقم ٩٦ لسنة ١٩٨١ بشأن
تعديل المدة المقرر تخفيضها من مدة الخدمة العسكرية العاملة للسائقين
قبل التجنيد الذين أمضوا الاختبارات المقررة لذلك ؛

وعلى قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج
الحربي رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ ، باصدار اللائحة التنفيذية لقواعد وشروط
خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ،
وبناء على ما تقدمت به هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة ،

قـسـر :

مادة ١ - مع مراعاة الشروط الواردة بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٥

(١) الوقائع المصرية - العدد ٢٣٤ في ١٨/١٠/١٩٨٦ .

المشار اليه يعدل المستوى القتالي المقرر لتخفيض مدة الخدمة العسكرية للسائقين قبل التجنيد (درجة أولى / درجة ثانية) والواردة بالملحق (أ) المرافق للاحقة التنفيذية لقواعد وشروط خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ليكون (٥) بدلا من (٤) .

مادة ٢ — على الجهات المختصة بالقوات المسلحة تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في ملحق الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، يعمل به اعتبارا من تاريخ نشره ،،

نجدر بوزارة الدفاع في ١٥ ذى القعدة سنة ١٤٠٦ (١٩٨٦/٢/٢١) .

قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي

رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١

بشأن حالات عدم القدرة على الكسب النهائية والمؤقتة (١)

وزير الدفاع والانتاج الحربي

بعد الاطلاع على قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - (أ) في تطبيق أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية
المشار اليه يعتبر غير قادر على الكسب بصفة نهائية المذكورين فيما يلي :

(١) (أ) الوالد أو زوج الأم أو الأخ الذي أتم الستين .

(ب) من يقرر قومسيرون طبي منطقة التجنيد والتعبئة المختصة عدم
قدرته على الكسب طبييا طبقا للقواعد الواردة بالحق المرافق لهذا
القرار .

(ج) المصاب أو من سبقت أصابته بمرض في قواء العقلية وتطبق
عليه أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ في شأن
حجز المصابين بأمراض عقلية .

مادة ٢ - (أ) في تطبيق أحكام قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦ .

(٢) البند (١) مستبدل بالمادة الاولى من القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢ .

(٣) الوقائع المصرية في ٢٧/١٠/١٩٨٢ - العدد ٢٤٣ .

(٤) الفقرة الثانية من البند (ب) مضافة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ .

(٥) الوقائع المصرية في ١٢/٤/١٩٨٢ - العدد ٨٦ . (ج)

مستبدل بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢ (الوقائع المصرية في ٢٧/١٠/١٩٨٢ -

العدد ٢٤٣) .

اليه ، يعتبر في حكم غير القادر في اكتسب بصفة مؤقتة المذكورين
فيما يلي :

(١) من لم يبلغ بعد سن الرشد وفقا للقانون .

(ب) الطالب المتفرغ للدراسة سواء كان منتظما أو منتسبا بإحدى
الكليات أو المعاهد أو المدارس بشرط أن يصدر بشأنه قرار بتأجيل تجنيده
تملا طبقا لأحكام المادة (٨) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية
المشار اليه .

ويجوز لمدير إدارة التجنيد التجاوز عن هذا الشرط .

(ج) طلبة الكليات والمعاهد المعدة لتفريج ضباط القوات المسلحة أو
ضباط المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري .

(د) طلبة المدارس المعدة لتفريج متطوعين براتب عال للقوات
المسلحة بغروها المختلفة . وكتائب الأعمال الوطنية المنصوص عليها بالفقرة
« ج » بند (أول) من المادة (٢) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية
وكذلك المتطوع المادى طبقا لأحكام المادة (٢٠) من القانون المذكور .

(هـ) المجند الزاميا .

(و) المسجون أو المعتقل أو الأسير أو المصددة اقامته .

(ز) المحجوز في مستعمرة اجزام طبقا للقانون رقم ١٣١ لسنة

١٩٤٦ .

(ح) الغائب بحكم نهائى من المحكمة المختصة الى أن يصدر حكم
باعتباره ميتا .

(ط) الأطباء وأطباء الأسنان خلال مدة الامتياز ، وتخريج المعهد
العالى للعلاج الطبيعى خلال السنة التدريبية التالية للمتفرج بشرط عدم
تجاوزهم السن المنصوص عليها في المادة ٩ من قانون الخدمة العسكرية
والوطنية .

(د) الأفراد الملزومون بأداء الخدمة العسكرية الإلزامية العاملة الموجودون بالخارج سواء كانوا في بعثات أو منح أو إجازات حراسية ، وينزل عدم القدرة على الكسب في هذه الحالة بمجرد الموهبة إلى أرض الوطن أو انتهاء مدة البعثة أو المنحة أو الإجازة الحراسية أو رفع الإشراف عنهم من قبل الإدارة العامة للبعثات .

(ك) المهاجر خارج جمهورية مصر العربية ، ويزول عدم القدرة على الكسب بمجرد العودة لأرض الوطن عودة نهائية .

(ل) أفراد القوات المسلحة والمدنيون الذين يعملون بها ممن يخدمون في عمليات حربية خارج أراضي جمهورية مصر العربية ، وينزل سبب عدم القدرة على الكسب فور عودتهم إلى أرض الوطن بصفة نهائية .

(م) (ملغاة بالقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢) .

مادة ٣ - يحدد مدير إدارة التجنيد بقرار منه المستندات التي يقدمها طالب الاعضاء لأصناف حالات عدم القدرة على الكسب النهائية أو المؤقتة .

مادة ٤ - على مدير إدارة التجنيد تنفيذ هذا القرار .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في (الوقائع المصرية) .

تحريرا في ١١ ذى القعدة سنة ١٤٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

قرار وزير الدفاع والانتاج الحربي

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨١

بتشكيل وإجراءات لجنة التظلمات من قرارات التجنيد (١)

وزير الدفاع والانتاج الحربي

بعد الاطلاع على المادة ١٨ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ،
وعلى ما تقدمت به هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - تشكل اللجنة التي يقدم إليها التظلم من القرارات الصادرة من إدارة التجنيد أو مديري مناطق التجنيد من :

- قائد المنطقة العسكرية المركزية أو نائبه رئيساً
- ضابط عظيم من إدارة القضاء العسكري عضوان
- عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل }

مادة ٢ - يقدم التظلم من صاحب الشأن أو من ينوب عنه الى مدير إدارة التجنيد أو رئيس لجنة التظلمات من قرارات التجنيد بإدارة القضاء العسكري أو بكتاب يرسل بالبريد المسجل أو الموصى عليه بعلم الوصول .

ويجب أن يشمل التظلم البيانات الآتية :

اسم المتظلم وتاريخ وجهه ميلاده والرقم الثلاثي لبطاقة الخدمة

العسكرية ورزقيته أو مهنته ومحل اقامته وتاريخ اعلانه بالقرار المتظلم منه وموضوعه والأسباب التي بنى عليها تظلمه ويرفق به ما يرى تقديمه من مستندات .

مادة ٣ - يخصص بقسم الشؤون القانونية والقضايا والتحقيقات بإدارة التجنيد عضو أو أكثر لتلقى التظلمات المشار إليها وقيدتها برقم مسلسل في سجل خاص مبين فيه تاريخ تقديمها أو تاريخ وصولها ان كانت مرسلة بالبريد ويسلم المتظلم ايضاً مبيناً فيه رقم التظلم وتاريخ تقديمه أو يرسل الايصال اليه عن طريق البريد الموصى عليه في حالة وصول التظلم عن طريق البريد .

مادة ٤ - يقوم قسم الشؤون القانونية والقضايا والتحقيقات بإدارة التجنيد فحص هذه التظلمات وله في سبيل ذلك الاتصال بكل من المتظلم والجهة التي صدرت القرار المتظلم منه ثم يبدئ رأيسه ويعرض النتيجة على مدير التجنيد لاعتمادها وإحالتها على اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار .

مادة ٥ - تكون أعمال اللجنة المشار إليها في المادة (١) من هذا القرار طنية وعليها اخطار المتظلم وإدارة التجنيد عن تاريخ ومكان انعقادها للنظر في التظلم ولكل من المتظلم أو من ينوب عنه وإدارة التجنيد أو من ينوب عنها الحضور امامها ليبدى كل منها دفاعه ويجوز بذلك محضر يوقع عليه من رئيس اللجنة .

مادة ٦ - يجوز للجنة أن تؤجل جلستها من وقت لآخر اذا اقتضت ظروف المتظلم ذلك .

مادة ٧ - يفصل في التظلمات المشار إليها في هذا القرار بغير

رسوم .

مادة ٨ - لا تكون قرارات اللجنة نهائية الا بعد التصديق عليها
من وزير الدفاع .

مادة ٩ - تقوم لجنة التظلمات باخطار هيئة التنظيم والادارة للقوات
المسلحة بقرار اللجنة في التظلم لتتولى اجراءات التصديق عليه من
وزير الدفاع .

مادة ١٠ - يجب أن يتم التصديق على قرار اللجنة خلال سستين
يوما من تاريخ تقديم التظلم ويعتبر عدم صدور قرار اللجنة مصدقا
عليه في هذا الميعاد بمثابة رفض للتظلم .

مادة ١١ - تقوم هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة باخطار
لجنة التظلمات بالقرار بعد التصديق عليه من وزير الدفاع لتتولى اعلان
التظلم وادارة التجنيد بالقرار .

مادة ١٢ - يجوز لصاحب الشأن الطعن في قرار اللجنة بعد التصديق
عليه من وزير الدفاع من طريق رفع دعوى أمام الجهة المختصة بمجلس
الدولة خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار وتعتبر غير مقبولة اذا
رفعت بعد ذلك الميعاد كما لا تقبل الدعوى أمام القضاء بالتغاء القرارات
المشار اليها قبل التظلم منها على الوجه المتقدم .

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية)
وعلى هيئة التنظيم والادارة وادارة التجنيد وادارة القضاء العسكري
تنفيذه كل فيما يخصه ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

تحريرا في ١١ ذى القعدة سنة ١٤٠١ (٩ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

قرار وزير الدفاع
رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٥
بشأن تنظيم تسجيل وتجنيد وتسريح ذوى المؤهلات (١)

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والانتاج الحربى
بعد الاطلاع على قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ،
وعلى قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١
المعدل بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم تسجيل وتجنيد وتسريح
ذوى المؤهلات ،
وبناء على ما تقدمت به هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة ،

قـرـر :

مادة ١ - يتم تسجيل وتجنيد وتسريح ذوى المؤهلات العليا وذوى
المتوسطة والمتوسطة على النحو المبين فى المواد التالية :

مادة ٢ - يتم تسجيل طلبة السنوات النهائية بالكليات والمعاهد العليا
والمعاهد فوق المتوسطة والمتوسطة من واقع كشوف الحصر الخاصة بأعمال
التجنيد المنصوص عليها فى المادة (١٧) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية
المشار اليه وتحدد الأسبوعية لكل فئة طبقا للخصص وتاريخ الميلاد للمواليد
كل سنة .

مادة ٣ - تحدد هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة الأعداد
المطلوبة من الحاصلين على كل مؤهل من المؤهلات العليا والخصصات
المختلفة ، كالآتى :

أولا - خريجو الدور الأول :

جميع التخصصات يتم تجنيدهم خلال شهرى أكتوبر ويناير من كل عام عدا :

١ - خريجي الطب البشرى والملاج الطبيعى فيتم تجنيدهم خلال شهرى أبريل ويوليو بعد تمضية سنة الامتياز .

٢ - خريجي طب الأسنان فيتم تجنيدهم خلال شهرى يناير وأبريل بعد تمضية سنة الامتياز .

٣ - خريجي كليات التربية وباقي الكليات الذين يصدر قرار بتعيينهم مدرسين فيتم تجنيدهم خلال شهرى أبريل ويوليو .

ثانيا - خريجو الدور الثانى :

جميع التخصصات يتم تجنيدهم خلال شهرى أبريل ويوليو من كل عام عدا :

١ - خريجي الطب البشرى والملاج الطبيعى فيتم تجنيدهم خلال شهرى أكتوبر ويناير بعد تمضية سنة الامتياز .

٢ - خريجي أكاديمية النقل البحرى والجامعة الأمريكية يتم تجنيدهم فور تخرجهم مع أول دفعة مؤهلات عليا بما يتفق مع تعليمات سنة تخرجهم .

مادة ٤ - يطلب للتجنيد عدد من الأفراد ذوى المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة في المواعيد التى تحددها إدارة التجنيد من واقع سجلات ذوى المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة ويتم طلبهم للتسجيل وإجراء الكشف الطبى والاختبارات الثقافية والمهنية والنفسية وذلك خلال الشهر السابق لشهر تجنيد المؤهلات (يناير - أبريل - يوليو - أكتوبر) من كل عام .

وتعتبر مرحلة التسجيل بالنسبة لخواى المؤهلات بمثابة إجراءات تمهيدية لعملية التجنيد التى تبدأ من تاريخ توزيعهم والحاقهم خلال المدة المحددة لتجنيدهم وتكون فترة وجودهم بمناطق التجنيد أثناء مرحلة التسجيل تحت تصرف التجنيد .

مادة ٥ - يشترط فيمن يجند من خواى المؤهلات ان يكون قد سبق تسجيله بمرحلة التسجيل ويعتبر طلب الفرد لرحلة التسجيل بمثابة الطلب التجنيد دون ما حاجة الى إعادة اعلانه بالحضور لمرحلة التجنيد ومن يتخلف عن مرحلة التسجيل يعتبر متخلفا عن التجنيد وتتم معاملته على هذا الأساس فيما لا يتعارض مع احكام المادة (٣٤) من القانون .

مادة ٦ - يتم اعلان هؤلاء الأفراد قبل اليوم المحدد لتسجيلهم ببيعة ايام على الاقل بواسطة وسائل الاعلام المختلفة « ويجوز اعلانهم عن طريق الجهة الادارية التابعين لها فى حال اقامتهم المدونه فى سجلات التجنيد أو المخطر عنها وكل فرد غير محل اقامته المدون بالسجلات المذكورة ولم يخطر عن ذلك يعتبر اعلانه بمحل اقامته الأصلي صحيحا » .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بحكم المادة (٣٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه يسلم للأفراد المتخلفين عن التجنيد لأول مرة خطابات تفيد تخلفهم ويحدد لتجنيدهم الدفعة التالية لتجنيد الحاصلين على مثل مؤهلاتهم بشرط عدم تجاوز أعمارهم تسع وعشرون سنة وستة أشهر وعلى ذلك فان من يتخلف عن التجنيد دفعتين مؤهلات لا يسلم له ما يفيد الموافقة على استمراره بالعمل أو الدراسة .

مادة ٨ - اذا رغب من أجل تجنيده - طبقا للمادة (٨) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه فى تجنيده - قبل حصوله على المؤهل جاز تجنيده فوراً اذا قدم ما يفيد شطب اسمه من سجلات الكلية أو المعهد أو المدرسة أو مركز التعزيب ولا يجوز تأجيل تجنيده مرة أخرى لذات السبب ١٥

مادة ٩ - تتم معاملة الأفراد الزائدين عن حاجة القوات المسلحة من ذوى المؤهلات على النحو التالى :

أولا : من لم يطلب حتى انتهاء الميعاد المحدد لتجنيده أمثاله فيكون تاريخ وضعه تحت الطلب هو اليوم التالى لتاريخ انتهاء الموعد المحدد لتجنيده دفعته .

ثانيا : من طلب وحضر فى الموعد المحدد لتجنيده ووضع تحت الطلب يكون تاريخ وضعه تحت الطلب هو تاريخ حضوره الى منطقة التجنيد واضعته المختصة .

وتقوم ادارة نظم المعلومات للقوات المسلحة باعداد سجلات خاصة بالموضوعين تحت الطلب سنويا وتكون اسبقية تقديم فى هذا السجل حسب تواريخ وضعهم تحت الطلب ويكون تعد ذلك بحسب حاجة القوات المسلحة .

مادة ١٠ - يجرى نقل المجندين من ذوى المؤهلات الى الاحتياط عند نقل أول دفعة من وحداتهم الى الاحتياط وذلك بعد قضاء مدة الخدمة الانزامية المقررة عليهم خدمة حسنة .

مادة ١١ - يلغى العمل بالقرارين الوزاريين رقمى ١١٨ لسنة ١٩٨١ ، ١٤٣ لسنة ١٩٨٢ المنشار اليهما كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار :

مادة ١٢ - على كل من رئيس هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة ومدير ادارة التجنيد ومدير ادارة نظم المعلومات للقوات المسلحة - كل فيما يخصه - اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القرار :

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار فى ملحق الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ويحمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ،

صدر بوزارة الدفاع فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٤٠٥ (٧ اغسطس سنة ١٩٨٥) .

القسم الثاني

في القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣

في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل

التعليمية (١ ، ٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — (الفقرة الأخيرة مستحيلة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٧٥) يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية تكليف الشباب من الجنسين الذين اتموا من المراحل التعليمية ، المرحلة الثانوية أو أية مرحلة معادلة طبقا للقانون ، أو مرحلة التعليم فوق المتوسط ، أو مرحلة التعليم العالي ، ممن يزيدون على حاجة القوات المسلحة أو يتقرر اعفاؤهم من الخدمة العسكرية للعمل في المجالات الآتية :

- ١ — فصل محو الأمية •
- ٢ — التمريز والرعاية الصحية •
- ٣ — الدعوة في مجال تنظيم الأسرة •
- ٤ — تنمية المجتمعات الريفية والحضرية •

(١) الجريدة الرسمية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٧٣ — العدد ٣٤
 (٢) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل لجنة النظر في التظلمات والشكاوى المتعلقة بتطبيق قانون الخدمة العامة للشباب • وقد عدل هذا القرار بالقرارين رقمي ١ لسنة ١٩٧٥ ، ٣٣٤ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية في ١٩٧٦/٨/٤ — العدد ١٨٠) •

٥ - النهوض بالجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية والمجمعات الاستهلاكية *

٦ - الارشاد الزراعي والصحي والاجتماعي والثقافي والسياسي *

٧ - التدريب على أعمال الدفاع المدني والاسعاف والاغاثة *

٨ - رعاية أسر المقاتلين والشهداء والمهجريين *

٩ - وحدات الانتاج بالمصانع والمؤسسات *

١٠ - التوجيه المعنوي والسياسي ومواجهة الحرب النفسية *

١١ - أعمال التعمير وتنظيم وصرف مقررات السلع الاستهلاكية *

١٢ - الاشتراك في تعمير المساكن والمصانع والمرافق والمدن التي تصاب في المعارك الحربية أو نتيجة للكوارث *

ويجوز اضلفة ميادين أخرى بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية (١) *

مادة ٢ - يمنح الذين يكلفون بالأعمال المشار اليها بالمادة الأولى مكافأة شهرية تشمل مقابل الملابس والانتقالات قيمتها أربعة جنيهاً لخريجي الكليات والمعاهد العليا وخريجي المعاهد المتوسطة (٢) سنتان بعد الثانوية العامة (٣) وخريجي المدارس الثانوية وما في مستواها *

مادة ٣ - (٤) مستبدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٥ (٥) مدة التكليف بالخدمة العامة سنة ويسمح ان يصدر قرار بتكليفه بالتقدم الى الوظائف الشاغرة في الحكومة ، أو وحدات الحكم المحلي ، أو الهيئات والمؤسسات العامة ، أو في الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أو في احدى وحدات القطاع الخاص ، ويتم تعيينه متى انطبقت عليه الشروط

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٩ باضافة مجال العمل في نشر مظلة التأمينات الاجتماعية الى مجالات العمل للمكلفين بأداء الخدمة العامة *

المطلوبة على ألا يتسلم عمله ما لم يكن حاصلا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد أداء الخدمة التي كلف بأدائها أو أنه لم يكلف (١) .

وتضاف مدة التكليف الى مدة الخدمة للمكلف بعد تعيينه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة (٢) .

مادة ٤ - (مستجلة بالمادة الثالثة القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥)
تشكل لجنة عليا للخدمة العامة (٣) برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية وعضوية وكلاء وزارات الخدمات والتخطيط والتملك المحلى وممثل عن كل من الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء والاتحاد الاشتراكي العربى والمجلس الأعلى لرعاية الشباب والاتحاد العام للجمعيات واثنين من المهتمين بمجالات الخدمة العامة يضاربهم وزير الشؤون الاجتماعية ويكون مدير عام الادارة العامة للخدمة العامة بوزارة الشؤون الاجتماعية مقرا لهذه اللجنة وتختص بما يأتى :

١ - وضع الخطة الرئيسية للخدمة العامة فى نطاق التخطيط العام للدولة .

(١) صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٧٧ بتفويض السادة المحافظين كل فى دائرة اختصاصه باعتماد شهادة التكليف بأداء الخدمة العامة بالتطبيق لاحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٧/٨/٨ - العدد ١٨٤) ، وقد نصت على ذلك ايضا المادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية للقانون .

(٢) صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ ونص فى مادته الاولى على ان يعمل بحكم الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شان الخدمة العامة للشباب الذى انهى المراحل التعليمية ، المعدلة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ .

(٣) صدر قرار وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥ باعادة تشكيل اللجنة العليا للخدمة العامة وتحديد اختصاصاتها وبديل حضور جلساتها (الوقائع المصرية فى ١٩٨٦/٧/٢٦ - العدد ١٦٨) .

٢ - متابعة تنفيذ مشروعات الخدمة العامة ودراسة التقارير التي تقدم عنها وتقويمها ووضع خطة التدريب لضمان الوصول بالخدمة العامة الى الحد الأعلى من الجدية والكفاءة كما تشكل لجنة في كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية رؤساء مصالح الوزارات المعنية فيها وممثل عن كل من المجلس المحلي ولجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة والاتحاد الاقليمي للجمعيات بالمحافظات ويكون مدير ادارة الخدمة العامة بمديرية الشئون الاجتماعية مقرراً للجنة وتختص بما يأتي :

١ - اقتراح خطة العمل بالاستعانة بالمكلفين وتوزيعهم على الجهات المختلفة .

٢ - الاشراف على تنفيذ الأعمال التي تسند الى المكلفين ومتابعة نشاطهم .

٣ - اعتماد نتائج العمل التي يقوم بها المكلفون .

ويجوز أن تنشأ لجان مناظرة على مستوى مجالس المدن والأحياء (١)، ويصدر بتشكيلها قرار من اللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة على أن تعتمد محاضرها من اللجنة المطية للخدمة العامة ويكون رئيس مكتب الخدمة العامة مقرراً للجنة .

مادة ٤ مكرراً (١) - (مضافة بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥) تطبق على المكلفين بالخدمة العامة نفس القواعد المطبقة على العاملين بالحكومة بالنسبة لاصابات العمل والرعاية الصحية على أن تتحمل الجهة التي يعمل بها المكلف بكلفة التفتقات .

(١) صدر قرار وزير الشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٨٠ بمنح أعضاء اللجان المحلية للخدمة العامة بالمحافظات - غير المدرجة وظائفهم بمديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظات ولم يكونوا منتدبين او معارين لها - بدل حضور جلسات قدرة خمسة جنيهاً للعضو عن كل جلسة وبحد أقصى قدره مائة وخمسون جنيهاً في السنة (النشرة التشريعية - عام ١٩٨١ ص ٢٠٣٧) .

مادة ٤ مكرر (ب) - (مضافة بالمادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥) تعفى المكافآت التي تصرف للمكفنين والطلبات التي يتقدمون بها لتقديمهم بالسجلات أو لحصولهم على شهادات أداء الخدمة العامة والشهادات ذاتها من رسوم الخدمة .

مادة ٥ - (مستبدلة بالمادة السادسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥) تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا القانون (١) .

كما تصدر بالاتفاق مع وزارة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية القرارات اللازمة بإنشاء الأجهزة الوظيفية التي تقوم على تنفيذ هذا القانون وتحدد اختصاصاتها في المحافظات .

مادة ٦ - (مضافة بالمادة السابعة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥) يعاقب بغرامة لا تزيد على ١٠٠ (مائة جنيه) والحبس مدة أقصاها شهر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون بتسليم المحكم للخاصين له ما لم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد أداء الخدمة التي كلف بأدائها أو أنه لم يكلف .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يمصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برياسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣) .

(١) انظر فيما يلي : قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ .

قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧

بالتامّة التنفيذية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ (١، ٢)

وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العاملة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية ،

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ ،

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قررت :

مادة ١ - يقصد بالمكلف في تطبيق أحكام هذه اللائحة كل من صدر قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بتكليفه بأداء الخدمة العامة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه وبدء أداء الخدمة العامة فعلاً .

مادة ٢ - مدة التكليف بالخدمة العامة سنة (اثنى عشر شهراً) ويتم التكليف بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية على دفعتين كل عام بناء على اقتراح من الإدارة العامة ويجوز تسجيل المتخلفين المصادرين بهم

(١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٧ - العدد ٢٧٣ .

(٢) صدر هذا القرار ليحل محل قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٤ ببعض القواعد الخاصة بتنفيذ القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣

(الوقائع المصرية في ١٢/٢/١٩٧٤ - العدد ٣٢) .

قرارات التكليف على أن يبدأوا في أداء الخدمة العامة أول الشهر التالي لتسجيلهم .»

مادة ٣ - تحدد اللجان المحلية للخدمة العامة بالمحافظات مجالات عمل المكلفين من بين المجالات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

ويجوز لهذه اللجنة إضافة مجالات أخرى بعد موافقتنا عليها .

مادة ٤ - يراعى في توزيع المكلفين بالخدمة العامة الأولويات التالية :

- ١ - احتياج وحدة الخدمة للمكلف .
- ٢ - وجود مجال من مجالات العمل المقررة بصفة مستمرة يسمح بأداء التكليف بوحدة الخدمة .
- ٣ - رغبة المكلف في اختيار مجال العمل .
- ٤ - قرب وحدة الخدمة لمحل إقامة المكلف .
- ٥ - مؤهل المكلف وتخصصه .

مادة ٥ - يتم تدريب المكلفين وفق برامج موحدة تضعها الإدارة العامة للخدمة العامة تشمل :

- (أ) التعريف بأهداف قانون الخدمة العامة .
- (ب) حقوق وواجبات المكلف .
- (ج) المهام المطلوب من المكلف القيام بها في مجال العمل المكلف به .
- (د) المواد الأساسية اللازمة لقيام المكلف بواجبه على مجال العمل .
- (هـ) زيارات ميدانية لوحدات الخدمة بمجال العمل بغرض التعرف على المهام المنوطة بالمكلف ميدانياً .

واللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة حق تعديل الفقرة (د) سالفه الذكر بما يتمشى مع احتياجات المحافظة في حدود الاعتمادات المالية المقررة «

مادة ٦ - تصدر الادارة العامة للخدمة العامة التواعد الخاصة بالتدريب وتمتد من وكيل الوزارة المختص بالخدمة العامة «

مادة ٧ - لثوحدات الخدمة العامة تحديد مواعيد عمل المكلفين بها طبقاً لظروفها الخاصة بالاتفاق مع مكتب الخدمة العامة الواقعة في نطاقه ويفضل عمل المكلف صباحاً على أن يكون العمل في حدود ست ساعات يومياً لمدة ستة أيام في الأسبوع «

مادة ٨ - يمنح المكلف شهادة بأداء الخدمة العامة بعد الانتهاء من مدة التكليف «

مادة ٩ - يجوز منح المكلف حوافز مادية أو معنوية عن أدائه أعمالاً ممتازة أثناء مدة التكليف ويصدر قرار من اللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة شروط وأوضاع وإجراءات منح هذه الحوافز وتحديد الأعمال «

مادة ١٠ - (١) لا يجوز للمكلف أن ينقطع عن أداء العمل المكلف به إلا لمدة معينة في حدود الاجازات المقررة وهي :

(أ) إجازة عارضة وهي التي تكون لسبب عارض لا يستتبع المكلف ابلاغ الجهة التي يعمل بها مقدماً للترخيص له في الغياب ولا يصح أن يجاوز مجموع الإجازات العارضة سبعة أيام طوالت مدة التكليف ولا تكون الاجازات العارضة لأكثر من يومين في المرة الواحدة «

(ب) أجازة اعتيادية لا تزيد عن خمسة عشر يوماً خلال مدة التكليف وذلك بعد مضي شهر من تاريخ بدء أدائه الخدمة العامة .

(ج) أجازة مرضية تمنح بناء على قرار القومسيون الطبي .

(د) الأجازة وضع مدتها شهر .

(هـ) يستحق المكلف مكافأته خلال هذه الأجازات ولا تستحق المكافأة إلا عن شهر واحد من الأجازات المرضية .

مادة ١١ - (مستبدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١) لا تنصّب من مدة التكليف مدة الانقطاع وعلى المكلف أداء الخدمة العامة لمدة الانقطاع بحيث تكون مدة الخدمة الفعلية سنة .

مادة ١٢ - يجب على المكلف مراعاة ما يأتي :

(١) الانتظام في تنفيذ البرنامج التدريبي .

(ب) القيام بالأعمال التي يكلف بأدائها في مجال الخدمة العامة .

(ج) أن يلم بكافة القواعد المتصلة بالأعمال التي يكلف بها .

(د) تخصيص وقت العمل لإنجاز واجباته .

(هـ) تنفيذ ما يصدر إليه من أوامر بدقة وأمانة في حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها .

(و) أن يسلك في تصرفاته مسلكاً يتفق مع احترام العمل وكرامته .

(ز) إخطار وحدة الخدمة العامة بأسباب تخلفه عن أداء الخدمة العامة قبل التخلف أو خلال ٢٤ ساعة من بدء التخلف .

(ح) حضور اللقاءات التي تعقد بمعرفة إدارة الخدمة العامة ووحداتها ومكائنها .

(ط) المواظبة على تسجيل الأعمال اليومية التي يقوم بأدائها وفقاً للنماذج المعدة لذلك وتقديمها للمستقلين عند طلبها .

مادة ١٣ - يحظر على المكلف :

(أ) اغتشاء الأمور التي يطلع عليها أثناء تكليفه بالعمل ويظل هذا الالتزام قائماً حتى بعد انتهاء مدة التكليف .

(ب) الاحتفاظ بأصل أية أوراق رسمية ولو كانت خاصة بعمل مكلف به شخصياً .

(ج) أن يجمع بين تكليفه بأداء الخدمة العامة وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة .

(د) أن يخرج بتصرفاته عن المسلك الذى يتفق مع احترام العمل وكرامته .

مادة ١٣ مكرر - (مضافة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ٩١٨١) يستمر أداء المكلف للخدمة العامة للدفعة التالية في الحالتين التاليتين :

(٢) اذا تغلف عن حضور البرامج التدريبية المقررة .

(ب) اذا لم ينفذ قرار توزيعه بالمجال وبوحدة الخدمة العامة المقررة بمعرفة اللجنة المحلية للخدمة العامة .

مادة ١٤ - كل مكلف يخالف الأحكام المنصوص عليها في هذه اللائحة ويخرج على مقتضى الواجب في الأعمال التي يكلف بها أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة العمل يعاقب تأديبياً مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية أو الجنائية عند الاقتضاء .

مادة ١٥ - لا يجوز توقيع عقوبة على المكلف الا بعد التحقيق منه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسبباً .

مادة ١٦ - توقع على المكلف المخالف أحد الجزاءات التأديبية الآتية:

(١) اللوم ويوقع من رئيس وحدة الخدمة العامة على أن يعتمد

من اللجنة الفرعية للخدمة العامة أو رئيس مكتب الخدمة العامة في حالة عدم تشكيل اللجنة المذكورة .

(ب) الانذار ويكون بعد توقيع عقوبة اللوم على المخالف مرتين وبناء على اقتراح اللجنة الفرعية للخدمة العامة أو رئيس مكتب الخدمة العامة المختص في حالة عدم تشكيل اللجنة ويعتمد من مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة .

(ج) في حالة توقيع عقوبة الانذار للمرة الثانية خلال التقرير: التالي للمكلف فيكون تقريره الدوري في هذه الحالة بمرتبة ضعيف وذلك بناء على اقتراح ادارة الخدمة العامة بمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة واعتماد اللجنة المحلية للخدمة العامة ١٥

مادة ١٧ - كل مكلف يحبس احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف عن أداء الخدمة العامة مدة حبسه ولا تصرف له المكافأة وعليه أن يؤدي في الخدمة العامة مدة معادلة لمدة الحبس بما يستكمل مدة التكليف ١١

مادة ١٨ - يجوز نقل المكلف من مكتب خدمة عامة الى مكتب خدمة عامة آخر في ذات المحافظة أو محافظة أخرى بناء على طلبه وبعد موافقة مدير عام الشؤون الاجتماعية المختص .

مادة ١٩ - يخضع المكلف لاشراف غنى من الجهة الفنية المسئولة عن مجال الخدمة العامة واشراف ادارى من جهاز الخدمة العامة بما يحقق المتابعة والارشاد والتوجيه وابلاغه بالتعليمات والتعرف على مشاكل العمل والانجازات وتبادل الخبرات .

مادة ٢٠ - (مستبدلة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٨١) يمسك سجل حضور وانصراف للمكلفين بوحدة الخدمة العامة كما يسجل المكلف بإيجاز الأعمال التي قام بها يومياً بالنموذج المعد لذلك ويعتمد من رئيس وحدة الخدمة العامة ويحفظ بمكان العمل .

مادة ٢١ - يضح رئيس وحدة الخدمة العامة تقريراً دورياً عن المكلف مرة كل ثلاثة أشهر يرسل لكتب الخدمة العامة وفقاً للنماذج الصادرة من الإدارة العامة للخدمة العامة .

مادة ٢٢ - يسلم المكلف صورة من التقرير بعد اعتماده من اللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة إذا كان بتقدير ضعيف والمكلف المتظلم للجنة من التقرير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه به وللجنة النظر في التظلم في أول جلسة لها على أن يقطر المتظلم بقرارها ويكون نهائياً .

مادة ٢٣ - يكون التقرير النهائي لأعمال المكلف من متوسط درجات تقاريره الدورية .

مادة ٢٤ - تنتهى فترة التكليف للخدمة العامة بأحد الأسباب الآتية :

١ - أتمام مدة التكليف .

٢ - الوفاة .

ويستحق المكلف المكافأة الشهرية الى اليوم الذى ينتهى فيه تكليفه .

مادة ٢٥ - يفرض المحافظين كل فى دائرة اختصاصه فى التوسيع على شهادات تأدية الخدمة العامة .

مادة ٢٦ - (١) يعفى من أداء الخدمة العامة الفئات التالية :

(١) الفقرة (ج) مستبدلة بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٣/٩ - العدد ١٨٢) ، والفقرة (هـ) مستبدلة بالقرار رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٩ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/٣/٢٠ - العدد ٧٤) .
، والفقرة (م) مستبدلة بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٦ وكذا الفقرة (ن) مضافة بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٦ (الوقائع المصرية فى ١٩٨٨/٤/٤ - العدد ٨١) والفقرة (ل) مضافة بالقرار ٥٤٧ لسنة ١٩٧٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٧٩/١/٢٧ - العدد ٢٣) .

(أ) من أدى الخدمة العسكرية ومن يتقرر تجنيده والمؤجل تجنيده طبقا للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ١٠

(ب ب) الحاصل على إعفاء مؤقت من التجنيد وتم استلامه العمل قبل الحصول على الإعفاء النهائي •

(ج) من أتم سن الثلاثين وقت إعلان نتيجة المؤهل انحاصل عليه •

(د) خريج الجامعات والمعاهد الاجنبية التي لم يتم معادلتها بالمؤهل التي تمنحها الجامعات والمعاهد المصرية •

(هـ) من حصل على مؤهل أعلى أثناء الخدمة بوظيفة دائمة بالحكومة ووحدات الحكم المحلي أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو في جهة خاصة تتمتع بالشخصية الاعتبارية أو عينوا بوظيفة دائمة في إحدى الجهات الخاصة التي أنشئت طبقا لأحكام القانون والتي تخضع مباشرة للإشراف الحكومي بشرط الاستمرار في العمل حتى انقضاء اليوم السابق لتسوية حالته طبقا للمؤهل الأعلى بنفس الجهة أو لاستلام العمل بجهة أخرى على أن يكون التعمين والاستلام الفعلي للعمل بالمؤهل الأقل قد تم قبل الحصول على المؤهل الأعلى بسنة على الأقل ، وأن تكون الاستمارة (١) تأمينات قد وردت الى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص قبل الحصول على المؤهل الأعلى بسنة على الأقل •

(و) من يتقرر تكليفه أو تعيينه معيد أو باحث بالجامعات أو المعاهد العليا أو هيئات البحث العلمي ١٠

(ز) من يتقرر تكليفه بالصفة العسكرية أو المدنية طبقا لأحكام القانون رقم ٨٧ لعام ١٩٥٦ بشأن التعمين العامة والقوانين المعدلة له •

(ح) المعين عن طريق وزارة القوى العاملة والتدريب قبل موعدين زملائه في التخرج بناء على قرار اللجنة الوزارية للتعمين الاجتماعية والخدمات بشرط تنفيذ التعمين بالجهة المحددة ويستمر هذا الإعفاء في

٦٧٠ خدمة عسكرية ووطنية

حالة نقله الى جهة أخرى بموافقة الجهة التي عين بها بعد سنة - على الاقل من تاريخ استلامه للعمل بها *

(ط) المهندسون وخريجو الجامعات المصرية الخاضعين لنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لعام ١٩٧٦ بشأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية *

(ي) الأطباء البشريين واطباء الأسنان والصيدالة وخريجو كليات ومعاهد التمريض العالية الخاضعين للتكليف طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشرط تنفيذ التكليف الصادر له *

(ك) المؤهلات التي لم يصدر قرار بتكليف أربابها لإداء الخدمة العامة *

(ل) خريجي كلية البريد الخاضعين للتكليف طبقا لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ بشرط تنفيذ التكليف الصادر لهم *

(م) المعلقون من حالات المجز الكلى أو الجزئى بنسبة ٥٠٪ فأكثر والتي تحدد بشهادة من إحدى الجهات التالية :

- ١ - فرع الهيئة العامة للتأمين الصحى المختص بالمحافظة *
- ٢ - مكتب التأهيل الاجتماعى للمعوقين بعمامة المحافظة *
- ٣ - مفتشو صحة الأقسام والبنادر والمراكز والمجموعات الصحية والوحدات الريفية والمجمعة *
- ٤ - الجهات الطبية المختصة بالوحدات التي يتم التعمين بها *
- (ن) الحالات الملحة بعد عرضها علينا من السيد / المستشار القانونى.

مادة ٢٧ - يفوض وكيل الوزارة المختص بالخدمة العامة التوقيع على شهادات الاعطاء من الخدمة العامة المنصوص عليها فى الفقرة (هـ) من المادة السابقة *

مادة ٢٨ - يجوز بقرار من وكيل الوزارة المختص بالخدمة العامة تشكيل لجان فنية متخصصة لمجالات عمل المكلفين من ممثلين للوزارات والجهات الفنية والعلمية والشعبية المتصلة بمجال العمل مع الإدارة العامة للخدمة العامة التي يكون ممثلها مقرر لهذه اللجان .

مادة ٢٩ - تختص هذه اللجان بالآتي :

- ١ - وضع التصور الفني والتفصيلي لبرامج عمل المكلفين .
- ٢ - اعداد الدراسات اللازمة لمتابعة عمل المكلفين في المجال واقتراح تطويرها .

مادة ٣٠ - تعرض قرارات هذه اللجان على اللجنة العليا للخدمة العامة للاعتماد .

مادة ٣١ - تشغل اللجنة المحلية للخدمة العامة بكل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية رؤساء مصالح الوزارات التي يعمل المكلفون بمجالات عملها بالمحافظة وممثل عن كل من المجلس المحلي والاتحاد الاقليمي للجمعيات بالمحافظة تتولى اختياره الجهات المعنية ويكون مدير ادارة الخدمة العامة بمديرية الشئون الاجتماعية بالمحافظة مقررا للجنة وتجتمع هذه اللجان مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر .

مادة ٣٢ - لا يعتبر اجتماع هذه اللجنة صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها .

مادة ٣٣ - يتولى مقرر اللجنة المحلية بالمحافظة ابلاغ الإدارة العامة للخدمة العامة بمحاضر وقرارات اجتماعات اللجنة ونتائج عمل المكلفين التي يتم اعتمادها من اللجنة خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ عقد الاجتماع .

مادة ٣٤ - تجتمع اللجان الفرعية للخدمة العامة المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وتختص بالآتي :

١ - اقتراح خطة العمل للاستعانة بالمكلفين وتوزيعهم على الجهات المختلفة .

٢ - الاشراف على تنفيذ الأعمال التي تسند الى المكلفين ومتابعة نشاطهم .

٣ - اعتماد نتائج العمل التي يقوم بها المكلفون .

٤ - تعيين وحدات الخدمة العامة .

٥ - النظر في محاضر اجتماعات المكلفين واقرار ما تراه بالنسبة لمشاكل العمل وانجازات المكلفين .

٦ - تنفيذ قرارات اللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة فيما يخصها .

مادة ٣٥ - لا يعتبر اجتماع هذه اللجان صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها على أن يكون من بينهم رئيس اللجنة ومقررها ويتولى مقرر اللجنة ابلاغ مقرر اللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة بمحاضر وقرارات اجتماعاتها خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ عقد الاجتماع ولا تعتبر قراراتها نافذة الا بعد اعتمادها من اللجنة المحلية للخدمة العامة بالمحافظة .

مادة ٣٦ - تتولى الادارة العامة للخدمة العامة بوزارة الشؤون

خدمة عسكرية ووطنية ٦٧٣

اصدار النماذج اللازم الامساك بها لتنفيذ هذه اللائحة وتمتد من
وكيل الوزارة المختص بالخدمة العامة (١) .

مادة ٣٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره «

تحريرا في ٢٦ شوال سنة ١٣٩٧ (٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧) .

(١) صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٥٧٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن
تنظيم نماذج اصدار شهادات تأدية الخدمة العامة للمكلفين (الوقائع المصرية
في ١٩٧٥/٣/٢٧ - العدد ٧١) .

(م ٤٣ - موسوعة مصر ج ١٤)

٦٧٤ خدمة عسكرية ووطنية

الاصحاح التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	لغات التسجيل	ملاحظات الفاش	
				ملحق	بملاحظة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيحات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصحيح التفصيلي للجواب

م	النص المقيد	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					



قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦
في شأن مشروب الطافيا (١)

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة « طافيا » على المشروبات الروحية التي تحضر عن طريق مزج الكحول بالماء والألوان والخلاصات أو الأرواح — ولا يسرى هذا التعريف على المشروبات العنبرية .

مادة ٢ — يحظر على أى شخص أن يتعاطى أو يستورد أو يصدر أو يصنع أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع الطافيا أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأية صفة كانت أو يتدخل بصفته وسيطا فى شىء من ذلك (٢) .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ — العدد ٧٦ مكر .
(٢) قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت من جلسة المحاكمة الاستثنائية ان المدافع عن الطاعن دفع بحسن نيته استنادا الى انه اشترى الزجاجات المضبوطة بموجب فاتورة بما مؤداه الدفع بانتفاء القصد الجنائى لديه وكان من المقرر ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة او ملكية او احراز او شراء او بيع الطافيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسؤولية مفترضة بالنسبة لمالك المخل او المعمل مما مفاده انه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لاحكام هذا القانون ان يثبت مساهمته فى الفعل المؤثم ، فان ما اثاره الطاعن فيما تقدم يعد دفاعا جوهريا كان يقتضى من المحكمة ان تصدر له وترد عليه وتورد .

مادة ٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن إغلاق المحل ومصادرة المواد والأدوات المستعملة في الجريمة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يوصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كتقانون من قوانينها ،

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٣ صفر سنة ١٣٧٦ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦) .

الأدلة على مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة اليه ، أما وإنها لم تفعل ودانته لمجرد كونه صاحب المحل الذي ضبطت به زجاجات الخمر التي تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطافيا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه والاعادة .

(نقض جنائي ١٩٨١/١٢/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني -
فقرة ٧٨٣) .

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

يحظر شرب الخمر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعتبر خمورا في تطبيق أحكام هذا القانون المشروبات الروحية والكحولية والخمرة المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون ، ويجوز بقرار من وزير الداخلية إضافة أنواع أخرى للجدول المذكور .

مادة ٢ - يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو الخمرة في الأماكن العامة أو المحال العامة ، ويستثنى من هذا الحكم (٢) :

(أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقا لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

(ب) الأندية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديدها قرار من وزير السياحة طبقا لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضية .

مادة ٣ - يحظر النشر أو الاعلان عن المشروبات المنصوص عليها في المادة السابقة بأية وسيلة .

(١) الجريدة الرسمية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٣ .

(٢) انظر : قرار وزير التجارة الصناعة رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم تداول المشروبات الروحية .

مادة ٤ — تلغى التراخيص الخاصة بتقديم الخمر المصادرة للمحال العامة المتسار إليها في المادة (٢) من هذا القانون قبل العمل بأحكامه .

مادة ٥ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٢) من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بذات العقوبة مستغل المحل العام أو مديره الذي وقعت فيه الجريمة .

وتضاعف العقوبة في حالة العود في أى من الحالتين السابقتين .

ويجب الحكم في جميع الأحوال بالمصادرة ، وبإغلاق المحل لمدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على ستة أشهر .

مادة ٦ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٣) بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بذات العقوبة المسئول عن نشر الاعلان أو اذاعته بأية وسيلة .

وتضاعف العقوبة في حالة العود في أى من الحالتين السابقتين .

مادة ٧ — يعاقب كل من يضبط في مكان عام أو في محل عام في حالة سكر بين الحبس الذي لا تقل مدته عن أسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تتجاوز مائة جنيه ، ويجب الحكم بعقوبة الحبس في حالة العود (١) .

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى بعدم دستورية المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر بدعوى مخالفتها للمادة الثمانية من الدستور تاسيساً على أن شرب الخمر الذي تعاقب =

مادة ٨ - لا تخل العقوبات المقررة بهذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

مادة ٩ - ينص كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ - على الوزراء ، كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون (١) .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستين يوما من تاريخ نشره .

يضمم هذا القانون بنظام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (اول اغسطس سنة ١٩٧٦) .

عليه تلك المادة بالحبس او الغرامة ، بعد من جرائم الخفود فى الشريعة الاسلامية التى توجب توقيع عقوبة الجلد طبقا لمبادئ الشريعة التى جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسى للتشريع . وجاء فى اسباب الحكم انه اذ كان القيد المقرر بمقتضى المادة الثانية من الدستور لا يتأتى اعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه ، وكانت المادة السابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر فى ١٢/٨/١٩٧٦ والمعمول به ابتداء من ١٢/١٠/١٩٧٦ لم يلحقها أى تعديل بعد التاريخ المشار اليه فان النعى بمخالفتها حكم المادة الثانية من الدستور - وايا ما كان وجه الرأى فى تعارضها مع مبادئ الشريعة الاسلامية - يكون فى غير محله (القضية رقم ١٤١ لسنة ٤ قضائية دستورية - الجريدة الرسمية فى ١٦/٤/١٩٨٧ - العدد ١٦) .

(١) صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والميساسة والشباب رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بتحريم الخمر فى الاندية الرياضية ومقار الهياث الاهلية لرعاية الشباب والرياضة (الوقائع المصرية فى العدد ١٩٥ - ١٩٧٨/٨/٢١) .

جـسـول

بيان المشروبات الروحية والكحولية والمخمرة

النـصـف	
<p>براندی بأنواعه روم بأنواعه زبيب شرب بأنواعه</p>	<p>أولاً : المشروبات الكحولية الطبيعية المقطرة ..</p>
<p>الأنبذة بأنواعها البيرة بأنواعها العرقى بأنواعه الكينا بأنواعها البوظة</p>	<p>ثانياً : المشروبات الكحولية المخمرة</p>
<p>الويسكى بأنواعه الفودكا بأنواعها الكونياك بأنواعه الشمبانيا بأنواعها</p>	<p>ثالثاً : مشروبات كحولية مقطرة</p>

التصحيحات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	إدارة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فهرس

الجزء الرابع عشر

الموضوع	الصفحة
جمعيات ومؤسسات خاصة	٣
القسم الاول - في قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة	٥
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤	
بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة	٥
القسم الثاني - في اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات	
والمؤسسات الخاصة	٣٩
— قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٢ لسنة ١٩٦٦ باللائحة	
التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة	٣٩
القسم الثالث - في القرارات الوزارية المنفذة للقانون ولائحته	
التنفيذية	٦٢
— قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤	
بقواعد منح الاعانات للجمعيات والمؤسسات الخاصة	
والاتحادات	٦٢
— قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧	
بشأن انشاء الاتحادات الاقليمية بين الجمعيات	
والمؤسسات الخاصة واعتماد لائحة نظامها الاساسى	٦٥
— قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٢	
بشأن اجراءات سفر السادة اعضاء مجالس ادارة	
الجمعيات والمؤسسات الخاصة لتمثيل الجمعيات	
بالمؤتمرات الدولية أو لزيارة المؤسسات الاجتماعية	
بالدول الاجنبية	٨١

الصفحة

الموضوع

- ٨٤ قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن قواعد منح تراخيص يجمع التبرعات في مصافطة أو أكثر
- ٩٩ قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعتماد اللائحة النموذجية الخاصة بالنظام الداخلي للجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات
- ١٠٢ قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باعتماد لائحة النظام الأساسي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة بجمهورية مصر العربية
- ١١٩ قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن قواعد وشروط واجراءات تنظيم قبول الهبات للجمعيات والمؤسسات الخاصة
- ١٢٤ قرار وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن شروط تطبيق أحكام المادة ٦٦ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤
- ١٢٩ التعديلات التشريعية للموضوع
- ١٣٣ جنسية
- ١٣٥ القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية
- ١٤٦ قرار وزير الداخلية رقم ١١٩٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام المنفذة للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية
- ١٤٨ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين دول الجامعة العربية والخاصة بجنسية أبناء النول العربية المقيمين في بلاد غير التي ينتمون اليها باصلهم الموقع عليها في ٩ من يونية سنة ١٩٥٣
- ١٤٩ القانون رقم ٧١٠ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على اتفاقية الجنسية المعقودة بين دول الجامعة العربية والتي وافق عليها مجلس الدول العربية في أبريل سنة ١٩٥٤

الموضوع	الصفحة
— قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاقية السماح بازدواج الجنسية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية الموقعة في الخرطوم في ١٩٧٧/٥/٢٨	١٥٠
التعديلات التشريعية للموضوع	١٥١
جوازات السفر وإقامة الأجانب	١٥٣
القسم الأول - في جوازات السفر	١٥٥
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر	١٥٥
— قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر	١٦١
— قرار وزير الداخلية رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء بطاقة وادى النيل واستعمالها في التنقل والإقامة بين مصر والسودان	١٧٦
القسم الثانى - في دخول وإقامة وخروج الأجانب	١٧٩
— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بإراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها	١٧٩
— قرار وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ في شأن التأشيرات	١٩٧
— قرار وزير الداخلية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن وثائق السفر التى تصرف لبعض فئات من الأجانب (تذاكر المرور)	٢١٣
— قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بإراضى الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها	٢١٨

الصفحة	الموضوع
٢٢٣	— قرار وزير الداخلية رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ في شأن وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين
٢٢٥	— قرار وزير الداخلية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تحديد الأماكن المخصصة لدخول الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها
٢٢٧	— قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن إلغاء الحصول على إذن (تأشيرة) عند مغادرة أرض جمهورية مصر العربية
٢٢٩	— قرار وزير الداخلية رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية
٢٣١	التعديلات التشريعية للموضوع
٢٣٥	حالة جنائية
٢٣٧	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة السوابق
٢٣٩	— قرار وزير الداخلية رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ بتنفيذ أحكام القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٨ باستبدال صحيفة الحالة الجنائية بشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة السوابق
٢٤١	— قرار وزير الداخلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن النموذج الموحد المستبدل بنماذج ووقفة التشبيه وصحيفة السوابق وصحيفة السوابق المختصرة وصورة صحيفة السوابق وتذكرة السوابق وقيشة الاتهام والتنفيذ
٢٤٣	هجر صحي
٢٤٥	— للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن إجراءات الحجر الصحي
٢٤٧	— القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الرسوم الصحية ورسوم الحجر الصحي
	(م.م. ٤٤ - موسوعة مصر ج ١٤)

الصفحة	الموضوع
٣٠١	تدقيق قرار وزير الصحة رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن الاقراءات الصحية وبعض اجراءات الحجر الصحي
٣٠٤	التعديلات التشريعية للموضوع
٣٠٥	حجيز اداري
٣٠٧	سحب القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الاداري
٣٤٣	سحب قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ احكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجر الاداري
٣٤٦	حراس خصوصيون
٣٤٦	القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن الحراس الخصوصيون
٣٥٠	تنفيذ قرار وزير الداخلية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٧٠ بتنفيذ احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن الحراس الخصوصيون
٣٥٤	التعديلات التشريعية للموضوع
٣٥٥	حراسة
٣٥٧	اولا - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يرفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص
٣٦١	ثانيا - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن مريان بعض القواعد على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤
٣٦٦	ثالثا - قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٨٣٦ لسنة ١٩٦٥ بجواز تقرير نفقات شهرية لبعض الاشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة
٣٦٨	رابعا - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب

الصفحة	الموضوع
٣٨١	ثالثا — قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص
٣٨٩	رابعا — قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب
٣٩١	خامسا — القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
٤٠٧	سادسا — قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة
٤١١	التعديلات التشريعية للموضوع
٤١٣	حقوق سياسية
٤١٥	— القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
٤٣٣	— قرار وزير الداخلية باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية
٤٤٢	— القانون رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٦ بقبول طلبات القيد وتعديل جداول الانتخاب
٤٤٤	— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٧ بشأن مراجعة جداول الانتخاب
٤٤٥	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الأشخاص
٤٤٧	التعديلات التشريعية للموضوع

الصفحة	الموضوع
٤٤٩	حكم محلى (إدارة محلية)
٤٥١	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية ..
٥٢٨	— قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية
٥٨٥	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢ فى شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى
٥٨٨	— قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق النواحيات
٥٩١	— قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم جمهورية مصر العربية الى اقاليم اقتصادية وانشاء هيئات التخطيط الاقليمى
٥٩٥	التعديلات التشريعية للموضوع
٥٩٧	خدمة عسكرية ووطنية
٥٩٩	القسم الاول - فى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ والقرارات المنفذة له
٥٩٩	— القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون الخدمة العسكرية والوطنية
٦٤٢	— قرار وزير الدفاع وللانتاج الحربى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تخفيض مدة الخدمة العسكرية العاملة لأصحاب المهن والحرف
٦٤٥	— قرار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع وللانتاج الحربى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٨٦ بشأن تعديل المستوى الثقافى المقرر للمواطنين قبل التجنيد عند تخفيض مدة خدمتهم

فهرس ٦٨٣

الصفحة

الموضوع

٦٤٧	— قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن حالات عدم القدرة على الكسب النهائية والمؤقتة
٦٥٠	— قرار وزير الدفاع والانتاج الحربى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ بتشكيل واجراءات لجنة للتطلعات من قرارات التجنيد
٦٥٣	— قرار وزير الدفاع رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٥ بشأن تنظيم تسجيل وتجنيد وتسريح ذوى المؤهلات
٦٥٧	القسم الثانى - فى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية
٦٥٧	— القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الخدمة العامة للشباب الذى أنهى المراحل التعليمية
٦٦٢	— قرار وزيرة للشئون والتأمينات الاجتماعية رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٧٧ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣
٦٧٤	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٧٧
٦٧٩	— قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا
٦٨١	— القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر
٦٨٥	التعديلات التشريعية للموضوع
٦٨٦	فهرس الجزء الرابع عشر

المؤلف

- ١ - العجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - العجز الإدارى علما وعملا سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - العجز الإدارى علما وعملا (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٢
- ٨ - الوجهة فى النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - منازعات التنفيذ فى المواد المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٨
- ١٠ - الاستئناف فى الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٨٩
- ١١ - مونة التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية (مثنى - تجارى مواضع - اثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالتجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاس) سنة ١٩٧٠
- ١٢ - مونة التشريع والقضاء فى مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية - اصلاح زراعى - تالينات اجتيامية - حجل ادارى - جبل مثنى بالحكومة - جبل بالطباع الخاص - جبل بالطباع العام - ايجار الامكن) مجموعة يتم تزويدها دوريا بالجديد فى التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاس) سنة ١٩٧٣
- ١٣ - الموسوعة الذهبية للبيادى القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ انشائها فى عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ بهرس) سنة ١٩٨١
- ١٤ - الموسوعة الذهبية للبيادى القانونية التى اصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
 - (أ) العدد الاول من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ب) العدد الاول من الاصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 - (ج) العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 - (د) العدد الثانى من الاصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من اول عام ١٩٨١ حتى آخر يونيه عام ١٩٨٥ .

والجاء في المصنف الثالث من الأضواء المحلى : يضم المبادئ العامة من أوله
تاريخه من ١٩١٤ حتى آخر يومه من ١٣٨٧ هـ .

١٥ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تتعن موضوعى لكافة التشريعات
المحول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى - الصادرة منذ
عام ١٨٥٤ وحتى يومنا هذا وفى المستقبل بائن الله - معدلة ومعا
آخر تعديل ، ومزينة موضوعاتها ترتيبا هجائيا ، ومعلقا عليها
بأهم وأحدث المسائل القانونية التى قررتها وتقررها يمكننا
النقض والادارية العليا .

وقد صدر منها حتى الآن :

- الجزء الأول : يضم : مقبلة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء
فى مادة التشريع ، الدستور ، القانون المحلى .
- الجزء الثانى : يضم : قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون
الاثبات ، قانون المرافعات .
- الجزء الثالث : يضم : قانون العقوبات ، قانون الإجراءات
الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
- الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار وملحق ، إيجاز ، اجتهادات
ومظاهرات ونجيب ، اجتهاد ، احزاب سياسية ،
احوال شخصية ، احوال منية .
- الجزء الخامس : يضم تشريعات : اذاعة وتلفزيون ، ارض ،
استثمار المال العربى والأجنبى ، استصلاح الاراضى ،
اسكان ، اسلحة وذخائر ومفرعات .
- الجزء السادس : يضم تشريعات : اشياء ضائعة ، اصلاح
زراعى ، اعياد وواسم ، أمن الدولة ، اموال الدولة .
- الجزء السابع : يضم تشريعات : اموال مصلحة ، اوسمة
وانواط منية ، ايجار الامكن ، باعة متجولون ، بنوول وثروة
معنوية ، براءات الاختراع والملكية الصناعية .
- الجزء الثامن : يضم تشريعات : بريد ، بناء وهدم ، بورصات ،
تابيم ، تأييد .
- الجزء التاسع : يضم تشريعات التابيمات الاجتماعية .
- الجزء العاشر : يضم تشريعات : تجارة داخلية ، تخطيط قوى ،
تربية وتعليم ، تسول ، تشريع .
- الجزء الحادى عشر : يضم تشريعات : تصديق واستيراد ، تعاون .

- الجزء الثاني عشر : يضم تشريعات : تهيئة عامة واحماء ، تعليم عالي ، تسير وتخطيط عمراني ، تلوث للبيئة .
- الجزء الثالث عشر : يضم تشريعات : تمويل وتسيير جبوي ، تنظيم وإدارة ، تسييراته بسبب الحرب ، ثقافة (فنون وآداب) ، ثورة يوليو ١٩٥٢ ، جياتات ، جمارك .
- الجزء الرابع عشر : يضم تشريعات : جمعيات ومؤسسات خاصة ، جنسية ، جوازات السفر وإقامة الأجانب ، حالة جنائية ، حجر صحي ، حجر إداري ، حراس خصوصيون ، حراسة ، حقوق سياسية ، حكم محلي (إدارة محلية) ، خدمة عسكرية ووطنية ، خمور .

